الإسلاميون والعنف

١٩٨٧ - ١٩٩٣

١١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

(١١٥)

الاسلاميون والعنف

١٩٨٧ - ١٩٩٣

المجلد ١١٥

حول الوساطة والحوار والجبهة

٢٥ يوليو ١٩٩٣ - ١٢ يناير ١٩٩٤

اعداد

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العنوان: ٤ش٩ب المعادى تليفون: ٣٧٥٢٠٣٣

*شروط المتطرفين لا يقاف العنف
ابراهيم خليل الا خبار #٩٣/٠٤/١٩ ٣٤

*د. عاطف صدقى يؤكد : لا حوار مع الا رهابيين ••
فؤاد الشاذلى الجمهورية #٩٣/٠٤/١٩ ٣٨

*رئيس الوزراء ينفى وجود اتصالا ت للوساطة بين الحكومة والمتطرفين
الوفد #٩٣/٠٤/١٩ ٣٩

*عزل وزير الداخلية المصرى يجمد الوساطة مع المتشددين
الشرق الا وسط #٩٣/٠٤/١٩ ٤٠

*صدقى ينفى اى اتصال او تهاون مع المتطرفين
الشرق الا وسط #٩٣/٠٤/١٩ ٤١

*اعضاء لجنة " حكماء" المصرية يطلبون لقاء وزير الداخلية الجديد
الشرق الا وسط #٩٣/٠٤/٢٠ ٤٤

*لجنة الوساطة تواصل مساعيها للمصالحة
احمد السيوفى الشعب #٩٣/٠٤/٢٠ ٤٦

*اجهزة الا من ترفض مبدا المفاوضات مع الجماعات المتطرفة
محمد زكى الوفد #٩٣/٠٤/٢٠ ٤٨

*لغة القانون ••
محمود عطاالله الشرق الا وسط #٩٣/٠٤/٢٠ ٤٩

*مصر : لجنة الوساطة تنتظر و"الجماعة" تهدد بقتل موسى
الحياة #٩٣/٠٤/٢٠ ٥٠

*جهود الوساكة مستمرة فى مصر
العالم اليوم #٩٣/٠٤/٢٠ ٥٣

*مصر : قادة الا من يرفضون الحوار مع المتطرفين ويفضلون التشدد
وليد صلاح الحياة #٩٣/٠٤/٢٠ ٥٥

*شيوخ المصالحة مع الا رهابيين
اخرساعة #٩٣/٠٤/٢١ ٥٧

*جهود جماعة الا صلاح لوقف العنف من الطرفين
محمد حلمى النور #٩٣/٠٤/٢١ ٥٨

*الجماعات المتطرفة دخلت فى خصومة مع الجميع
طلعت المغربى الشرق الا وسط #٩٣/٠٤/٢١ ٦٠

*تفاصيل الوساطة بين الجماعات الا سلامية واجهزة الدولة
سيد عبد العاطى الوفد #٩٣/٠٤/٢٢ ٦٣

*ماحقيقة الوساطة مع الا رهابيين ؟
مكرم محمد احمد المصور #٩٣/٠٤/٢٣ ٦٨

*ماحقيقة الوساطة مع الا رهابيين ؟
سليمان عبد العظيم المصور #٩٣/٠٤/٢٣ ٧٥

*لا مهادنة ولا حوار مع الجماعات المتطرفة
الشرق الا وسط #٩٣/٠٤/٢٤ ٧٨

*من يملى شروط المصالحة ؟
روز اليوسف #٩٣/٠٤/٢٦ ٧٩

*الحكومة لم تبلغ المتطرفين حتى الا ن برفض الوساطة
روز اليوسف #٩٣/٠٤/٢٦ ٨٢

*هل تستمر جهود الوساطة بين الحكومة والمتطرفين ؟
مجدى الدقاق العالم اليوم #٩٣/٠٤/٢٧ ٨٧

*لماذا فشلت الوساطة بين الداخلية والمتطرفين ؟
حسن علام اخرساعة #٩٣/٠٤/٢٨ ٨٩

*المعركة ضد الا رهاب تنتقل من المواجهة الى الحوار
اسامة عجاج الحوادث #٩٣/٠٤/٣٠ ٩٣

*الثقافة المرفوضة ...
محمد يحيى المختار الا سلامى #٩٣/٠٤/٣٠ ٩٧

*مستشار رئيس الوزراء متورط في اجتماعات الوساطة مع الا رهابيين
اسامة شرشر الا حرار #٩٣/٠٥/٠٣ ١٠٢

*القاهرة : الجماعة الا سلامية مستعدة للحوار مع الحكومة على رغم احكام الا عدام
الوسط #٩٣/٠٥/٠٣ ١٠٣

*لا تشريعات جديدة ولا حوار مع الا رهابيين
نهال شكرى الا هرام المسائى #٩٣/٠٥/٠٤ ١٠٤

*الشرط الرئيسي للحوار
خليل عبد الكريم الا هرام #٩٣/٠٥/٠٥ ١٠٥

*الا لفى: لا حوار مع الا رهابيين .. ولا توسع للاشتباه
الجمهورية #٩٣/٠٥/٠٥ ١٠٦

*وزير داخلية مصر ينفى احتمال الحوار مع الا رهابيين
الشرق الا وسط #٩٣/٠٥/٠٦ ١٠٧

*لجنة الوساطة تجمد جهودها
•شريف قنديل الشرق الا وسط #٩٣/٠٥/٠٨ ١٠٩

*الا حزاب المصرية تدين القتل وترفض تشويه الا سلام
خالد اسماعيل الا ذاعة والتليفزيون #٩٣/٠٥/٠٨ ١١١

*وزير الا وقاف المصرى : لا حوار مع الا رهاب
الحياة #٩٣/٠٥/١٠ ١١٣

*محافظة الدقهلية: الحوار مع جماعات الا رهاب مرفوض
فايز عقل الا هالى #٩٣/٠٥/١٢ ١١٤

*عبد الغنى : العنف لن يتوقف ولا مصالحة قبل تطبيق الشريعة
الحياة #٩٣/٠٥/١٣ ١١٥

نهاية الفهـــرس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصور

التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٢

مبارك يفتتح معرض الكتاب

ويحاور المثقفين

لن أسمح بقيام حزب دينى ولن أتحاور مع الارهابيين

كتب :
يوسف القعيد

صباح امس افتتح الرئيس حسنى مبارك معرض القاهرة الدولى للكتاب الخامس والعشرون ، تجول الرئيس فى اقسام المعرض التى شارك فيها الفان و١٥٠ ناشرا من ٧١ دولة ، والمعرض يضم ٤٥ مليون كتاب لـ ٧٥٠ مبدعا ومفكرا ومتخصصا .

بعد الافتتاح اتجه الرئيس إلى اللقاء الفكرى ، الذى تغير هذا العام عن الاعوام السابقة ، اصبح فى سراى الاستثمار بدلا من سراى الإسكان ، وحضره هذا العام العديد من الوجوه الجديدة ، من اساتذة الجامعات ، ومن اتجاهات سياسية ، تلخص المشهد السياسى المصرى كله الآن .

قبل بداية اللقاء الفكرى كانت لدى الرئيس مبارك ملاحظتان :

الأولى : أن جميع المكرمين والذين صافحهم من الرجال ولاتوجد امراة واحدة .

الثانية : انه قرا فى الصفحة الأولى لجريدة الأهرام موضوعا عن ضريبة جديدة وكاتب المقال يكتب ان ترشيد الانفاق الحكومى اجدى من فرض ضريبة .

وقبل ان يستطرد الرئيس دعا د . محمد الرزاز وزير المالية ، لأن يتحدث عن ميزانية مصر ، وان يقدم الارقام بكل صراحة ، وجلس الرئيس فى مكانه تاركا الميكروفون لوزير المالية ، لكى يبدأ اللقاء بعد انتهاء بيان د . الرزاز الذى تحدث باستفاضة عن بنود الميزانية واكد أن هناك رقابة على ميزانية الدولة قبل الصرف وبعد الصرف منها وان كلمة إسراف او تبذير لا وجود لها اصلا .

الحوار

هذا العام كان هناك جديد فى طريقة الحوار ، طلب من الذين يريدون الكلام تدوين اسئلتهم فى اوراق تقدم للدكتور سمير سرحان ، الذى رفعها بدوره إلى الرئيس .

السؤال الأول كان للدكتور نور فرحان وكان من شقين ، الأول : عن إمكان قيام هيئة استشارية غير حكومية لحقوق الإنسان . والثانى : عن غياب المعارك الفكرية فى جامعات مصر الآن .

وفى رده عليه اورد الرئيس ما قاله رئيس وزراء الصين عندما اجتمع مجلس الامن لمناقشة حقوق الإنسان فى الصين من ان هذه المناقشة تعد تدخلا فى شئون الصين الداخلية . قال الرئيس : إن مصر حريصة على حقوق الإنسان ، ومن يشكو نقول له إذهب إلى القضاء ، ومع هذا لا مانع لدينا من دراسة الأمر ، واضاف الرئيس إننا نريد من المنظمات الدولية حينما تتحدث عن حقوق الانسان فى العالم العربى او دول العالم الثالث ان تبحث ايضا عن حقوق الانسان على اراضيها حتى تكون هناك عدالة فى تناول حقوق الانسان سواء كانت حقوق المبعدين أو من يتعرضون للاغتصاب فى اراضيهم .

المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٣

الدكتور حسن حنفى خاطب الرئيس قائلا : انت تجلس على

مقعد احمس وصلاح الدين وقطز وعبدالناصر ، لماذا لاتحاور المتطرفين ؟ ! ! رد عليه الرئيس بسؤال : اى حوار تقصد ، إنهم يتحاورون بالسلاح ، فكيف ارد عليهم ؟ ، انا لا احب الدماء ابدا ، إنهم هم الذين بداوا باستخدام السلاح ، إنهم عائدون من افغانستان ومعهم اموال .

هل اتحاور مع مجرمين تسللوا منذ يومين إلى محطة السكة الحديد وقتلوا جنديين من جنود الحراسة ، وحاولوا الهروب بعد ذلك ، ولكن المباحث تمكنت من إلقاء القبض

سؤال حول إمكان قيامه بمصالحة بين السعودية والكويت والعراق ، قال الرئيس : إنه ليس متفرغا للمصالحات ، وما يقوم به يكون بناء على طلب الأطراف التى يسعى بينها ، كذلك فإن مصر فى زمن السادات استبعدت عشر سنوات ، بسبب كامب ديفيد ولم تكن قد احتلت ارض احد ، الأمر بين العراق والكويت والسعودية يتطلب بعض الوقت .

واكد ان مصر ضد تقسيم العراق لان هذا اخطر مايمكن وانه حزين على الشعب العراقى ، وعموما فإن حكومة العراق هى المسئولة .

تحدث جمال الغيطانى عن

الجزائر دستورها ضد الاحزاب الدينية وداسوا على الدستور ، وها نحن نرى النتيجة ، وفى تونس القانون ضد الحزب الدينى ، فى مصر لايمكن الموافقة على ذلك .

الدكتور عبدالعظيم رمضان تساءل عن علاقتنا بالسودان وإيران ، تحدث الرئيس مبارك عن علاقات مصر والسودان منذ مجيء ثورة الإنقاذ ووصل إلى حلايب واكد اننا استخدمنا حقنا الطبيعى فى ارض مصرية وشغلنا منجم المنجنيز وقمنا بمد الإرسال التليفزيونى إلى حلايب .

وروى الرئيس مشروع اللقاء مع البشير فى ابوجا ، وعدم حضور البشير ، وان البشير قال

عليهم ، العنف موجود فى كل بلاد العالم ، ولكن عندما يكتبون عن العنف فى بلادنا يبدو الموقف مضخما اكثر من حقيقته .

سُئل الرئيس عما تردد من وجود نية وحدة بين قبائل اولاد على فى مصر وليبيا فنفى هذا تماما ، وابدى استغرابه من تلك الاخبار التى لا اساس لها من الصحة ، وقال : إن هذه الوحدة التى تفرض من اعلى ، لابد من ان تنبع من الشعب ، لن تكون هناك وحدة مصرية ليبية إلا إذا تحمس لها الشعب .

المصالحات

وعندما اجاب الرئيس عن

رحلته إلى الصعيد وطالب بضرورة عقد مؤتمر قومى لمواجهة التطرف ، قال الرئيس : إن رئيس مجلس الشعب يجرى حوارا هذه الايام مع رؤساء الاحزاب حول هذه القضية ، وان الرئيس لا يمكنه ان يصدر اوامر للقوى السياسية فتنفذ على الفور ، وقال الرئيس : إن هناك بعض الكتاب يدعمون الإرهاب فى مقالاتهم .

محمد سيد احمد تساءل : لماذا لانفكر من الآن فى مسالة الموافقة على إنشاء حزب دينى كفكرة ؟ ! ! مع اننى شخصيا ضد هذا ، وطرحى للأمر لا يعنى الموافقة عليه .

قال الرئيس : إن حولنا تجارب فى هذا المجال ، فى

للقذافى إنه لم يذهب لانه « مخاصم » الرئيس مبارك فكيف يدخل عليه ، وقال مبارك : هل من المعقول ان يتخاصم رئيس جمهورية مع رئيس جمهورية ؟ ، ومع ذلك ابدى البشير رغبته فى الحضور إلى مصر !!

وعن العلاقات مع إيران قال مبارك : إن الأسد قال له إنه يثق فى حكام إيران ، فابلغه الرئيس مبارك ان هذه وجهة نظره واكد الرئيس وجود معسكرات تدريب فى السودان ولكنها على هيئة مزارع فيها شباب عائد من افغانستان من مصر وتونس والجزائر ودول عربية وافريقية اخرى ، ثم يتدربون على العمليات الإرهابية فى هذه

المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٣

• المتطرفون قتلوا جنديين من حراسة السكة الحديد
• معسكرات تدريب الارهاب فى السودان على شكل مزارع
• هناك بعض الكتاب يدعمون الارهاب فى مقالاتهم
• لن تباع قلاعنا الصناعية الكبرى الوطنية أبدا
• لا مانع من إنشاء مجلس استشارى لحقوق الانسان

المزارع وبعد التدريب يعادون إلى بلادهم .

وقال الرئيس فى معرض حديثه عن اقتصاد مصر ، إن مصر تحصل من صندوق النقد الدولى على احسن الشروط والعروض ، وقال : إن قلاع الصناعة الوطنية لن تباع ، المحلة الكبرى ، والعامرية ، وستيا ، والحديد والصلب ، وكفر الدوار ، لايمكن ان تباع لأن هذه هى قلاع الصناعة الوطنية فى مصر .

يكاد لقاء هذا العام يكون نموذجا للحوار بين الرئيس وجماعة المثقفين ، فقد خلت الأسئلة من الطلبات الشخصية ، والأمور الخاصة ، وارتفع إلى مستوى عناق هموم الوطن ، فعلا وقولا .

« الطائفة الثالثة » : لعلماء المسلمين تعلن عن بدء نشاطها لمقاومة الارهاب

فوضت مجموعة علماء المسلمين التي أطلقت على نفسها « الطائفة الثالثة » .. أحد اعضائها للالتقاء ومحمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية ، وذلك لعرض خطتها في مواجهة الارهاب والتطرف .

تم اللقاء . خلال الأسبوع الماضي ـ حيث وافق الوزير على ورقة العمل التى أعدها العلماء ، والتي تتضمن أسلوب تحركهم داخل سجون مصر ، وتبصير الشباب المتطرف بأمور دينهم ، وطلب الافراج عمن يؤكد ندمه ..

ومن المنتظر أن تعلن مجموعة « الطائفة الثالثة » عن بدء نشاطها ببيان يذاع من الأزهر الشريف .. ومجموعة العلماء تضم عددا من علماء الدين المشهورين الذين رفضوا الحصول على اى عون من الحكومة ، وأن يتحملوا كل انفاق في سبيل الله والوطن .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المساء

التاريخ : ٢٦ مارس ١٩٩٣

الدين والحياه

مصالحة بين الجماعات الاسلامية والأمن على يد الشيخ الشعراوى وعلماء الطائفة الثالثة

قبل أن يغادر الرئيس محمد حسنى مبارك ارض مصر متوجها الى أطيب بقاع الارض وأطهرها لإداء مناسك العمره .. التقى به الشيخان الجليلان محمد متولى الشعراوى .. ومحمد الغزالى .. ودار حوار . وإن كان قصيرا .. ولكنه كثيرا فى معانيه .. ومايحتويه .. ويحمل أخبار ساره إن شاء الله .. للدعوة الاسلاميه ، ولشبابها .. ولوضع حد للفتنة والبلاء الذى أصاب المجتمع .. وأصبح الأخ يقتل أخيه ، والاب ينفر من ابنه .. وسادت الكراهيه مجتمعنا الاسلامى .

ولعلنا نذيع سرا لاول مرة .. وإن كان لم يعد سراً .. أن فضيلة الشيخ الشعراوى يقود حاليا مجموعة علماء الطائفة الثالثة للصلح بين الجماعات الاسلاميه واجهزة الأمن لاخماد نار الفتنة التى تتعرض لها البلاد وخلال ايام سوف يلتقى فضيلته مع مجموعة العلماء ووزير الداخلية وكبار رجال الأمن لتبادل وجهات النظر بين الطرفين خاصة ان هذه الطائفه من العلماء .. تضم كبار رجال الدعوة الاسلامية غير الرسميه .. ومن الثقاة الذين يثق فيهم الشباب والمعروف عنهم إخلاص الكلمه .. والبعد عن حب الدنيا .. وتضم الطائفه حوالى ٤٠ عالما ومفكرا اسلاميا من بينهم الشيخ حافظ سلامه والشيخ عبد الحميد كشك ، والشيخ محمد الغزالى .. واساتذة جامعيين من الدعاه .. وكوكبة من كبار علماء الدعوه المشهورين بالجمعيه الشرعيه .

وفى إحتفالات ليلة القدر دار حديث بين الرئيس محمد حسنى مبارك والشيخان الشعراوى .. والغزالى تطرقوا لهذا الموضوع .. وخرج الشيخان وهما متفائلان .. ولن ننشر المزيد حول هذا التفاؤل الأن .. ولكن فقط نشير إلى إننا سوف ننشر المزيد من التفاصيل قريبا إن شاء الله ..

محمد أحمد اسماعيل

ونعود لقصه علماء الطائفة الثالثه التى يقودها فضيله الشيخ الشعراوى .. ولماذا التسميه .. يقول فضيلة الشيخ الشعراوى . إن الحق تبارك وتعالى أمرنا فى حالة وقوع خلاف او قتال بين فريقين من أهل الايمان . وجب على فريق ثالث أن يصلح بينهما لقوله تعالى « وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلا فاصلحوا بينهما » فالذى يقوم بالصلح هنا : الطائفة الثالثه .. والطائفة الثالثه لها شروط : اهمها أن تكون مجردة عن الاهواء .. فلاتمثيل الى إحدى الطائفتين المتصارعتين ثم تحكم بينهما بالعدل .. والقسط .. لأن الله يحب المقسطين ـ وطالما كانت الطائفة الثالثه مخلصة لله .. فى نية الصلح فإن الحق تبارك وتعالى يوفق هذه الطائفه لما ارادته ويشرح صدور المتخاصمين .« الحمل على الله » .

وفى لقائى مع الشيخ الشعراوى عقب لقاء سيادته مع الرئيس مبارك .. لأسمع منه مايطمئن الناس حول جهود هذا الصلح .. كان فضيلته مقلا فى الحديث حول مادار وقد قدرت رغبته فى هذا الامر .. فالسريه مطلوبه ولكن قلت له : يامولانا ان الجميع ينتظرون من فضيلتكم هذا الدور .. ويضعون هذا الامر على عاتقكم ..

احداً بغير ذلك .. نقول له ماقاله الرسول : هلا شققت عن قلبه ؟!

فإذا كان الانسان قد شهد ان لاإله إلا الله وان محمدا رسول الله فقد اخذ كلمه الايمان ، وليس لاحد أن يتهمه .. فإذا مااخذ هذا الحكم استقبل من الله مايريده من عباده . فإذا انكر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المساء

التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩٢

حكما من أحكام الله المنصوص عليها نصا فقد كفر ، لأنه لافائدة للايمان باله واحد ، إلا بان نتلقى عن ذاك الإله الواحد ـ فمن انكر شيئا ثبت عن الله بالنص فهو كافر بوجود ذلك الاله .

قد يكون مؤمنا باله واحد .. ولكنه يرد حكما من أحكام الله عليه .. فيكون كافرا ، لأن ذلك نقض لقضية الايمان الاولى ، ابليس يعلم أن لاإله إلا الله ويقول .. بعزتك لاغوينهم أجمعين ويقول « انظرني الى يوم يبعثون » ويقول الله له « إن عبادى ليس لك عليهم سلطان » ويستثنى من الاغواء « الا عبادى منهم المخلصين » إذ فهو مؤمن بالاله الواحد الفاعل القادر ولكنه حينما رد الحكم على الله نقض ذلك الايمان فأبعده الله عن خطيرته ولعنه وذلك هو الفارق بين رد الحكم على الله الذى يعتبر صاحبه كافرا ـ واستقبال الحكم بالايمان بالله ولكنه لم يقدر على نفسه فعصى ، وشرع الله تجريما ، وشرع قصاصا ، وشرع حدا وتشريع الله عقوبة لجريمة مع المسلمين يمكن أن تقع : أدم وعصى وابليس عصى فما الفرق بين معصية ابليس ومعصية أدم؟! معصية أبليس أنه رد الحكم على الله ، فكفر ولكن ادم اتهم نفسه ، قال : كلامك يارب صحيح ولكنى لم أقدر على نفسى ربنا ظلمنا

فكان رده : وأنا بدورى حملتها لخالقنا ومولانا .. (الله تبارك وتعالى) .. فقلت : الحمد لله .. نعم المولى .. ونعم النصير .

وإذا كان الشيىء بالشيىء يذكر ، فإن الشيخ الشعراوى قد التقى بالعديد من شباب الجماعات الاسلاميه ، الذين يذهبون اليه للسؤال .. والرأى .. وكان دائما يوجههم فمنهم من يلتزم بعد المقابله .. ومنهم من تأخذه العزة بالنفس فيأبى الانصياع لرأى فضيلته واذكر أن بعضهم جاء يقول للشيخ : إننى اذهب للجهاد فى سبيل الله أياما وإسابيع للدعوة فى القرى والمحافظات ، وخارج مصر أحيانا فقال لهم فضيلة الشيخ : ومن أمركم بذلك ؟! .. من أمركم بأن تتركوا زوجاتكم .. وأبنائكم ولاعائل لهم سواكم بالاسابيع .. لقد اشتكت نساؤكم من هذه الافعال ثم كيف تصبح عالة على غيرك ، وعلى المجتمع .. ورفض فضيلته إن يأذن له بأن يخرج للجهاد كما يقول فى سبيل الله تاركا عمله وأسرته .. بدون مأوى . وللشيخ أيضا رأى فى مسألة الايمان والامر بالمعروف والنهى عن المنكر .. منها إنها اتخذت الان مطية للوصول الى أغراض دانية لاترتفع إلى السماء أبداً ، لكنها تظل فى حضيض الأرض .

ويوضح الشيخ قضية الايمان ، فيقول هى : أن يؤمن بإله أى موجود . وباله واحد أى لاتعدده .. أى لا فى إفراده ولا فى ذاته .. فمن قال الكلمة التى نؤديها فهو مؤمن .. ندع لله سرائره .. ونحكم على نيته حين يقول لا إله إلا الله محمد رسول الله .. وحين يتهم أحد أنفسنا ذلك هو الفارق إذن فالكفر ليس له إلا معنيان : المعنى الاول : الانؤمن بوجود إله واحد ـ وأن نرد الحكم الثابت بالنص الصريح على ذلك الاله الواحد .

والحمد لله ليس فى مصر من ينكر هذه القضية .. من الذى لايقول لاإله إلا الله محمد رسول الله .

المصدر : السياسة المصرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٣

الشيخ الشعراوى :

فلنكن طائفة ثالثة نصلح ذات البين فان لم ينصلح واحد فلنكن جميعا يدا عليه



بقلم : محمد احمد اسماعيل

بداية اعتذر للقراء ولمحبى فضيلة الشعراوى عن اللخطبة التى وقعت فى العدد الماضى حيث سقطت سطور من المطبعة فجاء الموضوع فى منتصفة غير مترابط غفر الله لنا ولهم - من هنا نستكمل قضية الايمان مع فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى وقبل ان نستكملها نود ان نشير الى خطا اخر قد وقع وهو نشر عن مجموعة علماء الطائفة الثالثة - فقد قيل ان فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوى ضمن مجموعة العلماء وفى الحقيقة فان سيادته لم يخطر بهذا الامر .. ولم يعلم به وبالتالى نسبنا لفضيلته الانتساب لمجموعة علماء « الطائفة الثالثة » دون ان يكون للمجموعة شرف انتساب سيادته لذلك نعتذر عن هذا الخطا غير المقصود لاسيما ان الخبر يقول بان مجموعة العلماء تضم .. الدعاه غير الرسميين » ..!!

واذا كان الايمان هو القضية الاولى التى تشغل امر المؤمن وعلاقته بربه .. وان الاحداث التى تنسب للاسلاميين تشكك فى امور الدين .. من هنا يقول الشيخ الشعراوى : ان مصر ليس فيها من ينكر لا اله الا الله محمد رسول الله - ومآذنها تعج بلا اله الا الله محمد رسول الله .. وكل واحد منا يقولها - اذن فمن يجرؤ على ان يسمى من يقولها كافرا - ومن منا رد الحكم على الله .

لم يرد احد الحكم على الله فيما فيه نص صريح واضح .. وان اختلف العلماء فى الفرعيات - فمجيىء النص محتملا للفهم والاجتهاد اذن من الله بان تختلف فيه - لكن الخطر ان يذهب مجتهد الى رأى فيكفر من دونه ولذلك كان ادب المجتهد يقول : ماوصلت اليه صحيح يحتمل الخطا وما

وصل اليه غيرى خطا يحتمل الصواب .

ذلك هو الادق اما مسالة الامر بالمعروف والنهى عن المنكر .. فقد حدد الرسول صلى الله عليه وسلم مراحلها مستوعبة لحالات النفس الامارة ، والنفس الناهية والنفس المامورة والنفس المنهية وقدر كل ظروفها بيده بغير ، ان لم يستطع بقلبة يغير ، وليس معنى بقلبة يغير كما نقول : اللهم ان هذا منكر لايرضيك ، فلا تخضع حركتنا تبعا له ، فلا نكلم من يسرق ولانكلم من ياتى منكرا لانكلمة ولا نصاحبة ، ولانجامله .. ذلك هو التغيير بالقلب .

تلك هى المراحل .. فارونى فى مصر .. مصر الكنانة .. مصر التى قال عنها الرسول صلى الله عليه وسلم : « اهلها فى رباط الى يوم القيمة » مصر هى التى صدرت علم الاسلام الى الدنيا كلها صدرته حتى الى البلد الذى نزل فيه الاسلام .. وهى التى صدرت الى علماء الدنيا كلها علم الاسلام ذلك هو تحقيق العلم فى ازهرها الشريف .. ابعد كل ذلك وماقدمه الازهر نجد من يتطاول على الازهر الشريف ويتهم علماءه بالاباطيل ..؟!

واذا كنا نتحدث عن مصر .. فانظرو الى التاريخ .. من الذى رد همجية التتار عنا ؟!.. انها مصر من الذى رد هجوم الصليبين على الاسلام وعلى المسلمين ؟! .. انها مصر وستظل مصر دائما رغم انف كل حاقد او حاسد او مستغل او مدفوع من خصوم هنا او خارج هنا .. انها مصر وستظل كذلك دائما ولكننا نعلم جيدا أن علم الاسلام حينما انتقل هنا وكانت مصر محكومة حكما طبيعيا كان الاسلام مطبقا ولكنها بليت بالاستعمار .. وللاستعمار جنود استوردوا لنا كثير من التقنيات فغلبونا ولكنه حينما زال الاستعمار - ظن الناس ان الاستعمار بكل الوانه زال - لا - ليس الاستعمار وجود محتل فى الارض من ولكنه قد بناى عن الارض ويترك له اعوانا يذيعون ما يحب ، واعوانا يشجعون مايحب ، وقد يحتلنا بشيىء اخر غير وجود احتلال عسكرى فى البلد ولذلك كان يجب علينا ان نتريث - هذا التريث حفاظا على الشمعه الشمعة قد تنير مكانا واسعا ولكننا نحافظ عليها وان من الممكن ان نكثرها فتنير اكثر او تاخذ ضمانا نشبها حريقا على اعدائنا .

فليس من السهل ان نترك من فى يده الشمعة ليطفئها نهائيا استبقوا هذه الشمعة استبقوها لتاخذوا منها النور لتكون نورا للمحب ونارا للمبغض - استبقوها واعلموا جيدا اننا لانستطيع ان تكون كلمتنا من راسنا الا اذا كان قوتنا من فأسنا !؟ لاحظوا جيدا كيف ناكل ؟! من اين نطعم ؟! لاتعادو قبل ان تعدوا - فان العداء قبل الاعداد هو عين الفساد وحده والفساد والفساد !!

وياقوم لا تستمعوا الى احد .. لان دينكم واضح .. دينكم فطرى .. واعلموا ان خصوم الاسلام لم يقدروا على الاسلام من ذواتهم فدخلوا عليه من ابنائه .. وجعلوا لكل واحد املا فى ان يكون اميرا او حاكما ..

انى اريد من الجميع ان يكونوا طائفة تقف وقفه الحق والانصاف بين دعاة الى الايمان كما يقولون ودعائم امال كما يقولون : اريد منكم ان تقفوا وقفة منصفة وقفة لله ولتكونوا انتم ، الطائفة الثالثة التى تحاول ان تصلح فان لم ينصلح واحد فلنكن جميعا يدا عليه ...!!

المصدر : السياسي المصري

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٣

الجبهة الوطنية تتسع لكل الرافضين للارهاب

في ساحة الحوار حول اسلوب المواجهة القومية للارهاب دعونا ودعا الزميل مكرم محمد احمد والزميل صلاح الدين حافظ وعدد من المفكرين والباحثين الى جبهة وطنية واحدة تضم كل الاحزاب والمنظمات الشعبية وسائر القوى السياسية والوطنية الرافضة للارهاب .

وقد تبلورت هذه الدعوة عمليا في الدراسة الهامة التي قدمها مجلس الشورى في تقريره عن مواجهة الارهاب .

كما صدر بيان قومي هام بالتضامن في مواجهة الارهاب وقع عليه ممثلو الاحزاب والنقابات واساتذة الجامعات وكبار الكتاب والمفكرين .

وخلال المناقشات الهامة التي دارت في مجلس الشورى حول قضية التطرف والارهاب طالب السيد محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية الاخوان المسلمين بتحديد موقفهم من الارهاب علنيا ودون اى لبس او غموض .

وفي ساحة الحوار الدائر حول الجبهة الوطنية لمقاومة الارهاب طالب البعض باستبعاد الاخوان المسلمين من الجبهة الوطنية لموقفهم المهادن للارهاب وباعتبار ان الجماعات الارهابية التي تتستر برداء الاسلام قد ولدت فكريا وعمليا من رحم جماعة الاخوان المسلمين التي تم حلها وايقاف نشاطها ومصادرة جريدتها في عهد عبد الناصر وظل وضعها هكذا بلا سند شرعي حتى الان وان كانت قد وجدت مخرجا للممارسة السياسية والحزبية من خلال حزب العمل ، دون ان يكون لها كيان مستقل .

وقد صدر بيان من الاخوان المسلمين ردا على ما نادى به البعض من استبعادهم من الجبهة الوطنية لمقاومة الارهاب وتعقيبا على ما دار في مجلس الشورى اعلنوا فيه ادانتهم للارهاب واستنكارهم لحوادث العنف والارهاب وتقرير عدم مشروعيتها دينا وخلقا وانسانية .

واكد بيان الاخوان المسلمين استنكار حوادث العنف والارهاب ضد السائحين الاجانب واعلنوا ان الاجنبي سائحا ام غير سائح مستأمن لايجوز لفرد أو جماعة المساس بحرمة نفسه وماله واطمئنانه .

وتضمن البيان ان العنف والارهاب خروج عن الشرعية وعن الفهم الاسلامي الصحيح .

كما تضمن البيان إدانة حوادث إلقاء القنابل والمتفجرات والعدوان على ضباط وجنود الشرطة ورجال الامن والاشخاص العامة ، وما يتصل بذلك من اصابة جمهور قد يتصادف وجوده وان كل ذلك اجرام في اجرام وبغى وعدوان من اشد وافظع انواع العدوان وان هذه الامور لاتقرها شريعتنا الغراء .

ورأينا ان هذا البيان على مسئولية اصحابه ، يحدد موقف الاخوان المسلمين المعلن من الارهاب وانه يمثل الحد الادنى المطلوب كخطوة اولى على طريق المواجهة المستمرة للارهاب .

ورأينا ايضا ان الجبهة الوطنية تتسع لكل الرافضين للارهاب ، مهما كانت اتجاهاتهم الفكرية ، وتياراتهم السياسية ، بمفهوم ان الكل في واحد في مواجهة خطر الارهاب الذي يهدد مسيرة التنمية والديمقراطية والاستقرار كما يهدد مصلحة الامة ومصلحة الشعب .

وبهذا المغزى فاننا نرى انه لا مصلحة لاحد فى استبعاد القوى الإسلامية المعتدلة من الجبهة الوطنية لمقاومة الارهاب ، وينطبق ذلك على الاخوان المسلمين اذا ارادوا ان يقفوا موقف الاعتدال .

ومع ذلك فاننا نرى ان موقف المواجهة للارهاب فى اطار الجبهة الوطنية الواحدة ، لا يقتصر على مجرد ادانة الارهاب بالقول ، بل تتسع دائرة المواجهة لتشمل التحرك العملى لكشف مخططات الارهاب ، ودعم الاجهزة الامنية فى مواجهته والتضامن الفعلى فى برنامج عمل لمحاربته ، بهدف محاصرته ، والقضاء عليه ، ثم اقتلاعه من جذوره ، بعد ازالة اسبابه .

سلامه أبو زيد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشعب
التاريخ : ٦ - ابريل ١٩٩٣

وعن الجبهة التى تجاهلت الإسلاميين كتب الأستاذ سلامة أحمد سلامة عموده اليومى فى اهرام اول أمس الأحد

من قريب

إنهم يغسلون أيديهم..

حسنا مافعلته القيادات والقوى السياسية والحزبية والجامعية وغيرها من رؤساء النقابات والبنوك والشخصيات العامة، حين أصدرت بيانها الذى تدين فيه الإرهاب، وتدعو الشعب إلى الوقوف صفاً واحداً لحماية الوطن من الهجمات الإرهابية الأثمة التى تتستر بستار الدين.

ومن المتوقع أن تتحرك فئات أخرى من المثقفين والمفكرين والهيئات المختلفة لاصدار بيانات مماثلة، اظهاراً لتضامنها فى موقف موحد ضد هذه الأحداث التى تهدد البلاد والعباد والاقتصاد والاستقرار.

ولاباس فى ذلك كله. ولكن الباس كل الباس فى أن يظن الكثيرون من بين هذه القيادات أن مهمتهم قد انتهت باصدار هذا البيان أو ذاك، وأنهم قد أدوا ماعليهم من واجب.. أبرأوا ذمتهم وغسلوا أيديهم من مشكلة الإرهاب، وحددوا مواقفهم أمام الدولة أو أمام النظام «وكان الله يحب المحسنين».

وأود أن يتسع صدر هذه القيادات لملاحظتين هامتين:

أولاً: أنه كان من المتوقع فى بيان تصدره قوى حزبية وسياسية على هذا القدر من الأهمية والمسئولية، ألا يقف الأمر عند حد التأييد والتنديد والنداء والتنويه. فكل القوى التى تريد صالح هذا الوطن تقف ضد العنف والتطرف الذى يحمل عباءة الاسلام.. وكان المتوقع أو المفروض ان يتضمن البيان عدداً من المبادرات أو الآراء والوسائل التى تساعد على التصدى للإرهاب وعزل عناصره عن الشعب، وكشفها ودحض مبادئها.

والحقيقة هى أن الناس قد سئمت هذه الأساليب الاحتفالية فى معالجة المشاكل التى تواجهنا وسئمت الدوران فى حلقات مفرغة من المناقشات التى تتكرر فى مجلس الشورى ومجلس الشعب وفى الندوات العامة والصحف والتليفزيون.. والتى يخرج منها المواطن وهو يسال نفسه: ماهو المطلوب منى على وجه التحديد؟

وفى هذا الصدد، فقد أعجبتنى مبادرة فضيلة المفتى الذى أعلن انه سيدعو إلى عقد مؤتمر اسلامى موسع لتحديد معالم شعار «الاسلام هو الحل»، وكيف يكون الاسلام واقعاً وسلوكاً عملياً هو الحل؟

ثانياً: ان فكرة استبعاد احزاب أو جماعات من توجيه البيان الذى تم اعلانه باسم الأحزاب والنقابات هو نوع من «السياسة الرديئة» التى يجب أن نترفع عنها فى مواجهة كارثة قومية بهذا الحجم. بل إن العمل السياسى الذكى كان يقتضى أن توجه الدعوة لكل القوى، حتى تلك التى تتهم بالتعاطف. اننا لانستطيع أن نطبق العقلية الأمنية فى العمل السياسى. وعزل العناصر الإرهابية عن بقية فئات الشعب عملية بالغة الدقة تحتاج إلى حس سياسى عال يخلو من نبرة العنف والحدة غير المبررة.

سلامة أحمد سلامة

بوادر انفراج للأحداث في مصر

وساطة للشعراوي وجماعة الإصلاح لوقف أعمال العنف

كتب - محمود صادق:

□ بدأت جماعة الإصلاح الإسلامية برئاسة الشيخ محمد متولي الشعراوي بذل مساع جديدة للمصالحة بين الجماعة الإسلامية والمؤسسات المدنية في مصر.

علمت «المسلمون» أن النية تتجه إلى الاتفاق فوراً على وقف عمليات العنف من قبل الجماعة الإسلامية ضد المؤسسات المدنية في مقابل الإفراج المبدئي عن عدد كبير من شباب الجماعة الذين لم يقدموا للمحاكمة.

وقد جاءت موافقة الجماعة الإسلامية المبدئية على هذه الأفكار ضمن رسالة للجماعة من داخل السجن نقلها الدكتور محمد سليم العوا أحد رموز الحركة الإسلامية والذي يتولى الدفاع حاليا عن بعض الشباب في قضايا العنف الأخيرة.

وصرح مصدر مسؤول بأن وزارة الداخلية ترحب بأي جهود لوقف عمليات العنف، وأنه لن يتم الإفراج عن أي فرد تثبت إدانته في قضايا القتل والتخريب.

وكانت جماعة الإصلاح الإسلامية، التي تحمل اسم الطائفة الثالثة أيضا، قد اجتمعت هذا الأسبوع مع وزير الداخلية المصري عبدالحليم موسى حيث تم استعراض موجة العنف وأسبابها في جلسة استمرت ثلاث ساعات.

وعلمت «المسلمون» أنه من المقرر أن تستمر جماعة الإصلاح الإسلامية في اجراء سلسلة من اللقاءات مع المسؤولين للتعرف على نظام الاتفاق، كذلك من المنتظر أن يلتقوا أيضاً مع بعض رموز الجماعة الإسلامية في محاولة لبناء جسور الثقة بين الطرفين.

جدير بالذكر أن جماعة الإصلاح الإسلامية تكونت من عدد من العلماء والمفكرين الإسلاميين غير المرتبطين بمؤسسات رسمية في مصر ليكونوا «طائفة ثالثة» تصبح قادرة على التوسط ومحاولة وقف تيار العنف. تضم الطائفة الثالثة ٣٠ عالماً من أبرزهم الشيخ محمد متولي الشعراوي ،والشيخ عبداللطيف مشتهري الرئيس العام للجمعية الشرعية ،وأحمد فراج المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء، والكاتب الإسلامي فهمي هويدي ،والدكتور محمد عمارة، والدكتور عبدالصبور شاهين ،والدكتور أحمد شلبي ،والدكتور سيد رزق الطويل ،والدكتور عبدالحي الفرماوي.■

«الوسط» تسأل ٢٠ شخصية مصرية بارزة:
هل تؤيدون قيام حوار بين الحكومة والجماعات المتطرفة؟

■ هل يجب قيام حوار بين الحكومة المصرية والجماعات الدينية المتطرفة؟ وما هي القضايا التي يمكن طرحها في مثل هذا الحوار؟ ومن هي الاطراف التي ستشارك فيه؟ هل يشارك في الحوار الذين استخدموا العنف وقاموا بعمليات ارهابية ضد رموز الدولة وشخصيات ومنشآت والذين يسعون الى اضعاف الاقتصاد المصري عن طريق ضرب القطاع السياحي؟ وهل يساهم مثل هذا الحوار في انهاء المواجهات الدامية بين الحكومة والجماعات المتطرفة؟

هذه التساؤلات طرحتها «الوسط» على ٢٠ شخصية مصرية بارزة بعدما وجه الشيخ محمد سيد طنطاوي مفتي الديار المصرية دعوة الى الجماعات الاسلامية لفتح حوار مع الحكومة. وقال المفتي، في حديث الى «وكالة الصحافة الفرنسية»، موجهاً كلامه الى الجماعات الاسلامية: «اذا كان بينكم وبين الدولة خلاف ناقشوا وقولوا رايكم. الدولة لا تمنع من ذلك». واكد ان «اعضاء الجماعات الاسلامية هم اخواننا ما داموا ملتزمين بالعبادات وباحكام الشرع». ودعاهم الى طرح بدائل للنظم التي يعترضون عليها من خلال القنوات الشرعية وهي مجلس الشعب ومجلس الشورى. ورداً على سؤال عن

تحقيق من القاهرة

بقلم عادل الجوجري

التطرف اكد المفتي ان فرض الراي بالقوة من جانب الجماعات الاسلامية ليس تطرفاً بل هو «جهل مركب».

وفي ما ياتي ردود الشخصيات المصرية على اسئلة «الوسط».

مأمون الهضيبي

قال المستشار مامون الهضيبي الناطق الرسمي لجماعة الاخوان المسلمين، «الحوار بين الحكومة والجماعات الدينية مطلوب الآن، وفوراً وهو اكثر اهمية من اي وقت مضى، لانني اعتقد ان الجماعات (المتطرفة) تبحث هي الاخرى عن حل للأزمة. فلا احد يستطيع ان يحارب الى ما لا نهاية. حتى جيوش الدول العظمى لا بد ان تقف في فترة وتبحث عن حل او تفاوض. في اعتقادي ان اطراف الحوار الرسميين كثيرة، ففي مصر علماء كبار لهم مكانتهم مثل شيخ الازهر، والمفتي، وهناك الوزراء ايضاً، اما رموز الجماعات الدينية (المتشددة) فهم ايضاً معروفون، ويمكن الاتصال بهم سواء كانوا احراراً او في السجون. والشرط الوحيد للحوار هو ان يكون مفتوحاً للجميع، دون استبعاد اي جماعة، وان يتحلى المحاور بالصبر والموعظة الحسنة، وان تتوافر اجراءات منطقية للحوار، اذ ليس منطقياً ان يجري الحوار بينما القاعة محاصرة بالضباط والجنود، او ان يجري الحوار في السجن، هناك فرق بين الحوار وبين التحقيق البوليسي، فقد ثبت ان العنف لا يجدي، فيما حقق الحوار من قبل نتائج طيبة، وكان للشيخ حسن الهضيبي (المرشد الثاني للاخوان) دور كبير في الحوار مع الجماعات الدينية المتشددة في السجون خلال الستينات الى حد انه اصدر كتابه «دعاة لا قضاة» للرد على الداعين الى تكفير الحكومات والبشر».

احمد حسن البنا

وقال احمد سيف الاسلام حسن البنا (عضو مجلس نقابة المحامين ومن الشخصيات البارزة في التيار الاسلامي): «ارحب بدعوة فضيلة المفتي الجماعات الدينية للحوار مع مسؤولين في الحكومة، وارى ان هذا الحوار واجب على كل

مسلم، وارجو ان يتم تنفيذه باسرع وقت ممكن، وتحت اشراف فضيلة المفتي، ونحن على استعداد للمساهمة في ذلك. وبالنسبة الى اطراف الحوار اعتقد ان كل جماعة يمكن ان ترشح ممثليها في الحوار. اما الذين يمثلون الحكومة فيمكن لفضيلة المفتي ومعاونيه اختيارهم وتحديد موعد ومكان الحوار. وفي ما يتعلق بشروط الحوار اعتقد انه من المفيد ان تقدم الحكومة مبادرات لكسب ثقة الجماعات الموصومة بـ «التطرف» وتقدم الجماعات الدينية ايضاً مبادرات مماثلة مثل التوقف عن مهاجمة السياح والمدنيين. وهذا يوفر مناخاً افضل لاجراء الحوار، الذي اثق في جدواه اذا بدأ بقناعات مشتركة في ضرورة انهاء الازمة القائمة حالياً بكل جوانبها».

مختار نوح

وقال مختار نوح (عضو مجلس نقابة المحامين ومن المحسوبين على التيار الاسلامي)، «اسرع طريقة لانهاء الصراع الدامي حالياً بين الحكومة والجماعات الدينية التي توصف بـ «التطرف» هو الحوار، ففيه حل لمشكلات بالجملة، فهذه الجماعات لا تحتاج الى اكثر من مجرد الحوار، خصوصاً الذين حملوا السلاح وانتهجوا العنف، واحتمالات نجاح الحوار هي ١٠٠ في المئة والمهم ان تتوافر النية لدى جميع الاطراف. وفي ما يخص الرموز التي يمكن ان تشارك في الحوار فهي مسألة اجرائية او تنظيمية تترك للجهة المنظمة للحوار، سواء كان فضيلة المفتي ودار الافتاء او اية جهة اخرى، على ان تجري اتصالات برموز كل طرف لتحديد موعد ومكان اللقاء».

خالد محيي الدين

وقال خالد محيي الدين (رئيس حزب التجمع المعارض)، «لا اوافق على الحوار مع المتطرفين، لسبب اساسي هو ان من استخدم القنابل لا يستخدم العقل، ومن لجأ الى العنف فقد الحجة والمنطق، ولست اجد اي مبرر لحوار بين الحكومة وبين المتطرفين، وهو حوار يفتقد الى الجدوى، والأهم من ذلك هو حوار وطني عام تشترك فيه الاتجاهات المعتدلة في التيار الديني، كالاخوان المسلمين مثلاً، لانهم اعلنوا بوضوح رفضهم للارهاب والعنف. ان احد شروط اي حوار هو اعلان طرفي الحوار ادانة الارهاب والعنف، والمتطرفون رفضوا اكثر من مرة ادانة الارهاب، وبالتالي لا حوار معهم».

مصطفى كامل مراد

وقال مصطفى كامل مراد (رئيس حزب الاحرار)، «الحوار مفيد في كل الاحوال. ومواجهة الارهاب لا تقتصر على الحكومة فحسب لأننا نعتقد ان التطرف لم يظهر فجأة وانما هو وليد مشكلات اقتصادية كالبطالة، واجتماعية كالزيادة السكانية الرهيبة، فضلاً عن وجود تضييق سياسي. ويجب ان تشارك في الحوار العناصر التي لم ترتكب مجازر او عمليات عنف. وارى ضرورة اشتراك احزاب المعارضة في مثل هذا الحوار. واهم شروط انجاح هذا الحوار هو ان يتم بروح باحثة عن حل للازمة، ويكون ذلك بتوافر نية صادقة، ورغبة في الخروج من المازق الذي وصل الى درجة من الخطورة تهدد كيان المجتمع كله».

ثروت اباظة

وقال ثروت اباظة (وكيل مجلس الشورى ورئيس اتحاد كتّاب مصر)، «لا حوار مع المتطرفين والارهابيين والاشباح الذين لا يظهرون الا في الظلام، ولا يستهدفون الا السلطة، والحوار الوحيد مع هؤلاء يكون بسلاحهم. انني ارى ضرورة ان يكون هناك حوار بين المسؤولين في الحكومة، ورجال الدين من جهة وبين انصار الجماعات الدينية المعتدلة من جهة اخرى، اما الحوار مع الارهابيين باسم الدين، وهو منهم براء، فلا طائل منه. اما الجماعات الدينية المعروفة، كالاخوان المسلمين والتي اعلنت ادانتها للعنف والارهاب، فهي التي يمكن ان يتحاور معها علماء الدين ورجال الحكم».

احمد شلبي

وقال الكاتب الاسلامي الدكتور احمد شلبي (استاذ التاريخ الاسلامي في جامعة القاهرة)، «لي خبرة سابقة وحالية في الحوار مع المتطرفين. الحوار مفيد للغاية، ونتائجه لا تظهر في الحال لكنها تظهر تدريجياً. ويكفي ان نحمي الشباب الجديد من الانخراط مع من تطرفوا فعلياً. اما الحوار السياسي بين الحكومة والمتطرفين فهو ايضاً مطلوب لوقف عمليات العنف، واعتقد انه من الضروري البدء في تنفيذ مثل هذا الحوار، ولنبدأ باسيوط مثلاً، والجهة المرشحة هي القيادات المحلية في المدينة لأنها الأقدر على التاثير في

شباب الجماعات الذين - قطعا - ينتمون لعائلات واسر معروفة لمسؤولي البلدة، كما ارشح الرموز الدينية في مصر للدخول في حوار «طويل النفس» مع هذه الجماعات بشكل منظم وليس عشوائياً للحصول على نتائج ايجابية. ومن خلال خبرتي اقول: ان اغلبية المتطرفين جاهلة، والحوار معها مفيد وليس ضاراً حسبما يعتقد البعض».

محمد عمارة

وقال الدكتور محمد عمارة (مفكر وكاتب اسلامي): «انا مع الحوار مع كل صاحب فكر بغض النظر عن موقفي من هذا الفكر او ذاك. فضيلة مفتي الديار المصرية دعا الجماعات الدينية التي توصف بـ «التطرف» الى حوار مع المسؤولين، فانني اؤيد هذه الدعوة على ان تكون بلا شروط مسبقة، وان يتوافر للحوار مقوماته وامنه وبرنامجه، ومستهدفاته ورموزه. وفي اعتقادي ان الحوار ينبغي ان يشمل جميع المنتمين للحركة الاسلامية، المعتدلين منهم، والمتشددين من دون استبعاد لأي طرف ما دام يملك البرهان».

مصطفى الشكعة

وقال الدكتور مصطفى الشكعة (استاذ الادب الاسلامي في جامعة عين شمس): «لي ملاحظات اساسية على دعوة المفتي المتطرفين الى الحوار.

اولاً: هذه الجماعات الاسلامية المتطرفة لا تنتمي الى الاسلام بصلة، لأن الاسلام لا يعرف التطرف، بل هو دين وسطي بنص القرآن الكريم «وجعلناكم امة وسطاً».

ثانياً: الاسلام لم يكن في يوم من الايام حركة سرية، ولا «تحت الارض» فهو دين ظاهر للجميع، وبالتالي فان التنظيمات المتطرفة التي تظهر بين حين وآخر وتمارس العنف والارهاب ليست «اسلامية» بل هي تنفذ مؤامرة لتشويه الاسلام خطط لها اعداء الاسلام في الغرب.

ثالثاً: ان الاسلام لا يسمح بالفتنة الطائفية. اما بالنسبة الى الدعوة للحوار فارى انها صحيحة، وواجبة واهم شروطها ان تتم بين مسؤولين في الحكومة واي جماعة تطلب الحوار بشان قضايا الوطن. ولست احبذ ان يجري حوار بين رموز الاسلام والجماعات المتطرفة الا على قاعدة واحدة هي الاجابة على سؤال: هل هذه الجماعات المتطرفة اسلامية ام غير اسلامية؟».

احمد عمر هاشم

وقال احمد عمر هاشم (نائب رئيس جامعة الازهر): «الحوار وسيلة لتصحيح الافكار المتطرفة، وتصويب الخط الذي انتهجه المتطرفون بتكفير الحكام والمجتمع، واهم مزاياه هو منع المد عن هذه الجماعات بحماية الشباب من أفكارهم. واعتقد ان المتخصصين في علوم الدين والدنيا هم الاجدر على الدخول في الحوار اذا تم تنظيمه بشكل جيد. هناك فرق بين الحوار والتفاوض، انني من مؤيدي حوار فكري وسياسي وديني، اما التفاوض مع المتطرفين فمرفوض، اذ ينبغي ان لا يسمح لحاملي القنابل باملاء ارادتهم على المجتمع، وكل من شارك في القاء قنبلة أو اطلاق رصاص لا يشارك في الحوار تحت اي مبرر كان».

محمد التهامي

وقال محمد التهامي (رئيس جمعية الادب الاسلامي): «الحوار مقبول من حيث المبدأ، لانه الجسر الذي يمكن ان تلتقي عليه او تبتعد افكار الناس. لكن نحن لا نعرف بالضبط من يحاور من، فاذا كانت الحكومة معروفة الاسماء والهوية، وكذلك علماء الدين، الا اننا لا نعرف الطرف الآخر. من هي هذه الجماعات، اننا نسمع انها ٢٨ جماعة، فهل ستحاور الحكومة ٢٨ جماعة؟ وهل يجلس علماء الاسلام مع ممثلي ٢٨ جماعة؟ ومن هم الذين يمولون ويخططون لهذه الجماعات؟ ان الحوار مع قوى غير ظاهرة امر غير مقبول، فليظهروا أولاً، ويحددوا انفسهم، ثم يكون الحوار معهم مجدياً».

الدمرداش العقالي

وقال الدمرداش العقالي (كاتب اسلامي مستقل ومستشار قضائي سابق): «الحوار في هذه المرحلة يكتسب اهمية خاصة. ولا بد أن يكون الحوار محرراً من الوصاية الحكومية، لانه حوار امة تبحث عن مستقبلها. اطراف الحوار هم علماء المسلمين من جهة، وقيادات الجماعات الدينية من جهة اخرى. ويمنع من المشاركة كل من ارتكب جريمة ومثبتة ادانته فيها. ويمكن ان يذاع الحوار تلفزيونياً وينشر في الصحف».

مجدي احمد حسين

وقال مجدي احمد حسين (امين الاعلام في حزب العمل): «نرحب بالحوار بلا شروط مسبقة. اطراف الحوار هم علماء الدين ورجال من اهل الحكم في طرف وقيادات من الجماعات الدينية خصوصاً المتشددة من طرف آخر، وينبغي عدم استبعاد الجماعات التي انتهجت العنف بدعوى انها «ارهابية» بل هناك ضرورة قصوى للحوار معها، علماً بانها كانت هي التي ترفض - في السابق - الحوار مع الحكومة او مع رجال الدين».

محمد عصفور

وقال محمد عصفور (عضو الهيئة العليا لحزب الوفد): «من الضروري التحاور مع بعضنا البعض بشأن الوطن. احد شروط هذا الحوار هو تخلي اطرافه عن حمل السلاح. فوزير الداخلية وجهات الامن بعيدة عن هذا الحوار واي طرف او رمز اسلامي حمل السلاح لا يحق له الحوار. نؤيد الحوار مع اي جماعة لديها افكار تريد التعبير عنها. ولكي يثمر الحوار لا بد من توفير ضماناته، وأهمها الغاء القوانين العرفية واسقاط جميع الاحكام الاستثنائية وحالة الطوارئ، ونبدأ على قاعدة الثقة والطمانينة».

الشيخ ابراهيم الدسوقي

وقال الشيخ ابراهيم الدسوقي (وزير الاوقاف المصري الاسبق): «الحوار مطلوب لأننا - بصراحة - لا نعرف بالضبط ماذا تريد هذه الجماعات التي تطلق على نفسها صفة «الاسلامية» بينما هي تمارس اساليب ابعد ما تكون عن الاسلام. والعدوان على الابرياء امر يرفضه الدين. الحوار مطلوب شرط ان تعلن الجماعات الدينية بوضوح توقفها عن اعمال العنف فور الموافقة على الحوار، واعلان اسماء المتحاورين، ومن جهة اخرى فان ضمانات الامن لا بد ان توفر من قبل الحكومة للمشاركين في الحوار حتى تتم العملية في هدوء».

ابراهيم شكري

وقال ابراهيم شكري (رئيس حزب العمل المعارض): «نؤيد الحوار بين مفكرين اسلاميين مستقلين ورموز وقادة ما يسمى الجماعة الدينية المتطرفة، ولا نعتقد ان هناك فرصة لاجراء حوار بين الحكومة والمتطرفين حالياً لأن المناخ العام الذي دفعنا اليه دفعاً لا يسمح بذلك... من هنا اقترح نوعين من الحوارات:

- أولاً: حوار بين الحكومة واحزاب المعارضة حول تشخيص الازمة وسبل الخروج منها، وتوفير اسس الديموقراطية والسعي الى الغاء القوانين الاستثنائية.
- ثانياً: حوار بين علماء دين مستقلين، كالشيخ محمد الغزالي والدكتور محمد عمارة وآخرين، وبين رموز الجماعات المتطرفة.

حزب العمل دعا الى حوار تشارك فيه كل الاحزاب، وهو حوار مائدة مستديرة غير منشور ولا مذاع يتسم بالمصارحة الكاملة سيعقد في منتصف ايار (مايو) المقبل. وربما يصل الى نتائج تمهد لحوار آخر مع قادة الجماعات الدينية المتطرفة».

حمدي السيد

وقال الدكتور حمدي السيد (نقيب الاطباء وعضو مجلس الشعب): «لا نؤيد الحوار مع المتطرفين والارهابيين لسببين: الأول ان هذه الجماعات تعمل بشكل سري ولا نعرف بالضبط من هو زعيمهم او اسماء اعضاء مجلس الشورى. السبب الثاني ان الحوار مع الارهاب لا يكون الا بتطبيق القانون تطبيقاً كاملاً. اما الجماعات الدينية المعتدلة فالحوار معها قائم حالياً على صفحات المجلات والصحف».

محمد ابراهيم كامل

وقال محمد ابراهيم كامل (رئيس المنظمة المصرية لحقوق الانسان): «الحوار مفيد لتبصير المتطرفين باحكام الدين الاسلامي الحنيف، لان المتطرفين اغلبهم من الشباب صغير في السن والتجربة، وهم لا يميزون بين الاسلام كدين سماوي حض على التعاون والتسامح، وبين افكار اطلقها بعض المسلمين في اوقات معينة، وفي ظروف محددة. أطالب بتوسيع دائرة الحوار لتضم الجميع، الذين حملوا السلاح والذين عارضوه. وأهم شروط الحوار الموضوعي هي ان يكف الطرفان (الحكومة والمتطرفون) عن اعمال العنف».

الشيخ منصور عبيد

وقال الشيخ منصور رفاعي عبيد (وكيل وزارة الاوقاف): «الحوار فريضة اسلامية. وعلى رغم انني من المقتنعين بأن الجماعات التي تطلق الرصاص انحرفت عن الدين، الا انه من الواجب سؤال افرادها عن افكارهم، والتحاور معهم مهما كانت متطرفة. فلا يفل التطرف الا الاقناع بالحجة. اما اطراف الحوار فهي دار الافتاء ووزارة الاوقاف، بمن تضم من علماء ثقاة من جهة وقيادات الجماعات المتطرفة من جهة اخرى، شرط ان تعلن هذه الجماعات اسماء رموزها».

حسام عيسى

وقال حسام عيسى (عضو المكتب السياسي للحزب الناصري)، «المطلوب هو حوار قومي بين كل الاتجاهات والاحزاب الوطنية لبحث سبل الخروج من هذه الازمة، التي تقتضي تغيير سياسات ومناهج ووجوه ولا اعتقد ان الحكومة تمتلك امكانات حل الازمة. فقد اقتصرت على المعالجة الامنية. واذا كان الحوار مفيداً في كل الاوقات، فان الاكثر افادة هو حوار يضم التيار الديني (المعتدل والمتطرف) ضمن حوار وطني عام يشارك فيه الجميع، بما في ذلك الحكومة لوضع برنامج للخلاص الوطني» ■

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٣ ابريل ١٩٩٣

الشعراوى والغزالى ووفد من المفكرين الإسلاميين يجرون إتصالات لوقف أحداث العنف

لقاء مع وزير الداخلية والجولة القادمة مع قيادات السجون.. معلومات عن لقاءات بين المسئولين وعبود الزمر

كتب احمد السيوفى:

علمت «الشعب» ان هناك جهوداً كبيرة بذلت لوقف تيار العنف السياسى والعنف المضاد، بدأت هذه المحاولات الاسبوع الماضى بعد تشكيل وفد من علماء ومفكرى الاسلام المستقلين، ضم حوالى ٢٥ عالما ومفكراً، ممن اطلق عليهم وفد الوساطة أو جماعه الاصلاح أو الفئه الثالثة باعتبارها تتدخل لحسم الخلاف بين فئتين.

كان من ابرز اهداف هذا الوفد حقن دماء المسلمين بمنع العنف والعنف المضاد وكافة أسباب التوتر، التى اجتاحت المجتمع مؤخراً.

زار الوفد الاسبوع الماضى وزير الداخليه اللواء محمد عبد الحليم موسى فى مكتبه فى بداية تحركاته لانهاء الازمة، وطرح الوفد رؤيته لانهاء الازمة فى حوار استمر اكثر من اربع ساعات ناقش فيها الجميع القضية بمنتهى الوضوح، ومن ذلك المناخ السياسى العام وقضيه الحريات وقضية التضييق على العمل الشرعى والاعتقالات والتعذيب وضرورة الاصلاح. ومن المفترض ان تكون الخطوة التالية للوفد هى زيارة قادة الجماعة الاسلامية فى السجون والوصول الى صيغة مع كل الاطراف بحيث لايبدو اى طرف وقد اذعن للاخر، المهم هو الوصول إلى صيغة من شانها وقف تيار العنف وحقن الدماء.. ومازالت الجهود متصله حتى مثول الجريدة للطبع ولدى اللجنه امل كبير فى الوصول إلى الصيغه التى تحفظ مصر من دوامة العنف.

كان من أبرز رجال الوفد فضيلة الشيخ متولى الشعراوى وفضيلة الشيخ محمد الغزالى الذى لم يستطع المشاركه فى هذه المرة، ولكنه سوف يشارك فى الجهود المقبله باذن الله وايضا فضيله الدكتور محمد عماره والدكتور سليم العوا والدكتور عبد الصبور شاهين والشيخ عبد اللطيف مشتهرى والاستاذ فهمى هويدى والاستاذ احمد فراج والدكتور احمد شلبى والدكتور عبد الحى الفرماوى والدكتور سيد رزق الطويل، ود. وجيه السعداوى واخرون.. على الجانب الاخر

البقية ص٩

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٣

على الجانب الاخر علمت «الشعب» أن اللواء عبد الرءوف صالح رئيس مصلحة السجون قد أستقبل عبود الزمر أحد قادة التيار الاسلامى المحكوم عليه باربعين سنة كنا فى قضيتى اغتيال السادات وقلب نظام الحكم. جاء هذا اللقاء فى نفس سياق تهدئة الازمة والذى تم بمصلحة السجون منذ ثلاثة اشهر وجرى الحوار حول انهاء احداث العنف وكانت مطالب عبود الزمر لذلك الافراج عن المعتقلين ومنع تعذيب المسجونين على ذمه اى قضيه، ومنع الاغتيالات العشوائية ووضع ضمانات لذلك، وفى المقابل تلتزم الجماعه بوقف كافه اعمال العنف. كما علمت الشعب ان لقاءً اخر تم فى شهر رمضان الماضى بين وزير الداخلية وعبود الزمر، وقيل ان أحد القيادات العليا قد حضر هذا اللقاء.. وقد طرح فى هذا اللقاء ايضا نفس الاطروحات السابقة، وقيل أن الزمر رفض عرضا بالافراج عنه مقابل انهاء اعمال العنف، وقال لابد من حل القضية برمتها.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٩٣

لجنة للحكماء لانشاء قنوات حوار مع الجماعات الاسلامية

● كتب : تهامى منتصر

تم الاتفاق على تشكيل لجنة من العلماء والمفكرين الاسلاميين تحت اسم : « لجنة الحكماء والمصلحين » بهدف الاصلاح وتقوية خطوط الوفاق بين الحكومة وجهاز الشرطة والجماعات الاسلامية لوقف نزيف عمليات الارهاب والقتل والتخريب التى تمت فى العاصمة القاهرة وبعض عواصم والمراكز فى المحافظات .. وايضا وقف عمليات استفزاز الشباب المسلم لاخماد نار المواجهة مع اجهزة الدولة .

وقد التقى اعضاء لجنة الحكماء باللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية ودار حوار استمر عدة ساعات تم فيه وضع الشروط لحركة اللجنة المكونة من الدكاترة والمشايخ والاساتذة : محمد متولى الشعراوى ، محمد الغزالى ، احمد كمال ابو المجد ، احمد شلبى ، محمد عمارة ، عبد الحميد كشك ، عبد الرشيد صقر ، محمد سليم العوا ، احمد فراج ، سيد رزق الطويل ، عبد الصبور شاهين ، محمد اسماعيل وفهمى هويدى ..

وفى اجتماع وزير الداخلية مع اعضاء لجنة الحكماء تمت مناقشة العديد من الموضوعات الهامة التى يمكن ان تكون اساسا لانطلاق عمل اللجنة التى تهدف الصالح العام للمجتمع دون مجاملات . لقد اتفق الجميع على أن بقاء الوضع بشكله الحالى يمكن ان يوصل إلى نتائج ضارة وانه لابد من بدء حوارات صريحة مع بعض رموز الجماعات الذين لم يتم تحديد هويتهم حتى الآن . وكانت هناك بعض محاذير لابد من ابرازها هى : وقف الهجوم على الشباب المصرى المنتمى للجماعات واعادة النظر فى البرامج الدينية وغيرها حتى نصل إلى برامج تخدم جميع فئات المجتمع ، والاتفاق على وضع خطط لتعليم الدين فى جميع مراحل الدراسة فى الابتدائى والاعدادى والثانوى والجامعة .

ولقد تم الاتفاق على عقد عدة جلسات لوضع خطة عمل يتم عرضها على اللواء محمد عبد الحليم موسى فى اجتماع اخر حتى يكون عمل وحركة اللجنة واضحا تحت الضوء بدون اى حساسيات . وقد رفض اعضاء اللجنة اى معاونة من الدولة وان جميع تحركاتهم ستكون على حسابهم الخاص .. وقد بارك هذا الاجتماع وزير الداخلية بقوله : انا معكم قلبا وقالبا ، ولابد من عقد لقاءات مماثلة مع وزراء الاعلام والتعليم والحكم المحلى والمسئول عن الشباب لمزيد من التفاهم الذى سيكون الرصيد الحقيقى لحركة ونجاح اللجنة ..

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٠ ابريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«الإخوان» في مصر يؤكدون استمرار الاتصالات مع أمريكا

رسالة من مجموعة الوساطة إلى قادة المتطرفين في السجون

القاهرة: «الشرق الأوسط» ـ ر

تعهدت مجموعة من 25 عالماً ومثقفاً من الشخصيات الاسلامية المستقلة في مصر بمواصلة جهود التوسط بين اجهزة الأمن والجماعات المتطرفة على الرغم من اغتيال مساعد مدير أمن اسيوط.

وقال احد اعضاء هذه المجموعة التي يتزعمها الشيخ متولي الشعراوي انهم بعثوا برسالة الى قادة هذه الجماعات في السجن وما زالوا ينتظرون رداً عليها. والرسالة التي سلمت بواسطة محام تقترح أن تفرج الحكومة عن مئات من المتطرفين المعتقلين لقاء تعهدهم بوقف اعتداءاتهم على الشرطة والمسيحيين والسياح الأجانب.

ومن جهة ثانية، وفي ما بدا وكأنه محاولة لنفي ما أعلنته الخارجية الأمريكية، قال نائب المرشد العام لجماعة «الاخوان المسلمين» المحظورة في مصر، مصطفى مشهور، ان اتصالات جرت بين جماعته وبين الادارة الأمريكية.. إلا انه عاد لينسب إلى الجانب الأمريكي سعيه لاتمام هذه اللقاءات بقوله: اننا لا نسعى إليهم ولكنهم يتصلون بنا ويسالوننا عن آرائنا في بعض الأمور.

وكان المتحدث باسم الخارجية الامريكية قد قال منذ يومين ان الولايات المتحدة لم تجر اتصالات مع الجماعات المتطرفة في مصر كما ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز».

واضاف المتحدث الأمريكي «ولكننا كنا نتصل باعضاء من مجلس الشعب المصري على علاقة بالاخوان».

الا ان مشهور قال: «انهم (اي الأمريكيين) يستفسرون منا عن بعض المسائل ونحن لا نقول لهم لا مثل اي صحافي يسالنا عن رأينا، وهناك فرق في أن نطلبهم لغرض أو هوى لدينا أو أن يكون العكس».

ولم يكن تعليق مشهور وكشفه عن هذه الاتصالات الأول في هذا الشان، اذ كان مسؤول في الجماعة قد قال: نحن نلتقي باجانب كثيرين من كل لون وجنسية وكنا في البداية نبلغ الدوائر الأمنية المختصة بذلك ولكنهم لم يهتموا ولهذا فنحن نفعل ذلك في العلن مع الاجانب الذين يدعي بعضهم انه صحافي وآخر يقول انه باحث وثالث يكشف عن هويته.

وحدد عضو بمكتب الارشاد القضايا التي تثار في مثل هذه الاتصالات في:

أولاً: موقف الاخوان من الارهاب وجماعات التطرف الديني عموما.

ثانياً: موقف الاخوان من الاقباط ويقول في ذلك الاخوان: إن لهم ما لنا وعليهم ما علينا. إضافة إلى ذلك نقاط أخرى عديدة خاصة ببرنامج الاخوان للحكم إذا ما وصلوا للسلطة وطبيعة التنظيم الذي يضمهم وموقفهم من الغرب.

ويعتقد في مصر ان الاخوان فتحوا منذ أكثر من عام حوارا مع الاقباط في مصر في اعقاب مذبحة صنبو التي حصدت أكثر من 25 مواطنا اغلبهم من الاقباط ليثبتوا للغرب انهم ليسوا ضد الأقلية المسيحية ولا يقفون منها موقف الاضطهاد.. وكان الاخوان قد اعلنوا أن الهدف من الحوار وأد الفتنة الطائفية.

وقال مصطفى مشهور: إننا نعرف أن اليهود يسيطرون على وسائل الاعلام في الغرب والولايات المتحدة، ولهذا فإننا نوضح لهم موقفنا بشكل مباشر لئلا يخلطوا بين الاسلام وتصرفات بعض الأشخاص.

يذكر ان هذه لم تكن المرة الأولى التي تعلن فيها الولايات المتحدة عن اجراء اتصالات مع جماعة الاخوان المسلمين، إذ تسربت منذ سنوات وثيقة صادرة من السفارة الأمريكية في القاهرة إلى وزارة الخارجية بواشنطن بتاريخ 23 يناير (كانون الثاني) 1979 عن الاخوان في مصر.

تعثر «لجنة المصالحة» مع الجماعات الإسلامية وتكوين «لجنة حكماء»

كتب شعبان عبد الرحمن:

تشكلت لجنة جديدة من كيان العلماء والمفكرين – أطلق عليها اسم «لجنة الحكماء» – للسعى لتهدئة الأوضاع الأمنية، والعمل على وقف عمليات العنف المسلح بين أجهزة الأمن وبعض أفراد الجماعات الإسلامية.

واللجنة الجديدة فيما يبدو منبثقة عن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ومعظم أعضائها من أعضاء ومن الشخصيات البارزة، ومن بينهم د. صوفى أبو طالب – رئيس مجلس الشعب الأسبق – و د. أحمد كمال أبو المجد وزير الإعلام الأسبق ود. عبد الصبور مرزوق الأمين العام للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية وآخرين.

وعلمت «الشعب» أن اللجنة الجديدة عقدت اجتماعين، وسوف تعقد اجتماعها الثالث خلال أيام مع د. محمد على محجوب – وزير الأوقاف – الذى يقوم على رعايتها ومناقشة كل الأمور معها لتبادلها مع كبار المسئولين بالدولة.

تم تشكيل اللجنة الجديدة بعد أن وصلت لجنة المصالحة فيما يبدو لطريق مسدود فى حل المشكلة.

أكدت مصادر عليمة لـ «الشعب» أن تشكيل لجنة الحكماء لايعد إلغاء للجنة المصالحة وإنما هو تطوير لها.

وقد أعدت لجنة الحكماء دراسة عن رؤيتها لتطورات الأوضاع، وتقدمت باقتراحات للحلول يتم مناقشتها حالياً وسوف يتم دمج اللجنتين فى لجنة واحدة عندما تأخذ هذه الاقتراحات طور التنفيذ حتى تتوحد الجهود لتهدئة الأوضاع.

وقد تبلورت اقتراحات لجنة الحكماء لتهدئة الأوضاع فى التأكيد على أن مفتاح حل المشكلة يتركز فى يد الحكومة بصفتها المهيمنة على تقاليد الأمور المالكة لكل مصادر القوة والسيطرة على المجتمع، ولذلك فقد اقترحت اللجنة على الحكومة أن تبادر بخطوات للتهدئة من خلال الإفراج عن كل المعتقلين بالتحفظ، والذين لم تثبت ضدهم تهم وإنما تم القبض عليهم فى حملات عشوائية

كما اقترحت اللجنة وقف عمليات التعذيب للمعتقلين وذويهم، وأن تبادر الدولة بالعديد من الاصلاحات العامة لإعادة الثقة الكاملة بينها وبين «الشعب».

المعروف أن لجنة المصالحة وصلت لطريق مسدود بسبب إصرار وزير الداخلية على استخدام القوة بما وصفه أحد المصادر بأنه كان لقاء شرح وتحليل من جانب اللجنة واستعراض عضلات من جانب الوزير، ولم يسفر اللقاء عن شىء لأن الوزير لم يعد بأى خطوات محددة للتهدئة.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٣

حقيقة الوساطة الحالية بين أجهزة الأمن والجماعات الاسلامية

الاتصالات لم تتناول شروطا معينة أو اقتراحات محددة

اللجنة الثلاثية تبحث مع جميع الأطراف «خطة عامة للاصلاح»

حصلت «الوفد» علي معلومات هامة حول حقيقة مايتردد في بعض الصحف والاذاعات العربية والعالمية عن وجود اتصالات حالية بين الجماعات الاسلامية وأجهزة الأمن. علمت «الوفد» ، ان مانشرته بعض الصحف وأذيع بالخارج لايمت للحقيقة بصلة. كما ان الذين ادلوا بهذه التصريحات لا علاقة لهم بالاتصالات الجارية حاليا ! وكانت هذه الاتصالات قد بدأت عندما استقبل عبدالحليم موسي وزير الداخلية في الاسبوع الماضي ١١ عالما اسلاميا، وتناول اللقاء الذي استمر خمس ساعات اجراء وساطة بين القيادات الاسلامية وأجهزة الدولة. وتشكلت بعد ذلك لجنة ثلاثية، ضمت داعية اسلاميا كبيرا ومفكرين اسلاميين معروفين احدهما محام. واعتزم أعضاء اللجنة الثلاثية بعدم الادلاء بأحاديث أو تصريحات للصحف ووسائل الاعلام المختلفة. كما اعتذر أحدهم أثناء اتصال «الوفد» معه أمس الأول عن عدم الكشف عن تفاصيل الخطة العامة للاصلاح - علي حد قوله. وعلمت «الوفد» من مصادرها، ان اللجنة الثلاثية تبذل جهودا مكثفة لانجاح الأوساط الحالية ووقف نزيف الدماء وأعمال العنف والارهاب التي تسود البلاد. ولاقت أعمال اللجنة الثلاثية قبولا من قيادات الجماعات الاسلامية الموجودة داخل المعتقلات وخارجها. كما لاقت قبولا من أجهزة الدولة المختلفة. وعلمت «الوفد» ان جميع الأطراف الذين التقت بهم اللجنة الثلاثين سواء الجهات المسئولة أو غيرهم، حرصوا علي انجاح هذه المساعي الحميدة. كما أبدي جميع الأطراف قدرا كبيرا من حسن النية، والتفهم الكاملين لحقيقة الأمر. وعلمت «الوفد» أيضا ان الاتصالات الحالية لم تتناول حتي الآن مناقشات تفصيلية في أي شروط من أي جانب. وليس هناك اقتراحات محددة تفصيلية في أي مسألة جزئية وهناك خطة عامة للاصلاح. وكانت بعض الصحف العربية قد زعمت ان قيادات الجماعات الذين التقت بهم اللجنة في المعتقلات ومنهم عبود الزمر وصفوت عبدالغني وكرم زهدي، قد عرضوا ثلاثة شروط لقبول الوساطة ووقف أعمال العنف، والارهاب وهي : الافراج عن المعتقلين غير المتهمين في قضايا، ووقف عمليات التعذيب داخل السجون والمعتقلات، ووقف ماأسموه بأعمال التصفية الجسدية لأعضاء الجماعات. ومازالت الوساطة مستمرة، والتي وصفها مصدر مسئول بأنها ليست جديدة، والأمل كبير في نجاحها. ولم يتحدد موعد لانتهاء عمل اللجنة الثلاثية واعلان نتائج اتصالاتها مع مختلف الأطراف الذين التقت بهم.

المفتي يستعجل الحوار و"لجنة الحكماء" تجتمع اليوم والتحقيقات تكشف خلافات في "الجهاد"

مصر: الزمر يوافق على وقف العنف ووفود من الوسطاء الى مناطق المواجهة

□ القاهرة - «الحياة»:

■ تعقد لجنة «الحكماء والمصالحة» التي تتوسط بين الحكومة والجماعات المتطرفة اجتماعاً اليوم لوضع خطة عملها، بعدما حددت خمسة قادة للجماعات طالبة من وزارة الداخلية السماح لها بمقابلتهم في السجن.

وفيما طالب مفتي مصر الدكتور محمد سيد طنطاوي بفتح الحوار فوراً بين الحكومة وقادة المتطرفين لوقف اعمال «القتل والارهاب والتدمير»، اعلن احد اعضاء اللجنة انها تلقت رسالة جوابية من عبود الزمر اكد فيها من سجنه حيث يمضي عقوبة الحبس لـ ٤٠ سنة، موافقته على وقف اعمال العنف واتاحة الفرصة للوساطة، كمبادرة من الجماعات الدينية حتى الاتفاق على أسس متبادلة بين الحكومة وهذه الجماعات. ولاحظ ان اعمال التخريب توقفت منذ تسلم الزمر الرسالة يوم الاثنين الماضي. واوضح ان ٣ مجموعات من اللجنة ستتوجه الى مناطق المواجهات للمطالبة بوقف العنف.

وكشف مصدر امني في اسيوط لـ «الحياة» ان عدداً من قادة تنظيم «الجهاد» المعتقلين ابدوا رغبة في فتح حوار مع الحكومة لوقف الصدام. وقال ان «المتطرفين طالبوا بالغاء المحاكمات العسكرية وتطبيق الشريعة الاسلامية واطلاق المعتقلين من غير المتهمين في قضايا محددة والسماح لهم بالتحدث عبر وسائل الاعلام».

واشار الى ان «قيادات المتطرفين اوضحت انها تتحدث باسم جميع اعضاء تنظيم الجهاد في المحافظات المصرية وليس في اسيوط فقط، وان تحقيق تلك المطالب سيؤدي الى وقف كل اعمال العنف التي تتبناها الجماعات الدينية المتطرفة». واكد ان التحقيقات الجارية كشفت وجود خلافات بين قادة «الجهاد».

المفتي

وقال الدكتور طنطاوي في تصريحات الى «الحياة»: «ان فتح باب الحوار ونشر العدل الاجتماعي واعطاء كل ذي حق حقه ومحاصرة ظاهرة الفساد الاجتماعي كفيلة بوقف تيار العنف». وتوجه الى الحكومة والمتطرفين: «اقول للجميع كونوا موضوعيين مع انفسكم وفي مطالبكم للوصول الى الحقيقة والامن وابتعدوا عن التعصب والاحقاد». واشار الى ان «الحكومة قصّرت في حق الشباب، والشباب ضلّ القيم

التتمة في الصفحة (٤)

مصر: الزمر يوافق على وقف العنف

تتمة الصفحة الاولى

باحكام الشريعة والدين، ولا بد للجميع من ان يعرف هذه الحقيقة».

وعن الحوار الذي جرى قبل سنوات بين المتطرفين وعلماء من وزارة الاوقاف، قال: «القوافل كانت فاشلة لانها مصنوعة حيث صنعوا الحوار وصنعوا الجمهور وصنعوا الاجابات ولم يقولوا باخلاص. ان نشر العدل الاجتماعي والفهم الصحيح للدين وتبادل الحوار بين المختلفين بشرط ان يكون حواراً منطقياً عادلاً يسمع فيه كل طرف للآخر، ستؤدي في النهاية الى وقف تيار العنف وحوادث القتل والارهاب».

ومن جهة اخرى قال الكاتب الصحافي حمد اسماعيل صاحب فكرة تكوين لجنة «الحكماء والمصالحة» وعضو اللجنة لـ «الحياة» ان العلماء والمفكرين سيعقدون اجتماعا اليوم للبحث في جدول الاعمال الذي يتضمن: درس الاتصالات التي جرت في الفترة الاخيرة مع الجانبين وشرح خطة العمل للمرحلة المقبلة.

وكشف ان اللجنة حددت خمس قيادات للجماعات الاسلامية وتقدمت بطلب الى وزارة الداخلية لمقابلتهم داخل السجون، وهم عبود الزمر وصفوت عبدالغني وكرم زهدي وناجح ابراهيم وعصام دربالة، مشيرا الى ان المسؤولين وعدوا بدرس الطلب والرد عليه في وقت لاحق.

واضاف ان اللجنة ستوجه برقيتين، الاولى الى وزير الداخلية، والثانية الى قيادات الجماعات الاسلامية لشكر الطرفين على تجاوبهم مع جهود اللجنة.

وكشف ان الشيخ محمد متولي الشعراوي الداعية الاسلامي بعث برسالة الى الزمر عبر محاميه منتصر الزيات طلب منه فيها وقف اعمال العنف واتاحة الفرصة للوساطة الرشيدة حتى تاتي ثمارها، وان الزيات نقل الى اللجنة عن الزمر موافقته على ذلك كمبادرة من الجماعات الدينية حتى الاتفاق على اسس متبادلة بين الحكومة وهذه الجماعات.

واشار اسماعيل الى ان الزمر، المحكوم بقضيتي اغتيال الرئيس انور السادات ومحاولة قلب النظام، تسلّم الرسالة يوم الاثنين الماضي وقال: «منذ تسلم الزمر الرسالة لم تحدث اعمال تخريبية حتى الآن وهو ما يدلل على سلامة نية قيادات الجماعات الدينية».

واضاف: «اذا وافقت وزارة الداخلية على مقابلة اعضاء من اللجنة الزمر داخل السجن فإن ذلك سيساهم في تسهيل مهمتها وانجاز اعمالها في سرعة». واشار الى ان ثلاث مجموعات من اعضاء اللجنة ستتوجه الى القرى والمدن التي شهدت توترا اخيرا بين الشرطة والمتطرفين. وقال: «إن الاعضاء لن يتحدثوا في الحلال والحرام، ولكن للمطالبة بوقف اعمال العنف والاتفاق على نقاط بحث بين الحكومة واعضاء الجماعات ليقول العلماء كلمة الحق فيها. ليست للجنة أي مطالب سياسية او دينية او دنيوية وتعمل من اجل مصلحة الجميع».

وختم ان الزمر أكد للجنة من خلال رسالة بعث بها مع محاميه «ان الجماعة الاسلامية ليست لها آي علاقة بحادثي الانفجارين اللذين وقعا في مقهى وادي النيل في ميدان التحرير، والانفجار الآخر الذي وقع في موقف الباصات السياحية أمام مقر المتحف المصري».

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٨ ابريل ١٩٩٢

استمرار الاتصالات بين رجال الدين وممثلى الجماعات المتطرفة لوقف الارهاب

برغم حادث اغتيال الشهيد اللواء محمد الشيمى وحارسه وسائقه الا ان الاتصالات والمفاوضات بين الحكومة والتيار الدينى بجناحية الاخوان المسلمين والجماعات المتطرفة مازال مستمرا .

وقد عقدت اكثر من جلسة خلال الاسبوع الماضى سواء بين الممثلين الرسميين او مع قادة التطرف المتواجدين فى السجون حاليا لتنفيذ احكام صدرت عليهم من القضاء . وتستهدف الاتصالات ايقاف حالة الثار المتبادل بين الشرطة والجماعات المتطرفة وانتهاج اسلوب الحوار بدلا من العنف المتبادل والتصفية الجسدية .

وقد اتفق على استمرار الحوار بعد ان طلبت الحكومة رسميا ذلك من مجموعة العلماء غير الرسميين الذين يتولون الوساطة بين الطرفين ويبلغ عددهم ٢٥ عالما من علماء ورموز الدين ويرأس وفد العلماء الشيخ محمد متولى الشعراوى .

وقد خصصته مجموعة العلماء غرفة عمليات للاتصالات فى مكتب احد الصحفيين البارزين .

وعلمت « السياسى المصرى » ان وفد العلماء قد قدموا ورقة عمل لاقت قبولا مبدئيا من الطرفين .

وقد اتسعت دائرة الوساطة والاتصالات فضمت عددا من المحامين الذين يترافعون فى القضايا الاخيرة عن المتهمين من اعضاء الجماعات المتطرفة ايضا .

وتضم قائمة العلماء عددا من الاسماء اللامعة بخلاف الشيخ متولى الشعراوى مثل الشيخ الغزالى وعبد اللطيف مشتهرى وعبد الرشيد صقر القريب الصلة بالجماعات الدينية واحمد المحلاوى وعبد الرحمن يعقوب والكاتب فهى هويدى والمحامين منتصر الزيات وعبد الحليم مندور واخرين .

وعلمت السياسى المصرى ان جهود الوساطة والاتصالات قد بدأت بين الطرفين فى النصف الثانى من رمضان الماضى . وان الاتصالات التى تجرى فى الداخل بعيدة عن الاتصالات الامريكية بقادة ورموز الاتجاه الدينى خاصة الدكتور عمر عبد الرحمن .

وكان رموز الجماعات الدينية قد اكدوا فى حواراتهم واتصالاتهم انه لاصلة بينهم وبحادثتى انفجار مقهى وادى النيل والمتحف القومى فى ميدان التحرير واكدوا طبقا لرايهم ان اصابع الموساد وراء الحادثتين .

ويذكر ايضا ان من بين مطالب الجماعات الدينية فى الحوار الافراج عن جميع المعتقلين بما فيهم قتلة السادات ورفعت المحجوب ووقف حالة الطوارىء .

وكان محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية قد استقبل وفد العلماء الذين يقومون بالوساطة يوم الاربعاء الماضى وابدى تفهما للدور الذى يقومون به .

ولكنه شن هجوماً على اسلوب الحكومة الامريكية فى استضافة عمر عبد الرحمن فى امريكا واجراء حوار سياسى دائم معه ووصف هذا التصرف بانه يشجع على التطرف والارهاب وهو ما يعد اول هجوم رسمى من مسئول حكومى على الولايات المتحدة منذ قرابه ٢٠ عاما .

المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ ابريل ١٩٩٢

الجماعات المتطرفة وافقت على الحوار مع 3 مفكرين

لجنة «حكماء» جديدة تسعى للوساطة في مصر

القاهرة - عمان: «الشرق الاوسط»

يرقب اعضاء لجنة «الوساطة» بين اجهزة الامن والجماعات المتطرفة في مصر صدور قرار سياسي لامكان استئناف وساطة لجنتهم بين الطرفين لحقن الدماء بينما تشكلت لجنة اخرى تحت اسم «لجنة الحكماء» لذات الغرض.

وتوقع المفكر الاسلامي فهمي هويدي احد اعضاء اللجنة امكان صدور القرار خلال الايام القليلة المقبلة. واكد حرص اللجنة على الحفاظ على هيبة الدولة وسيادة القانون في مواجهة اي خروج عن الشرعية او اي محاولة لترويع المواطنين الآمنين، مشيرا الى ضرورة ان ينال اي من المتورطين في هذه الاحداث العقوبات التي يقررها القانون.

وكشف عن ان هناك اتصالات مستمرة تجري بين اعضاء اللجنة وبين اجهزة الامن، مشيرا الى ان اعضاء اللجنة عقدوا مساء أمس اجتماعا للبحث في تطورات هذه الاتصالات.

وكشف استاذ التاريخ الاسلامي بجامعة القاهرة الدكتور احمد شلبي عن تشكيل لجنة اخرى باسم «لجنة الحكماء» تضم في عضويتها رئيس المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية عبد الصبور مرزوق ورئيس البرلمان سابقا الدكتور صوفي ابو طالب تسعى لذات الهدف وهو «حقن الدماء». وأكد ان تشكيل هذه اللجنة لا يلغي دور لجنة الوساطة التي يعد احد اطرافها.

ووصف التعثر الذي صادفته مساعي اللجنة بانه تعثر متوقع وان الامور لن تهدأ من محاولة واحدة «فالموقف يتطلب صبرا ومرونة وهدوءا».

وقال المفكر الاسلامي محمد عمارة: لدينا امل ونرجو ان يتحقق شيء في الفترة المقبلة، إلا انه الى الآن لم يحدث اي تطور من اي نوع.

وتسعى لجنة الحكماء الجديدة الى لقاء وزير الداخلية المصري اللواء محمد عبد الحليم موسى في محاولة من جانبها لاقناعه بالافراج عن المعتقلين الذين لا ينسب اليهم التورط في أية أحداث ارهابية.

وعلمت «الشرق الاوسط» ان لجنة الحكماء عقدت ثلاثة اجتماعات مع وزير الاوقاف الدكتور محمد علي محجوب سعيا وراء ايجاد صيغة يمكن من خلالها تجنب مسلسل الصدامات الدامية بين اجهزة الامن والمتطرفين.

وأضاف الدكتور عمارة الموجود في عمان في تصريح لـ «الشرق الأوسط» ان الجماعات المتطرفة اختارته مع اثنين من زملائه هما الشيخ محمد متولي الشعراوي والدكتور سليم العوا للقيام بدور الوساطة، مشيراً الى ان الاختيار جاء من قادة

لجنة «حكماء»

الجماعات داخل السجون من واقع متابعتهم لآراء الثلاثة وافكارهم المعتدلة في الصحف العربية.

وقال أن اللجنة المعنية بالوساطة والتي شكلت من العلماء والمفكرين ورؤساء الاحزاب المختلفة تهدف الى اصلاح ذات البين ووقف نزيف الدم بين الحكومة والجماعات المتطرفة.

وأكد الدكتور عمارة وجوب وقف نزيف الدم والعنف، ومناقشة مشكلات الدعوة وصولا الى المصالحة بين الجماعات واجهزة الدولة.

على صعيد آخر رفعت وزارة الداخلية المصرية حالة الاستنفار بين قواتها إلى درجة الطوارئ القصوى تحسبا لأية عمليات ارهابية جديدة خلال الاحتفالات الدينية للاقباط، وشددت أجهزة الأمن حراساتها على الكنائس والملاهي ودور السينما بمختلف المحافظات وخاصة اسيوط التي دفعت اليها بتعزيزات اضافية قوامها ألف جندي من قوات مكافحة الشغب والارهاب.

وكشفت التحقيقات التي تجريها نيابة أمن الدولة العليا في مصر مع 20 متهما، تورطهم في تنظيم ايراني متطرف بالاسكندرية يعد احد فروع «حزب الله» يستهدف قلب نظام الحكم في مصر.

واعترف عدد من المتهمين بانهم تلقوا تدريبات عسكرية في معسكر إيراني بمدينة مشهد كان يضم 1500 من المتطرفين من مصر والجزائر وتونس والسعودية وباكستان والسودان.

وتزامنت اعترافات المتهمين مع انتقاد مجلس الشورى المصري للسلطات الامريكية بالسماح لمفتي تنظيم الجهاد المتطرف الدكتور عمر عبد الرحمن بعقد مؤتمر صحافي في اعقاب المؤتمر الصحافي المشترك للرئيسين المصري حسني مبارك والامريكي بيل كلينتون.

وعلى صعيد الاستنفار الامني اصدر وزير الداخلية المصري اللواء محمد عبد الحليم موسى تعليمات بتشديد عمليات تأمين الكنائس والحدائق العامة ودور السينما والمسارح والملاهي والمناطق السياحية وقطارات السكة الحديد ومحطات سفر الركاب وتأمين الاتوبيسات النهرية وتشديد الرقابة الأمنية على المشتبه فيهم.

واكد الوزير على ضرورة انتشار سيارات الدوريات الراكبة ورجال الشرطة السريين بمختلف أنحاء الجمهورية لمنع الجريمة قبل وقوعها.

وقال مدير امن أسيوط اللواء عبد الوهاب الهلالي ان الجماعات المتطرفة انتهت في المحافظة وان العناصر الموجودة حاليا تمثل بقايا تحاول إثارة الشغب. وشدد على قرب القاء القبض على الأربعة الهاربين في حادث اغتيال مساعد مدير الأمن اللواء محمد الشيمي الذي قتل هو وحارسه الخاص وسائق سيارته قبل أقل من 10 أيام بيد المتطرفين خلال وقت قصير.

وطالب عدد من اعضاء مجلس الشورى المصري الولايات المتحدة بضرورة تسليم السلطات المصرية مفتي تنظيم «الجهاد» لمحاكمته حضوريا على الجريمة التي ارتكبها في محافظة الفيوم عام 1989 والتي اعيد فتح ملف التحقيق فيها من جديد بعد رفض الحاكم العسكري التصديق على حكم براءته الذي صدر له ولرفاقه، مؤكدين أن خطورة مفتي تنظيم «الجهاد» خارج مصر اشد من وجوده، مشيرين إلى ذلك المخطط الذي نفذه ضد السياحة في مصر والمتهم في قضاياه 49 متهما من بينهم سبعة متطرفين وهم قيد المحاكمة حاليا.

اعتقال ١٥ أفغانياً تسللوا عبر الحدود مع ليبيا

رفض "الجماعة" الحوار يشق المتطرفين في مصر

□ القاهرة، أسيوط - «الحياة»:

■ اعتقلت اجهزة الامن في محافظة الاسكندرية فجر امس ١٥ متطرفاً من العائدين من افغانستان، بعدما تمكنوا من عبور منفذ السلوم على الحدود مع ليبيا بجوازات سفر مزوّرة قبل اسابيع. وظهرت بوادر انشقاق في صفوف الجماعات الدينية المتطرفة حيال موضوع فتح حوار مع الحكومة اذ عارضته «الجماعة الاسلامية» مؤكدة ان المواجهة «حتمية شرعية». فيما كشف ان السلطة وضعت ثلاثة مطالب لبدء الحوار امام الجماعات التي وافق قادتها على الوساطة فوضعت هي ايضاً ثلاثة مطالب.

وتلقت مكاتب وكالات انباء وصحف في مصر، بينها مكتب «الحياة» في القاهرة، بياناً عبر الفاكس يحمل توقيع «الجماعة الاسلامية بمصر». ويعلن أن المواجهة بين «الجماعة» والنظام المصري «حتمية شرعية يفرضها الشارع ثم الواقع الذي رسم ملامحه النظام بالضرب في السويداء».

لكن مصدراً في هيئة الدفاع عن المتهمين في قضايا العنف الديني قال لـ «الحياة» إن عدداً من قيادات الجماعات داخل السجون أكد موافقته على فتح حوار مع الحكومة، وان قادة في «الجماعة الاسلامية» و«الجهاد» رحبوا بجهود «لجنة الحكماء والمصالحة» المؤلفة من مجموعة من علماء ومفكرين إسلاميين مستقلين والتي تتولى الوساطة بين الطرفين.

وذكر البيان الذي حمل عنوان «بيان الجماعة الاسلامية حول مسألة الوساطة بيننا وبين الدولة العلمانية في مصر»: «ان النظام المصري يسوغ للناس قانوناً وضعياً غير قانون السماء المحكم، واننا على رغم آثار التعذيب وآلام السجن والاعتقال ودماء شهدائنا الاطهار - على رغم ان كل ذلك يشكل جرحاً غائراً في صدورنا يطالبنا دوماً بالقصاص والوفاء، إلا أن إسلامنا أغلى وأعز علينا من كل ذلك» (...) ان قضية الافراج عن المعتقلين الابرياء ليست محل مساومة ولا مزايدة».

وأضاف البيان: «ينبغي أن يُعلم ان الجهة المعنية والوحيدة والتي قدرها ان تحمل امانة هذا الامر هي الجماعة الاسلامية وليست أياً من الجماعات او الجمعيات الاخرى ومن ثم فلا وجه للمزايدة او المتاجرة».

وختم: «ينبغي ان يعي النظام المصري ومن وراءه ان لا حل للوضع القائم إلا بالرجوع الى شرع الله المحكم وتحكيمه في كل مناحي الحياة عندها - وعندها فقط - فنحن وما نملك لدولة الاسلام».

وقال مصدر في هيئة الدفاع عن المتهمين في قضايا العنف الديني ان «لجنة الوساطة» تمارس عملها بجدية وان قادة الجماعات الدينية داخل السجون أبدوا مرونة واضحة، خصوصاً عبود الزمر، مشيرا الى ان اللجنة كانت قدمت طلباً الى وزارة الداخلية لمقابلة هؤلاء القادة، فاذا وافقت فإن المرحلة المقبلة ستشهد انفراجاً كبيراً وستخفّ المواجهة بين الشرطة واعضاء الجماعات الدينية الموجودين خارج السجون.

وأكد المصدر ان حادث مقتل اللواء الشيمي في ابو تيج لن يعوق جهود الوساطة وان الحادث وقع قبل ابلاغ موافقة القيادات على قبول مبدا الحوار الى الاعضاء في الصعيد.

التتمة في الصفحة (٤)

وعن مطالب الطرفين، الحكومة والمتطرفين، قال المصدر: «إن للحكومة ثلاثة مطالب هي:

- وقف الاعتداءات على المنشآت السياحية والحكومية ورجال الامن والمسؤولين فوراً.
- التخلي فوراً عن فكرة اسقاط نظام الحكم القائم في البلاد.
- وقف كل الاتصالات مع الخارج سواء كانت مع دول او منظمات او هيئات او اتحادات او اشخاص.

اما مطالب قيادات الجماعات الدينية فهي:

- الافراج عن ممثلين لكل الجماعات الدينية المحبوسين في قضايا عدة في السنوات العشر الاخيرة.
- وقف وصف الجماعات بالتطرف والارهاب.
- وقف حملات الاعتقال والاعتداء على الحريات الشخصية واطلاق النار على الشباب.

ورأى المصدر ان موافقة الحكومة على مطالب اعضاء الجماعات «أمر مستبعد» قبل ان تظهر الجماعات حسن النية.

٥٠ الف جنيه

من جهة اخرى قرر وزير الداخلية اللواء عبدالحليم موسى رفع المكافاة التي تمنح للمواطنين في حال الادلاء بمعلومات تؤدي الى القبض على قيادات «الجماعات الارهابية» لتصل الى ٥٠ الف جنيه مصري. وقرر ان تشمل المكافات اعضاء الجماعات انفسهم، اضافة الى تمتعهم بعفو حتى وان كانوا تورطوا في مخططات لهذه الجماعات.

عبدالرحمن

وقال مسؤول في السفارة الاميركية في القاهرة ان الموقف النهائي من اقامة الشيخ عمر عبدالرحمن في الولايات المتحدة سيتحدد في ضوء قرار المحكمة التي تنظر استئنافاً قدّمه ضد حكم قضى بعدم شرعية اقامته في اميركا.

ونفى المصدر مجدداً اي اتصالات رسمية تمت في القاهرة بين مسؤولين في السفارة والاصوليين، واكد وجود تعاون وتنسيق كاملين بين مصر والولايات المتحدة خصوصاً في مجال مكافحة الارهاب الدولي ومواجهته.

ولم يحدد هل سيسلّم عبدالرحمن الى القاهرة اذا رفض الاستئناف أم سيرحل الى البلد الذي يختاره، واكتفى بالقول: «انه امر سابق لأوانه ونحن في انتظار ما سيسفر عنه نظر الاستئناف».

آفاق الحوار الدائر اليوم بين الحكومة والجماعات الاسلامية

□ القاهرة - من علي عبدالباقي:

■ بدأت لجنة تضم كبار علماء الاسلام في مصر مساعيها اخيرا من أجل اجراء حوار جاد بين الحكومة والجماعات الاسلامية بهدف «حقن الدماء ووقف الثأر المتبادل بين الطرفين».

حول كيفية الاعداد لاجراء هذا الحوار قال السيد عبدالحي الفرماوي استاذ مادة التفسير وعلوم القرآن في جامعة الازهر ان الامر بدأ باقتراح تقدم به عدد من الصحافيين الاسلاميين الى بعض العلماء من اجل الوساطة لهذه المصالحة، فوافق العلماء على الفكرة وبدأوا في عقد لقاءات لبحث كيفية الوساطة بين «طرفي العنف والعنف المضاد».

والتقى العلماء وزير الداخلية اللواء عبدالحليم موسى وبعض قيادات الوزارة باعتبارهم احد طرفي الصراع «فوجدنا لديهم تفهما طيبا واستعداداً كاملاً للحوار بهدف تهدئة الاوضاع».

اما بالنسبة الى الطرف الآخر، وهم «الجماعات الاسلامية»، فحمل السيد سليم العوا استاذ القانون في جامعة الزقازيق، رسالة منهم تحدث خلال اللقاء عن مضمونها الذي يوضح استعداد «الجماعات» لهذا الحوار وموافقتهم على ان تكون الوساطة ممثلة في لجنة من ٣ علماء وهم كل من الشيخ محمد متولي الشعراوي ومحمد سليم العوا والمفكر محمد عمارة، على ان يتوجه هؤلاء الى قيادات الجماعات المسجونين للحوار معهم ونقل وجهة نظرهم الى وزارة الداخلية، كما اكدوا مطلباً ملحاً لهم هو اطلاق جميع المعتقلين من اعضاء «الجماعات» الذين لم يثبت تورط اي منهم في ارتكاب اي عمل يوجب احالته الى القضاء.

ويعتبر الهدف الاول للجنة الوساطة وقف اراقة الدماء والافراج الفوري عن المعتقلين المتحفظ عليهم والذين لم تثبت ضدهم اي اتهامات، ثم يتفق الطرفان على وقف كل مظاهر العنف، تبدأ بعدها سلسلة من الحوارات تجريها مجموعة من العلماء في اتجاهين: الاول، بين العلماء والكثير من المسؤولين في الدولة بهدف معالجة الاسباب التي ادت الى العنف المتبادل، خصوصا ما يتصل منها بالتعليم والحريات واصدار الصحف وتكوين الاحزاب وشيوع مناخ الديموقراطية وامن المواطن وسلامته وحريته، الى غير ذلك من افكار تمت مناقشتها مع مسؤولي الاعلام والداخلية والتعليم في الحكومة المصرية. والثاني يتم بين العلماء والشباب المنتمي الى «الجماعات» على اختلاف توجهاتهم وافكارهم حتى يفهم الشباب دينه فهماً صحيحاً ومعتدلاً وسوياً وسليماً في جو يأمن فيه على نفسه ويعرف الحق من اهله ويعبر عن حريته.

منى مكرم عبيد، عضو مجلس الشعب «البرلمان المصري» قالت ان السؤال الاول الذي يفرض نفسه في هذا الصدد هو: هل هناك بديل على المدى القريب من مواجهة امنية صارمة ضد كل من يعتنق العنف منهجا لفرض افكاره؟ والاجابة لا. والسؤال الثاني: هل هذه الطريقة الوحيدة في الاجلين المتوسط والطويل لمحاصرة الارهاب او اقتلاعه او الوقاية منه؟ والاجابة ايضا هي قطعا لا. فهناك طرق افضل بكثير تتطلب استراتيجية علاجية وقائية متعددة الابعاد، منها هذه المبادرة من بعض علماء الاسلام والتي ارى انها تأخرت ولكنها على رغم ذلك ترمز الى اعادة الاعتبار لمشاركة شعبية مطلوبة في مواجهة تيار العنف المتدفق، ومن ثم فانه لا بد من رؤية جديدة لمحاصرة هذا التيار تمهيدا لاقتلاع عناصره من جذورها. وتقوم هذه الرؤية على قاعدة اساسية تتمثل في توسيع رقعة المشاركة الشعبية، لتشمل جميع المصريين حتى لا تشعر اي فئة بانها خارج حلبة المواجهة وان انتماءها لهذا البلد ولمصلحته العامة امر مشكوك فيه.

السيد عصام العريان، عضو مجلس نقابة الاطباء المصريين وأحد الاعضاء البارزين في جماعة «الاخوان المسلمين»، قال ان الحوار دائما مقبول لانه يوصل الى حلول وسطية واقعية. وكان من الممكن تجنب اراقة الدماء لو ان الحكومة بادرت مبكراً الى الحوار مع الجماعات الاسلامية. ولكن المشكلة هي ان الحكومة كانت تعتبر دائما ان اللجوء الى الحوار يهز هيبتها. وهذا منطق عقيم ما زال يسيطر، للاسف، على ذهنية المسؤولين في حكومات العالم الثالث عموما الذين يرفضون المبادئ الديموقراطية. وكما ينادي جميع المخلصين فان الاصلاح الشامل هو المخرج الحقيقي من هذه الازمات خصوصا العنف والعنف المضاد، وهذا الاصلاح يجب ان يبدأ بالبعد السياسي ومن اهم بنوده الديموقراطية التي تقوم على احترام حرية الآخرين واحترام الرأي الآخر.

واعرب العريان عن اعتقاده في ان الحوار يجب ان يكون شاملا ولا يقتصر على فئة تحمل السلاح وتسلك سبيل العنف، بل يجب ان تشترك كل الفئات والقوى السياسية في حوار جدي لوضع ميثاق للعمل السياسي والوطني يكفل مشاركة الجميع في بناء الوطن وتحديد مستقبله.

واعتبر ان النتيجة الايجابية الوحيدة لمثل هذا

المصدر : الحياة

التاريخ : ١٠ ابريل ١٩٩٢

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التوجه تتمثل في انها «تضع ايدينا على الداء. ولكن لا اعتقد ان اعمال العنف يمكن ان تنتهي بسبب تداخل اطراف كثيرة في عمليات ثار متبادلة ولا استبعد ان يقوم «الموساد» الاسرائيلي بعمليات تخريب في مصر لافشال اي حوار حقيقي ولكي يقطع الطريق على المحاولات الجادة لراب الصدع بين الجماعات والحكومة». واقترح العريان ان تشارك في الحوار عن الجماعات الاسلامية العناصر القيادية مثل عبود الزمر وكرم زهدي وغيرهما من العناصر القيادية الموجودة في السجون، وعن الحكومة كل من وزراء الداخلية والاعلام والتعليم ومسؤولي الحزب الوطني الحاكم.

السيد احمد عمر هاشم، نائب رئيس جامعة الازهر ورئيس اللجنة الدينية في مجلس الشعب المصري، قال: «اشعر ان الحكومة ليست خصما لهذه الجماعات، كما ان هذه الجماعات ليست خصما للحكومة. ولكن المشكلة الرئيسية هي ان هناك جماعة خرجت عن مبادئ الاسلام واستحلت دماء الابرياء، فهل هذا من الاسلام في شيء؟ هل اذا قتل انسان انسانا آخر نقول ان الحل هو ان يتصالح القاتل مع اهل القتيل، وينتهي الامر؟! والسؤال الآن: لماذا لا نبحث قبل العلاج عن جذور المشكلة؟ ظاهرة الارهاب هي مثل اي مرض عضوي نعرفه، فقبل ان يشخص الطبيب الدواء والعلاج، عليه ان يبحث عن ماهية المرض ثم بعد ذلك يصف الدواء، فالقيام بمثل هذه المصالحة السطحية يشبه قيام طبيب بعلاج مرض ما من دون البحث عن اسبابه. فقبل ان تتم هذه الخطوة لا بد من ان نعلم ما هي الاسباب الداعية الى الارهاب، وما العوامل الكامنة وراء استباحة الدماء واغتيال الناس ومن الذين يقومون بهذا ومن المخططون له ولماذا اقدموا على هذه الجرائم؟ واعتبر الكاتب اليساري المصري محمد سيد احمد ان اجراء حوار بين الحكومة المصرية والجماعات الاسلامية في الوقت الراهن هي فكرة على جانب كبير من الاهمية، «اذ انه سيجنبنا جميعا مخاطر استخدام البنادق والرشاشات، ومن ثم فانه ينبغي على الجميع استخدام هذا المنهج اساساً لتسوية الخلافات المجتمعية». في حين رأى الكاتب صلاح عيسى «ان الحوار كان ينبغي ان يبدأ منذ فترة طويلة قبل استفحال المواجهة بين الطرفين. وعموما اعتقد ان نجاح هذه الجهود دونه الطبيعة الخاصة للسلطة لانها ستضع في اعتبارها عدم الاخلال بهيبتها خصوصاً أن الطرف الآخر (الجماعات) يحتل الآن موضع الهجوم. ومع ذلك يمكن ملاحظة ان الحكومة راغبة بصدق في وقف التصعيد، ولذلك فانني اتوقع ان توافق على بعض مطالب الجماعات خصوصا ما يتعلق منها باطلاق المعتقلين الذين لا توجد ضدهم اتهامات محددة او تحقيقات امام جهات قضائية، وان يكون لهم حق التعبير عن آرائهم طبقاً للقانون، ولكن ايضا بشرط ان تتوقف الجماعات عن العنف واحترام آراء الآخرين».

ويطالب عيسى لجنة المساعي التي تقوم بالوساطة، وعلى رأسها الشيخ الشعراوي أن تضم مجموعة من ممثلي الاحزاب السياسية مثل العمل والتجمع والوفد وممثلي النقابات بهدف تكثيف الجهود لفض الاشتباك الراهن.

السيد مصطفى كامل مراد، رئيس حزب الاحرار، قال ان الوساطة بين الحكومة والجماعات ليست جديدة، فهناك وساطة اخرى من خلال جبهة وطنية تضم اربعة احزاب هي الحزب الوطني الحاكم والوفد والتجمع والاحرار، وتضم ايضا عدداً من ممثلي النقابات المهنية المختلفة وكانت اصدرت منذ اكثر من اسبوعين بيانا اعلنت فيه تضامنها وتعاونها من اجل مقاومة الارهاب سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، ووضع خطة محددة للقضاء عليه.

واشار الى ان الحوار مع الجماعات الاسلامية لا باس به، ولكنه يكون اكثر فاعلية لو تم بين الجبهة التي اعلنت تضامنها لمقاومة التطرف بالوسائل المختلفة بحيث يكون هناك اتفاق على وضع ميثاق وطني لمقاومة التطرف كما ينبغي ان يكون هناك حوار معلن عبر وسائل الاعلام بهدف اصلاح المفاهيم الخاصة والقضاء على البطالة بين شباب الخريجين.

السيد جعفر عبدالسلام، استاذ القانون في جامعة الازهر، اعرب عن اعتقاده في ان الحوار سيوضح ان الشرطة المصرية لم تعالج الامر بتعقل ومما ساعد على تفشي ظاهرة العنف والعنف المضاد. ومن جانبه اعرب السيد ياسين سراج الدين، عضو الهيئة العليا في حزب الوفد، عن اعتقاده في ان الحوار «يمكن ان يحقق نتائج لها قيمة» واشترط لنجاحه «ان يتم بين الرؤوس الكبيرة المسيطرة على القائمين باعمال العنف والارهاب. فاعترافات المتهمين بحوادث الارهاب كشفت عن تلقيهم لتعليمات من رؤوس اكبر منهم. اما الشرط الثاني فهو ان تعطي الحكومة والسلطات الامنية عدداً من التنازلات لانجاح الحوار والاتفاق على توقف اعمال العنف بعد ان سقط الكثير من الضحايا.

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ١٩ ابريل ١٩٩٣

شروط المتطرفين لإيقاف العنف

الوساطة .. رسالة حملها المحامى منتصر الزيات ـ الذى يتولى الدفاع عن كافة المتهمين فى قضايا الإرهاب ـ من الجماعة الإسلامية بالسجن إلى د . محمد سليم العوا ود. محمد عمارة لإبلاغها لوزير الداخلية قبل أن تصل الرسالة كانت لجنة الوساطة التى أطلقت على نفسها تعبير « المسلمين المستقلين » أو « لجنة العلماء » قد تشكلت بمبادرة من الشيخ محمد متولى الشعراوى وقررت تولى أمر إبلاغ الرسالة بين المتطرفين والداخلية ، وضمت اللجنة الشيخ محمد الغزالى و د . احمد كمال ابوالمجد وفهمى هويدى والشيخ عبد الرشيد صقر ود . عبدالصبور شاهين ، والإذاعى أحمد فراج المستشار الإعلامى لرئيس الوزراء ود . سيد رزق الطويل ود . عبدالحى الفرماوى ود . عمارة وغيرهم . وعقدت اجتماعا أوليا فى مقر « جمعية دعوة الحق » التى يرأسها د. رزق الطويل لكن هذه لم تكن البداية الأولى ، كما لم تكن الوساطة الوحيدة !!

٥ ساعات مع عبود الزمر

كتب إبراهيم خليل :

منذ شهرين التقى اللواء عبدالحليم موسى وزير الداخلية بعبود الزمر في لقاء بوزارة الداخلية امتد خمس ساعات .

كان ذلك إيذانا بإمكانية إجراء مقابلات ومفاوضات بين الطرفين وقد استجاب لذلك عدد من الشيوخ الذين شكلوا لجنتهم للوساطة التى قدمت في الاسبوع الماضى للواء موسى اهم بنود الاتفاق بين الحكومة والجماعة الإسلامية وتنص على ان تقوم الجماعة بوقف اعمال العنف مقابل الإفراج عن ٦٠٪ من المعتقلين الذين تم اعتقالهم طبقا لقانون الطوارىء وليس على ذمة قضايا متهمين فيها ،

وايضا تحويل قضايا الجماعات من المحاكم العسكرية إلى المحاكم المدنية ومنع الاغتيال العشوائي لافراد الجماعات (وترى بعض الاطراف ان تصعيد الجماعات لاعمال العنف للحصول على اعلى التنازلات الحكومية .)

من ضمن الشروط ايضا ضمن إطار إيقاف العنف وتسليم جميع اسلحة الجماعات مقابل العفو الشامل عن جميع مسجوني الجماعات واحتفاظ الجماعات بمساجدها مع إعادة النظر في قانون الطوارىء .

وقد وصلت لجنة الوساطة اجتماعاتها مع مسئولي الامن في الاجتماعين الاخيرين بينها وبين وزير الداخلية وكان اخرها يوم الاثنين الماضى بانها خطوات إيجابية ومثمرة وقد قرر الطرفان التجاوز عن حادث اغتيال اللواء محمد الشيمى في اسيوط الذى جرى في اليوم السابق على لقاء اللجنة بعبدالحليم موسى حرصا على نجاح الوساطة ويستعد بعض اعضاء اللجنة كذلك للسفر إلى نيوجرسي للتفاوض مع عمر عبدالرحمن حول شروطه المباشرة التى لاتختلف كثيرا عن الشروط المقدمة من اتباعه بالقاهرة .

كما تعقد لجنة الوساطة خلال الايام القادمة اجتماعا مع اللواء مصطفى عبدالقادر مدير مباحث امن الدولة تمهيدا لاستلام تصاريح دخول السجن لمقابلة عبود الزمر وعاصم عبدالمجيد وناجح إبراهيم وكرم زهدى وعصام درباله بإعتبار ان هذه الاسماء هى الخيوط التى تحرك الجماعات خارج السجن . ■

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ١٩ ابريل ١٩٩٣

الوزير لم يشترط شيئا

كتب أسامة سلامة :

مهمة لجنة الوساطة صعبة لكنها ليست مستحيلة .

هكذا اكد لنا المحامي منتصر الزيات الذي وصف نفسه بانه الوسيط الوحيد حتى الآن بين اعضاء الجماعات الإسلامية داخل السجون وبين اعضاء اللجنة .

واضاف كذلك ان المصالحة إذا تمت فسوف تشمل كافة الفصائل الإسلامية مثل الجهاد والجماعة الإسلامية والشوقيين .

وبدون شك ـ الكلام للزيات ـ ان هذه المصالحة ستؤثر ايجابيا على القضايا المنظورة امام المحاكم وسنستفيد منها نحن كمحامين .

على الجانب الآخر عقدت لجنة الوساطة اجتماعا بينها يوم السبت قبل الماضي ناقشت فيه ثلاث قضايا :

الأولى ما اسموه بفساد اجهزة الإعلام وما تذيعه من برامج وافلام ومسلسلات .

الثانية هي السياسة التعليمية وتجاوزاتها حيث يطالبون بتغيير المناهج الدراسية وزيادة الجرعات الدينية في المدارس .

القضية الثالثة هي الحالة الاقتصادية التي تزداد سوءا في البلاد يوما بعد يوم على حد قولهم .

وقد تحدد كذلك لقاء آخر بين وزير الداخلية ولجنة الوساطة تقدم فيه الاخيرة رؤيتها للمسئولين في الدولة ومطالبها الجديدة .

في السياق نفسه ياتي تصريح د . عبدالحي الفرماوي احد ابرز اعضاء الوساطة لروزاليوسف حيث يؤكد ان إيقاف العنف ليس المقصد الوحيد لعملية الوساطة ، بل كذلك تحقيق الوفاق بين طوائف الشعب كلها ، وتقديم النصح لأولى الأمر حتى لايكون المناخ متاحا للعنف .

واشار د . الفرماوي إلى ان الشباب ليس وحده المسئول عن العنف ، فهناك عنف وعنف مضاد كما ان هناك اتهامات للموساد بانها هي التي ترتكب هذه الاعمال الإرهابية ضد مصر وخاصة ان الراصد لحركة العنف يكتشف ان هناك اشياء منها خارجة عن إمكانيات الشباب لكن اجهزة الإعلام عندنا تسير في اتجاه لصق الاتهامات كلها للشباب المسلم .

□ هل هناك إمكانية للنجاح ؟

بينما يرى د . الفرماوي ان الأمر كله لله فإن المحامي منتصر الزيات يؤكد أن هناك دلائل كثيرة تشير إلى حرص الطرفين (الدولة والجماعات) على إنجاح الوساطة .. من اهم هذه الدلائل ان وزير الداخلية لم يضع اى شروط مسبقة للمصالحة بل لم يشترط الا يدخل في المصالحة من يرفع السلاح .

لكن ماذا عن الجماعات الإسلامية ؟! ■

الوساطة القاتلة

كتب عبد القادر شهيب :

اتمنى من كل قلبي ان تنجح الوساطة التي يقوم بها عدد من الشخصيات الإسلامية في وقف نزيف الدم الذي يراق في بلادنا الآن . ووضع نهاية للإرهاب الذي يهدد الأخضر واليابس فيها !

ولكن ليس كل ما يتمناه المرء يدركه !

واخشى ان يتمخض الأمر في النهاية عن مزيد من الإرهاب !

فهذه ليست المرة الأولى التي يبادر فيها البعض مشكوراً للسعي لوقف الإرهاب .. فقد سبق المحاولة للجنة التي يرأسها الشيخ الشعراوي ، محاولات أخرى عديدة متناثرة ، معظمها اخفق ، وبعضها حقق بعض النجاح .. ولكن كلها بلا استثناء لم ينحسر أو يتراجع بعدها الإرهاب .. بل على العكس زاد وتضخم واتسع ليشمل السائحين الاجانب والمواطنين العاديين ، بعد ان كان يقتصر فقط على رجال الأمن ، والمسيحيين فقط ، واحياناً الفتيات غير المحجبات !

وفي غضون عام واحد قام الإرهابيون - كما يقول مجلس الشورى - بنحو مائة عملية باستثناء العمليات التي تم إحباطها .. وهذا العدد يساوي تقريباً كل العمليات التي قاموا بها في العشر سنوات الأخيرة .. واسفرت هذه العمليات عن مصرع ٣٥ وإصابة ٩٧ .

وحتى بعد ان شرعت لجنة المصالحة في الوساطة الجديدة ، لم تتوقف العمليات الإرهابية ، بل إنهم قاموا في يوم واحد بخمس عمليات نجحت اثنتان منها ، اسفرت الأولى عن اغتيال اللواء الشيمي ، واصيب في الثانية اثنان ، بينما تم إحباط العمليات الثلاث الأخرى .

اما الشروط والمطالب التي تقدم بها قادة الجماعات ، فهي تلقي بظلال من الشك حول إمكانية نجاح محاولة الوساطة الجديدة .. إنهم يطالبون بما يشبه الاعتراف الرسمي بهم ، لينشطوا ويتحركوا بحرية وبلا قيود ، بما في ذلك استعادة المساجد التي طردوا منها ، بعد ان حولوها إلى ثكنات عسكرية ومخازن للأسلحة والمتفجرات ، توطئة لإنشاء حزب لهم ، فضلاً عن إلزام الحكومة بما يحبذون في مجالات الإعلام والتعليم وغيرها .

وكل ذلك أو بعضه سوف يمنحهم بالطبع مزيدا من القوة ، سوف يستثمرونها عند اول فرصة ، أو اول خلاف مع الحكومة أو القوى السياسية الأخرى ، وهو الأمر الأكثر احتمالا ، لأنهم ببساطة يرفضون الجميع ، ولا يقبلون سوى من يسايرهم.

اما القول بانهم سوف يسلمون سلاحهم فهذا امر غير مضمون ، لاننا لا نستطيع ان نتاكد من تسليمهم كل الأسلحة ، وحتى لو تاكدنا من ذلك ، فإنهم يستطيعون الحصول على أسلحة جديدة ، كما حصلوا من قبل على هذه الترسانة من الأسلحة التي تضم أسلحة مضادة للمدافع والدبابات !

وسنكون ساذجين إذا اكتفينا فقط بالتعهدات الكلامية أو حتى المكتوبة ، وسوف ندفع ثمنا فادحا لسذاجتنا ، حتى نفاجأ باغتيالات وانفجارات جديدة .

ووقتها سنكتشف أن الوساطة الجديدة قاتلة ! ■

د. عاطف صدقى يؤكد :

لا حوار مع الإرهابيين .. ومواجهة التطرف بالحزم والقانون

ما نشر عن اتصالات بين الحكومة والإرهابيين قصص كاذبة

كتب – فؤاد الشاذلى :

أكد الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء أنه لاتهاون فى حق الدولة والمجتمع وسيتم مواجهة عناصر التطرف بالحزم والقانون .

قال فى تصريحات للصحفيين امس عقب أداء الوزيرين الجديدين حسن الالفى ويوسف بطرس غالى لليمين الدستورية أنه لا يمكن أن يكون هناك حوار مع مرتكبى جرائم الارهاب وكالات الانباء عن اتصالات تمت بين الحكومة ووزارة الداخلية وعدد من المتطرفين المتهمين فى جرائم إرهابية .. وقال أنه لاصحة إطلاقا لما نشر حول هذا الموضوع وكلها قصص مختلقة وكاذبة ولا أساس لها من الصحة .

وردا على سؤال حول مانشر عن وجود لجنة من بعض الشخصيات الاسلامية ومقابلات تمت مع وزير الداخلية .. أكد رئيس الوزراء أن مواجهة الخارجين على القانون لايقبل فى شأنها المساومة أو التفاهم فتلك أمور تتولاها جهات التحقيق والقصاص العادل .

وأشاد د . صدقى بجهود الشخصيات الاسلامية فى سبيل توضيح الصورة السمحة للاسلام الذى لايعرف العنف أو التعصب .

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٩ ابريل ١٩٩٣

رئيس الوزراء ينفى وجود اتصالات للوساطة بين الحكومة والمتطرفين

نفى الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء مانشرته بعض الصحف ووكالات الانباء عن إجراء اتصالات بين الحكومة ووزارة الداخلية وبين بعض المتطرفين المتهمين فى جرائم ارهابية ، اعلن الدكتور عاطف صدقى عدم صحة مانشر حول هذا الموضوع فى بعض الصحف والمجلات أو ماتناقلته وكالات الانباء ووصفها بانها قصص مختلقة وكاذبة.

وأكد الدكتور عاطف صدقى ان عناصر التطرف نواجهها بالحزم والقانون ولاتهاون فى حق الدولة والمجتمع، كما اكد الدكتور عاطف صدقى فى تصريحاته، صباح امس للصحفيين عقب اداء الوزيرين الجديدين لليمين الدستورية انه لاتهاون ، ولايمكن ان يكون هناك حوار مع مرتكبى هذه الجرائم الذين يقتلون الابرياء ويضربون مصالح الوطن، وفى سؤال حول مانشر عن وجود لجنة من بعض الشخصيات الاسلامية ومقابلات تمت مع وزير الداخلية . أكد رئيس مجلس الوزراء ان مواجهة الخارجين على القانون لايقبل فى شأنها المساومة أو التفاهم. فتلك الامور تتولاها جهات التحقيق والقضاء العادل. وأشاد الدكتور صدقى بجهود الشخصيات الاسلامية فى سبيل توضيح الصورة السمحة للاسلام.

الألفي يلوح بعد تعيينه بخطة أمنية جديدة

عزل وزير الداخلية المصري يجمّد الوساطة مع المتشددين

القاهرة: «الشرق الاوسط»

في تعديل وزاري محدود ادى امس اللواء حسن محمد الالفي اليمين الدستورية امام الرئيس المصري حسني مبارك بوصفه وزيرا للداخلية خلفا للواء محمد عبد الحليم موسى الذي اقيل من منصبه فيما ادى الدكتور يوسف بطرس غالي اليمين الدستورية بوصفه وزيرا للدولة بمجلس الوزراء.

وقد جمدت اقالة اللواء عبد الحليم موسى وتعيين اللواء الالفي في منصبه في وزارة الداخلية مساعي الوساطة بين اجهزة الامن وقيادات الجماعات المتطرفة في السجون.

وكانت مصادر مطلعة قد ابلغت «الشرق الاوسط» ان مساعي الوساطة عجلت في عزل اللواء موسى من وزارة الداخلية على اعتبار انه قبل بهذه المساعي دون الاستناد الى «قرار سياسي» الأمر الذي اعتبر مساسا بهيبة الدولة.

وكانت «الشرق الاوسط» قد انفردت صباح الثلاثاء الماضي 13 ابريل (نيسان) الجاري في صدر صفحتها الاولى بنبأ «قرب تغيير وزير داخلية مصر».

وفي اول تصريحات صحافية له فور توليه المنصب قال وزير الداخلية المصري الجديد اللواء حسن الالفي عقب لقائه رئيس مجلس الوزراء: دعونا نعمل اولا بهدوء وعقل لتحقيق الامن والامان والاستقرار والتنمية الشاملة لجميع المواطنين فشعارنا هو «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون».

واضاف: ان تحقيق الامن والامان هو مهمة المرحلة المقبلة لجميع اجهزة الامن.

وشدد اللواء الالفي على مواجهة اجهزة الامن بصورة حازمة لكل من يخرج على اطار الشرعية والقانون.

وقال: ان تعليمات الرئيس حسني مبارك تؤكد هذه المواجهة الى جانب ضرورة التزام اجهزة الشرطة والامن العدالة والشرعية ونصوص القانون.

واوضح الوزير الذي كان يتحدث الى الصحافيين امس ان هناك خطة امنية جديدة لتحقيق الامن والامان. واضاف ان الوضع هادئ تماما في اسيوط.

ويتزامن موقف التشدد الامني الذي اعلنه وزير الداخلية الجديد، اللواء الالفي، مع تاكيد رئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقي امس ان حكومته لن تتهاون مع المتطرفين «ولا يمكن ان يكون هناك حوار مع مرتكبي هذه الجرائم الذين يقتلون الابرياء ويضربون مصالح الوطن».وقد اعتبر الدكتور صدقي ان مواجهة الخارجين على القانون لا تقبل «المساومة او التفاهم» ،فتلك الامور تتولاها جهات التحقيق والقضاء العادل.

وفي هذا السياق نفى الدكتور صدقي اي اتصالات بين الحكومة ووزارة الداخلية وعدد من المتهمين في جرائم العنف. وقال: ان الدولة تواجه عناصر التطرف بالحزم والقانون، ولا تهاون في حق الدولة والمجتمع.

وبينما قررت لجنة المصالحة تاجيل استئناف مساعيها بانتظار جهود «لجنة الحكماء» ابلغت مصادر مطلعة «الشرق الاوسط» ان قيادات الجماعة الاسلامية اعدت لمذكرة شاملة تتضمن مطالب محددة لفتح الحوار مع الحكومة وفي مقدمتها التسريع بالافراج عن 430 عضوا من اعضائها المعتقلين بموجب احكام قانون الطوارئ دون ان توجه اليهم اتهامات محددة حتى الآن.

وكانت «لجنة المصالحة» قد عقدت امس الاول اول اجتماع لها برئاسة الداعية الاسلامي الشيخ محمد الغزالي للبحث في نتائج الاتصالات التي جرت بين عدد من اعضاء اللجنة ومسؤولين في جهاز الامن وللتشاور في الخطوات المقبلة والتي تبدأ بمقابلة عناصر فاعلة من تنظيم «الجهاد» داخل السجون المصرية.

وقد علمت «الشرق الاوسط» ان اتصالات اعضاء اللجنة مع عدد من مسؤولي وزارة الداخلية حققت نتائج ايجابية وان مذكرة بهذه النتائج اعدت للعرض على القيادة السياسية لاتخاذ القرار الاخير بشأنها.

مساعي الوساطة عجلت في إقالة عبد الحليم موسى

صدقي ينفي أي اتصال أو تهاون مع المتطرفين والجماعة الإسلامية تطالب بالافراج عن 430 معتقلاً

القاهرة: «الشرق الاوسط»

جمدت إقالة وزير الداخلية المصري اللواء عبد الحليم موسى وتعيين اللواء حسن الألفي في منصبه مساعي الوساطة بين اجهزة الامن وقيادات التطرف بالسجون، خاصة بعد ان ارجعت مصادر بارزة لـ«الشرق الاوسط» التعجيل بإقالة موسى من منصبه الى قبوله مساعي الوساطة دون الاستناد الى «قرار سياسي» وهو ما اعتبر مساسا بهيبة الدولة.

وفيما قررت لجنة المصالحة - التي تضم مفكرين اسلاميين بارزين مستقلين - تجميد مساعيها انتظارا لما ستسفر عنه مشاورات واتصالات «لجنة الحكماء» التي شكلت حديثا، لاقناع الحكومة باعطاء الضوء الأخضر لاستئناف مساعي الوساطة بناء على التصور الذي طرحته «لجنة المصالحة» على القيادات الامنية، شدد رئيس الوزراء المصري الدكتور عاطف صدقي على ان حكومته لن تتهاون مع المتطرفين «فلا تهاون ولا يمكن ان يكون هناك حوار مع مرتكبي هذه الجرائم الذين يقتلون الأبرياء ويضربون مصالح الوطن».

وسئل رئيس الوزراء عن لجنة الشخصيات الاسلامية وعن مقابلات جرت مع وزير الداخلية السابق موسى، فقال ان مواجهة الخارجين على القانون لا يقبل في شأنها المساومة أو التفاهم، فتلك الأمور تتولاها جهات التحقيق والقضاء العادل.

واشاد الدكتور صدقي - الذي كان يتحدث الى الصحافيين عقب لقائه وزيري الداخلية والدولة الجديدين - بجهود الشخصيات الاسلامية في سبيل توضيح الصورة السمحة للاسلام الذي لا يعرف العنف او التعصب.

ونفى رئيس مجلس الوزراء ان تكون هناك اتصالات جرت بين الحكومة ووزارة الداخلية وعدد من المتطرفين المتهمين في جرائم عنف. وقال الدكتور صدقي انه لا صحة اطلاقا لما نشر حول هذا الموضوع ووصفها بانها قصص مختلقة وكاذبة ولا أساس لها من الصحة.

وأكد الدكتور عاطف صدقي ان عناصر التطرف «نواجهها بالحزم والقانون ولا تهاون في حق الدولة والمجتمع».

وفيما قررت لجنة «المصالحة» تاجيل استئناف مساعيها انتظارا لجهود لجنة «الحكماء» علمت «الشرق الاوسط» ان قيادات الجماعة الاسلامية أعدت مذكرة شاملة تتضمن مطالب محددة لفتح الحوار مع الحكومة في مقدمتها سرعة الافراج عن 430 عضوا من أعضائها المعتقلين في ضوء قانون الطوارئ من دون ان توجه اليهم اتهامات محددة حتى الآن.

وكانت لجنة المصالحة الاسلامية عقدت مساء أول من أمس اول اجتماع لها برئاسة الداعية الاسلامي الشيخ الغزالي في مقر جمعية دعوة الحق بحي الدقي في القاهرة للبحث في نتائج الاتصالات التي جرت بين عدد من اعضاء اللجنة ومسؤولين في جهاز الامن، والتشاور في الخطوات المقبلة التي تبدأ بمقابلة عناصر فاعلة من تنظيم الجهاد داخل السجون المصرية.

وشهد الاجتماع المفكر الاسلامي الدكتور محمد عمارة.

المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ ابريل ١٩٩٣

والكاتب الاسلامي الاستاذ فهمي هويدي، والدكتور عمر عبد الكافي، والاذاعي القديم احمد فراج، والدكتور سيد رزق الطويل، وعدد من اساتذة الجامعات والمحامين الذين يترافعون عن عناصر من الجماعات الاسلامية ابرزهم منتصر الزيات، فيما تخلف عن الاجتماع الشيخ الشعراوي نظراً لظروفه الصحية.

وعلمت «الشرق الاوسط» ان اتصالات اعضاء اللجنة مع عدد من قيادات وزارة الداخلية حققت نتائج ايجابية وان مذكرة بهذه النتائج أعدت للعرض على القيادة السياسية لاتخاذ القرار الأخير لمواصلة المساعي من قبل العلماء اعضاء اللجنة أو وقفها.

كما علمت «الشرق الاوسط» ان المسؤولين في جهاز الشرطة اكدوا على مشاركة وزارة الأوقاف المصرية في المساعي التي تقوم بها اللجنة، وقد رحب اعضاء لجنة المصالحة بذلك وتم تشكيل لجنة عن طريق الوزارة تضم المفكر الاسلامي ورجل القانون المعروف الدكتور أحمد كمال ابو المجد.

وعلمت «الشرق الأوسط» ايضاً ان الاتصالات الأولية التي أجرتها لجنة المصالحة من العلماء عن طريق عدد من المحامين نجحت الى حد ما في وقف عمليات العنف بعد مقتل اللواء الشيمي مساعد مدير امن اسيوط منذ عشرة أيام، وان الجماعات الاسلامية اعترفت بارتكاب الجريمة انتقاما لمقتل عدد من اعضائها قبل ايام من الحادث باسيوط مما يؤكد ان الاتصالات بين اعضاء تنظيم الجهاد داخل السجون وخارجها مستمرة رغم الحصار المفروض على العناصر الفاعلة منها داخل السجون.

ومن جانبه أكد الداعية الاسلامي الشيخ محمد الغزالي ان وساطة لجنة «المصالحة» لن تقف عند حد حقن الدماء بين الجهات الامنية والجماعات المتطرفة، وسوف تتطرق الى ايجاد حل جذري لهذه القضية بناء على الاتصالات والمشاورات التي ستجريها اللجنة مع قيادات الجماعات في السجون، موضحا ان اللجنة لا تتدخل لمجرد حل مسالة عائلية ضيقة النطاق وانها تكره ان تضار الدولة، وتراهن على معركة نتائجها يخاف منها على الاسلام. ودعا الغزالي الجهات الأمنية المصرية الى ان تترك العمل الاسلامي النظيف ينطلق دون عائق، مشيراً الى انه لا غضاضة في الدعوة للاسلام طالما كان في اطار الوسائل المشروعة من دون اللجوء الى العنف والقتل وارهاب الآمنين.

واضاف الغزالي ان لجنة المصالحة ترى ان الهجوم على الاقباط وترويعهم وارهاب السياح وسرقة محلات الذهب جنون، وتؤكد ان من اصطدم بالقانون سنترك القانون يصطدم به احتراما لحق المجتمع وسيادة الشرعية وان كل من اعتقل لانه متصل بعمل اسلامي دون تورطه في اي تهمة يعاقب عليها القانون لا مكان له داخل السجون.

وكان الشيخ الغزالي قد القى محاضرة مساء أول من أمس قبيل اجتماع لجنة المصالحة امام نقابة الصحافيين المصرية تناول خلالها الحريات المكفولة للانسان وهي الحرية السياسية والتعبيرية والعلمية وركز على حرية التدين موضحا ان الاسلام دين سماحة يرفض الاكراه في الدين والدعوة بالعنف، وان القرآن الكريم والسنة النبوية مليئة بالآيات والاحاديث التي تبرهن على هذه الحقيقة، موضحا ان البنود التي تضمنتها اتفاقية حقوق الانسان في الامم المتحدة مأخوذة من التراث الاسلامي. وعدم الإكراه في الدين حقيقة لا يعرف الاسلام غيرها في التعامل مع الآخرين.

وقال المفكر الاسلامي الدكتور محمد عمارة في الاجتماع الذي عقدته لجنة المصالحة بمقر جمعية «الدعوة للحق» ان التصور الذي طرحته اللجنة كان مقبولا لدى القيادات الأمنية التي اكدت بدورها على ان المسالة تحتاج الى قرار سياسي، وان التصدي للعنف كان قراراً وموقفاً سياسياً ولا يمكن للجهات الأمنية وحدها الانفراد باتخاذ قرار حاسم حياله دون الرجوع الى القيادة السياسية.





وزير الداخلية المصري المقال عبد الحليم موسى (الى اليمين) وخلفه الوزير الجديد اللواء حسن الالفي (رويتر و«الشرق الأوسط»)

واضاف الدكتور عمارة ان مجموعة لجنة «الحكماء» التي تشكلت من اعضاء المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية اجرت اتصالات مكثفة مع القيادة السياسية للحصول على الضوء الأخضر من أجل استئناف جهود الوساطة، وانه من المتوقع ان يشهد الاسبوع الحالي تطورات حاسمة في هذا الموقف.

وقال الدكتور عمارة ان اللجنة تدرس عدة مقترحات جديدة لطرحها على القيادة السياسية وان التصور الذي تفهمته القيادات الأمنية المصرية تضمن وقف العنف بين قوات الشرطة والجماعات المتطرفة، تحسين معاملة المعتقلين من اعضاء تلك الجماعات في السجون، الافراج عن المعتقلين الذين لم تثبت حيالهم اتهامات محددة، وتخصيص عدد من خطباء الجمعية الشرعية المصرية لإلقاء خطب الجمع في المساجد الخاصة بالجماعات التي ترفض ضمها لوزارة الأوقاف المصرية.

وذكر الدكتور عمارة انه إذا نجحت لجنة «الحكماء» في مهمتها فإن الأمور سوف تسير الى نتائج ايجابية لكنها ربما تستغرق بعض الوقت.

المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩ ابريل ١٩٩٣

ورداً على مطالبة احد محامي القيادات المتطرفة بان تكون الوساطة متضمنة تعديلات جذرية بنظم الاعلام والتعليم والثقافة والدعوة في مصر قال الدكتور عمارة: ان الهدف الاساسي الآن هو وقف نزيف الدماء والتقاط الانفاس وتهيئة مناخ صحي وطبيعي، موضحا ان النجاح في تحقيق هذا الهدف سيجعل الأمل قائما في ان تنجح المساعي وتصل الى النتائج المرجوة، بيد ان الخوض في اهداف كبيرة وطويلة قد يؤدي الى تعثر الوساطة وانهيارها.

ومن ناحية اخرى قال عضو بارز في اللجنة ان هناك اتفاقا بين كل الاعضاء على المطالبة بالإفراج الفوري عن أعضاء الجماعات الاسلامية المحتجزين داخل السجون دون تهم محددة، أما المتهمون في حوادث العدوان على السياح أو رجال الشرطة فلا بد ان يحاكموا محاكمة عادلة وان يعاقبوا على ما ارتكبوه من جرائم. وعلى الصعيد الأمني أكد مدير مصلحة السجون المصرية اللواء عبد الرءوف صالح انه الى الآن لم يتلق اية أوراق رسمية بخصوص زيارات هذه اللجان لقيادات التطرف الموجودين بالسجون. وأشار الى ضرورة استخراج تصاريح لاعضاء اللجنة لزيارة أي مسجون.

في نفس الوقت أكد مسؤول في مباحث أمن الدولة ان هذه اللجنة حرة فيما تفعله من محاولة اصلاح هؤلاء المتطرفين الذين يرفضون الحوار مع علماء الأزهر الشريف ومشايخه بحجة انهم اصبحوا وجوها مستهلكة وحكومية، وان كانت هذه اللجان من جانبها تحاول التحاور معهم، ومع ذلك فانه من حق هذه اللجنة الحصول على تصريح بالزيارة مثلها مثل اي مواطن يريد زيارة هؤلاء المتطرفين بعد التصريح له من مكتب النائب العام.

وقال ان مهمتنا تنحصر في تامين أعضاء هذه اللجان من أي خطر داخل السجن ولكن هذا لا يغير من الموقف الامني ضد هؤلاء الخارجين على القانون لأن الداخلية لا يمكن ان تتهاون مع خارج على القانون ويشيع الذعر بين المواطنين.

على صعيد البرلمان المصري قرر رئيسه الدكتور أحمد فتحي سرور تاجيل مناقشة تقرير اللجنة الخاصة حول قضية العنف لجلسات البرلمان في اوائل شهر مايو (ايار) المقبل حتى تتمكن اللجنة من تضمين تقريرها التطورات الاخيرة التي شهدتها مصر خلال الاسابيع القليلة الماضية وتصاعد نشاط المتطرفين خاصة بعد مقتل مساعد مدير امن اسيوط اللواء الشيمي.

في نفس الوقت قرر عدد من نواب البرلمان تقديم بيانات عاجلة لرئيس الوزراء ووزير الداخلية حول ما نشر بشان وجود مساع للوساطة بين الحكومة والجماعات الاسلامية تقوم بها حاليا لجنة تضم 30 شخصية من كبار العلماء والمفكرين ورجال الدين الاسلامي واحاطة البرلمان علما بمهمة هذه اللجنة والأطراف الجاري الحوار معها.

وعلمت «الشرق الاوسط» ان قيادات الجماعات الاسلامية أعدت مذكرة شاملة تتضمن تحديد مطالبها بشان فتح حوار مع الحكومة تضمنت سرعة اصدار قرارات بالافراج الفوري عن 430 عضوا من اعضائها جرى اعتقالهم وفقا لقانون الطوارىء ولم توجه أي اتهامات لهم حتى الآن وضرورة تقديم تعويض مالي مناسب من جانب الحكومة لأسر وعائلات أعضاء الجماعات الذين لقوا حتفهم في الحملات الامنية خلال الفترة الاخيرة والسماح لأسرة مفتي تنظيم الجهاد المتطرف الدكتور عمر عبد الرحمن بالسفر خارج مصر والغاء قرار منعها من السفر وابعاد بعض القيادات الامنية التي شاركت في قتل بعض اعضاء الجماعات الاسلامية من مواقعها والتحقيق معهم. وقد أكد عدد من اعضاء لجنة الوساطة ان مهمة اللجنة في المرحلة الحالية تنحصر في وضع اطار لتحركها واستكشاف مواقف الأطراف التي سيتم الحوار معها وخاصة الأطراف التي لها موقف محدد رافض لفكرة العنف وان الاتصالات لم تشمل اجراء أي لقاء مع بعض اعضاء جماعة الجهاد الذين يقضون حاليا فترة عقوبة داخل السجون وان اللجنة سوف تتعرف على وجهات نظر مختلف الاطراف وتنقلها للمسؤولين في الحكومة للرد عليها دون اجراء حوار مباشر بين الحكومة وأعضاء تلك الجماعات.

وعلى صعيد التحرك المصري الخارجي لمواجهة نشاط المتطرفين تلقت مصر حديثا تقريراً مهماً من باكستان حول نتائج مباحثات الرئيس مبارك مع نواز شريف رئيس الوزراء الباكستاني في بون حيث بدات الحكومة الباكستانية خطوات جادة لترحيل عدد من اعضاء «الافغان» المصريين المتورطين في حوادث عنف من الأراضي الباكستانية خاصة بعد ان تسلمت باكستان قائمة باسماء هؤلاء الاشخاص وثبت وجود عدد كبير منهم حاليا داخل افغانستان.

من ناحية أخرى تناقش لجنة الامن القومي بالبرلمان بعد غد الاربعاء بيان الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء حول موضوع محمود ابو حليمة، حيث من المتوقع ان تشمل مناقشات اعضاء اللجنة ما تردد حول الدور الامريكي بشان اجراء اتصالات مع اعضاء الجماعات الاسلامية عبر السفارة الامريكية في القاهرة وسر وجود الشيخ عمر عبد الرحمن في الولايات المتحدة.

المصدر : الشرق الأوسط
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٣

توقع حركة تغييرات بين المحافظين في الصعيد

أعضاء لجنة «الحكماء» المصرية يطلبون لقاء وزير الداخلية الجديد لبحث مستقبل الوساطة

القاهرة: «الشرق الأوسط»

كشفت مصادر وثيقة الصلة بلجنة «الحكماء» التي تسعى للوساطة بين الحكومة المصرية والجماعات المتطرفة ان اللجنة ابدت رغبتها في لقاء وزير الداخلية الجديد اللواء حسن الالفي لاستطلاع رأيه حول جهود الوساطة واستمرارها في الوقت الذي توقعت فيه مصادر برلمانية صدور حركة تغييرات جديدة بين المحافظين خاصة المحافظات التي تتعرض لعمليات ارهابية كاسوان وقنا وسوهاج بالاضافة لتعيين محافظ جديد لأسيوط خلفا للواء الالفي. ورفض اللواء عبد الحليم موسى وزير الداخلية السابق فرض حراسة مشددة على منزله اسوة بوزراء الداخلية السابقين الذين تهدد الجماعات المتطرفة باغتيالهم واعرب عن عزمه السفر قريبا الى فرنسا لاجراء فحوصات طبية وعلاجية حالت الدواعي الأمنية دون ان تجرى له.

وفي ما يشبه حفل الاستقبال لوزير الداخلية الجديد اطلق مجهولون الرصاص على أتوبيس سياحي بمحافظة قنا اثناء عودته للقاهرة، وكان يقل سائحين امريكيين وزوجتيهما ولم تحدث اصابات بينما فر الجناة هاربين وتواصل قوات الامن في اسيوط جهودها لضبط الجناة.

واعلن اللواء الالفي عقب اجتماع موسع عقده مع كبار مساعديه انه لا تفاوض مع مجرمين خارجين على القانون في ما يعني ان التفاوض وظيفة سياسية لا تعنى بها وزارته.

وقال الوزير ان خطة عاجلة سيبحثها مع كبار مساعديه بالوزارة لاعادة هيبة الدولة في كل مناطق الجمهورية وستظهر نتائج هذه الخطة التي لم يفصح عن تفاصيلها في القريب العاجل.

ويعتزم الوزير الجديد انتهاج سياسة المكاشفة مع الجماهير في ما يشبه «الجلاسنوست» الروسي عن طريق وسائل الاعلام بتقديم كل الحقائق عن الوضع الامني ولن يحجب عن رجل الشارع اية معلومات وطالب المواطنين بالتعاون مع اجهزة الامن ومساعدتها بالمعلومات التي تحقق الفائدة للطرفين دون ان يتورط في رصد مكافات مالية ضخمة مثلما فعل سلفه السابق.

ونفى مصدر امني مسؤول في القاهرة العثور على عبوات ناسفة امام جامعة الدول العربية في ميدان التحرير ووصف الخبر الذي تورطت احدى الصحف في نشره بانه عار من كل صحة.

وكان خبراء المفرقعات قد وجدوا اسطوانتين بهما آثار لغاز الفريون المستخدم في المبردات وتبين انهما من المهملات تركهما صاحبهما للتخلص منهما، فيما اكد المصدر انهما لا يمكن ان يكونا عبوات متفجرة.

وعلى صعيد آخر كشفت اجهزة الامن المصرية عن مخطط ارهابي لاحداث بلبلة وذعر بين السياح في اسوان اثناء الاحتفالات بيوم شم النسيم.

ففي اثناء حملة تمشيط واسعة قامت بها سلطات الامن ضبط احد العناصر القيادية لتنظيم متطرف اسمه عيسى طاهر سليمان وثلاثة من اتباعه ومعهم ثلاث بنادق آلية و6 قنابل يدوية وخمس زجاجات مولوتوف تستخدم كعبوات مفجرة، كما

عثرت اجهزة الامن على كميات من بودرة ديناميت جيلاتينية و16 قناعا اسود يستخدمها المتطرفون للتخفي. وعثرت الاجهزة الامنية على السلاح الآلي الذي سرق من جندي حراسة كنيسة الاخوة منذ عدة أسابيع. واعترف المتطرفون بتخطيطهم للقيام بعمليات تفجيرية في وسط مدينة اسوان.

ومن ناحية اخرى اثار غطاء كاميرا الذعر بين رواد برج القاهرة بعد العثور عليه ملقى في احد الاركان فظنه الزوار عبوة ناسفة فابلغوا امن البرج الذي استدعى خبراء المفرقعات للكشف عليه وتبين انها «جراب» كاميرا نسيه صاحبهما، وعاد الهدوء لرواد البرج.

ويعتزم وزير الداخلية الجديد اختيار مساعد جديد مديراً لأمن اسيوط خلفا للواء محمد الشيمي بينما أكد وكيل البرلمان المصري ورئيس اللجنة الخاصة بدراسة الارهاب السيد راشد عزم اللجنة على دعوة اللواء الالفي للبرلمان للاستماع لوجهة نظره والتعرف على خطته الجديدة لحسم المعركة مع المتطرفين.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٣

لجنة الوساطة تواصل مساعيها للمصالحة



الشيخ الشعراوى

كتب أحمد السيوفى:

واصلت لجنة الوساطة الإسلامية تحركاتها واجتماعاتها، وبالرغم من تصريحات رئيس الوزراء التى اصابت البعض بالإحباط واخذت شكل تراجع، إلا ان لجنة الوساطة مازالت تبذل مساعيها لاحباط اى مؤامرة للحيلولة دون إتمام الوساطة التى من شانها منع إراقة الدماء وإزالة التوتر من المجتمع.

تضمن جدول أعمال اللجنة في اجتماعها مساء السبت الماضي الذي عقد في مسجد دعوة الحق بالدقي وحضره ثمانية عشر من علماء ومفكرى الإسلام، تضمن هذه البنود:

١ – عرض الاتصالات التى تمت مع المسئولين.

٢ – بحث ما نشرته الصحف ووكالات الانباء.

٣ – بحث خطة تحرك المرحلة المقبلة.

٤ – إرسال رسالتين إحداهما لوزير الداخلية واخرى لقيادات الجماعات الإسلامية بالسجون.

إلا ان رسالة الوزير لم تتم بسبب إقالته، وارسلت الرسالة الثانية إلي قيادات السجون عبر اللجان التي تشكلت وانبثقت عن الاجتماع الاخير، وقد تضمنت الرسالة الموجهة إلى الجماعات الإسلامية بالسجون مايلى:

«لقد تعرضت البلاد لموجة من العنف، واصيب الناس بالخوف والهلع علي ارواحهم وممتلكاتهم وادى ذلك إلي خروج اعداء الإسلام في كل مكان متناولين الإسلام بالتشهير والتجريح وتصوير هذا الدين بانه دين رعب وفزع، في حين انه دين لين ورحمة وسماحة، ولقد بدانا بعون الله تعالى في محاولة لاخراج البلاد من هذه المحنة وتبرئة دين الله مما علق به من شوائب المبطلين.

إننا نعتقد أن كل مسلم غيور على دينه، لن يدخر وسعا في التعاون معنا لإنجاح هذه المهمة الإسلامية النبيلة،

البقية ص٩

إن العالم كله ينظر إلينا الآن ليرى ماذا سنفعل؟ وهل ننجح؟ وهل يستجيب الذين ينادون بالإسلام إلي نداء الإسلام بالسلام؟ إن ثقتنا فيكم لكبيرة لما نراه في غيرتكم على حدود الله».

وعلمت «الشعب» أن هذه الرسالة سوف توجه إلي كل من عبود الزمر وكرم زهدى وناجح إبراهيم وعصام دربالة. ومازالت اللجنة تنتظر رد وزارة الداخلية وبقية مؤسسات الدولة التى طلبت دراسة الموقف.

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٢

أجهزة الأمن ترفض مبدأ المفاوضات مع الجماعات المتطرفة

قبول التفاوض إعتراف بالجماعات وإهدار لهيبة الشرطة

إصرار على مواجهة الإرهابيين حتى إلقاء أسلحتهم والقضاء على التطرف

كتب ـ محمد زكي :

رفضت مصادر أمنية، أسلوب المفاوضات التى جرت مؤخرا بين أجهزة الامن والجماعات المتطرفة، كما رفضت مبدأ التفاوض من أساسه والشروط التى عرضتها قيادات الجماعات. وكانت الجماعات قد عرضت الافراج عن جميع المعتقلين السياسيين غير المتهمين فى قضايا محددة، ووقف عمليات التعذيب لاعضاء الجماعات داخل السجون والمعتقلات، ووقف سياسة التصفية الجسدية لاعضاء الجماعات، وصفت المصادر قبول اجهزة الامن لمبدأ التفاوض بانه اضفاء للشرعية على الجماعات المتطرفة التى تتخذ من الدين ستارا لممارسة الارهاب ، وصفت قبول التفاوض بانه استسلام من اجهزة الامن وإهدار لهيبة الشرطة فى مواجهة الخارجين عن الشرعية والقانون.. أوضحت المصادر رفض الدولة لمبدأ الحوار مع جماعات غير شرعية، اكدت المصادر تصميم أجهزة الامن على مواجهة الارهابيين للقضاء على بؤر التطرف والارهاب، وإجبار أعضاء الجماعات على القاء أسلحتهم ووقف العمليات الإرهابية، كما كشف مصدر أمنى عن لقاء مع عبود الزمر أحد قيادات تنظيم الجهاد الذى يقضى عقوبة المؤبد بسجن ليمان طرة، أوضح المصدر بانه ناقش مع «الزمر» جهود الوساطة وشروط التفاوض، أكد «الزمر» علمه بالمفاوضات أثناء وجوده داخل السجن ، ورحب عبود الزمر خلال اللقاء بالتفاوض والحوار السلمى لإنهاء اعمال العنف ، وأبدى رغبته فى الافراج عن ٣٠ معتقلا من قيادات الجماعات من داخل السجون والمعتقلات ليقوموا بدور الوساطة مع قيادات الجماعات خارج السجون، لإنهاء أعمال العنف، نفى المصدر لقاء أعضاء لجنة «الحكماء» مع قيادات الجماعات المتطرفة.

لغة القانون

● **العنف الذي حاولت لجنة «الوساطة» المصرية التدخل لاحتوائه ليس نابعا من خصومة بين الجماعات المتطرفة وبين وزارة الداخلية، ولكن من خلاف اساسي بين هذه الجماعات من جانب وبين الدولة والشعب من جانب آخر**

الدعوة الى الحوار بين الحكومة والجماعات المتطرفة في مصر دعوة قديمة ترددت منذ ان بدأت حوادث الاغتيال والتفجيرات تتصاعد حجما ومضمونا، ومنذ ان اتخذت الدولة «قرارا سياسيا» بمواجهة العنف بالعزم وبالقانون حماية للمجتمع.

ولعل فكرة الحوار جاءت، قبل ان تتردد داخل مصر، من خارجها واطلقتها قوى متعاطفة مع الجماعات المتطرفة بهدف النيل من هيبة الدولة وفي النهاية من أمن مصر واستقرارها.

وبعد ان ترددت الدعوة كثيراً انبثقت، في الداخل، لجنة وساطة من عدد من المفكرين الاسلاميين المعتدلين المصريين توجهت بمساعيها الى قمة جهاز الامن عارضة استعدادها للاتصال بقيادات المتطرفين في السجن واقامة حوار غير مباشر بينه وبينهم.

ورغم تأكيد اللجنة الواضح على الالتزام بالقانون وعدم المساس بسيادة الدولة وهيبتها فإن مساعيها توقفت لعدة اسباب ابرزها ان العنف الذي حاولت اللجنة التدخل لاحتوائه لم يكن نابعا من خصومة بين الجماعات المتطرفة وبين وزارة الداخلية، ولكن من خلاف اساسي بين هذه الجماعات من جانب وبين الدولة والشعب من جانب آخر.

ومن هنا كان لا بد من «قرار سياسي» يقنن هذه المحاولة ويصبغ مساعي اللجنة بشرعية تسمح لها بلقاء قادة المتطرفين الذين اعتقلوا تنفيذاً للقانون وحماية للمجتمع من طلقات الرصاص والمواد الناسفة التي تعرض لها المدنيون من مواطنين وسياح وليس فقط رجال الامن والمسؤولين.

ولا شك ان صدور مثل هذا القرار يمس بهيبة الدولة ويعرض ارواح المزيد من المدنيين للخطر لان الموافقة على الحوار - اي حوار - تعني الاستعداد للتغاضي عن بعض مواد القانون الذي يحكم حركة الدولة ويضبط مسار الامن والاستقرار، كما تعني الاستعداد لتقديم تنازلات تتضح خطورتها من الشروط التي تقدمت بها الجماعات المتطرفة ومنها اطلاق سراح المعتقلين الذين اودعوا السجن طبقا لقانون الطوارئ.

ولذلك فانه قد لا يكفي، لحماية هيبة الدولة والدفاع عن امن المجتمع، صدور قرار بعزل وزير الداخلية، او بوقف مساعي الوساطة حتى تتخلى الجماعات المتطرفة عن توجهاتها الدموية، فالمتصور أن الحل الوحيد لمواجهة العنف الذي اشعل الخلاف بين هذه الجماعات من جانب وبين الدولة والشعب من جانب آخر، هو ان ينفذ القانون بحذافيره دون تهاون وايضا دون تجاوز لأن القانون هو امضى الاسلحة في يد الدولة كما انه اللغة الوحيدة التي يفهمها كل خارج على النظام.

محمود عطا الله

أوساط الحكم في القاهرة تتوقع تغييراً وزارياً واسعاً

مصر: لجنة الوساطة تنتظر و"الجماعة" تهدد بقتل موسى

□ القاهرة - «الحياة»:

■ أعلنت مصادر لجنة الوساطة ان اعضاءها طلبوا مقابلة وزير الداخلية الجديد حسن الألفي لمعرفة توجهاته حيال جهودهم، خصوصاً ان اوساط الحزب الوطني الحاكم عزت إقالة الوزير السابق عبدالحليم موسى الى «بعض التجاوزات وكان آخرها انه اجرى من تلقاء نفسه اتصالات مع ما يسمّى لجنة الحكماء من دون استشارة رئيس الجمهورية او رئيس الوزراء». وتحدثت هذه الاوساط عن تغييرات وزارية واسعة في الفترة القريبة.

واعلنت «الجماعة الاسلامية» ان اقالة موسى لن تغيّر في الامر شيئاً، داعية النظام الى اتخاذ القرار قبل فوات الاوان! وهدّدت اللواء موسى بانه لا يزال على لائحة المطلوب اغتيالهم.

وقالت «الجماعة» في بيان تلقته «الحياة» عبر الفاكس: «نحن نعلم ان وزير الداخلية في مصر ما هو إلا اداة (...) لتنفيذ سياسة (...) قمعية ضد المسلمين العزل (...) ان اقالة عبدالحليم موسى لن تعفيه بإذن الله من قرار المحكمة الشرعية والذي نشر في مجلة «المرابطون العدد ٢٦». ويذكر ان «الجماعة» نشرت في هذا العدد قراراً بادراج موسى في لوائح اسماء تخطط لاغتيالهم.

وتضاربت الاقوال الرسمية عن مستقبل الوساطة، وكان الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء نفى اول من امس حصول اتصالات بين الحكومة ووزارة الداخلية من جهة وعدد من المتطرفين المتهمين في جرائم ارهابية من جهة اخرى، وقال: «انها قصص مختلقة وكاذبة ولا اساس لها من الصحة». وكتبت صحيفة «مايو» التي يصدرها الحزب الوطني الحاكم امس ان اقالة اللواء موسى جاءت «نتيجة بعض التجاوزات وكان آخرها انه اجرى من تلقاء نفسه اتصالات مع ما يسمّى لجنة الحكماء من دون استشارة رئيس الجمهورية او رئيس الوزراء».

وذكرت ان الدكتور صدقي سأل قبل ايام اللواء موسى عن صحة ما تردد عن اجرائه مثل هذه الاتصالات فانكر في البداية، ولما عاود رئيس الوزراء سؤاله قبل يومين فوجئ به يقرّ بأن اعضاء اللجنة جاؤوا من تلقاء انفسهم وانه التقاهم فعلاً.

ونسبت الصحيفة الى مصادر عالية المستوى «ان تصرف الوزير السابق في خصوص اجراء اتصالات من جانبه يعد خروجاً على مقتضيات العمل الوزاري ومنها التزام المسؤولية الجماعية لأعضاء الوزارة»، ولوحظ ايضاً «عدم وجود استراتيجية امنية واضحة للعمل الامني ما انعكس على اداء اجهزة الشرطة في بعض المحافظات».

واضافت ان الفترة المقبلة ستشهد تغيرات وزارية واسعة استكمالاً للتغيير الذي تم الاحد بإسناد وزارة الداخلية الى اللواء الالفي وتعيين الدكتور يوسف بطرس غالي وزير دولة في رئاسة مجلس الوزراء، مشيرة الى ان التغيرات «تستهدف دفع العمل الوزاري وتحقيق الانسجام المطلوب في الحكومة وتعبئة كل الطاقات لحل مشاكل الجماهير وتنفيذ خطة التنمية».

وأكدت أن تعيينات جديدة في صفوف المحافظين ستجرى قريباً، ولمحت الى ان الحركة ستشمل خمس محافظات، مشيرة الى تعيين محافظ جديد في اسيوط خلفاً للالفي. ووجهت انتقادات حادة الى محافظي الجيزة وبورسعيد وقالت ان التصريحات المتكررة للفريق يوسف

التتمة في الصفحة (٤)

المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٣

مصر: لجنة الوساطة تنتظر

تتمة الصفحة الاولى

عفيفي محافظ الجيزة لا تتماشى مع حجم الاداء الذي يتم ببطء ملحوظ في
المحافظة وأن عمله في مواجهة آثار الزلزال الذي ضرب مصر في تشرين الاول
(اكتوبر) الماضي كان مثار شكاوى كثير من المواطنين. كما ذكرت ان سكان
بورسعيد أبدوا استياءهم من سياسة المحافظ جميل ابو الذهب وتجاهله المستمر
مشاكلهم، وكشفت ان اللواء عبدالوهاب الهلالي مدير الامن في اسيوط سينقل
الى موقع آخر لم تحدده.

وعلى صعيد اعمال لجنة الوساطة التي تضم علماء ومفكرين اسلاميين
مستقلين قال مصدر في اللجنة لـ «الحياة» انها تنتظر توجه وزير الداخلية
الجديد وهل سيتعاون ويقر مساعيها الحميدة من اجل وقف اعمال العنف
والارهاب، مشيراً الى ان اللجنة طلبت مقابلة الالفي لهذا الغرض، وهي في
انتظار تحديد موعد.

وأكد ان العلماء في اللجنة سيتولون، اذا رفض الوزير التعاون، الاتصال
المباشر باي عناصر من اعضاء الجماعات الاسلامية خارج السجون يمكن
الوصول اليهم لفتح باب الحوار معهم وتبيان خطورة اعمال العنف على صورة
الاسلام.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٣

بعد تغيير وزير الداخلية:

جهود الوساطة مستمرة في مصر

□ الالفى محاور جيد لا ينقصه الحزم

□ القاهرة -خاص:

رغم أن العاصمة المصرية كانت تنوء بتكهنات عديدة عن تغيير قادم لوزير الداخلية اللواء محمد عبدالحليم موسى، فإن تعيين وزير جديد للداخلية في هذا الوقت بالذات فاجأ الكثيرين خاصة أنه جاء مخالفا لعرف مصرى سابق يقضى بعدم إقالة اى وزير خلال فترة تعرضه لحملة انتقادات واسعة وهو ما كان يعانى منه وزير الداخلية المصرى السابق مؤخرا سواء داخل الحكومة المصرية أو خارجها أو حتى بين ضباط وزارته.

وزاد من شدة المفاجاة أن اللواء عبدالحليم موسى أعفى من منصبه فى الوقت الذى كانت قد شكلت فيه لجنتان للوساطة والمصالحة بين الحكومة المصرية وعدد من الجماعات والتنظيمات الإسلامية المتطرفة الامر الذى دفع البعض لان يفسر اعفاءه بانه نوع من العقاب لقبوله هذه الوساطة، وإعلانه عنها بدون استئذان المراجع العليا وأكدوا تفسيرهم بالتصريح الذى ادلى به الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء المصرى الذى نفى فيه وجود وساطة مع الجماعات الارهابية.

غير أن الذين يعرفون اللواء موسى عن قرب استبعدوا أن يكون ذلك هو سبب اعفائه من منصبه لانه ما كان يقدم على شيء من هذا القبيل دون استئذان خاصة أن مشكلة الارهاب لاينظر إليها فى مصر على انها مجرد مشكلة أمنية فقط، فضلا على أن اللواء موسى لم يكن وحده الذى استقبل الوسطاء فقد شاركه فى ذلك د.محمد على محجوب وزير الاوقاف المصرى الذى التقى بلجنتى المصالحة والحكماء.

ولذلك فسر هؤلاء تعيين وزير جديد للداخلية على أنه محاولة لتذليل العقبات أمام الوسطاء لاتمام المصالحة بين الحكومة المصرية والجماعات الإسلامية المتطرفة خاصة بعد أن وجه أحد أعضاء لجنة المصالحة اتهامات للواء موسى فى جريدة الشعب المصرية الناطقة بلسان حزب العمل بانه يعطل أعمال اللجنة ويعرقل المصالحة.

وعزز هؤلاء تفسيرهم باختيار اللواء حسن الألفى بالذات ليتولى مسئولية وزارة الداخلية وهو الرجل الذى قضى معظم سنوات خدمته فى مكافحة الجرائم الاقتصادية ولم يعمل فى مجال مباحث أمن الدولة أو مجال الامن العام مثل معظم وزراء الداخلية الذين تولوا هذا المنصب فى عهد الرئيس مبارك أو مثل الاسماء التى كانت ترددها الشائعات لتخلف اللواء موسى ومن بينهم اللواء محمد حسن طنطاوى محافظ سوهاج واللواء مصطفى كامل محافظ الدقهلية كما أن الوزير الجديد معروف بحرصه على الحوار وسبق له أن اشترك كما يقول أحد محامى المتطرفين فى حوارات مع بعض قيادات الجماعات الإسلامية من بينهم أحمد عبده سليم ومحمود شعيب وهما بالسجن حاليا.

وبغض النظر عن هذه التفسيرات المتناقضة فهناك من يرون أن سبب تغيير وزير الداخلية هو اخفاقه فى مواجهة الارهاب وربما يحقق ذلك أكثر من فائدة للحكم المصرى.

فهو يعفيه من مسئولية أية اخطاء شابت المواجهة الامنية مؤخرا ضد الجماعات الارهابية وفى نفس الوقت يعفيه من أية وعود قد يكون الوزير السابق الح بتقديمها للمتطرفين أو للوسطاء كما قد يمنح سلطات الامن المصرية فرصة هدنة لفترة قادمة مع الارهاب.

وجاء اختيار الوزير الجديد (اللواء الالفى) ليساعد فى تحقيق هذه الأهداف لان يديه نظيفة من الدماء التى أريقت طوال المواجهة مع الارهابيين فضلا عن انه يؤمن بسياسة الحوار وله قدرة على احتواء المشاكل لدرجة أن المتطرفين فى أسيوط كانوا يلقبونه بالحاوى لقدرته الفائقة على الاقناع، ويذكرون فى هذا الصدد نجاحه

فى اقناع ٣٠٠ طالب بجامعة اسيوط بارائه خلال لقاء عقده معهم.. وهو يعتقد أن المتطرفين أولاد عاقون لابد من علاجهم، والعلاج لديه لابد أن ياتى من منظور اقتصادى بحكم تخصصه فى مواجهة الجرائم الاقتصادية، فهو بطل الكشف عن قضية توظيف الأموال أثناء توليه الإدارة العامة لجرائم الاموال العامة (٨٠-٨٨)، وربما أفاد ذلك بالذات فى اعطاء انطباع بان الوزير الجديد سوف يمنح بعضا من وقته فى تعقب اية مظاهر للفساد داخل مصر.

وعلمت «العالم اليوم» أن الشيخ متولى الشعراوى دعا إلى لقاء أحد المسئولين برئاسة الجمهورية لمناقشة استمرار جهود لجنة الوساطة كما طالب اخرون تحديد لقاء عاجل مع وزير الداخلية الجديد.

وأكد الكاتب محمد اسماعيل، صاحب فكرة الوساطة ان الوسطاء سوف يستمرون فى جهودهم بصرف النظر عن شخص الوزير وقال: إن المتطرفين بعثوا إليه برسالة أكدوا فيها الإلتزام بتهدئة الموقف.

ويرى بعض كبار ضباط وزارة الداخلية أن اللواء الالفى وزير مقبول لإجراء اى حوار مشيرين إلى تحفظاته على السياسة التى كانت تنتهجها وزارة الداخلية فى مواجهة المتطرفين خاصة فى محافظة أسيوط التى كان يتولى مسئوليتها.

غير أن كثيرين من زملاء الألفى يعتقدون أنه محاور لا ينقصه الحزم وأن قبضته حديدية حتى وان لفت بقفاز حريرى، وانه لن يتوانى فى استخدامها إذا اقتضى الامر.

وتاتى أول تصريحات للواء حسن الالفى لتعزز هذا الاعتقاد وقد وعد فيها بمواجهة حاسمة مع الإرهاب والتصدى بحزم للخارجين على القانون فى مصر.

وهذه التصريحات أثارت الانزعاج فى نفوس أعضاء وقيادات الجماعات المتطرفة.

"الحياة" استطلعت آراءهم في أعقاب "مسألة الوساطة"

مصر: قادة الأمن يرفضون الحوار مع المتطرفين ويفضلون التشدد

□ القاهرة –
من وليد صلاح
واحمد عبدالرحمن:

■ فرضت مسالة الوساطة التي تعهدت بها لجنة مشكلة من علماء ومفكرين اسلاميين مستقلين نفسها على الساحة المصرية واحدثت نوعاً من الصدمة لدى قطاع عريض من قيادات الامن والمثقفين المصريين.

وكانت اللجنة قابلت وزير الداخلية السابق اللواء عبدالحليم موسى قبل نحو اسبوعين وعرضت بذل جهود بين الطرفين، الحكومة والمتطرفين، بهدف وقف نزيف الدم واعمال العنف.

واثر قرار تعيين وزير داخلية جديد بدلا من اللواء موسى، هو اللواء حسن الالفي الذي كان يشغل منصب محافظ اسيوط بات مستقبل عمل اللجنة غامضا ورهنا بموافقة الوزير الجديد ورؤيته لاسلوب المواجهة مع المتطرفين. وتستند قيادات الامن المصرية في رفضها الحوار وشكوكها في جدواه الى ان حوارا مع المتطرفين اجري خلال فترة تولي اللواء حسن ابو باشا في النصف الاول من الثمانينات مسؤولية وزارة الداخلية ولم يحقق الهدف المنشود.

واستطلعت «الحياة» آراء عدد من قادة الامن في مصر هم اللواء رضا عبدالعزيز مدير امن القاهرة واللواء احمد زعتر مساعد الوزير للامن الاجتماعي واللواء اسامة دبوس مدير مصلحة الامن العام واللواء محمود عنتر مدير امن قنا واللواء محمد عبدالرؤوف غنيمة مدير امن الشرقية واللواء مجدي البسيوني مدير امن الجيزة واللواء عادل معتوق مدير امن القليوبية واللواء عبدالوهاب الهلالي مدير امن اسيوط. وطرحت عليهم السؤال الآتي: هل تفضلون فتح الحوار مع الجماعات المتطرفة ام الاستمرار في سياسة القبضة الحديد المفروضة حاليا؟

قال اللواء رضا عبدالعزيز مساعد وزير الداخلية ومدير امن القاهرة – وهو واحد من الضباط الذين عملوا في مجال الامن السياسي اكثر من ٢٠ عاماً – «ان هناك محورين في هذه القضية اولهما المتطرفون الذين يغالون في دينهم لدرجة التطرف والزهد في الدنيا، ولسنا في خلاف معهم بل نفتح لهم قلوبنا وعقولنا لتبصيرهم في حالة استغلال التطرف الديني لاشياء اخرى».

واضاف: «ان المحور الثاني يتضمن الذين اصبحوا مجرمين بحكم القانون، وليس هناك مجال لمجرد التحدث معهم لانهم امسكوا بنادقهم واعتدوا على المصريين والاجانب من دون وجه حق، والقانون يأخذ مجراه مع هؤلاء الاشخاص ليعاقبهم على ما ارتكبوه في حق وطنهم، والحوار معهم لا يفيد لاننا لسنا متساوين معهم، فنحن – كسلطة – مسؤولون عن امن مصر بما فيه هذه القلة، التي تسيء تصرفاتها الينا في الخارج».

ومن جهته، قال اللواء احمد زعتر مساعد الوزير للامن الاجتماعي انه «لا يفل الحديد الا الحديد»، لكنه أضاف: «اننا نرحب باي فكر غير تقليدي يدعو لحقن الدماء. الارهابيون يعملون تحت الارض وهم ماجورون وعملاء لحساب جهات اجنبية، وما حدث منهم بضرب السياحة يؤكد هذه التصرفات الحمقاء، وتسببوا في ارباك الحالة الاقتصادية وتخريب لبلدنا».

وتابع «لسنا في حاجة لسماع اقوال من عناصر معينة، فهذه الجماعات لا تسعى لتهدئة الامور، ولا يريدونها كذلك، فكيف يكون الحوار».

واكد مدير مصلحة الامن العام اللواء اسامة دبوس انه ليس مع المطالبين بالحوار ويعلل السبب، بانه لا احد يملي شروطه على الحكومة «لسنا جهتين متقابلتين، نحن الحكومة، وهم – الارهابيون – بحكم القانون مجرمون، فكيف يطالبون بالافراج عن سجناء منهم، لاثبات حسن النية؟!».

واوضح ان من يحترم القانون والشرعية والدستور «سوف نقف بجواره ونحميه، ومن يحيد عنها او يحاول هز صورة امن مصر لن نتهاون معه، مهما كلفنا الامر»، مؤكدا ان الامور يجب ان تعود كما كانت عليه من قبل ويتساءل عن «الاسباب التي دفعت الارهابيين الى اراقة دماء السياح الاجانب، ضيوف مصر واقاربهم وابناء بلدهم من الضباط والجنود».

ويرى مدير امن قنا اللواء محمود عنتر، ان «فتح حوار مع هذه العناصر امر خاطئ فليس لهم قيادة واحدة وهم متعددو الافكار والاتجاهات، واميرهم عمر عبدالرحمن ليس امينا

المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٣

في تصرفاته لانه عميل لدول عدة، ولا نضمن ما يقوله، كما اننا لا ناخذ كثيرا بما يذكره عبود الزمر من داخل السجن».

ويطالب اللواء عنتر باستمرار عمليات المكافحة الامنية «التي بدأت تحقق نتائجها بالكامل، على رغم سقوط ضحايا» مؤكداً «ان استمرار القبضة الحديد على الارهابيين ستؤتي ثمارها وستقضي على جميع الجيوب»، ويضيف: «نحن لسنا في مجال للمساومة مع تلك الجماعات، ولو حدث اننا رضخنا لمطالبهم يكونون قد حققوا هدفهم».

ويمضي اللواء عنتر فيقول: «اعتقد ان الدولة نجحت في كشف تصرفات جماعات الارهاب والجهات التي تقوم بتوفير الاموال والاسلحة لهم والاهداف التي يسعون اليها، وفي المقابل فان قوات الشرطة لن تتوقف عن بذل جهدها مهما سقط الشهداء، وهذه رسالتنا، وستكون دائما في اعناقنا».

مع من نتحاور؟

وقال اللواء محمد عبدالرؤوف غنيمة مدير امن الشرقية «ان الحوار مع المتطرفين بدأ قبل عشر سنوات ولكن من يعتدي علينا لن نتحاور معه الا اذا سلمت هذه الجماعات اسلحتها وتقدمت الينا فسنعفو عنهم مهما ارتكبوا من جرائم، وباب التوبة ما زال مفتوحا على مصراعيه لمن يثبت حسن النية».

واضاف مدير امن الشرقية: «لن نناقش احدا ما دام السلاح ما زال مرفوعا في وجه مصر وامنها، وما حدث خلال الشهور الماضية من اعمال عنف وتخريب واغتيال يؤكد الوجه القبيح للجماعات الارهابية»، ووصف اعضاء هذه الجماعات بانوم «جهلة لا يعرفون شيئا في الدين»، معلنا رفضه بشدة فكرة الحوار قائلا ان «مهمتنا كمسؤولين عن الامن تحقيق الردع الكامل».

وقال اللواء مجدي البسيوني مدير امن الجيزة «ان القضاء على الارهاب يستلزم تعاون جميع مؤسسات الدولة لان الامن وحده لا يكفي للقضاء على هذه المشكلة، ولذلك لا بد ان تقوم وسائل الاعلام بجميع اشكالها المسموعة والمرئية بدورها في القضاء على الارهاب، ويكون ذلك بعرض الافكار الاسلامية الصحيحة التي توضح ان الاسلام ليس دين عنف».

ويؤكد اللواء البسيوني انه تعامل بهذا المنطق طوال عمله مديراً لامن الفيوم قبل تولي مهمة الامن في محافظة الجيزة حيث لم تحدث اي جرائم ارهابية طوال هذه الفترة التي زادت على عام بل كان يشجع على الحوار مع المتطرفين بجوار الحل الامني، وكان كل من يخرج عن القانون يعاقب، ولذلك فهو يوافق على الحوار اذا رأت القيادات الامنية انه سيؤدي الى نتيجة فعالة، واذا اعلن علماء المسلمين ان الارهابيين سيتوقفون عن جرائمهم .

وطالب اللواء عادل معتوق مدير امن القليوبية وزارة الاوقاف بان تقوم بدورها في حل المشكلة، عن طريق مساهمة المساجد في نشر الاسلام الصحيح «وعدم ترك الساحة خالية امام الجماعات المتطرفة تسيطر عليها وتنشر افكارها المنحرفة، وان يقوم ائمة المساجد بدورهم في مقاومة الفكر المنحرف»، وهو يرى ان الحوار مع المتطرفين «لم يؤد الى نتيجة ايجابية بسبب مطالبهم الكثيرة وتدخلهم في امور هي في صميم سياسة الدولة».

اما اللواء عبدالوهاب الهلالي مدير امن اسيوط التي شهدت غالبية حوادث التطرف فقال «ان الحل الامني لضرب هذه الجماعات المتطرفة اثبت فاعلية كبيرة لكنه لا يعطي حلاً نهائيا، اذ لا زالت هناك بعض اوكار للارهابيين يمارسون من داخلها عملياتهم الارهابية، ولذلك فالمطلوب هو تعاون مؤسسات اخرى مع الامن مثل وزارة التربية والتعليم والاعلام والاوقاف، التي تمتلك امكانات لتصحيح الافكار المنحرفة للشباب».

وتابع اللواء الهلالي: «عملت مديراً لامن قنا والفيوم والآن في اسيوط والحل الامني اثبت فاعلية كبيرة». وأشار الى ان هذه الجماعات «غير جادة في الحوار لانها تفرض شروطا متعددة تتدخل في سياسة الدولة ولكن اذا رأت القيادة السياسية فتح الحوار فلا مانع لان ذلك قد يؤدي الى نتائج ايجابية».

وقال اللواء تاج ابو النصر مدير امن سوهاج «ان الحوار مع المتطرفين متروك للقيادات (السياسية) لكننا كرجال امن سنقوم بدورنا بغض النظر عما اذا كان هناك حوار ام لا».

المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٩٣

خاص جداً

● **شيوخ المصالحة مع الارهابيين** .. حتى تنجح لجنة الحكماء التى تطوعت للمصالحة مع الارهابيين .. عليها أن تشخص الحالة فى البداية .. هل معركة الارهاب:ضد الشعب أو ضد الشرطة .. أو ضد الحكومة هل تقوم الشرطة أو الحكومة بواجباتها فى حماية الشعب .. وبالتالى تعادى كل يقف ضد مصالح الشعب .. هل الارهاب ضد الشرطة وينتقم من الشرطة أو ضد الاصلاح الاقتصادى .. ضد موارد الدولة .. ضد أرزاق الناس .. ضد رجال الدين .. ضد الفن .. كم مليون مواطن يعيش من السياحة .. ماذا يعنى خسارة المليارات بسبب الارهاب .. الا يعنى ذلك غلاء جديدا ورفعا لسعر الرغيف .. نرجو أن نصحح او نشخص الحالة .. هل هم ضد الشعب .. أو ضد الشرطة .. والحكومة .

جهود جماعة الاصلاح لوقف العنف من الطرفين

الشيخ الغزالى : من حقنا أن نطالب بتطبيق الشريعة طبقاً للدستور

كتب – محمد حلمي ومحمد عبد الهادى :

طالب علماء الإسلام فى الاجتماع الأخير للجنة المصالحة التى عقدت الأسبوع الماضى بجمعية دعوة الحق بالدقى بالافراج الفورى عن المعتقلين .. كبادرة حسن نية من جانب الدولة لوقف مسلسل العنف من الطرفين .. واكدوا أنه لا يجوز أن يسجن أحد بسبب دعوته للإسلام .

لأن الدستور ينص على ان الإسلام هو دين الدولة الرسمي ، وان الشريعة هى المصدر الرئيسى للتشريع . قال الشيخ محمد الغزالى : من حق المسلمين جميعا أن يطالبوا بتطبيق الشريعة ، وبإخراج القوانين التى تم تقنينها طبقا للشريعة لكى ترى النور .

اضاف الشيخ الغزالى فى الاجتماع الذى حضره د. محمد عمارة والدكتور السيد رزق الطويل العميد الاسبق لكلية الدراسات الإسلامية والدكتور عبد الحى الفرماوى، وفهمى هويدى إن جهود الوساطة ستتركز فى البداية على وقف العنف من الطرفين والافراج عن المسجونين غير المتهمين فى قضايا إرهاب أو اعمال عنف وأوضح أن الإسلام يضرب من قرنين ، وآلاف المسلمين فى أنحاء العالم يقتلون ، ومن لم يهتز لهذه الأمور لا يكون مسلما ، فإذا تحدث احد فى أمور المسلمين ، لا يجب ان نعترضه ، او نتهمه وإذا كانت الحرية تعطى للبعض فى ان يقول ما يشاء (مخالفا بذلك شرع الله) فلا يجب أن يتهم من يتحدث فى الإسلام ، وبالتالى فإن كل من اعتقل لأنه متصل بعمل اسلامى وأساليب صحيحة ، فلا يجوز بقاؤه فى السجون أما من سلك طريق العنف ، وخالف القانون واصطدم به فليأخذ القانون حقه منه .

وقال الشيخ الغزالى : نحن نكره ان تضار الدولة وترهق فى معركة داخلية نتائجها سيئة ، ونحن مع السياحة ففى القرآن آيات كثيرة عن السياحة فى الأرض وعلينا أن نقدم انفسنا للعالم تقديما حسنا ويجب ان نشجع السياحة حتى ولو لم تعد علينا بعائد مادى فيكفى أن يرى العالم بلادنا ويعرفوا أخلاق الإسلام، ولهذا فنحن نرفض ضرب السياحة بتاتا .. أيضا الهجوم على النصارى جنون ويجب ضربه بكل وسيلة فهو يضر بالإسلام والمسلمين عالميا . وأعلن الدكتور محمد عمارة بأن مجموعة المصالحة لا تمانع فى الاستفادة من جهود الآخرين طالما أنها ستدفع العمل للامام حتى ولو كان هؤلاء الآخرون يريدون أن ينسبوا العمل لانفسهم فالمهم هونجاح العمل . واكد أن تصور مجموعة المصالحة والوساطة مقبول من ناحية الداخلية . وأنه متفائل بانه سيكون مقبولاً أيضا من الشباب فالمجموعة لديها حلولا مقبولة لكثير من المشاكل بين الطرفين .

وأوضح الدكتور عمارة أن المجموعة تنتظر الضوء الاخضر من القيادة السياسية للسير فى المصالحة وأن مراحل التنفيذ ستستغرق بعض الوقت وقال : يجب الا نتصور أنها ستتم بسرعة جدير بالذكر أن جهود مجموعة الوساطة ستتركز فى المرحلة الأولى على وقف العنف من الطرفين والافراج عن المسجونين غير المتهمين فى قضايا والمطالبة بتحسين المعاملة للمسجونين .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٩٢

الشرق الأوسط تتابع قضية «الوساطة» في مصر

الجماعات المتطرفة دخلت في خصومة مع الجميع وتخفيف المواجهة رهن بتخليها عن التعامل بالرصاص

القاهرة: من طلعت المغربي

لجنة الحكماء والمصالحة هي آخر الجهود المبذولة في مصر لاحتواء الموقف المتازم بين تنظيم «الجهاد» والجماعة الاسلامية من جانب وبين جهاز الامن الذي تحول في الشهور الاخيرة الى سلسلة معارك استخدمت فيها كل الاسلحة بما يشبه حرب الاستنزاف ولم يعد هناك من بصيص امل لاحتواء ما جرى وما سيجري سوى تلك اللجنة التي اطلقت على نفسها لقب لجنة الحكماء والمصالحة حيث ضمت شخصيات دينية مقبولة حكوميا وجماهيريا للوساطة بين الطرفين. «الشرق الأوسط» تطرح قضية الوساطة والحوار للنقاش. كيف يتم؟ وباي شروط وما هي ضمانات النجاح.

اللواء مجدي البسيوني مدير امن الجيزة يؤكد ان الداخلية ليست طرفا في خصومة جماعات التطرف مع الدولة، فهي احدى ادوات تنفيذ قانون الدولة ودستورها ومكلفة بالحفاظ على الامن والشرعية ويتساءل: لماذا تعتبر الداخلية خصما رئيسيا لتلك الجماعات؟ هل لانها واجهت رصاصاتهم؟ ولكن تلك الرصاصات نالت ايضا المواطنين العاديين والسياح.. فهل يعتبر هؤلاء طرفا في الخصومة؟

الواقع ان تلك الجماعات دخلت في خصومة مع الجميع واذا كانت تريد وقف العنف فعلا لا قولا فعليها ان توقف التعامل بالرصاص لانها ليست حامية الاسلام وليست مكلفة بذلك.

بالنسبة لي كضابط امن ـ الكلام للواء بسيوني ـ فان مهمتي هي الحفاظ على الامن واذا التزمت تلك الجماعات القانون فلن يكون هناك عنف مضاد وبالتالي تتوقف الاجراءات الامنية كلها بدءا من الحبس وانتهاء بالاعتقال.

الكاتب الاسلامي فهمي هويدي احد اعضاء لجنة الحكماء والمصالحة يشير الى مهمة اللجنة بالتحديد وهي «وقف العنف في مصر ووقف نزيف الدماء بين الدولة ورموز تيار الاسلام السياسي شرط التوصل الى هذا بالحفاظ على كرامة الدولة وهيبتها وعدم المساس بها وبطريقة تؤدي الى الاستجابة لبعض طلبات الطرف الاخر وقد بدأت اللجنة نشاطها الفعلي وتحركت في هذا الاطار منذ اكثر من شهرين ولم تستجب الداخلية لاعمال اللجنة الا منذ فترة قليلة وهذا طبيعي لانها جزء من سياسة الدولة وتعمل في اطارها».



الجماعات المتشددة تشترط الافراج عن معتقليها لفتح حوار «الوساطة»

وقال: انني اعتقد ان اعمال اللجنة يمكن ان تكلل بالنجاح لان شخصياتها تتمتع برضاء حكومي وثقل جماهيري ايضا، ولكن المثير في الامر ان وزير الاوقاف مثلا يسبغ على نفسه ووزارته نشاط اللجنة ذاته بالتوصل الى حقن الدماء في الفترة الماضية وكان ذلك جاء استجابة لنشاطه وليس لتدخل لجنة الحكماء والمصالحة».

من ناحية اخرى اعتقد ان الحديث عن مزيد من التفاصيل حول شروط كل طرف لوقف اعمال العنف كفيل بافساد تلك الجهود المبذولة وكفيل ايضا بفشل الفكرة من اساسها. لذا تحاط اللجنة بالسرية حتى يتم التوصل الى حل يرضي الطرفين.. اما بالنسبة لفكرة الحوار بين الطرفين في ما بعد فهي فكرة مستبعدة: كيف يتحاور السجين مع الحر؟ الحوار لكي يكون ناجحا فلا بد ان يكون تعادليا وان تكون هناك ارضية مشتركة ونية جاهزة مستعدة لذلك.

الدكتور محمد عمارة المفكر الاسلامي واحد اعضاء لجنة الحكماء والمصالحة يتحفظ في ابداء الراي حول طبيعة نشاط اللجنة والمحاور التي تعتمد عليها لوقف حقن الدماء بين الجماعات وبين اجهزة الامن ويؤكد في اقتضاب ان النشر في مثل هذه القضايا والامور يمكن ان ياتي بنتيجة عكسية فالوساطة هدفها اصلاح ذات البين، وكل ما يمكن قوله هنا حسب راي عمارة ـ ان النتائج طيبة ولكن ما زال امامنا وقت للتوصل الى نقاط تلاق بين الطرفين.

اما الدكتور احمد شلبي استاذ التاريخ الاسلامي واحد اعضاء لجنة الحكماء ايضا فيوضح ان هدف هذه اللجنة نبيل هو التوصل الى مصالحة وحوار بين الطرفين وقد بدأت الفكرة حين اقترح البعض رأب الصدع وفعلا توجه وفد ضم الشيخ الشعراوي والدكتور محمد عمارة والدكور عبد الصبور شاهين والاستاذ فهمي هويدي لمقابلة وزير الداخلية السابق عبد الحليم موسى واشهد الله ان الرجل استمع الينا مدة خمس ساعات كاملة طلبنا منه خلالها الافراج عن كل الشباب المعتقلين الذين لم يثبت تورطهم في قضايا وحوادث بعينها ووعدنا الوزير خيرا واذا بنا نفاجأ في الايام الاخيرة بحادث اللواء الشيمي الذي ضيع صنيع جهودنا وهنا نحن نحاول التقاط الفتيل مرة اخرى قبل ان يشتعل.

الاخوان يرحبون

المستشار مامون الهضيبي المتحدث الرسمي باسم الاخوان المسلمين يرحب بجهود الوساطة التي تقوم بها لجنة الحكماء والمصالحة ويرى ان المصلحة هنا تعم على الجميع، ويوضح المستشار الهضيبي انه لم يشارك في نشاط اللجنة لان احداً لم يدعه للمشاركة فيها، وعلى كل حال ـ والكلام للمستشار ـ لسنا كتنظيم في خصومة مع الحكومة، ولجنة الحكماء تضم شخصيات مقبولة جماهيريا ورسميا مثل الشيخ الشعراوي والدكتور عبد الصبور شاهين وفهيم هويدي وعمارة.

ويضيف: اما بالنسبة لفكرة الحزب السياسي والتي يمكن ان يثور بشأنها خلاف في ما بعد اثناء الحوار، فاني اتعجب لماذا تتخوف الحكومة من انشاء هذا الحزب؟ هم موجودون في الشارع السياسي فلماذا لا نقنن هذا الوجود في شكل حزب سياسي يكون هدفه تطبيق الشريعة الاسلامية اما بالنسبة للتخوف من التصادم مع المسيحيين فاعتقد ان هذه مسالة مبالغ فيها واؤكد ان الشريعة الاسلامية لن تطبق سوى على المسلمين فقط اما المسيحيون فلهم دينهم ولي دين.

اما الدكتور حسن نافعة استاذ العلوم السياسية جامعة القاهرة فيوضح ان الحوار وسيلة نبيلة في حد ذاتها ولكن يبقى نجاحه مشروطاً في حد ذاته بالشخصيات المتحاورة وبهدف الحوار نفسه بالنسبة للشخصيات المتحاورة التي سعت للوساطة ولبدء الحوار فانها شخصيات يمكن القول انها تمثل ثقلا في الحكومة من ناحية ولدى الجماعات من ناحية اخرى وهذا يبين ان فرص نجاح الحوار تبدو كبيرة. التساؤل الأساسي في الحوار الجاري الان هو:الحكومة تحاور من؟ اذ من اللافت للنظر ان صفوت عبد الغني - قائد الجناح العسكري - ذكر حديثا في بعض الصحف ان تنظيم الجهاد ليس مسؤولا عن تفجير مقهى وادي النيل ولا عن انفجار قنبلة امام المتحف المصري، وهذا يبين ان هناك عناصر اخرى غير «الجهاد» تمارس اعمال العنف وعلى هذا فان الحكومة مطالبة بتأجيل الحوار عدة اشهر فاذا توقفت الاعمال الارهابية فمعنى هذا ان تنظيم «الجهاد» الراغب في الحوار قد توقف. بالتالي يمكن التحاور. اما اذا لم تتوقف الاعمال الارهابية خلال تلك الفترة فمعنى هذا انه لا فائدة من الحوار مع تنظيم «الجهاد» طالما ان هناك جهات اخرى تمارس العنف.

وفي اعتقادي ان الحكومة مطالبة في المرحلة الحالية سواء تم الحوار أم لا بفتح باب الحوار مع كل فصائل الحركة الوطنية من اجل محاولة بلورة مشروع اصلاحي. كما انها مطالبة بتحديد قواعد تسيير النظام السياسي.

اقول: على النظام الحاكم ضرورة ان يعمل على عزل عناصر التطرف واقامة نظام سياسي فعال ومشاركة كل الاطراف التي تنادي بالديمقراطية. ثم هناك في نفس الوقت ضرورة ان يعمل على مكافحة الفساد والبحث عن طريقة افضل لإفراز النخبة المصرية بشكل افضل.

وحول فشل الحوار السابق الذي جرى في الثمانينات يؤكد الدكتور نافعة ان ذلك يرجع لان كل طرف سعى اليه وهو يعتبره كهدنة مؤقتة لاستجماع القوى. بالنسبة للحوار الحالي فاعتقد - بدون تشاؤم - انه لن ينجح لأن الحكومة تتحرك وحدها في حين ان الامر يتطلب منها مشاركة كل فصائل الحركة الوطنية لكي يفرض كل منها شروطه لعقد الحوار والخروج من الازمة، لان الازمة لا تخص الحكومة وحدها.

تفاصيل الوساطة بين الجماعات الاسلامية وأجهزة الدولة

المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء • عضو في لجنة العلماء • والدكتور عاطف صدقي ينفي حدوث وساطة أو اتصالات!

اللواء احمد رشدي يؤيد الحوار والوساطة لوقف نزيف الدم في البلاد

بذلت مجموعة علماء المصالحة والتى تضم حوالى عشرين داعية وعالما وكاتبا اسلاميا، جهودا كبيرة خلال الأسابيع الماضية، للوساطة بين قيادات الجماعات الإسلامية وبين أجهزة الأمن، لوقف نزيف الدم بين الطرفين.. وفجأة توقفت تلك الجهود بسبب إقالة اللواء عبدالحليم موسى وزير الداخلية، وتعيين اللواء حسن الألفى بدلا منه.

وحصلت «الوفد» على تفاصيل عملية الوساطة، وخطة العمل التى وضعتها لجنة علماء الإصلاح، والتى تستهدف محاولة تحقيق حالة من الوئام الداخلى، وجمع الشمل على المستوى الشعبى والرسمى لتعود البلاد الى وضع الاستقرار الذى ينال فيه كل ذى حق حقه من الحرية وفى ظل الديمقراطية التى يرضاها الله..

والمهمة رغم صعوبتها.. إلا أن جميع المشاركين فيها من علماء المصالحة متفائلون، خاصة بعد ان أبدت قيادات الجماعات الاسلامية داخل السجون وخارجها موافقتهم على التفاوض، ووقف نزيف الدم، وإعادة حالة الأمن والاستقرار الى البلاد.

والغريب فى الأمر، بل والمذهل، ان الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء، أكد فى تصريح له بأنه لا صحة لما نشرته الصحف وأذاعته وكالات الأنباء عن اجراء اتصالات بين الحكومة ووزارة الداخلية، وبين أعضاء الجماعات الإسلامية.. ووصف مانشر بأنها قصص مختلقة وكاذبة (!!).

ونسى رئيس الوزراء، أن مستشاره الاعلامى احمد فراج، هو أحد أعضاء لجنة المصالحة، وانه شارك فى الاجتماعين اللذين عقدا بين لجنة العلماء ووزير الداخلية السابق اللواء عبد الحليم موسى - وذلك بناء على موافقة رئيس الوزراء نفسه - ونسى رئيس الوزراء أيضا أن التليفزيون سجل أول لقاء بين لجنة العلماء ووزير الداخلية (!!). ولم يتم إذاعته تليفزيونيا بناء على طلب أحد أعضاء لجنة الحكماء.

وتجاهل رئيس الوزراء أيضا معرفته بأن مؤسسة هامة على علم بما تقوم به مجموعة علماء المصالحة منذ تكوينها.. ولا ندرى ماهو السبب أو المبرر الذى دفع رئيس الوزراء لإطلاق هذا التصريح الغريب والمتناقض مع الواقع؟!.. ولمصلحة من؟!.. هل طلبت منه السلطة إعلان ذلك؟!

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٤

● تحقيق: سيد عبدالعاطي

لم تكن فكرة الحوار بين الجماعات الاسلامية والسلطة، والتي بدأت اخبارها تتسرب خلال الأسابيع الأخيرة

هي الأولى من نوعها، فقد سبقتها محاولات كثيرة وعديدة طوال السنوات العشر الماضية، وقد حقق بعضها نجاحا ملموسا، وفشل البعض الآخر.. وخلال الشهور الأخيرة بدأت فكرة مد الجسور بين الجماعات الاسلامية وبين أجهزة الأمن تراود البعض، وتقرر عرض الفكرة على الشيخ متولى الشعراوى، فلم يتردد فى قبولها.. وعلى الفور تم اعداد قائمة بأسماء عدد من الدعاة والعلماء والمفكرين، ممن يتمتعون بثقة الجماعات الاسلامية من جانب، وثقة الدولة من جانب آخر، والمشهود لهم بالإعتدال.

فى ١٣ «مارس» الماضى، الموافق ٢٠ رمضان تم عقد أول اجتماع لمجموعة العلماء داخل مقر جمعية دعوة الحق الاسلامية بالدقى.. وتم الاتفاق على الاتصال بوزير الداخلية اللواء عبد الحليم موسى، وتحديد موعد لشرح خطة عملها، وكذلك تكليف منتصر الزيات المحامى والوكيل القانونى للجماعات الاسلامية بنقل رسالة لجنة العلماء الى قيادات الجماعة الاسلامية داخل السجون وخارجها.. وبعد حوالى اسبوع حصلت مجموعة العلماء على موافقة قيادات الجماعات الاسلامية، وموافقة وزير الداخلية اللواء عبد الحليم موسى، على اجراء الحوار ووقف نزيف الدم..

وفى يوم «الاحد» الموافق ٤ ابريل الحالى تم عقد أول اجتماع بين مجموعة العلماء وبين وزير الداخلية اللواء عبد الحليم موسى داخل مكتبه بوزارة الداخلية، وحضر الاجتماع بعض قيادات وزارة الداخلية، ومن العلماء الشيخ متولى الشعراوى والدكتور محمد عمارة، والدكتور احمد شلبى، والدكتور عبد الصبور شاهين والدكتور سيد رزق الطويل، والدكتور عبد الرشيد صقر، والدكتور عبد الحى الفرماوى ، والدكتور محمد احمد سحلول والدكتور محمد المختار المهدى، والدكتور عبد الله عبد الحى، والدكتور وجيه السعداوى، والدكتور محمد عبد اللطيف مشتهرى، والشيخ عبد البديع غازى، والشيخ عبد الرحمن يعقوب، واحمد فراج المستشار الاعلامى لرئيس الوزراء، والكاتب الاسلامى فهمى هويدى، والكاتب الاسلامى محمد اسماعيل.

واستغرق الاجتماع ٥ ساعات، وتم الاتفاق على نقاط رئيسية، واستعداد الدولة للتعامل مع اللجنة، ولفتح صفحة جديدة، ووقف اعمال العنف.

وتضمنت ورقة العمل التى اعدتها مجموعة العلماء اربع نقاط رئيسية.. أولا: تقسيم لجنة العلماء الى مجموعات ، تنزل الى الشباب فى الكفور والقرى والنجوع والزوايا والمساجد، والمنازل إذا لزم الامر، لاجراء حوارات مباشرة مع الشباب المؤمن، وتتركز الحوارات حول القضايا المطروحة على الساحة وخاصة اسلوب العنف والامر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وابراز دور الكلمة الطيبة التى هى أشد تأثيرا من وسائل العنف والقتل المختلفة.

* ثانيا: القيام بزيارات للسجون وعقد لقاءات مفتوحة وحوارات مع الشباب داخل سجونهم.

* ثالثا: عقد لقاءات مع المسئولين، لعرض ماتم تحصيله لإزالة الشوائب بين الجماعات الاسلامية واجهزة الامن ، ونقل وجهة نظر مجموعة العلماء، بعد لقاء مشترك بينهم واصدار بيان يتضمن تحصيل خلاصة الجهود والحالات والجولات التى تمت.

* رابعا: محاولة تحقيق حالة من الوئام الداخلى، وجمع الشمل على المستوى الشعبى والرسمى لتعود البلاد الى وضع الاستقرار الذى ينال فيه كل ذى حق حقه من الحرية وفى ظل الديمقراطية التى يرضاها الله.

ولكن ماذا يقول علماء الاصلاح حول جهود الوساطة ؟!

محاولة!!

* الكاتب الاسلامى فهمى هويدى، واحد اعضاء لجنة المصالحة يؤكد على ان الفكرة فى حد ذاتها ليست حوارا بالمعنى المطلوب، لأن الحوار يتطلب آليات وشروطاً ونية لدى كل الاطراف .. وهذا غير متوافر حاليا.. كل مايتم الآن مجرد محاولة لوقف نزيف الدم فى مصر بين التيار الاسلامى الراديكالى، وبين اجهزة الامن.. الدعوة نبيلة ، وتم الاستعداد لها منذ حوالى الشهرين، وللاسف لم تستجب الداخلية لهذا إلا مؤخراً..

ويضيف فهمى هويدى: هناك مايبعث على التفاؤل بالنسبة لى كمشارك فى اللجنة واحد اعضائها، وهو أن كل شخصيات لجنة الحكماء والمصالحة مقبولون حكوميا، ويتمتعون بثقل جماهيرى.. والمحاولة الآن مستمرة واعتقد انها ستطول.

* الدكتور احمد شلبى استاذ التاريخ الاسلامى واحد اعضاء لجنة المصالحة يؤكد ان هذه اللجنة تضم شخصيات دينية مستنيرة ومعتدلة، اهمها فضيلة الشيخ متولى الشعراوى والدكتور محمد عمارة، والدكتور عبد الصبور شاهين ،

جهود المصالحة بعد تغيير وزير الداخلية

وبعض علماء الازهر.. وجرى الحوار بيننا حول مد وايصال الجسور المنقطعة بين الاسلاميين ووزارة الداخلية بوقف نزيف الدم، والتقينا بوزير الداخلية السابق اللواء عبد الحليم موسى لمدة ٥ ساعات في مكتبه بالوزارة، واستجاب الرجل لفكرة الحوار، وطلبنا خلال الحوار الأفراج عن جميع المعتقلين الذين لم يثبت تورطهم فى قضايا ارهاب وتطرف.

ووعد الوزير بالنظر فى الأمر، وللأسف فوجئنا بحادث اغتيال اللواء الشيمى وسائقه ومساعد [illegible] أبو تيج، مما جعل الجهود تتوقف، إذ كيف نطالب بالحوار ممثلين عن الاسلاميين، وهناك اعمال عنف تبدو كأنها محاولة لتخريب مانقوم به.

* الدكتور محمد عمارة المفكر الاسلامي واحد اعضاء لجنة الوساطة، يؤكد ايضا على ان فكرة الوساطة فى حد ذاتها مقبولة، لانها تدعو الى الخير، واستطيع ان اؤكد انه ليس لدينا اوراق أو شروط أو ضمانات لرأب الصدع، كل مانقوم به الآن مجرد محاولة لمصلحة الوطن، واعتقد انه على الصحافة الا تتعجل الأمر، حتى تسفر الجهود عن نتائج ملموسة.

* والمستشار مأمون الهضيبى المتحدث الرسمي باسم الاخوان المسلمين، اكد لى ايضا ترحيبه بفكرة الحوار بين الجماعات الاسلامية واجهزة الأمن، لان مايحدث من مصادمات دموية لايستفيد منها سوى اعداء مصر.

ويضيف الهضيبى: لم يدعونى احد للمشاركة فى اعمال اللجنة، ومع ذلك فاننى سعيد بما تم، وادعو الله ان تنجح الوساطة واعتقد اننا اذا كنا جادين فعلينا ان نؤجل الشروط حتى يتم حقن الدماء اولا، ووقف عمليات العنف بين الطرفين.

علماء لجنة الحكماء يأملون استمرار

ويعتبر المستشار الهضيبى قضية اخرى، فهو يقول ان فكرة الحزب الاسلامي التى ترفضها الدولة، كما جاء فى حديث الرئيس مبارك فى الصحافة الاجنبية اثناء زيارته الاخيرة لامريكا، اعتقد ان هذه القضية جديرة بالنقاش بين الاسلاميين، لانهم موجودون فعلا فى الشارع السياسي، ولابد ان نعترف بحق هؤلاء فى انشاء حزب، على كل حال، الحوار فكرة مهمة وجديرة بالنقاش، وعلى الجميع ان يعبر عن رايه، إذا كنا نريد اصلاح الأمور، وإذا كانت هناك حرية يدعون اليها.

رسالة الى داخل السجون

منتصر الزيات المحامي، والوكيل القانونى للجماعات الاسلامية فى مصر، والوسيط الحالى بين مجموعة العلماء واعضاء الجماعات الاسلامية داخل السجون وخارجها يكشف لنا المزيد من تفاصيل الوساطة.. يقول:

نقلت الى رغبة مجموعة العلماء فى ان اكون وسيطا بينهم وبين اخواننا من قيادات الجماعات الاسلامية داخل السجون وخارجها، ودعيت لحضور اجتماع جمعية دعوة الحق، وسلمت رسالة من مجموعة العلماء الى قيادات الجماعة الاسلامية داخل ليمان طره، مفادها مناشدة العلماء لأبنائهم إفساح الطريق امام عمل اللجنة من اجل وقف نزيف الدم فى مصر، وانا بدورى نقلت هذه الرسالة إلى المعنيين بأمر الجماعة الاسلامية، وقد ابدى اخواننا تقديرا خاصة لمجموعة العلماء، وبما تضمه من شخصيات قديرة ولها احترام فى نفوس قيادات الجماعات الاسلامية.. بمعنى انهم ليسوا «علماء سلطة»..

وطلبت قيادات الجماعة الاسلامية السجناء، خطة عمل اللجنة ومقترحاتها حتى يتم تقييم هذه الافكار ودراستها وابداء الرأى فيها.. وقد انتهت اللجنة فى اجتماعها الأخير الى تكليف الاستاذ فهمي هويدى بالحديث حول اعمالها، ومخاطبة وسائل الاعلام فى هذا الشأن..

** قلت : بصفتك ممثلاً عن الجماعات الاسلامية، ماهو تقييمك للموقف بعد لقائك بالجماعات داخل السجون؟!

* اجاب منتصر الزيات: انا لست ممثلا للجماعات الاسلامية فى الحديث عنهم، انا وسيط فقط، وقد تم اختيارى لهذه المهمة بصفتى الوكيل القانونى للجماعات الاسلامية، ولتوفير حد اكثر من الثقة لنقل المعلومات.

** إذن.. ماهو تقييمك للموقف؟!

* تقرير جهود الوساطة له وجهان:

ـ الاول: يتوقف على الاجابة على تساؤل هام.. ماهو موقف النظام من الاسلام، وماهو استعداد النظام للتخلى عن الاحكام العرفية وقوانين الطوارىء وترسانة القوانين سيئة السمعة.

اسرعت الحكومة الى نفي وجود اية اتصالات او وساطات مع الجماعات رغم ان الحقيقة هي ان هناك «وساطة» فعلا يحاول من خلالها فريق من العلماء ان يوقف تصاعد الارهاب

– الثاني: هو مايتعلق بمضمون جهود «مجموعة العلماء» ويشدد على وقف نزيف الدم للطرفين كخطوة اولى للموضوع برمته، وفي تقديري الشخصي ان طرح مسألة وقف نزيف الدم، أو وقف اعمال العنف كمبدأ عام لايترتب عليه باية حال من الاحوال اعتراف النظام الحاكم بالجماعة الاسلامية او اعتراف الجماعة الاسلامية بمشروعية النظام الحالي، إذن المسألة توفيقية في المقام الاول.

** قلت: قيل ان الجماعات الاسلامية وضعت عدة شروط لقبول الحوار، ماهي حقيقة هذه الشروط؟!

* اجاب الوكيل القانوني للجماعات الاسلامية: انا كوسيط اشارك في اعمال مجموعة العلماء بصفة رسمية، ولم اتلق اى شروط من الجماعة الاسلامية، انما الموضوع تحت الدراسة ، ولكن بحكم صلتي بقيادات الجماعة الاسلامية، اقر بصفتي الشخصية ان وقف النظام لممارسة التعذيب والقتل في الشوارع واطلاق سراح المعتقلين، وتصفية مواقف المحبوسين على ذمة قضايا، سيؤدي بالطبع وبالضرورة الى خلق مناخ دائم يترتب عليه وقف كل اعمال العنف، وحينما اتحدث عن «الجماعة الاسلامية» في المقام الاول، فذلك لأنها الجماعة الاولى الفاعلة في تحريك الأحداث في العشر سنوات الاخيرة في مصر.. واذا تم الاتفاق بصورة او باخرى معها فإن المشكلة تكون قد انتهت.

** قلت: هل انت متفائل، وعلى اى اساس تبني موقفك؟!

* انا شخصيا متفائل جدا.. وذلك بالرغم من تصريح رئيس الوزراء بنفي حدوث وساطة او حوار


عاطف صدقي

، وبرغم ايضا صدور بيان من قيادة الجماعة الاسلامية في «بيشاور» بباكستان برفض الحوار مع النظام المصري، فحقيقة الأمر ان مجموعة العلماء تقابلت مرتين مع اللواء عبد الحليم موسى، الوزير السابق، وكل مقابلة استغرقت خمس ساعات، وان مجموعة العلماء تقابلت مع ممثلين رسميين للدولة، وان مجموعة العلماء حملتني رسالة الى قيادات الجماعة الاسلامية تمت بنقلها، فبعيدا عن الضوضاء والتصريحات العلنية ، لندع الامور تأخذ حقها من الدراسة الجادة، خاصة ان كثيراً من الدوائر يهمهم إفشال مسعى هذه المجموعة من العلماء ، خاصة وزير الاوقاف ، ومفتي الجمهورية !!

اللواء احمد رشدي وزير الداخلية الاسبق وعضو مجلس الشعب يدلي بشهادته.. فهو يؤيد كل حوار ووساطة تؤدي الى حقن الدماء في البلاد، حفاظا على امن واستقرار البلاد، وحماية لأرواح ابناء الوطن.. وهو يؤكد على أن كل عمل يستهدف الخير مطلوب خاصة في الظروف الحالية.

أما اللواء مجدي البسيوني مدير امن الجيزة، والذي عمل من قبل مديرا لأمن الفيوم.. فهو يتحفظ في ابداء الرأي حول قضية المصالحة، فهو يرى ان الداخلية او جهاز الامن بصفة عامة ليس طرفا في خصومة لتوقيع مصالحة بينه وبين الاصوليين ، لأن رصاصات الارهاب لم توجه الى الشرطة فقط، ونحن جهاز امني نعمل على الحفاظ على هيبة وكرامة الدولة، وتنفيذ القانون، والحفاظ على الشرعية.

ويضيف اللواء البسيوني: فكرة المصالحة مقبولة من حيث المبدأ ، ولكن الأمر يتطلب مزيدا من الصبر ، ومزيدا من الترقب لاستجلاء نوايا الطرف الآخر.

المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣ ابريل ١٩٩٣

من المحرر

ماحقيقة الوساطة مع الارهابيين ؟

بقلم :

مكرم محمد أحمد

□ ماذا يمكن ان يتبقى من هيبة الدولة والحكم في مصر ، إن صحت تلك الانباء التي تتحدث عن مشروع وساطة بين الأمن والارهابيين ، او بين الدولة وجماعات الارهاب ؟!

فيم تكون الوساطة ، إن كان هدف الارهاب ضرب كيان الدولة وتدمير الاقتصاد الوطني ، والوثوب الى الحكم وفرض إختيارات سياسية بعينها على المجتمع بقوة القهر والسلاح ؟!

فيم تكون هذه الوساطة ، إن كانت أدوات الارهاب ووسائله ، لم تزل القتل وترويع الأبرياء وقطع ارزاق الناس ، وتدمير ونهب الممتلكات ؟!

ثم لماذا هذه الوساطة وماهي مبرراتها ، إن كان هناك مايؤكد ان جماعات الارهاب تستند في خططها الى تآمر خارجي ، تكشفت اطرافه وتكشفت مصالحه ؟!.

لماذا الوساطة مع الاتباع ان كان الاصل والاساس خارج الوطن ؟!

إن الوساطة تفترض نوعا من علاقات الندية بين طرفين افترقت مصالحهما وتصادمت إرادتهما ، ثم تدخل الوساطة طرفا ثالثا ، كي يقنع كل جانب بضرورة ان يتنازل عن بعض مصالحه لصالح الطرف الآخر تجنبا للخلاف أو حقنا للدماء .. فهل هذه هي طبيعة العلاقة بين الدولة وجماعات الارهاب ؟!

لقد وقع الصدام بين الدولة وجماعات الارهاب - لأن دور الدولة ان تحمى الشرعية والقانون ، وأن تصون الأمن والاستقرار ، وأن تضرب على يد كل الخارجين على الشرعية والقانون ، وعندما تفرط الدولة في هذا الواجب ، فهي تسقط سبب وجودها ومبررات بقائها !

إن احدا لايستطيع أن ينكر على اية جماعة مصرية حقها في ان تحس القلق من جراء تصاعد اعمال العنف والإرهاب ، وأن تبادر بتقديم جهودها من أجل المساعدة على إنهائه ، بل لعل الأمر يصبح واجبا ضروريا بالنسبة لشخوص مرموقة ينتظرها الوطن ، منذ فترة طويلة ، دورها وإسهامها في هذه القضية ، لكن الدور المطلوب ليس الوساطة بين الدولة والخارجين على القانون ، وليس الوصول إلى حل وسط في قضية تتعلق باحترام الشرعية ، أو زجر الطرفين المتخاصمين ، الدولة وجماعات الارهاب ، بحثا عن حل يوافق بين مصالحهما المتصادمة ! إنطلاقا من مواقف هؤلاء الذين طالما حدثونا عن الخطأ المتبادل والعنف المتبادل والحاجة الى حل وسط .

ثمة ادوار عديدة مطلوبة من شخوص هذه النخبة الممتازة والمرموقة ، ليس بينهما الوساطة

فيما لاتجوز فيه الوساطة ، لان القضية المبدأ والاساس والتي لاتحتمل نقاشا او تاويلا ، هي ، هل نترك لكل جماعة سلطة ان تمسك بناصية الفعل في يدها ؟ تؤدب وتعاقب ، تكفر الدولة والمجتمع ، تحرم وتحلل في ارزاق الناس ، تصدر الاحكام على الجميع ، تنصب في كل قرية ونجع اميرا مسئولا ، لم يجاوز سن الحلم ، يفتي ويحكم دون سند من شريعة او قانون .

كان يمكن لهذه النخبة الممتازة من علماء وكتاب افاضل ان تجد دورها الصحيح في استنقاذ الاف الشباب من براثن فكر خاطيء مدمر ، شوه وجه الاسلام وخرب نفوسا صغيرة ، إغتال براءتها ، وملأها بالحقد والضغينة والفهم القاصر كي تصبح حربا على أهلها ودينها ووطنها

إن الاسلام يتعرض لمحنة كبرى ، لان نفرا من المسلمين يسيئون فهم الدين وتاويله ، ويحرفون مفهوم الجهاد عن قصده الصحيح ، ويربطون ظلما بين الدعوة والعنف ، كي يتمكنوا من تطويع إرادة شباب صغير السن لخدمة طموحات سياسية ترتدى زورا ثياب الاسلام .

وعندما تستشعر هذه النخبة من علمائنا الأفاضل حاجتها الى دور تمارسه فان أول واجبات هذا الدور هو إنقاذ صورة الاسلام من هؤلاء الذين يشوهون وجهه ومقاصده ، وإنقاذ آلاف الشباب من براثن هذا الفكر الذى يدمر أرواحهم .

وأحسب أن هذا الدور مطلوب لذاته من فريق مسلم يرى أن غياب دور مؤثر لتيار الاعتدال الاسلامى ، كما يسمون انفسهم ، من شأنه أن يترك الساحة نهبا لأنصار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصــــور

التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٢

التطرف ، مثل هذا الدور يتطلب جراة فى الحق تكشف أصل البلاء ومصدره . واصل البلاء فكر سياسى منحرف يستخدم الدين غطاء لعمل يخاصم الشرعية والقانون .

انا لا ابرىء الدولة من اخطاء يمكن ان تحدث من اجهزة او مسئولين يخطئون الحساب ويخطئون التقدير ، لكن ذلك لايبرر ان يساوى نفر من حكماء الامة مابين الدولة وجماعات الارهاب ، يضعون فى كفة الميزان هيبة الدولة والحكم ويضعون فى الكفة الأخرى جماعات الارهاب ، وينصبون من انفسهم حكما على الجانبين !

إن اصل الداء كما نعرفه جميعا ، ان هناك من يستثمرون شعارات الاسلام السياسى من اجل الوثوب إلى سلطة الحكم بالقهر والعنف ، فهل يوافق حكماء الأمة من رموز الاعتدال الاسلامى على هذا النهج ؟!

تلك هى النقطة الأولى التى كان ينبغى ان تنطلق منها مبادرة هذه النخبة الطيبة من علماء افاضل لايستطيع احد ان يشك فى بواعثهم الخيرة والنبيلة ، ليس المطلوب بيان شجب وإدانة ، وليس المطلوب استقطاب الأمة كلها كى تكون حربا على شباب مضلل ، لعل معظمه لايعرف حجم الاثم الذى تقترفه يداه ، لكن المطلوب دعوة خالصة لوجه الله ، تضع الأمور فى نصابها الصحيح ، تصحح المفاهيم الخاطئة وتعزل هذا الفكر المدمر وتكشفه ، كى تستعيد للاسلام وجهه الصحيح وتستعيد لهذا الوطن شبابه المهدر .

□ □ □

قبل فترة ، حاولت جماعة مخلصة من المثقفين والسياسيين المصريين ان تلعب دورا بناء فى مواجهة ظاهرة العنف والارهاب ، سعت هذه الجماعة الى تشكيل لجنة شعبية للوحدة الوطنية ، ضمت وجوها مسلمة وقبطية لايشك احد فى إخلاصها او فى وطنيتها ، اقامت اللجنة يوما جميلا للوحدة الوطنية واحتفت بإعادة إفتتاح مقهى التحرير كى تقول لدعاة العنف ، أن مصر كلها ترفض الإرهاب ، ثم تقدمت خطوة أخرى على الطريق عندما دعت إلى تشكيل جبهة وطنية تواجه جماعات العنف والارهاب .. مع الأسف ، فلقد اخطأت هذه الجماعة مرتين ، مرة أولى ، عندما استبعدت من تشكيل الجبهة الوطنية رموزا تنتمى إلى التيار الاسلامى المعتدل كان يمكن أن تسهم فى تعزيز هذه الجبهة ، ومرة ثانية ، عندما ابتسرت فكرة الجبهة الوطنية كلها فى مجرد بيان إدانة وقعه بعض من رؤساء الأحـزاب المصـريـة ، يشجب العنـف والارهاب ..

والواضح ان تحرك هذه النخبة الاخيرة من رموز التيار الاسلامى المعتدل ، جاء فى جانب منه ردا على تحرك اللجنة الوطنية التى جرى اتهامها ظلما بانها « حلف العلمانيين والاقباط لضرب التيار الاسلامى » ومابين المحاولتين المتخاصمتين ، تبددت جهود مصرية مخلصة كان يمكن ان تسهم فى حصار العنف

المصدر : المصور

التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والارهاب ، وظل الأمن وحده يعمل منفردا على ساحة كثيفة المشاكل ، تشكو من فراغ العمل السياسى .

لقد تضاربت الروايات حول حقيقة مادار فى ذلك اللقاء الذى عقده افراد هذه النخبة مع وزير الداخلية السابق اللواء محمد عبدالحليم موسى ، واستمر ٤ ساعات جرى خلالها لأول مرة ، مناقشة فكرة الوساطة .

إن رواية الوزير السابق تؤكد ، ان ماجرى كان مجرد نقاش مفتوح ، عرض خلاله بعض اعضاء هذه الجماعة إمكان قيام وساطة بين الدولة وجماعات الارهاب ، ان بادرت الدولة - دليلا على حسن نيتها - بالافراج عن الشباب الذى تم ضبطه دون ان يسند اليه اتهام محدد ، مقابل أن توقف جماعات الارهاب اعمال العنف ويتوقف نزيف الثأر المتبادل مابين الشرطة وجماعات الارهاب .

لكن هناك روايات اخرى تتواتر على السنة بعض الذين شاركوا فى هذا الاجتماع تقول : إن النقاش سار شوطا ابعد من ذلك ، بهدف الوصول الى مشروع متكامل للتفاوض والوساطة ، يبدأ بوقف اعمال العنف مقابل الافراج عن الشباب المعتقل ، لكنه يتضمن استمرار التفاوض بين الأطراف المعنية حول بنود أخرى تتعلق بدور الاعلام والتربية والتعليم ، ومواقف بعض الصحف والكتاب خصوصا هؤلاء "العلمانيين الكفرة" الذين يجرُّون الدولة الى وقيعة مع الاسلام لانهم ينكرون على الدولة هويتها الاسلامية وينادون بالفصل بين الدين والدولة ، ويتحدثون عن دين لله ووطن للجميع ، وينشطون من اجل قيام جبهة وطنية لا تضم فى صفوفها رموز التيار الاسلامى المعتدل .

بل إن بعض الروايات تحدثت عن لجان فرعية انبثقت عن هذا الاجتماع ، تعمل فى سرية مطلقة وكاملة ، واتصالات تمت فجرأ مع عبود الزمر فى سجنه ، ورحلة قريبة متوقعة الى الولايات المتحدة ، ربما يقوم بها بعض افراد هذه النخبة من أجل لقاء عمر عبدالرحمن شيخ الارهابيين !!

كثرت الروايات والأساطير ولم يعد للشارع المصرى حكاية سوى الوساطة بين الدولة وجماعات الارهاب التى ينهض بها رموز التيار الاسلامى المعتدل وفيهم عدد كبير من الاخوان المسلمين !

مع الأسف ، اخطأ الوزير السابق ، عندما قبل فكرة أن تكون هناك وساطة بين الشرعية والارهاب ، لأن قبول الوساطة يعنى الاعتراف بان الخروج عن الشرعية والقانون يمكن أن يرتب حقوقا وأوضاعا تفرض نفسها أمرا واقعا رغما عن الشرعية والقانون ، واذا كان اول المطالب هو الإفراج عن المعتقلين وإعادة النظر فيما يجرى فى الاعلام وفى التربية والتعليم ، فماذا تكون اخر المطالب فى قائمة لابد انها سوف تنتهى بطلب الشراكة فى الحكم !!

لقد تصور كثيرون أن تغيرا أساسيا قد حدث في سياسة الدولة إزاء جماعات الإرهاب ، لأن المواجهة قد فشلت ، ولأن الجماعات أقوى من الدولة والقانون ، ولأنه لم يعد هناك مفر من التفاوض والقبول بحل وسط !

ولم يكن أي من معطيات الموقف الداخلي يقول بشيء من ذلك !

لم يكن قد بقي لجماعات الإرهاب في مصر ، سوى بقايا وذيول أفعال متناثرة يمكن أن تقع هنا أو هناك ، هدفها الإزعاج أو لفت انتباه الصحافة والاعلام الدولي ، دون أن يكون لها أي أثر حقيقي على قضية الأمن الوطني .

● وكانت مخططات الخارج قد تكشفت على نحو واضح ، تكشفت مجموعة بيشاور التي كانت تضم ما يقرب من ألف مصري وعربي ، وبدأت السلطات الباكستانية في مطاردة فلول هذه الجماعات حيث هرب عديدون إلى معسكرات حكمتيار داخل الحدود الأفغانية ، تكشف دور إيران وتكشف دور الخرطوم وتكشفت خطط الإرهاب الدولي وعلاقاته وأهدافه في ضرب استقرار مصر لتعويق مسيرتها .

● وكانت مرحلة أخرى من العمل الوطني على وشك أن تبدأ ، هدفها استكمال حصار فلول الإرهاب وتطويق آثاره ، بإفساح المجال لعمل داخلي متكامل يستهدف معالجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي شجعت على نمو هذا التيار .

نعم إن القضية في جوهرها قضية فكر منحرف ، لكن هذا الفكر المنحرف يجد صداه في الأحياء الأكثر فقرا وزحاما ، حيث تتكدس المشاكل وتنعدم الخدمات ويغيب وجود الدولة .

□ □ □

إننا نعرف حجم المصاعب الضخمة التي يعمل في ظلها رجال الشرطة دفاعا عن أمن الوطن واستقراره ، نعرف أنهم وحدهم في الميدان ، يساندهم تعاطف شعبي لا يترجم نفسه حتى الآن في أفعال أو مواقف محددة تساعد الأمن على مهمته الصعبة .

لم يزل الخوف بداخل الكثيرين يمنعهم من أن يعاونوا خوفا من أن يكون لهذه الجماعات قوة بأس وانتقام ، ولم تزل هناك تلك الحساسية القديمة التي تحول دون تواصل العلاقات طيبة وطبيعية بين الشرطة والشارع المصري .

نعرف حجم هذه المصاعب ، وأثرها النفسي على رجل الشرطة .

نعرف حاجتهم الى مساندة كل مصري ، كي يتضاعف أثرهم الرادع في مواجهة الارهاب لأنه في غيبة معاونة الشعب ؛ وفي غيبة رقابة الشارع المصري على أمن الشارع المصري يصبح صعبا أن تنهض الشرطة بواجبها باقتدار وكفاءة .

. إن احدا لا يريد ان يغلق الباب على اى جهد وطني يستهدف المعاونة للقضاء على قضية الإرهاب ، واعتقد ان في وسع هذه النخبة الممتازة برموزها الاسلامية المعتدلة والمستنيرة ، ان تقدم عونا كبيرا لوطنها ودينها وشبابها ، إن نظرت للقضية من منظورها الصحيح ، فالقضية ليست الوساطة ، لانه لا وساطة بين الشرعية والعنف ، والقضية ليست في غياب وجود طرف ثالث بين الدولة وجماعات الإرهاب ، لانه لا مكان لطرف ثالث بين الشرعية والإرهاب ، والقضية ليست ايضا في دور يناطح دور "العلمانيين الكفرة" لأن العلمانيين ليسوا بالضرورة كفرة ، هم مصريون وطنيون قد يرون ، مع عظيم إيمانهم بالدين ، ضرورة الفصل بين الدين والدولة . القضية ليست في ذلك كله ، لأنها اكبر من ذلك كله .

القضية في جوهرها ، هو استنقاذ شباب مصر من فكر يدمر روحه ، واستنقاذ الاسلام من تصرفات تشوه صورته ، واستنقاذ الوطن من مؤامرة تستهدف تعويق تقدمه □

مكرم محمد أحمد

المصدر : المصـــــور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ ... ١٩٩٢

ماحقيقة الوساطة مع الارهابيين ؟

● لم تكن وساطة بل بحث عن الادوار

●● مصدر مهم للمصور :

● لايمكن التوسط بين الشرعية ومحاولة هدمها

● قصة لقاء مجموعة العلماء مع وزير الداخلية السابق ، وماذا جرى خلاله ؟

كتب : سليمان عبد العظيم وحلمى النمنم

●● تاكد «للمصور» من مصادر مهمة انه لم تكن هناك وساطة بين الحكومة والارهابيين باى معنى لمفهوم الوساطة . إذ انه لايمكن التوسط بين القانون والخروج عليه ولا بين الشرعية ومحاولة هدمها .. وان كل الذى حدث كان مجرد لقاء عادى بين وزير الداخلية السابق محمد عبدالحليم موسى ومجموعة من العلماء والكتاب الإسلاميين . وان الموافقة على اللقاء تمت بمبادرة شخصية (فردية) من الوزير السابق . وبناء على طلب من تلك الشخصيات وان ماأثير فى الصحف ووكالات الانباء العالمية حول من اطلقوا على انفسهم «لجنة الحكماء» لم يكن امرا صحيحا وانها مجرد تصريحات من بعض الشخصيات الذين ارادوا ان يعطوا انفسهم دورا اكبر بكثير مما تسمح به طبيعة الجلسة مع وزير الداخلية السابق .. وبلغ الخيال بالبعض ان اعلن ان لقاءين قد تما بين اللواء عبدالحليم موسى وعبود الزمر الذى يقضى عقوبة السجن الآن ، وقد اعلن مصدر امنى رفيع المستوى «للمصور» ان اى مسئول بالداخلية لم يلتق بعبود ولم يخرج على الإطلاق من سجنه لاى غرض ●●

وقد علمت «المصور» - ايضا - ان اجهزة الدولة قد فوجئت تماما بامر هذه الجلسة وماتلاها من تصريحات عن وساطة مزعومة لم تقم اساسا ولم توجد إلا على صفحات بعض الصحف العربية والغربية . وعلى السنة بعض الذين حضروا تلك الجلسة والباحثين عن انوار تضعهم في منطقة الضوء الإعلامي .. بحيث بدا الامر في الخارج وكان الحياة في مصر قد توقفت تماما ولم يعد هناك سوى تلك الوساطة المزعومة ، التي وجد فيها بعض قادة الاخوان فرصة لاثبات وجودهم على الساحة وتاكيد ان بامكانهم لعب دور في الحد من عملية العنف . الامر الذي ادى إلى استياء عدد من قيادات اجهزة الامن خاصة انهم قد تحملوا عبء المواجهة مع الجماعات الإرهابية وقدموا عددا غير قليل من الشهداء كان آخرهم اللواء محمد الشيمي وحارسه الخاص وسائقه .

اصل الحكاية ان عددا من العلماء والكتاب الإسلاميين كانوا قد اتصلوا بالوزير السابق محمد عبدالحليم موسى

يوم السبت ٣ إبريل الجارى وطلبوا لقاء معه للتباحث حول ظاهرة العنف والإرهاب .. فحدد لهم موعدا في اليوم التالى مباشرة الساعة ١٢ ظهرا وتم اللقاء بمكتب الوزير استغرق قرابة الساعات الخمس وحضره ثمانية عشر عالما وكاتبا .. وقد قال العلماء للوزير إن هدفهم النهائى هو «حقن الدماء» ووقف حوادث العنف المتنامية ، وقد طالبوا اجهزة الامن بان تقوم من جانبها باثبات حسن النوايا ويكون ذلك بالافراج الفورى عن جميع المعتقلين والمتحفظ عليهم والذين لم توجه إليهم تهم ولم يتم تحويلهم إلى القضاء وطالبوا ايضا بتعهد الوزير بالا تلاحق اجهزة الامن هؤلاء المعتقلين بعد الافراج عنهم ، فرد هو بالمقابل مطالبا بتعهد الا يعودوا إلى ارتكاب حوادث العنف ، وقد نبه الوزير إلى ان د . محمد عمارة - الذى شارك في اللقاء . كان قد ذهب إليه منذ فترة مطالبا بالافراج عن بعض الشباب ، وبالفعل اخلى سبيلهم الوزير ولكنهم ضبطوا بعد ذلك متلبسين في حوادث العنف في امبابة

وطالبوا ايضا ان تعود إلى الجماعات الإسلامية مساجدها التى آلت إلى وزارة الأوقاف وان تكف اجهزة الشرطة عن مطاردة شباب الجماعات .

وقد استند العلماء في مطلبهم بالافراج عن المعتقلين والمتحفظ عليهم على اعتبار ان هناك احتمال ان يكون قد قام بالاعمال الإرهابية عناصر تنتمى إلى بعض القوى الخارجية المعادية لمصر ، وبالتالى فإن هؤلاء الشباب ابرياء .. ولكنهم عادوا ليطلبوا إلى الوزير ان يحدد لهم بعض مسئولى الجماعات للتفاوض معهم في التوقف عن اعمال العنف .. ووافق الوزير في الحالتين رغم التناقض البين بين الفرضية والمطلب !!

ولم تتوقف مطالبات العلماء على مايتعلق بوزارة الداخلية ولكنها امتدت إلى العديد من الجهات والوزارات الاخرى ، فقد تناولوا امر الكتاب والصحفيين الذين يتصدون للعنف وينددون بالإرهاب .. وايضا طالبوا بزيادة الجرعة الدينية في برامج الإذاعة والتليفزيون .. وحذف بعض البرامج التى لايرضون عنها .. وكذلك طالبوا بتعديل مناهج التعليم وحذف مايرونه معاديا لتوجهاتهم وايضا طالبوا بقيام حزب دينى .. وامور اخرى تتعلق بالحريات والاقتصاد .. وقد ابدى الوزير تفهما لتلك الاطروحات - كما صرح احد الحضور «للمصور» - ووعد بان يخاطب زملاءه في الحكومة في هذه الامور ، وكان الوزير السابق عبدالحليم موسى قد اعلن امام اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى انه طلب من العلماء إمهاله عدة ايام للرد على تلك المطالب ..

وقد طلب إليهم أن يعقدوا لقاءات مماثلة مع وزراء الإعلام والتربية والتعليم والشباب والرياضة ليتعرف كل مسئول منهم على المشاكل المثارة امامه الآن .. ويهيىء كل منهم المناخ من ناحيته حتى لا تتحمل وزارة الداخلية وحدها عبء المسئولية .

وعلمت « المصور » انه لاتوجد الآن اى لجان وساطة من اى نوع وان اللجنة الوحيدة القائمة هى التى شكلها وزير الاوقاف د . محمد على محجوب وعهد برئاستها إلى د . احمد كمال ابوالمجد .. وتضم د . صوفى ابوطالب ، ود . محمد حسن الحفناوى .. د . عبدالصبور شاهين والكاتب الصحفى جلال عيسى ، وان هذه اللجنة ليست للوساطة ولكنها تقوم بالرد الفكرى على دعاوى وافكار الجماعات .

استياء عام

وكان الإعلان عما اسمى «جماعة الوساطة» قد اثار استياء شديدا بين عدد كبير من القوى والتيارات السياسية . فقد تساءل المستشار محمد سعيد العشماوى «إذا كان بالوسع الوصول إلى حل يوقف الإرهاب لصالح مصر وتستطيعه هذه الجماعة او غيرها ، فلماذا لم تلجا إليه دون ان تخلق مسرحية للتوسط بين وزارة الداخلية والجماعات الإرهابية ..» «واكد د . حسام عيسى - عضو المكتب السياسى للحزب الناصرى - ان الدولة طالبت المثقفين ان يساندوها ضد الإرهاب ولياتى الإعلان عن التوسط وكانه تراجع فى منتصف الطريق واشبه برفع الراية البيضاء امام الإرهابيين ..» .

ويرى د . محمد عصفور - عضو الهيئة العليا لحزب الوفد - ان الإعلان عن التوسط بالشروط المجحفة التى طرحها العلماء فيه مساس بهيبة الدولة واعتداء على التقليد الراسخ لمركزيتها .

ويرى الشيخ يوسف البدرى ان الوساطة تعنى ان الدولة اصبحت فى موقف لاتحسد عليه . لان مجرد الجلوس إلى مائدة المفاوضات مع الجماعات الإسلامية معناه إعتراف بانه اصبحت فى البلد حكومتان .. ! .. والدولة تقبل الوساطة إذا احست بان خطرا ما لايمكن ان يتم منعه بالقوة .. وان العنف يزيد العنف اكثر .

ويرى د . محمد احمد خلف الله ان وراء قصة الوساطة هدفا محددا هو ان تخرج قيادات التطرف من المعتقلات وربما كانت هناك لعبة خفية خاصة انهم هم الذين بادروا بطلب المصالحة .

مجلس الوزراء المصري يقرر دعم أجهزة الشرطة

لا مهادنة ولا حوار مع الجماعات المتطرفة

القاهرة: «الشرق الأوسط»

جدد مجلس الوزراء المصري عزم الحكومة على اتخاذ سياسة المواجهة الحاسمة مع الجماعات المتطرفة في الفترة المقبلة، وذلك خلال الاجتماع الموسع الذي عقده المجلس مساء امس الاول واستغرق 5 ساعات.

وقال وزير الدولة برئاسة مجلس الوزراء المستشار احمد رضوان ان المجلس اكد عدم المهادنة مع الخارجين على القانون وعدم اللجوء للحوار مع المتطرفين، كما استعرض خطة موسعة لتامين الجبهة الداخلية وحماية المنشآت تشارك فيها الوزارات المختلفة واجهزة الحكم المحلي والمحافظات، بينما وافق المجلس على الاعتمادات المالية التي طلبها وزير الداخلية الجديد لدعم اجهزة الشرطة في مواجهة الارهاب.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٩٣

ملاحظة ... ١٠

ادهشني في الجريمة الإرهابية البشعة التي تم خلالها اغتيال اللواء الشيمي مساعد مدير امن اسيوط وحارسه وسائقه ، ان نائب مدير الامن كان في المقعد الخلفي يطالع صحيفة الاهرام ، وان الحارس كان يجلس إلى جوار السائق محتضنا سلاحه الاتوماتيكي .. وان الضحايا قد فوجئوا بالرصاص ينهال عليهم من كل اتجاه !

في إطار تلك المعركة الدامية المستمرة ، بين اجهزة الامن والعناصر الإرهابية الدموية ، كيف يمكن لنائب الأمن ان يشعر بكل هذا الامان في سيارته وهو يتجول بها في الشارع العام ؟

اين الانتباه ، واين الحذر والتوجس والتوقع والقلق ، وكل تلك العناصر النفسية المطلوبة في ارض المعركة واجهزة الامن تعرف ان هناك عناصر إرهابية طليقة ، وان هذه العناصر لها ثار مطلوب عند اجهزة الامن ؟!

وهل وظيفة الحارس وظيفة شكلية للابهة يتصدر بها السيارة إلى جوار السائق وكانما وجوده يكفي لإبعاد الإرهابيين وإرهابهم ، ام ان وظيفته هي تامين الطرق ، والكشف عن اماكن الاختباء ، والبحث في شكاير الاسمنت التي يحملها المتنكرون في زى عمال البناء ؟!

كما ادهشني ان تتكرر نفس الجريمة بنفس التفاصيل في احد شوارع مصر الجديدة ، وفي وضوح الظهيرة .. في محاولة اغتيال الوزير صفوت الشريف ، الذى كان اكثر انتباها ويقظة ، فاسرع بالنزول إلى دواسة السيارة . كما اسرع السائق في الانطلاق بها .. لكن الحارس بكل اسف ، كان اكثر الجميع استسلاما للمفاجاة ، وكان اكثر الجميع نصيبا من طلقات الرصاص .. ولقد كنت دائما اتصور ان هذا النوع من الحراس يجلس في مقدمة السيارة وإصبعه على الزناد ، وعيناه كالصقر تمسح الطريق وتتكشفه قبل ان تصل السيارة إليه !

ولازلت في الحقيقة اغالب الدهشة والعجب ، منذ علمت بمساعي الوسطاء للمصالحة بين اجهزة الامن التي تمثل الدولة .. واجهزة الجماعات التي يمثلها الإرهاب على ارض الواقع اليومي .. واستقبال الامن لهذه المساعي والقبول بها ..؟

ومثار الدهشة والعجب ان اجهزة الامن تعترف بذلك انها امام خصم قوى ومسيطر ويستطيع ان يفرض شروطه للصلح ، بل ويستطيع الاستمرار في ممارسة نشاطه في الاغتيال خلال مساومات المصالحة .. وليس كما كان يقال إنهم مجموعة من الغلمان المغرر بهم ، يتم تمويلهم من إيران والسودان لإعاقة مصر عن السير في خطط التنمية ؟!

بل ماهي شروطهم للصلح او المصالحة تتوالى قوية وواثقة ، وياتي على راسها شرط اساسي هو ان يوافق الشيخ عمر عبد الرحمن مرشد الجماعات وموجهها - باعترافهم - والمقيم في امريكا ، على هذه المصالحة وشروطها ؟

فإذا كانت هذه الجماعات تستمد قوتها وثقتها من مرشدها الشيخ عمر عبد الرحمن ، فهل يستمد الشيخ عمر عبد الرحمن ثقته وقوته من أمريكا نفسها التى يتحرك فى ربوعها بحرية ،

كان الله فى عون من نسميهم فى مصر بالاغلبية الصامتة .. وهم غالبية المصريين ، فقد اختلطت الأمور تماما وتبادلت المعانى مواقعها خلف الكلمات .. فمحاولات التنوير واستخدام العقل ، تجد اسماء كبيرة تدبج المقالات فى صحفنا القومية تتهمها بالإلحاد ، فى هذا التوقيت العكر .. ومحاولات تفجير المواطنين وقتل السائحين واغتيال المسئولين تتم باسم الدين وتطبيق الشريعة .. وباسم الديمقراطية ترتكب عشرات الجرائم فى

حق مصر وشعبها كل يوم .. وباسم حرية التجارة واليات السوق اصبحت مصر مصرين .. بالفعل اصبحت مصر مصرين .. مصر الاغنياء الذين يزدادون غنى وتلك نراها فى الأحياء الجديدة والفترينات الجديده والشواطىء الجديدة وفى الطريقة الجديدة لإعلان الموت وتقبل العزاء فى صفحات الوفيات !

ومصر الأخرى التى تزداد فقراً ، والتى تضم فقراء الطبقة الوسطى والطبقة الدنيا ، وتلك نراها مكدسة فى وسائل المواصلات ، والأحياء القديمة ، والمناطق العشوائية ، تعانى من البطالة وارتفاع الأسعار .

وإن كنت لازلت اغالب الدهشة والعجب من مجرد التفكير فى القبول بمساعى الصلح بين اجهزة الامن واجهزة الإرهاب ، فذلك لاننى اعتقد ان اى اتفاق للصلح مع هذه الجماعات التى استبعدت العقل والمنطق واعتمدت الاسلحة الاتوماتيكية والمتفجرات ، لا يمكن ان يدوم ..

كما انهم يريدون ايضا ـ بل اصلا ـ التمثيل بدين الله الحنيف ، الإسلام .. وتشويه صورته الحقيقية المضيئة والمستنيرة فى عيون العالم .

كما اننى لا اتصور ، ان تقديم مبلغ خمسين الف جنيه مكافاة لمن يرشد عن الإرهابيين سوف تكفى وحدها لمقاومة الإرهاب وعناصره المتغلغلة فى شرايين المجتمع .. بل إن علينا ان نسعى بجدية لتحقيق العدالة الاجتماعية بين الناس .

وعلينا ان نقف وراء وزير التربية والتعليم ونسانده بكل جدية فى محاولته لتنقية اساليب التربية والتعليم من كل تلك الوسائل القمعية الغريبة التى اخترقتها وسيطرت عليها .

كما ان علينا ان نعيد النظر في سياستنا الإعلامية داخل هذا الجهاز الخطير ، التليفزيون ، الذى يمكنه ان يشيع البهجة والطمانينة والوعى لدى الناس .. كما يمكنه ان يشيع البغض والحقد ، او الغيظ على اقل تقدير .. إن الوعى والتنوير خلال إعلام حقيقى يعلى من شان القيم ويقدم للناس وجوها مصرية مضيئة في مختلف مجالات العمل الإنساني الخلاق داخل مصر ، سيكون افضل تاثيراً على الناس من تلك الوجوه المتكررة والحوارات السطحية السلاجة مع نجوم الكرة ونجوم اللهو ونجوم التسلية .. وعلى سبيل المثال ، ففى مبادرة شجاعة ، اصدرت الهيئة المصرية العامة للكتاب سلسلة من الكتب بسعر ربع جنيه ، تضم خلاصات فكرية لرموز نهضتنا الثقافية مثل عبد الرحمن الكواكبى ، والشيخ محمد عبده ، وسلامة موسى ، وطه حسين ، وغيرهم من الراحلين والمعاصرين ، ممن تعتبر افكارهم التى طرحوها منارات تضيء الكثير من القضايا التى اصبحنا نختلف عليها الآن .

ولقد نفدت تلك السلسلة فور صدورها ، وصرح د . سمير سرحان رئيس الهيئة بان ما صدر يعاد طبعه إلى جوار الجديد الذى يصدر بكميات اكبر .

وحتى لو صح ما يشاع ، من ان الجماعات إياها تسارع بشراء هذه السلسلة بمجرد صدورها ، لإخفائها وإبعادها عن ايدى الشباب وايدى القراء .. فإن ذلك يعطينا مؤشراً إيجابياً ، بان الفكر الجاد والثقافة والفن ، هي بالفعل تخيف جماعات الإرهاب .■

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٩٢

روزاليوسف ترد على د . عاطف صدقى :

الحكومة لم تبلغ المتطرفين حتى الآن برفض الوساطة

□ هاجمت لجنة الشعراوى الاعلام المصرى أمام عبدالحليم موسى وبعد ٨ أيام حاول المتطرفون اغتيال صفوت الشريف !

□ الشعراوى حاول لقاء اللواء حسن الألفى ويعد برؤية جديدة للجنة الوساطة

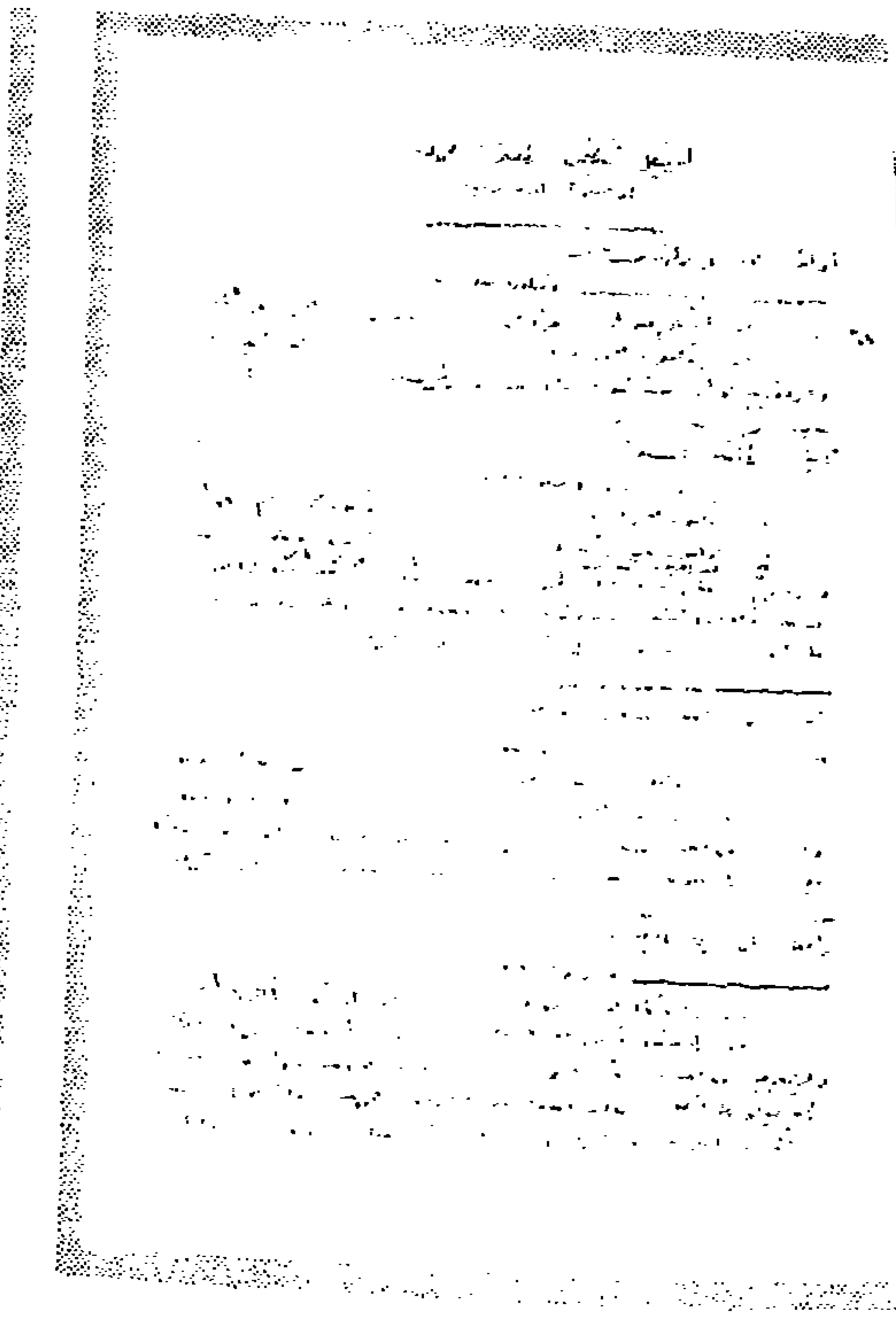
□ اللجنة وضعت هيكلا تنظيميا لها وأرسلت بيانا عاجلا للمعتقلين !

كنا نتمنى ان يصدق الناس د . عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء ..

لقد نفى رئيس الوزراء تماما وجود وساطة بين المتطرفين والحكومة .. واكد ان الاخيرة لم تلتق باحد منهم ، كما انها ترفض مبدأ الحوار مع إرهابيين .

وأضاف ـ طبعاً ـ إن ما نشرته روز اليوسف عارٍ من الصحة .

ونحن نشكر د . عاطف صدقى لسببين اساسيين ..



ا. الهيكل التنظيمى للجنة الشعراوى

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٩٣

الاول : لانه اكد ان الحكومة ترفض مبدا الحوار مع إرهابيين .

والثاني : انه لم يتجاهل روز اليوسف كما تجاهل اخرين نشروا الانباء المتفرقة عن الوساطة ، إياها، ولم يرد ذكرهم فى تصريحات السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء .

والحقيقة كل الحقيقة انها من المرات القليلة التى نشرنا فيها معلومات كنا نتمنى فى قرارة انفسنا ان تكون غير صحيحة ، لان الإطار الذى جرت فيه ، والطريقة التى تسربت بها ، توحى بان هناك خللاً حدث على الجبهة المناوئة للإرهاب ، المقاومة له .

ويقول البعض الان وبعد ان تفجرت القضية : ولماذا ترفضون الحوار .. ولماذا تصرون على إشعال النار .. ولماذا تهاجمون من طرف خفى او معلن تدخل كبار العلماء لوقف نزيف الدم .

ونحن ـ ابداً ـ لم نكن ضد الحوار .. لاننا ببساطة دعاة ديمقراطية ومدافعون عن الحرية نحن ببساطة ضد التسلط بالراى وقهر الفكر وإقامة محاكم التفتيش على العقول والقلوب على طريقة المتطرفين .

نحن مع الحوار ومع مقارعة الراى بالراى ، والحجة بالحجة .. ولكن عندما تتحدث مدافع الإرهابيين ، ويسقط الضحايا ، فلماذا نرضى بالمهانة ونركع للتطرف نطلب منه الصفح والمغفرة وحقن الدماء .. هل نحن ضعفاء .. هل نحن جبناء .. هل قررنا ان نخرج من المعركة فى وقت مبكر .. هل تم اختراق صفوف مقاومة الإرهاب اختراقاً مادياً او معنوياً ..

الحوار مع القتلة غير مقبول قبل تسليم السلاح والإقرار باحترام الشرعية والمثول امام محكمة المجتمع ..

إننا نحترم دولتنا .. ونحترم انفسنا .. ونحترم ادميتنا .. ولا نقبل ان نرضى حكومتنا بالوقوع فى فخ محكم نُصب لها بعناية عن طريق اشخاص تصورت انهم محل ثقة ..

إننا نطالب بإعادة فحص مواقف كافة الاطراف المشاركة فى نصب الفخ للحكومة وتفجير وزير الداخلية السابق دون قنبلة .. لقد فشلوا فى اغتياله بالرصاص .. فاغتالوه بخدعة معينة .. ولكن العيب ليس عيبهم ، واللوم لا يمكن ان يقع عليهم ، لقد اعلنوا الحرب على الدولة ثم اوهموا الناس ان الدولة تلاعبهم من وراء الستار ..

كنا نتمنى ان يكون كلام رئيس الوزراء صحيحاً .. وان ما نشرناه خطا .. ولكن حتى « مايو » صحيفة الحزب الوطنى الحاكم اعترفت

بالاتصالات فى عددها الصادر يوم الاثنين الماضى الموافق شم النسيم .

ولن نضيف اكثر من ان نتساءل :

هل يمكن ان تعقد لجنة من شيوخ واساتذة معروفين اجتماعات متتالية من ثانى ايام شهر رمضان الماضى فى مقر إحدى الجمعيات الدينية ، ولا تصل اى تقارير عنها إلى الحكومة ؟!

هل من الجائز ان يحمل احد الاشخاص مندوبا عن لجنة الوساطة اوراق عمل وبيانات إلى وزير الداخلية السابق فى ٢٧ فبراير الماضى (٦ رمضان) دون علم الحكومة ؟!

هل من الطبيعى ان يلتقى يوم ٤ ابريل الحالى (١٢ شوال) وزير الداخلية بـ١٨ شيخا واستاذاً جامعيا ونجوما دينيين منهم مستشار رئيس الوزراء الإعلامى (احمد فراج) دون ان يصل خبر إلى الحكومة ؟!

ألم تصل إلى الحكومة تقارير الحزب الوطنى كى تعرف ان وزير الداخلية اكد امام اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى فى ١٤ ابريل (٢٢ شوال) وجود لجنة وساطة بين الحكومة والمتطرفين تتكون من ٣٠ شخصاً وبعد ذلك التصريح بساعات كان مجتمعاً مع اعضاء اللجنة !!

إذا سلمنا ان الحكومة لا تعرف كل ذلك .

فكيف نفسر ان احد الاجتماعات الهامة للجنة الوساطة وامام وزير الداخلية اتهم الإعلام المصرى بانه فاسد اخلاقياً وانه لابد من تنظيفه من كل ما يضر بالإسلام ثم بعد حوالى ثمانية ايام من هذا التصريح ـ الذى تكرر من اكثر من عضو باللجنة نفسها ـ حاول المتطرفون اغتيال وزير الإعلام امام منزله بمصر الجديدة ؟!

إن معنى تصديقنا لنفى الحكومة لكل هذه الحوادث والتفاصيل واللقاءات ، معنى ذلك ان هناك خطراً فادحاً على مجريات الامور ؟!

(ولا يمكن ان نفهم هنا تاكيد د . عاطف صدقى امام مجلس الشعب ان الحكومة تعرف دبة النملة) فكيف إذن لا تعرف اجتماعات لجان الوساطة .

المصدر : روز اليوسف

الأهرام للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٩٣

وفي الاجتماع الاخير بين اللجنة والداخلية الذي استمر خمس ساعات وافق الوزير على ورقة « مجموعة علماء الإصلاح » التي وصفت نفسها بانها الطائفة الثالثة التي تصلح بين قلة من الشباب المنتمي إلى بعض الجماعات الإسلامية يناصب رجال الأمن العداء والعكس. صحيح ، ونحن نسال : هل يمثل هذا تصوراً دقيقاً وصحيحاً لكارثة الإرهاب في مصر؟! هل الموقف الحالي هو مجرد تبادل العداء او جريمة ثار بين الشرطة وبعض الشباب !!

وقالوا في الورقة ان العلماء مطالبون بالتصدي للفتنة وخاصة انها ادت إلى خروج اعداء الدين من جحورهم متطاولين على كل ما هو إسلامي ، فاصبح كل مؤمن اطلق لحيته امتثالاً لاوامر الرسول (ص) بلطجيا ومنحرفاً (مرة اخرى لا نعرف من هم اعداء الدين الذين خرجوا من جحورهم .. من هم تحديداً ياسادة) .

ثم اوضحت الورقة ان عمل اللجنة تطوع لوجه الله وانها ليست لها انتماءات سياسية او حزبية وانها ليست لها غرض او مطمع او مغنم وأن دورها إخماد الفتنة بين الشباب في انحاء البلاد وحددت الورقة ان اللجنة ستنقسم إلى مجموعات تنزل إلى الكفور والقرى والنجوع والمنازل والمساجد لإجراء حوارات مباشرة مع الشباب المؤمن وتتركز الحوارات حول القضايا المطروحة على الساحة وخاصة اسلوب العنف والامر بالمعروف والنهي عن المنكر، وذلك بالإضافة إلى القيام بزيارات إلى السجون وعقد لقاءات مع الشباب داخلها ، وعقد لقاءات مع المسئولين لعرض ما تم تحصيله لإزالة الشوائب بين الجماعات واجهزة الدولة واخيراً محاولة تحقيق حالة من الوئام الداخلي وجمع الشمل على المستوى الشعبي والرسمي . ووقع على الورقة ثلاثون شخصاً .

واقترحت اللجنة لها هيكلا تنظيمياً يتكون من مجلس رئاسة يضم الشعراوي والغزالي وكشك ومحمد نايل .. ومكتب تنفيذي مهمته عقد اللقاءات المباشرة مع اجهزة الأمن وقيادات الجماعة داخل المعتقلات ويضم محمد عمارة وسليم العوا وعبدالرشيد صقر ومنتصر الزيات وعبدالصبور شاهين وعمر عبدالكافي .. ولجنة التنسيق والمتابعة ، واخيراً لجنة للإعلام اوكلت رئاستها لفهمي هويدي وعضوية احمد فراج مستشار رئيس الوزراء وتم اختيار محمد إسماعيل سكرتيراً عاماً للجنة على ان تجتمع كل مجموعة مرة كل اسبوع واجتماعا عاما كل ١٥ يوما ، وحمل منتصر الزيات بعد هذا الاجتماع رسالة من لجنة العلماء لعناصر الجماعات المتطرفة في سجن ليمان طرة بدايتها « إخواننا في الله » .. ودعاء بان يفرج الله العلي القدير كربكم « وليسمح لنا السادة العلماء لنؤكد اننا ندرك ان كل مسجون هو في كرب .. لكن ياترى لماذا دخل اخوانهم في الدين السجن .. ظلما وعدوانا ام عقاباً لجرائم وقتل ودم » .

وحسب ما قاله منتصر الزيات المحامي « الوسيط » أن الجماعات في السجون لم ترفض الوساطة بل ابدت موافقة مبدئية على قبولها لحين دراسة البرنامج دراسة تفصيلية واستشارة اولي الأمر في الجماعة .. وقصد بهم محمود عبدالشافي احد ممثلي الجماعة في القاهرة والدكتور عمر عبدالرحمن مفتي الجماعة ومجلس الشورى .

وفي تطور جديد لتحركات لجنة العلماء دعا الشيخ متولي الشعراوي اعضاء اللجنة لاجتماع عاجل اليوم الأحد في مقر جمعية دعوة الحق بميدان بابل بالدقي ، كما يبذل الآن الشيخ الشعراوي جهوداً كبيرة لتحديد ميعاد مع وزير الداخلية الجديد اللواء حسن الالفي للقاء لجنة الوساطة لطرح رؤية جديدة على الوزير .

كما اكد د . احمد شلبي عضو اللجنة في تصريح لروزاليوسف ان الداخلية لم تعط حتى الآن رداً قاطعاً على رفض الوساطة او الاستمرار فيها كما تشير انباء اخرى إلى انقسام بين اعضاء مجلس شورى الجماعات بسبب الوساطة مع الحكومة خصوصاً مجموعة بيشاور التي تمثل ثقلاً كبيراً داخل الجماعات على اساس انها هي اول من حملت السلاح وضحت بالدم في عدد من الدول ، وترفض هذه المجموعة اي حوار او مصالحة مع الدولة ، وفي رايها ان تطبيق الشريعة الإسلامية هو القضية المحورية وإذا تخلت عنها اي جماعة تفقد مصداقيتها وتتكون قيادة هذه المجموعة من رفاعي احمد طه ومحمد شوقي الإسلامبولي ، ومحمد حمزة ، وطلعت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٩٢

فؤاد قاسم ، وترى المجموعة الاخرى من اعضاء مجلس شورى الجماعات واغلبهم في سجن طرة بزعامة عبود الزمر ان المصالحة لو نجحت تعتبر دفعة للجماعات إلى الامام للتعبير عن انفسهم ووجود كيان قوى لهم داخل المجتمع المصرى ، ويحدد الدكتور عمر عبدالرحمن موقفه بين هاتين المجموعتين على ضوء ثقل كل مجموعة داخل مجلس شورى الجماعات .

وكان أخر اجتماع للجنة الوساطة قد عقد مساء السبت قبل الماضى بجامع بابل بالدقى وتم خلال هذا الاجتماع توجيه الشكر لوزير الداخلية السابق عبدالحليم موسى .

إن لدينا الكثير من التفصيلات حول هذا الكمين الذى نصبته جماعات الإرهاب للحكومة بعد ان تصاعدت العمليات ضد الإرهاب وبدا الشعب كله يتحرك لرفض الإرهاب وسلوك المتطرفين ، وقد لاحظنا في الأونة الاخيرة ان الخلط بين التدين وبين التطرف والإرهاب بدا يزول من اذهان الناس وبداوا يدركون ان الفرق كبير وواسع بينهما .

إننا ندرك تماماً ما هو القصد والهدف من نصب هذا الكمين ، لقد ادركت جماعات الإرهاب انها تخسر وان من مصلحتها استغلال فكرة الوساطة لتفتيت جبهة مقاومة الإرهاب وإظهارها بانها جبهة متعنتة لا تريد حقن الدماء .. وحين انكشفت علاقة تلك المجموعات الإرهابية باجهزة المخابرات الاجنبية ، وانفضحت خطوط العلاقة بين تلك المجموعات وبين احداث الإرهاب في دول اخرى ومن بينها ماجرى في الولايات المتحدة الامريكية في نيويورك قرروا إحراج الحكومة المصرية بالكشف عما اسموه وساطة او مفاوضات .

إننا في النهاية إذ نكشف الأوراق نؤكد ان من واجب الحكومة الا تترك فرصة يمكن عن طريقها حقن الدماء دون التفريط في السيادة وحقوق الشرعية .. وفي نفس الوقت يجب عليها ان تحتاط لمثل هذه الالغام الموقوتة التى لا ينفع معها النفى او التكذيب .. إذا انفجرت ■

٢ - خطاب من اللجنة إلى المعتقلين فى السجن

بسم الله الرحمن الرحيم

أخواننا فى الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نسأل الله العلى القدير أن يفرج كربكم وكروب المسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها .. وبعد

لقد تعرضت البلاد لموجة من العنف وأصيب الناس بالخوف والهلع والفزع على أرواحهم ، وممتلكاتهم ، وأدى ذلك إلى خروج أعداء الإسلام فى كل مكان متطاولين الإسلام بالتشهير والتجريح وتصوير هذا الدين بأنه دين رعب وفزع ، وفى حين أنه دين لين ورحمة وسماحة .

ولقد بدأنا بعون الله تعالى فى محاولة لإخراج البلاد من هذه المحنة ، وتبرئة دين الله مما علق به من شوائب المبطلين .

إننا نعتقد أن كل مسلم غيور على دينه لن يدخر وسعا فى التعاون معنا على إنجاح هذه المهمة الإسلامية النبيلة .

إن العالم كله ينظر إلينا الآن ليرى ماذا سنفعل .. وهل ننجح !!.. وهل يستجيب الذين ينادون بالإسلام إلى نداء السلام بالسلام .

إن ثقتنا فيكم لكبيرة لما نراه من غيرتكم على حدود الله .

والسلام عليكم ورحمة الله .

- فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى
- فضيلة الشيخ محمد الغزالى
- الدكتور محمد عمارة
- الدكتور محمد النابلى
- الشيخ عبد الحميد كشك
- الشيخ عبد اللطيف مشتهرى
- الدكتور سيد رزق الطويل
- الدكتور عبد الرشيد صقر
- الدكتور عبد الصبور شاهين
- الدكتور عبد الحى الفرماوى
- الدكتور عمر عبد الكافى
- الدكتور محمد أحمد مسلول
- الدكتور محمد المختار المهدى
- الدكتور عبد الله عبد الحى
- الشيخ عبد الرحمن يعقوب
- الشيخ عبد البديع مالك
- الأستاذ أحمد فراج
- الأستاذ فهمى هويدى
- الأستاذ محمد إسماعيل
- الأستاذ أحمد على حسن

٣ - برنامج عمل موسع للجنة الوساطة

بسم الله الرحمن الرحيم

مجموعة علماء الإصلاح

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين ... وبعد ،

إن إسلامنا الحنيف بفضل من الله ورحمة لم يترك أمراً من أمور دنيانا فيه خير لنا إلا وبينه واضحاً جليا ولم يترك أمراً فيه شقاء إلا وأوضح لنا الخلاص منه سواء فى كتاب الله العظيم الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه أو من خلفه أو فى سنة حبيبنا المصطفى ﷺ .

الطائفة الثالثة .. لماذا ؟

الآن ونحن نعيش فتنة مابعدها فتنه ، فإن السادة العلماء مطالبون بالتصدى لها خاصة وأن هذه الفتنه أدت الى خروج اعداء الدين من جحورهم متطاولين على كل ما هو اسلامى ، فأصبح كل مؤمن اطلق لحيته امتثالا لأوامر الرسول ﷺ .. ملتحيا ومنحرفا إرهابيا ، غفر الله لنا ولهم . وباتت كل امرأة مؤمنه منقبة كانت أو محجبة ـ رجعية متخلفة .. ومن ثم قامت حملة شعواء على شريعة الله ومنهاجه لاتبقى ولاتذر .. لم تفرق فى حربها ضد الاسلام بين العلماء الاولياء العاملين بكتاب الله وسنة رسوله وبين من أغواهم الشيطان وشل تفكيرهم الصحيح .. من هنا فإن العلماء ، وهم أهل الثقة والعلم والعمل مسئولون أمام الله لابد أن تأخذهم الغيرة على دينهم ، فيهبوا دفاعاً عنه أمام هذه الحملة الظالمة التى كان من أهم نتيجتها قتل الأبرياء وترويع الآمنين من أبناء مصر ، وتشويه مبادئ الإسلام الحنيف امتثالا لقوله تعالى " وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الاخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تفئ الى أمر الله ، فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل واقسطوا " من هنا كان لابد من وجود مجموعة من العلماء الاجلاء .. تقوم مقام الطائفة الثالثة ، فإذا كانت قلة من الشباب المنتمى الى بعض الجماعات الاسلامية يناصب رجال الامن العداء والعكس صحيح .. فهنا يأتى دور هذه الطائفة التى اختيرت من رجال الدعوة .. أهل الورع والتقوى طرفا محايدا .. ليسوا مع السلطة والسلطان وليسوا مع

المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣ ابريل ١٩٩٧

السؤال الحائر فى مصر بعد تغيير وزير الداخلية:

هل تستمر جهود الوساطة بين الحكومة والمتطرفين؟

كشف منتصر الزيات المحامى والوسيط الذى قام بايصال رسائل لجنة الحكماء الى قيادات الجماعات المتشددة فى السجون، انه سيعلن اعفاء نفسه من القيام بهذا الدور مشيرا الى ان الظروف العامة الحالية لا تساعد على مواصلة هذا الدور. وفى نفس الوقت اكد زميله فى هذا الدور المحامى محمود عبدالشافى ان الجميع الأن فى حالة ترقب، ويمكن القول ان الجهود مجمدة رغم محاولات البعض لاحيائها بطرق اخرى.

□ كتب ـ مجدى الدقاق:

رغم التصريحات التى اتسمت بالحزم من قبل القيادات السياسية والامنية فى مصر والبيانات المتشددة التى صدرت عن الجماعات المتطرفة والتى تحدد طبيعة الوضع فى مصر الآن.. فإن بعض المتفائلين يرون ان الاحداث التى شهدتها البلاد خلال الاسبوع الماضى التى أعقبتها تصريحات رئيس الوزراء المصرى د. عاطف صدقى ووزير الداخلية الجديد اللواء حسن الالفى والتى توعدت بالمواجهة الحاسمة مع الخارجين عن القانون، ثم الاحكام التى أصدرتها المحكمة العسكرية فى حق عدد من المتطرفين فى قضية السياحة ـ ربما تساعد على ادراك الجميع لخطورة الاوضاع التى تشهدها الساحة المصرية.

المتفائلون يبنون تفاؤلهم على احتمال ان تكون التصريحات المتشددة والبيانات الغاضبة مجرد غطاء لفتح المجال واسعا أمام الحوار.. ويدللون على ذلك بالاجراءات التى اتخذها وزير الداخلية الجديد بفك الحصار ورفع حظر التجول فى بعض مدن الصعيد، ثم سعى عدد من القيادات الدينية التى تساهم فيما كان يطلق عليه «لجنة الحكماء» لإحياء دورها الذى توقف بسبب اقالة وزير الداخلية السابق عبدالحليم موسى عن طريق تشكيل لجنة برلمانية لمواصلة جهود الوساطة. ولهذا الغرض ارسلت هذه القيادات عددا من البرقيات لاعضاء مجلس الشعب المصرى «البرلمان» تدعو فيها لتشكيل هذه اللجنة. وفى الوقت نفسه دعا عدد من رؤساء النقابات الرئيسية فى البلاد ـ نقابات المحامين والاطباء والتجاريين والحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم لتبنى فكرة الحوار مع



اللواء حسن الألفى

جماعة «الاخوان المسلمين» المحظورة من منطلق سيطرة أعضاء الجماعة على مجالس هذه النقابات واعلانها اكثر من مرة رفض العنف والارهاب. ومن الواضح ان هناك أطرافا عديدة يهمها عودة الحوار وخصوصا تلك التى تنتمى لجماعة الاخوان التى تحاول طرح نفسها فى الشارع السياسى المصرى كبديل هادىء ومعتدل يختلف عن جماعات العنف.

وكشف مسئولون فى الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم فى مصر عن وجود تيارين داخل الحزب فيما يتعلق «بمعاملة» جماعة الاخوان وحزب العمل الذى يتزعمه ابراهيم شكرى. التيار الأول يرى ان الاخوان وحزب العمل أدانا دائما الارهاب، وان ابراهيم شكرى عندما شارك فى حوار الأحزاب حول هذه القضية كان موقفه وموقف حزبه واضحا فى رفضه للعنف والارهاب.

اما الرأى الثانى - فيقول ان على حزب العمل ان يتخلى عن مقولات تشجيع الارهاب وخلق مناخ العنف فى البلاد ويرى ايضا ان السماح بقيام حزب على أساس دينى سيجعل من مصر صورة مكررة من لبنان وفى أحسن الاحوال من الجزائر. ويعتقد المراقبون ان وجهة النظر الثانية هى التى سادت وهو الأمر الذى جعل الدعوة لقيام جبهة وطنية لمواجهة الارهاب تتعثر بسبب الخلافات داخل الحزب الحاكم، وداخل أحزاب المعارضة كالوفد والتجمع. ففى الوقت الذى وافقت فيه أحزاب الاحرار والناصرى وعدد من قيادات «الوطنى» على مشاركة حزب العمل فى تأسيس هذه الجبهة رفضت أحزاب التجمع والوفد وقيادات من الحزب الوطنى أيضا هذه الفكرة مؤكدة ان حزب العمل «باع نفسه لجماعة الاخوان ولجماعات العنف السياسى».

وفى السياق الذى يعزز خيار المواجهة كشفت مصادر سودانية بالقاهرة النقاب عن زيارة أحد أبرز مسئولى الجماعة المتطرفة فى مصر أيمن الظواهرى للعاصمة السودانية الخرطوم واجتماعه بنافع على مسئول جهاز الأمن الخاص بالجبهة الاسلامية فى السودان التى يتزعمها حسن الترابى وكشفت هذه المصادر ان «الظواهرى» ناقش مع المسئول السودانى امكانية لجوء المتشددين المصريين المعروفين باسم «الافغان» للسودان فى المعسكرات الخاصة بهم وذلك بعد ان طلبت الحكومة الباكستانية منهم الرحيل عن بيشاور وقامت بالقبض على عشرات منهم وترحيلهم الى بلادهم. وهذه التطورات تأتى فى الوقت الذى شددت فيه السلطات المصرية الرقابة على حدودها لمنع تسلل أو هروب العناصر الارهابية وتأتى ايضا فى الوقت الذى تشن فيه حملة واسعة للقبض على كافة المشتبه فى انتمائهم لهذه الجماعات والتورط فى عملياتها الارهابية.

فهل هناك أمل فى تجدد الحوار؟ نعتقد ان معطيات الواقع سوف تجيب على هذا السؤال.

حقيقة اتصالات لجنة الحكماء

لماذا فشلت الوساطة بين الداخلية والمتطرفين ؟

● أعضاء اللجنة : المبادرة كانت من العلماء لا الحكومة

● حسن علام

● لماذا تعتبر تصريحات الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء بان الحكومة لم تجر اتصالات بقيادات الجماعة الاسلامية صحيحة ؟ .. وما هى حقيقة لجنة الحكماء ؟ ولماذا فشلت جهود وساطتها ؟ أو وصلت إلى طريق مسدود ؟ وهل صحيح أن استجابة وزارة الداخلية لمبادرة علماء الاسلام كانت لكشف أبعاد جديدة فى قضية المتطرفين أعضاء الجماعات الاسلامية وفضح اتصالاتهم الخارجية بالدول التى تمول انشطتهم المشبوهة ؟ .. وهل تعد تصريحات اللواء حسن الألفى وزير الداخلية الجديد برفض الحوار مع الخارجين على القانون والشرعية نهاية صريحة لهذه اللجنة التى أعلنت وساطتها بين اجهزة الأمن وقيادات التطرف ؟

« آخر ساعة » تضع النقاط فوق الحروف على هذه القضية التى شغلت الرأى العام طويلا .. قضية « لجنة الحكماء » .. والوساطة بين الحكومة والجماعات !

● تستطيع آخر ساعة ان تؤكد صحة تصريحات الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء بان الحكومة ووزارة الداخلية لم تجر اتصالات بقيادات الجماعات الاسلامية ، فحقيقة الأمر أن هناك « مبادرة » تمت بالفعل من جانب بعض علماء الاسلام (حوالى ٢٠ عالما وداعية وكاتبا إسلاميا) ، هم الذين تطوعوا من تلقاء انفسهم لاجراء حوار ووساطة مع « الداخلية » لوقف نزيف الدم ، وهذه المبادرة ليست الأولى من نوعها ، فقد سبقها « وساطات » كثيرة باءت معظمها بالفشل بسبب تعنت الجماعات المتطرفة وإصدارها بيانات تندد بجهود الوساطة ، وتصف هذه المساعى بالمناورات الحكومية للقضاء على التيارات الاسلامية فى مصر ، ولذلك لم تعر الحكومة اى اهتمام بمساعى (لجنة الحكماء) هذه المرة ، لانها تعرف النتائج مقدما ، ولكن فى نفس الوقت لم ترفض وزارة الداخلية فكرة الوساطة واتصال علماء المصالحة بقيادات الجماعات الاسلامية داخل السجون وخارجها لاكتشاف ابعاد جديدة لاتصالات قيادات الارهاب بالجهات التى تمول عملياتهم وتدعم انشطتهم !

المبادرة من العلماء

وقد التقت « آخر ساعة » بالاستاذ الدكتور احمد شلبى استاذ الحضارة الاسلامية بجامعة القاهرة واحد اعضاء لجنة الحكماء البارزين ليشرح بكل صراحة كل ما جرى :

— إذا تحدثنا عن « مبادرة » هذه المرة ، فلابد ان نؤكد انها كانت (من جانب العلماء انفسهم) وليس من طرف آخر . الفكرة كانت من عندنا على ضوء الأحداث المؤسفة ، والمواجهات الدامية بين الأمن والجماعات ، فاردنا وقف نزيف الدم الذى يراق من جانب الطرفين بمد جسور بين الجماعات واجهزة الأمن .

وفكرة « الوساطة » نفسها ناقشناها فى الأيام الأخيرة من شهر رمضان المبارك ، وصاحب الفكرة الدكتور السيد الطويل عميد كلية الدراسات الاسلامية والعربية بجامعة الأزهر ورئيس جمعية دعوة الحق الاسلامية « بالدقى » ، الذى دعانا لمناقشة الفكرة نفسها داخل مقر الجمعية ، ولاقت استحساننا جميعا من منطلق وطنى ودينى لاعادة استقرار الأمن للبلاد ، وخصوصا فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى الذى باركها ووافق على اشتراكه فى مفاوضات وفد الوساطة مع وزير الداخلية السابق اللواء محمد عبدالحليم موسى ..

وعلى الجانب الآخر احطنا اكثر المحامين صلة بقيادات الجماعات داخل السجون وهو منتصر الزيات المحامى الذى يعد الوكيل القانونى لهم ليكون حلقة الاتصال .

وقد تم تشكيل وفد علماء لجنة الحكماء بعناية من حوالى عشرين شخصية معروفة بالاعتدال والحياد الكامل ، وهذه اللجنة تكونت من فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى ، والدكتور احمد شلبى ، والدكتور محمد عمارة ، والدكتور السيد الطويل ، والدكتور محمد عمارة ، والدكتور عبدالحى الفرماوى ، والشيخ عبداللطيف مشتهرى ، واحمد فراج ، والدكتور عبدالرشيد صقر ، والدكتور عبدالصبور شاهين ، والدكتور محمد احمد سحلول ، والدكتور عبدالله عبدالحى ، والدكتور محمد المختار المهدى ، والدكتور وجيه سعداوى ، والشيخ عبدالرحمن يعقوب ، والشيخ عبدالبديع غازى ، والكاتب الاسلامى فهمى هويدى ، وصحفى مرافق لفضيلة الشيخ الشعراوى اسمه محمد إسماعيل .

طلبنا تحديد موعد مع السيد وزير الداخلية السابق اللواء محمد عبدالحليم موسى (قبل العيد) ، ولكن الوزير لم يحدده إلا بعد العيد ، وبالتحديد كان يوم الأحد الموافق ٤ ابريل الماضى .

خمس ساعات مع وزير الداخلية

استقبلنا وزير الداخلية السابق فى مكتبه (والكلام مازال على لسان المفكر الاسلامى الدكتور احمد شلبى - استاذ الحضارة الاسلامية بجامعة القاهرة ، وعضو لجنة الحكماء) وكانت الساعة تشير إلى تمام الثانية عشرة ظهرا ، واستمرت مناقشتنا معه خمس ساعات كاملة حيث انتهت فى الساعة الخامسة من مساء يوم الأحد الموافق ٤ ابريل ١٩٩٣ .

طرحنا معه فكرة « المبادرة » ، وشرحنا هدف الوساطة فى حد ذاتها والتى تستهدف وقف تصاعد الارهاب ونزيف الدم واعمال العنف من الطرفين .. اجهزة الأمن ، والجماعات الاسلامية ، واتفقنا على بعض « المبادىء » ولا اسميها « شروطا » اهمها الاتصال بقيادات الجماعات الاسلامية بالسجون المعتقلين بها ، فوافق الوزير وقال بالحرف الواحد : (السجون مفتوحة لكم) ، كذلك من اهم ما طرحناه مع وزير الداخلية السابق هو مسألة الافراج عن بعض المعتقلين من الجماعات الاسلامية الذين لم يصدر بشأنهم احكام قضائية ، ولم تثبت ضدهم جرائم محددة ، فوافق اللواء محمد عبدالحليم موسى على ذلك ايضا .

إلى هنا ينتهى كلام الدكتور شلبى ، ويختتم حديثه بانه لم يحضر اى لقاء آخر مع وزير الداخلية السابق لانه سافر إلى الجزائر لحضور احد المؤتمرات الدينية .

● ونلتقى باحمد فراج (المستشار الاعلامى لرئيس الوزراء وعضو لجنة العلماء والحكماء) فيحاول الاعتذار عن اى إجابة ، والتنصل من التكليف باى وساطة ، إلا انه يعترف بحضور لقاء واحد مع وفد الوساطة بوزير الداخلية السابق ، ويصرح احمد فراج « لآخر ساعة » بان كل ما ذكر عنى فى بعض وسائل الاعلام كذبا !!

● عضو ثالث من اعضاء لجنة الحكماء (طلب عدم ذكر اسمه) قال ان المبادرة تمت فعلا منا كعلماء ، وان وزير الداخلية السابق اللواء محمد عبدالحليم موسى كان متحفظا للغاية على وساطتنا ، وذكر صراحة بانه يقبل هذه الوساطة ولكن « بدون شروط مسبقة » لانه كوزير داخلية مفروض أن يستمع لاى مساع وحوارات مفتوحة تتعلق بانشطة الجماعات الاسلامية ، ويمكن ان تشارك هذه المساعى فى وقف اعمال العنف ، ووضع حد لتصاعد احداث الارهاب !

كما ذكر عضو لجنة الحكماء الذى طلب عدم ذكر اسمه ، ان احمد فراج هو الذى طلب إضافته لاعضاء اللجنة بصفته « الشخصية » وليست « الوظيفية » كمستشار إعلامى لرئيس مجلس الوزراء .

ومن خلال استطلاعي لعدد كبير من اعضاء لجنة الحكماء للوساطة بين الجماعات المتطرفة وأجهزة الداخلية ، ومن خلال استماعى لعدد من قيادات الامن الذين حضروا لقاء وزير الداخلية السابق اللواء محمد عبدالحليم موسى بهذه الرموز الاسلامية ، استطيع ان اضع الحقائق التالية :

وساطات سابقة

● لم يلتق وزير الداخلية السابق عبدالحليم موسى بعبود الزمر فى لقاء منفرد بمكتبه بالوزارة كما ادعت بعض وكالات الانباء العالمية .

● وساطة لجنة الحكماء بين الجماعات الاسلامية واجهزة الامن لم تكن الاولى من نوعها ، فقد سبقها قبل ذلك وساطات ومبادرة مشابهة باءت جميعها بالفشل بسبب مراوغة قيادات التطرف ومحاولتها كسب اى تنازلات ممكنة اهمها الافراج عن عدد من المتطرفين الذين اعتقلوا طبقا لقانون الطوارىء ، وكان اهم مطالبهم ايضا تحويل قضاياهم من محاكم عسكرية إلى محاكم مدنية ، ولم تلتفت الحكومة واجهزة الامن لمطالب هؤلاء المتطرفين على الاطلاق ، بدليل ان قضية تنظيم اعداء السياحة نظرت امام (المحكمة العسكرية العليا) والمتهم فيها تسعة واربعون متطرفا ، حكم على سبعة منهم بالاعدام ، وثلاثة بالاشغال الشاقة المؤبدة ، واثنين وعشرين بالسجن من سنتين إلى خمسة عشر عاما ، وسبعة عشر بالبراءة ، لان القضية فى جوهرها تنظيم إرهابى متطرف استعمل السلاح والقتل لتخريب الاقتصاد القومى وتقويض دعائمه واركانه لزعزعة استقرار مصر ، وان القضية ليست قضية فكر او عقيدة كما ادعت الجماعات المتطرفة ، ولذلك نظرتها محكمة عسكرية عليا !

● هذه اللجنة المسماة « بلجنة الحكماء » بدات اعمالها فى العشر الاواخر من رمضان ، واستعانت بالسيد منتصر الزيات المحامى (وكيل الجماعات الاسلامية القانونى فى قضاياهم) كحلقة اتصال مع القيادات المتطرفة فى السجون ، وقبل تحديد لقاء اللجنة بوزير الداخلية (بيوم واحد) وقع حادث اغتيال اللواء محمد الشيمى فى اسيوط ، مما اكد عدم التزام « الجماعات » بشروط الوساطة ، واحرج لجنة العلماء امام وزير الداخلية السابق حرجا بالغا !

● عندما طالب اعضاء هذه اللجنة مقابلة عبود الزمر وناجح إبراهيم وكرم زهدى وعصام دربالة (رموز قيادات التطرف التى تحرك الجماعات من داخل السجون) احالهم وزير الداخلية السابق إلى شخصية امنية خطيرة تتمتع بحنكة سياسية بالغة - اللواء مصطفى عبدالقادر ، مدير مباحث امن الدولة - وكان ذلك له دلالته البعيدة عن اذهان « المشايخ » للحصول على معلومات جديدة بالكشف عن اماكن اسلحتهم وذخيرتهم ، وكذلك اتصالات الجماعات المتطرفة بالدول التى تمولهم ، وايضا مراكز التدريب الخاصة باعضاء الارهاب ، وكل هذه المعلومات يمكن ان يمتصها علماء الوساطة من خلال مباحثاتها مع رموز التطرف من داخل السجون !

المصدر : أخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٣

مصالح شخصية

● رغم مكانة « المشايخ » العلمية ، إلا ان كثيرا منهم يفتقد الحس السياسي .. ظهر ذلك واضحا عند لقائهم بوزير الداخلية السابق عندما اثاروا معه قضايا فرعية متعددة لا تمس جوهر « الوساطة » بين الجماعات المتطرفة واجهزة الأمن .

● كعادة بعض « الاسلاميين » في الحصول على اكبر قدر ممكن من « الغنائم » في اية فرصة مواتية ، فقد اثار بعض اعضاء لجنة الحكماء (قبل الذهاب لوزارة الداخلية) فكرة السفر إلى « نيوجيرسي » بامريكا للقاء الشيخ عمر عبدالرحمن (مفتي الجهاد) ، واحتل موضوع « تذاكر السفر » والاهم من ذلك كله « بدلات السفر » جانبا كبيرا من المناقشات ، واختلفوا فيما بينهم على تحديد هذه « الغنائم » مقدما !

● كان وزير الداخلية السابق اللواء عبدالحليم موسى مع اعضاء لجنة الوساطة « متحفظا » واكد لهم إن الحكومة لا تتحاور مع الجماعات ، ولا يمكن قبول فرض اى شروط في هذه المهمة ، وسبب ذلك ان الداخلية تعرف مقدما نتائج لجنة الوساطة ، فقد سبق للواء عبدالحليم موسى ان استقبل في مكتبه الشيخ عمر عبدالرحمن وجرى بينهما حوار طويل اتسم بكثير من الود ، لدرجة ان الشيخ « عمر » اخذ كل تليفونات الوزير الخاصة ، ورغم ذلك سافر مفتي تنظيم الجهاد إلى الخارج ليواصل حملاته في الهجوم على مصر وقيادتها ، ووصم علماء الاسلام بالكفر ، فإذا كانت اجهزة الامن فشلت في الحوار مع الراس المدبر للتطرف ، فكيف تنجح مع « حوارييه » ، وهل يمكن قبول التفاوض مع « الاتباع » و« الاصل » في الخارج !

● افتقدت هذه اللجنة تعاطف فضيلة الامام الاكبر شيخ الازهر معها في مهمتها ، ورايه الصريح والحكيم في هذه القضية ان الذين يرتكبون اعمال العنف والارهاب لا يمكن التفاوض معهم عن طريق الرموز الدينية ، فالخارجون على الشرعية والعابثون المعتدون لابد من تطبيق القانون العادل عليهم ، فالازهر كاكبر مؤسسة دينية في العالم غاب المتطرفون عنه ، وهاجموا علماءه ، وحذر امراء التطرف من الاتصال بعلماء الدين والازهر ، وليس ذلك نزعا للثقة منهم كما يزعمون ، وإنما خوفا على ارائهم المتطرفة ان يكشفها العلماء ويصرفوا الاتباع عنهم ، إذا كان راى المتطرفين في العلماء بانهم ادوات السلطة ، فكيف ستنجح جهود الوساطة بين الجماعات و « السلطة » ؟

● تاكيدا لنفس هذا المعنى ، وفي غمرة جهود وساطة لجنة الحكماء مع وزير الداخلية السابق صدر بيان من قيادة الجماعة الاسلامية في « بيشاور » بباكستان برفض الحوار مع السلطات ، كما صدر بيان آخر في اسيوط يصف هذه المبادرة بانها مناورة حكومية للقضاء على التيارات الاسلامية في مصر !

فشل لجنة الحكماء

● تستطيع آخر ساعة ان تؤكد ان دور لجنة الحكماء انتهى تماما ، ولا وجود لهذه اللجنة الآن في ظل السياسة الامنية الجديدة بعد تولى اللواء حسن الألفي - وزير الداخلية الجديد - الذى اعلن رايه بصراحة عن عدم جدوى الحوار مع قيادات التطرف في آخر حديث صحفي بقوله :

احب ان اعلن للجميع من الآن رايى بكل صراحة في هذا الموضوع وهو : مع من اتحاور ؟ .. هل المطلوب ان اجرى حوارا مع مجموعة من الخارجين على القانون والشرعية سواء بالقتل او التدمير او ارتكاب اعمال إجرامية ضد امن البلاد ، وإشاعة الفوضى والذعر وقتل الابرياء من ابناء مصر .. او ضد ضيوف على مصر من السياح الاجانب الذين حضروا باختيارهم وإرادتهم لزيارة المعالم السياحية الموجودة على ارض مصر ، والاستمتاع بالنيل العظيم ، والتعرف على شخصية الانسان المصرى الطيب الكريم ؟

هل مفهوم الحوار الذى تردد في الفترة الاخيرة هو ان اقوم بالتحاور مع مجموعة من « المضللين والمنحرفين » الذين يدعون او يزعمون انهم يمثلون الإسلام ، او يطلقون صيحاتهم بالكذب والبهتان بغرض تضليل الشباب ؟

هل من المعقول ان اقول لامثال هؤلاء المضللين من المتطرفين او الارهابيين :

— والنبى بلاش العنف والارهاب وتعالوا نتحاور !

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحوادث

التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩[illegible]

«اشتدي يا أزمة تنفرجي»

المعركة ضد الارهاب تنتقل من المواجهة الى الحوار؟

المصدر : الحوادث

التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٣

في اسبوع واحد، اتخذت مواجهة الارهاب في مصر شكلا جديداً. الجماعة الاسلامية اعلنت مسؤوليتها عن حادث اغتيال اللواء محمد الشيمي نائب مدير أمن اسيوط، واثنين من رجال الشرطة، سائقه وحارسه، في حادث هو الاول من نوعه الذي يطال احد قيادات الامن. وفي الاسبوع نفسه، يعلن عن وجود حوار، تقوم به لجنة من كبار رجال الدين والمفكرين الاسلاميين المستقلين، مع الحكومة من جهة ومع الجماعات المتطرفة من جهة اخرى.

قد لا يكون هناك ارتباط مباشر بين حادث الاغتيال وبين الحوار. ولكن بنجاح هذه المحاولة، ينقذ مصر من «دائرة جهنمية»، و «حلقة مفرغة»، مستمرة منذ عامين، بالاضافة الى جهود عديدة، دخلت على خط محاولة التوصل الى حل جذري وحقيقي للارهاب، من مجلسي الشعب والشورى واحزاب سياسية ونقابات.

وقبل الحديث عن التوجه القومي في مصر لمواجهة الارهاب، نتوقف عند حادث اغتيال نائب مدير امن اسيوط اللواء محمد الشيمي، لانها طالت احد كبار رجال الامن من ناحية، بالاضافة الى اسلوب تنفيذه الذي يشير الى قدرة عالية لم تكن متوافرة لدى الجماعات الارهابية في مصر، نتيجة للتدريب المرتفع الذي ناله البعض منهم على مثل هذه العمليات في باكستان، او في غيرها من الدول. فالمحاولة جرت في الساعة الحادية عشرة صباحاً، وفي وسط ميدان عام كان مزدحم تماماً بالاهالي، وشارك في الجريمة من ٤ الى ٦ افراد اطلقوا وابلاً من الرصاص على السيارة بمن فيها. لم يكتفوا فقط بالاغتيال، بل سرقوا الاسلحة الخاصة برجال الشرطة الثلاثة وسط ذهول وسلبية العشرات الذين تصادف وجودهم في مكان الحادث، دون ان يتحرك احد منهم. وقبل وصول رجال الشرطة الى مكان الحادث كان المعتدون قد هربوا في سيارة كانت تنتظرهم. ويبدو ان خطة الاغتيال والهروب كانت معدة بعناية شديدة. والعجيب في الامر ان كل الاجهزة الامنية في مصر كانت على علم ببلاغات تهديد ضد بعض القيادات الامنية خصوصاً في اسيوط، ومنهم مدير الامن عبد الوهاب الهلالي، ويبدو انه كان المقصود بهذه العملية نظراً لتشابه سيارته مع سيارة اللواء الشيمي، خصوصاً وان الاخير لم يكن له دور مباشر في عمليات المواجهة المستمرة بين الامن والجماعات الارهابية في اسيوط.

ثم، هل يصح المثل القائل «اشتدي يا ازمة تنفرجي»؟ ففي اليوم نفسه لاعلان اغتيال اللواء الشيمي، اعلن عن وجود حوار تقوم به «لجنة حكماء» مع الحكومة والجماعات المتطرفة لانهاء دائرة العنف والعنف المتبادل، وفق شروط عديدة. يضاف الى ذلك محاولة مجلسي الشعب والشورى المشاركة بجهد في علاج ظاهرة الارهاب: الاول في انتظار مناقشة تقرير وضعه وكيل مجلس الشعب السيد راشد بعد حوار واسع مع كل الفعاليات السياسية والحزبية. والثاني مجلس الشورى قارب على الانتهاء من مناقشة تقريره. ومن الممكن ان تتحول اقتراحات التقريرين الى قوانين وبرنامج عمل يلزم الحكومة. يُضاف الى ذلك كله دخول اطراف وجماعات مدنية في دائرة رفض الارهاب، ومنهم الاخوان المسلمون المتهمون تاريخياً بانهم «العباءة التي خرج منها التطرف»، مما يعني ان الجميع ادرك بان الارهاب لم يعد مشكلة الحكومة وحدها، او انه على قوات الامن وحدها مواجهتها.

في البداية يذكر تقرير مجلس الشورى احصائيات متكاملة عن قضايا الارهاب خلال العام الماضي، ويضيف اليها قضايا التعدي على قطاع السياحة. ويذكر انه كانت هناك ١٧ حادثة، الوفيات فيها خمسة: ثلاثة من الاجانب، واثنان مصريان، والمصابون ٤٨ شخصاً منهم ٢٧ من الاجانب و ٢١ من المصريين. وابرز هذه القضايا القضية رقم ٩٢/٥٥٣ ـ حصر امن دولة عليا المقيدة برقم ٩٣/٦ عسكرية عليا، والتي شملت قضايا التعدي على السياحة بمحافظات مصر، واتوبيسات سياحية وبواخر نيلية. والقضية رقم ٩٣/٨٨١ اداري قسم قصر النيل، والخاصة بانفجار عبوة ناسفة بمقهى وادي النيل بميدان التحرير. اما قضايا التعدي على المواطنين الاقباط، فتبلغ عددها ٢١ توفي فيها ٢٢ شخصاً: ٤ من المسلمين، وطفلان مسيحيان، وبلغ عدد المصابين ٢٢، منهم خمسة بطلق ناري، وثلاثة اطفال مسلمين.

وابرز هذه القضايا القضية رقم ٩١/٩٤٦٥ اداري قسم امبابة الخاصة بالاحداث الطائفية بمنطقة المنيرة الغربية بامبابة، والقضية رقم ٩٢/٣٢٣ حصر امن دولة عليا، «حوادث العنف في اسيوط». وتصل قضايا التعدي على رجال الشرطة الى ٣٨، منها ٢٤ حالة وفاة ٤ ضباط، ٥ صف ضابط، ١١ مجند. وخفيران، وطفلان. والمصابون ٣٣ منهم ١٠ من الضباط. وابرز هذه القضايا محاولة اغتيال مامور سجن طره، الاعتداء على سيارات الشرطة بمنطقة امبابة، واستشهاد النقيب علي خاطر بالاسكندرية والمقدم مهران عبد الرحيم في اسيوط، والمقدم احمد علاء البراوي بالفيوم، واحداث مسجد الرحمن باسيوط.

ويضم النوع الرابع من احداث الارهاب قضايا الاعتداء على المرافق العامة: التعدي على قطار اسيوط، والذي توفي فيها ٤ مواطنين، واصيب تسعة. وحادث القاء عبوة متفجرة باحد شوارع ديروط. وهناك كذلك قضايا التعدي على نوادي الفيديو، ويبلغ عددها ٩، لم يصب فيها سوى فرد واحد، بالاضافة الى قضايا التعدي على دور السينما (عمليتان بدون وفيات واصابات)، وكذلك قضايا التعدي على محلات المشغولات الذهبية المملوكة للمواطنين الاقباط، وعددها ست عمليات، توفي فيها اثنان ووصل عدد المصابين الى خمسة في مناطق متعددة بالقاهرة.

وهناك القضايا الخاصة باغتيال شخصيات عامة وتضم اغتيال الكاتب الدكتور فرج فودة، بالاضافة الى قضايا التخطيط للقيام باغتيالات شخصيات عامة، وعددها اثنان، القضية رقم ٩٢/٢٣ عسكرية عليا، الخاصة بتشكيل تنظيم سري ارهابي، والتخطيط لاغتيال بعض الشخصيات المهمة، والقضية رقم ٩٢/٢٤ عسكرية عليا، الخاصة بتشكيل تنظيم سري ارهابي والتخطيط لاغتيال ضابط أمن دولة بالاسكندرية.

ولم يكن ذلك الاحصاء الدقيق، الذي تدمه تقرير

المصدر : الحوادث

التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدكتور مفيد شهاب لمجلس الشورى، هو احد انجازات التقرير، بل انه وللمرة الاولى، يعطي ابعاداً وتوصيفاً لابعاد وتاريخ عمليات الارهاب. في مصر، ويقول «ان هناك بعداً تاريخياً لظاهرة الارهاب. فتلك الظاهرة لم تظهر فجأة في السبعينات، اذ كانت لها جذور فكرية عملية عنيفة في مراحل سابقة، وان كانت الاطر الفكرية والتوجهات الحركية قد اختلفت عما كان سائداً من قبل»، ويضيف: «لقد شهدت السبعينات اتساع نشاط الجماعات والتنظيمات الارهابية. فقد ظهرت عام ١٩٧٤ جماعات «شباب محمد» وكانت وراء عملية الكلية الفنية العسكرية. ثم ظهرت ايضاً جماعة المسلمين، التي اطلق عليها «التكفير والهجرة»، عام ١٩٧٧، والتي كانت وراء عملية اغتيال الشيخ الذهبي وزير الاوقاف الاسبق. وفي عام ١٩٧٩ ظهر واحد من اكبر التنظيمات المتطرفة العنيفة في تاريخ مصر، وهو «تنظيم الجهاد»، الذي يضم عدة تنظيمات فرعية، في الوقت الذي كانت جماعة اخرى كبيرة قد تبلورت ملامحها. وتحالفت مع التنظيم في احدى مراحله «الجماعة الاسلامية» التي كانت قد بدأت تتكون ويتسع نفوذها داخل الجماعات المصرية، في اطار انشطة ثقافية ودينية قبل ان تتجه الى اعمال العنف.

ويشير تقرير مجلس الشورى الى دخول جماعات العنف الارهابي مرحلة سكون بفعل المواجهة الامنية لها. بعد اغتيال الرئيس السادات عام ١٩٨١. ولم تمض عدة سنوات حتى بدأت موجة جديدة من الانشطة الارهابية العنيفة التي قامت بها احدى التنظيمات المرتبطة بتنظيم الجهاد الرئيسي، وهو التنظيم الذي عرف باسم «الناجون من النار» وتصاعدت ممارسات تلك الجماعات بعد ذلك الى ان وصلت الى ذروتها عام ١٩٨٨، الذي شهد بالاضافة الى اعمال العنف المعتادة، التطور المهم في النشاط الارهابي الذي اوضحته احداث عين شمس، والتي قادتها في الاساس الجماعة الاسلامية.

ويضيف التقرير انه منذ عام ١٩٨٨ وحتى عام ١٩٩١ تطورت هياكل واساليب العمل الارهابي في مصر بصورة كبيرة، حيث تضخم حجم التنظيمين الارهابيين الرئيسيين، وهما الجهاد والجماعة الاسلامية، بصورة كبيرة، في ظل محاولات مستمرة للتنسيق فيما بينها. وتزايدت اعداد التنظيمات الصغيرة المتفرعة او المستقلة او المنشقة عنهما والتي انتشرت في العديد من المناطق والمحافظات المصرية. وتصاعد كذلك النشاط الارهابي، بمختلف صوره واشكاله، لهذه الجماعات في تلك الفترة.

وابتداء من عام ١٩٩٢، بدا النشاط الارهابي لجماعات العنف المتطرفة يتخذ اشكالاً ذات خطورة خاصة بالنظر لتاريخ هذا النشاط. فقد بدأت تلك المجموعات تستهدف بعض المواطنين الاقباط في صعيد مصر، بصورة بدا معها وكأنها تستهدف لفت انتباه الخارج الى مصر في وقت تتصاعد فيه موجة التدخل الخارجي والدولي. كما بدأت الممارسات الارهابية تتخذ مساراً خطيراً بالاعتداء على السائحين الاجانب وعلى المنشآت السياحية في اطار خط ارهابي جديد يستهدف الاقتصاد المصري، بعد ان كان يستهدف الاستقرار السياسي في الاساس. والملاحظ ان الممارسات الارهابية تصاعدت في وقت كانت مصر قد بدأت فيه ترتيب اوضاع مكانتها ودورها الاقليمي في المنطقة وتتجاوز، الى حدّ ما اوضاعها الاقتصادية الصعبة، وهو الامر الذي لفت الانتباه الى مسالة الدور الخارجي وراء النشاط الارهابي في مصر، خصوصاً بعد ان كانت ظاهرة الارهاب، قد بدأت تتخذ ابعاداً اقليمية وتنفجر في اكثر من دولة من دول المنطقة، بعد ان وضح ان هناك نشاطاً واسعاً يمارسه ارهابيون عائدون من افغانستان.

ويشير التقرير الذي اعده الدكتور مفيد شهاب الى اساليب العمل الارهابي المختلفة، ويذكر اسلوب اغتيال الشخصيات السياسية والامنية والعامة، واسلوب العنف الطائفي، واسلوب العنف الاجتماعي الواسع المنظم، واسلوب العنف الموجه لقطاع اقتصادي معين، واسلوب التحريض الواسع ضد نظام الحكم. ويشير التقرير الى البحث في تمويل وتدريب وتسليح الارهاب، ويؤكد التشابك بين الابعاد الداخلية والخارجية. فمصادر التمويل والتسليح اصبحت معروفة الى حد كبير، ابتداء من التمويل الخاص المباشر، الى جمع التبرعات في المساجد، وسرقة محلات المجوهرات، وادارة المشروعات الصغيرة، والحصول على الاسلحة من اغتيال جنود الحراسة والمصادر الاخرى في سوق السلاح الخفي. كما ان الطرق التي يتم من خلالها تدريب المجموعات الارهابية معروفة ايضاً. ولكن الامر الخطير هو ما يرتبط بدعم دولة عربية وغير عربية ـ مثل السودان وايران، وبعض القوى والمجموعات لاعمال الارهاب في مصر، عن طريق التمويل والتدريب والتسليح.

ويشير التقرير الى اسباب ظهور وتصاعد اعمال الارهاب في مصر ويقسمها الى اسباب «اقتصادية ـ اجتماعية»، ومنها البطالة ويشير الى ان متوسط عدد الخريجين الذين لا يجدون عملاً في محافظة المنيا خلال العشر سنوات الاخيرة يبلغ ١٠ آلاف شاب تقريباً، وعدد الخريجين العاطلين في اسيوط ٨ آلاف. وترتفع نسبة البطالة لتصل الى ٨٢ بالمائة من حملة الشهادات المتوسطة في محافظة المنيا، وتصل الى ٨٥ بالمائة في محافظة اسيوط. بالاضافة الى اسباب «سياسية ـ مؤسسية»، منها ضعف وعدم فاعلية الاحزاب السياسية والتنظيمات النقابية والمهنية والشبابية. وهناك اسباب

ثقافية ـ دينية كذلك.

ولا يختلف تقرير مجلس الشعب الذي اعده السيد راشد وكيل المجلس، عن تقرير مجلس الشورى في ذكر اسباب تصاعد اعمال الارهاب. ولكنه يقترح لعلاج الازمة، ان تكون هناك استراتيجية شاملة متكاملة متصلة الحلقات، تجري في مسارات متوازية ومتزامنة سياسية ـ اقتصادية، اجتماعية ـ تعليمية، ودينية وتشريعية، وامنية، وثقافية واعلامية، تشارك فيها كل مؤسسات الدولة واجهزتها الرسمية والشعبية، على ان تحدد بدقة خطة للمواجهة قصيرة الاجل، واخرى طويلة الاجل، تضمن المعالجة الجذرية للظاهرة.

ويدعو التقرير على صعيد المعالجة السياسية الى ضرورة الاستمرار في توسيع اطر الممارسة الديمقراطية، وعدم تراجع المد الديمقراطي، لان ذلك معناه الدوران في حلقة مفرغة من العنف والعنف المضاد، والاستمرار في اسلوب المكاشفة والمصارحة وتوسيع قاعدة المشاركة في صنع القرار في مختلف التنظيمات والمؤسسات والنقابات والجمعيات المشكلة على اساس ديمقراطي. وعلى الصعيد الاقتصادي طالب تقرير مجلس الشعب بضرورة العلاج العلمي والعاجل لكل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، واعطاء اولوية متقدمة للمشاكل المتعلقة بالاسكان وكل مايرتبط بها من مشكلات توفير المرافق والخدمات الاساسية وتعقب الفئات الطفيلية والانتهازية التي اثرت ثراء غير مشروع وحققت ثروات طائلة وعكست انماطاً سلوكية غريبة عن المجتمع، وذلك من خلال الحزم في تطبيق قانون الكسب غير المشروع وتوسيع نطاقه ودعم الاجهزة المختصة بمتابعة الرقابة.

وتأتي اهمية هذين التقريرين، وما دار حولهما من مناقشات شارك فيها عدد كبير من الاعضاء، وكذلك الوزراء المعنيون، الى انها محاولة جدية للتوصّل والاتفاق على علاج حاسم للظاهرة، بمشاركة كل اجهزة الدولة في مصر، سواء تنفيذية او تشريعية، رسمية او شعبية.

هذا يؤدي الى الحديث عن الحوار الذي بدأ بين مجموعة من المفكرين ورجال الدين المصريين، مع الجماعات المتطرفة. وعلمت «الحوادث» ان ما دفع هذه المجموعة، توافر ظروف موضوعية اكدت رغبة الطرفين، الحكومة المصرية من جهة، والجماعات من جهة. وتم الحوار مع لجنة الحكماء، والتي تضم الشيخ محمد متولي الشعراوي، والشيخ محمد الغزالي، والكاتب فهمي هويدي، ومحمد سليم العوا، والدكتور عبد الصبور شاهين وغيرهم، بالاضافة الى ان المحامين الذين يتولون الدفاع عن المتهمين في قضايا الارهاب والذين لديهم علاقة بهذه الجماعات، طلبوا مثل هذا الحوار.

ولعل اهمية هذا الحوار تأتي من العوامل التالية:

ـ المشاركون في اللجنة محايدون، وليس لهم انتماءات حزبية. فليس من بينهم اعضاء في جماعة الاخوان المسلمين، وليس لهم ايضاً صفات حكومية، ويملكون هامشاً يميزهم عن رجال الاوقاف او شيوخ الاوقاف والازهر، ودار الافتاء، مما يتيح لهم حرية حركة اوسع.

ـ ان هذه المحاولة تختلف تماماً عمّا كانت تقوم به الاجهزة الدينية الرسمية، خصوصاً الدكتور محمد علي محجوب وزير الاوقاف او مفتي الديار المصرية الشيخ محمد طنطاوي، او حتى شيخ الازهر، الذي كان حوارهم يقتصر على مجموعات من الافراد ليسوا اعضاء في الجماعات. بالاضافة الى ان هناك من انتقد صفاتهم الرسمية، كمسؤولين رسميين عن مؤسسات دينية حكومية. ورغم تعدد القوافل التي جابت المحافظات، وشارك فيها رجال دين رسميون، الا انها لم تحقق شيئاً.

ـ كذلك فهي تختلف عن المحاولة التي رعاها وزير الداخلية الاسبق اللواء حسن ابو باشا، عندما اجرى حواراً لم يثمر ايضاً بين رجال الدين من مختلف التوجهات، واعضاء الجماعات الدينية في السجون في اوائل الثمانينات، لان الحوار كان من طرف واحد، ولم يشارك فيه بايجابية اعضاء الجماعات.

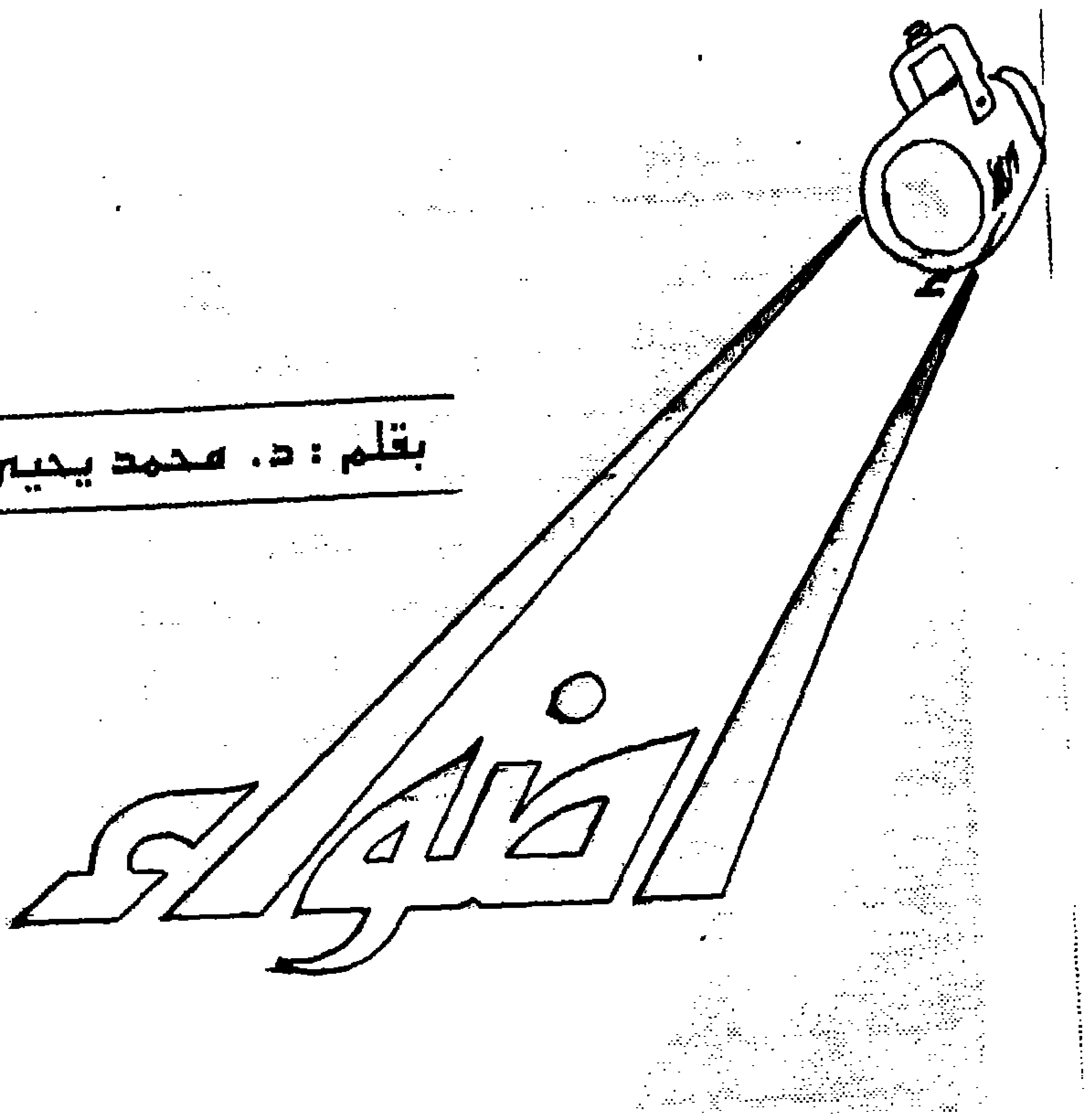
وعلمت «الحوادث» ان اللجنة طلبت توفير بوادر «حسن نيّة» من الطرفين لانجاح جهودها، ولوقف العنف والعنف المضاد، وتجنيب مصر ازمة اثرت على اوضاعها الاقتصادية والامنية والسياسية. فقد طلبت من وزارة الداخلية الافراج عن مئات من المعتقلين غير المتهمين في قضايا، او الذين يحاكمون الآن امام المحاكم، في مقابل وقف الجماعات لعمليات اعتداءاتها على رجال الشرطة، او عملياتها الارهابية. وعلمت «الحوادث» ان الحكومة تدرس القضية بجميع ابعادها قبل اتخاذ قرار بشأنها خصوصاً وانها لا ترغب في ان تظهر كما لو كانت تستجيب لشروط الجماعات، حتى لا تفقد هيبتها في المواجهة. ومن المتوقع ان تجري اللجنة حواراً مع قيادات الجماعة الاسلامية والجهاد في السجون، خصوصاً مع عبود الزمر.

ويشير الاتجاه نفسه الى الملمح الثالث عما يحدث في مصر وهو تزايد الرفض الجماهيري، لاحداث الارهاب والعنف. وآخر من أدان ذلك جماعة الاخوان المسلمين، والتي طالبها اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية السابق، بضرورة تحديد موقفها مما يحدث الان؛ فكان ان اصدرت بياناً ادانت فيه عمليات الارهاب، واعتبرته خروجاً عن الشرعية، وعن الفهم الصحيح للاسلام. وقال بيان الاخوان المسلمين «اكدنا مراراً وتكراراً استنكارنا لحوادث الارهاب بكل شدة وبتقرير عدم شرعيتها ديناً وخلقاً وانسانية. كما رفضنا كل المزاعم التي قيلت في شأن الاجانب عامة والسياح منهم خاصة، واعلنا عقيدتنا الفقهية، ان الاجنبي سائحاً كان ام غير سائح، هو مستأمن لا يجوز لفرد او جماعة المساس بحرمة نفسه وماله واطمئنانه».

ولم يكن هذا الرفض قاصراً على جماعة الاخوان المسلمين، بل امتد الى رؤساء الاحزاب والنقابات المهنية والجامعات وبعض الشخصيات العامة، التي وجهت نداءاً قومياً الى المصريين دعوا فيه الى الوقوف صفاً واحداً ضد الهجمة الارهابية التي تتستر بستار زائف.

وهكذا يضيق الخناق على الارهاب، في ظل عمليات يأس يقوم بها الارهابيون وفي ظل تصاعد الرفض الشعبي لهذه الظاهرة.

القاهرة ـ اسامة عجاج



بقلم : د. محمد يحيى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المختار الإسلامي

التاريخ : [illegible]

الثقافة المرفوضة

شاهدت

عبر التليفزيون "حوار" رئيس الجمهورية مع نفر من الكتاب والأساتذة الذين انتقوا للقاء والاستماع إلى الرأى الرسمى فى عدة قضايا عامة. وأثار فى نفسى موقف الرئيس المتشدد والرافض للاتجاه الاسلامى فى الفكر والسياسة الرغبة فى التعليق على بعض ما أدلى به لا سيما وأن موقفه هذا تناقض مع السماحة التى أبداها قبل تيارات أخرى ومع اعلانه عن أنه منفتح على كل المصريين. لقد رفض الرئيس دعوة من الدكتور حسن حنفى لكى تجرى الدولة حوارا موسعا يتسع لكل التيارات ومنها التيار الاسلامى وعلل ذلك بأنه لا يمكن أن يتحاور مع من يرفعون السلاح ضد المواطنين وأضاف أن هؤلاء الذين دعا الدكتور حنفى إلى الحوار معهم سيجعلون منه ومن الفكر ومن معرض الكتاب أول ضحاياهم عندما يصلون إلى الحكم.

وبداية فإننى لا أظن أن الدكتور حنفى أستاذ الفلسفة المعروف على درجة من السذاجة تجعله يطالب بالحوار بالذات مع الإرهابيين الذين سيجعلون منه مع سائر المواطنين أول ضحاياهم. لكن الرئيس اختار أن يفهم دعوة الدكتور حنفى إلى الحوار مع الحركة الإسلامية والفكر الاسلامى ككل، وهم مستبعدون حاليا من كل مجال كما يشهد بذلك مجرد غياب ممثلين لهم عن "حوار" معرض الكتاب ذلك، على أنها تعنى الحوار مع رافعى السلاح المزعومين، وكأن الحركة الإسلامية قد اختزلت عند سيادته إلى مجموعة



المصدر : المختار الإسلامي
التاريخ : ابريل ٩٣

"عيال دخلوا على جوز عساكر فى بولاق الدكرور وقتلوهم ثم أمسكت بهم مباحث أمن الدولة فى نفس اليوم وفق المثال الذى أورده بعد ذلك. واعتقد أنه من الظلم البين أن تختزل الحركة الإسلامية العريضة فى مصر إلى هذه الواقعة الشاذة التى لم يثبت أن مرتكبيها ومرتكبى أمثالها هم من المحسوبين على هذه الحركة لا سيما وأن الرئيس نفسه صرح فى نفس الحديث بأن هذه الأحداث لا يمكن نسبتها إلى الإسلام ولا إلى المسيحية(!) وأن هناك إجراما وافدا من الخارج يحركها ويعمل على تشويه الاسلام. وكنت أتمنى أن يلاحظ الرئيس بالمناسبة أن هذا التيار المرفوض عنده لن يلغى معرض الكتاب عنده وصوله المحتمل إلى الحكم لسبب بسيط هو أنه على مر السنوات العشرين الماضية كان هذا المعرض بالذات هو الوسيلة التى اعتمد عليها فى بث دعوته من خلال الكتب الدينية الأكثر مبيعاً رغم كل "المواجهات" التى يبتكرها منظموا المعرض أخيرا.

لا يوجد إذن من يطالب الرئيس بالحوار مع رافعى السلاح ولست أدرى لماذا فهم ذلك من كلام الدكتور حنفى بل لماذا قرن الحوار بوصول هؤلاء الإرهابيين المزعومين إلى الحكم. فما هى علاقة الحوار بالوصول الى الحكم؟ اللهم الا اذا كانت المعلومات المتاحة للرئيس تجعله على ثقة من أن أصحاب التيار الاسلامى سيتمكنون من إقناع الجماهير بأفكارهم إذا أتيحت لهم فرصة الحوار العلنى مع الدولة وإقناع الجماهير بخطأ أفكار الدولة مما سيؤدى إلى وصولهم إلى الحكم على موجة شعبية! ولست أفهم كذلك سوء الظن الذى يحيط بهذا التيار بحيث يسوغ الحكم

عليه لدى الرئيس بأنه فور وصوله إلى السلطة سيبطش بمخالفيه مما يجعل الرئيس حريصا على مصير هؤلاء المخالفين من واقع مسئوليته شخصيا عما يقع فى البلاد كما أورد فى حديثه. لكن لاحظت أن هذه المسئولية الشخصية التى حمل الرئيس نفسه لها مشكورا لم تمتد إلى تيارات سياسية معينة بطشت بمخالفيها فى الماضى القريب إلى حد الإبادة وأعلنت عن عزمها البطش بهم ثانية بل أعلنت أن أعوانها فى تنظيمات منحلة هم الذين يسيطرون اليوم على مناصب كثيرة فى الدولة ومع ذلك فقد سمح لهم بإنشاء الأحزاب والجمعيات واصدار الصحف والمطبوعات بل والمشاركة فى الحوارات الهادفة للبطش بمخالفيهم. أيا كانت الحال فإننى حتى الآن لم أفهم سبب ومبرر سوء الظن الفظيع هذا فى تيار فكرى واجتماعى وسياسى أعلن صراحة عن بعده عن الإرهاب ونبذه له وطلب العمل العلنى الشرعى المرخص له فى ظل أجهزة الدولة القائمة وليس ضدها. كما لست أفهم سر هذا التخوف الشديد الذى أبداه الرئيس من التيار الاسلامى معللا

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المختار الإسلامي

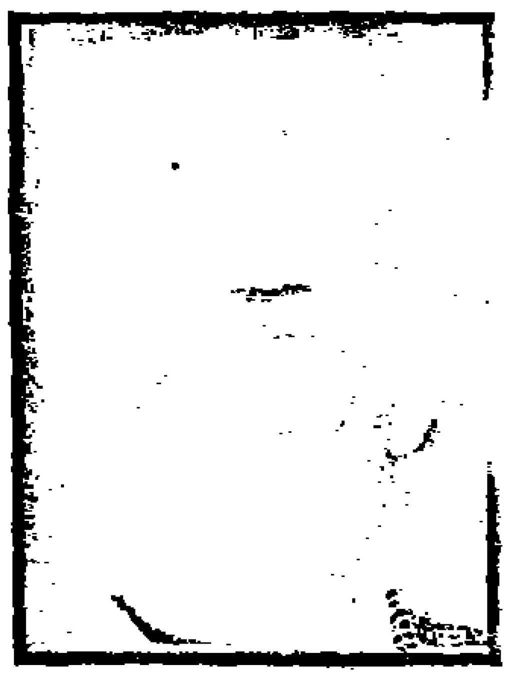
التاريخ : أبريل ١٩٩٣

ذلك يخوفه على أمن المواطنين ذلك لأن الحادثة التى أوردها كمثال لا تشجع على مثل هذا التخوف فالاعتداء فيها على فرض صدوره من منتسبين إلى جماعات اسلامية - جاء ضد أفراد جهاز الأمن وليس ضد مواطنين عاديين وانتهى كغيره من هذه الحوادث بالقبض على من زعم أمنهم الجناة بعد ساعات قليلة، فهل مثل هذا الإرهاب الخائب الذى لا يقارن بما يحدث فى بلدان العالم الأخرى كما قال الرئيس يمكن أن يثير هذه المخاوف الشديدة التى وصلت إلى حد إنكار وجود

تيار ثقافى مصرى يستند الى عقيدة الأمة ومبادىء دستورها الذى يحميه الرئيس ويفترض انه يقيم نصوصه؟

وفى رده على تساؤل أو طلب من الكاتب الصحفى والمعلق المعروف الاستاذ محمد سيد أحمد (وهو أيضا ليس من السذاجة بحيث يطلب وجودا أو اعترافا بتيار يمكن أن يكون هو أول ضحاياه) بعدم وضع الحركة الإسلامية فى خانة الإرهاب والفصل بينها وبينه فى التعامل رفض الرئيس أن يسمح لهذه الحركة بمنبر قانونى - عدم السماح بحزب دينى كما أشار - ودعا إلى اعتبار التجارب المجاورة فى الجزائر وتونس. والحق أن تجربة الجزائر هى فى صالح السماح لحزب اسلامى بالعمل الشرعى القانونى. وهناك حاول مثل هذا الحزب العمل وفق كل أصول الديموقراطية المعروفة ولكن القوى اللادينية المعادية لخيار الشعب الجزائرى واستقراره قامت بانقلاب لا شرعى سافر وأدخلت عملية من كتبت حقوق الانسان أدت الى ثورة شعبية مسلحة فى المقابل دفاعا عن الشرعية الحقيقية. وإذا كان الرئيس يقصد بما حدث فى الجزائر هذه الانقلابات على الشرعية والعدوان المستمر على الشعب من جانب الانقلابيين فإن المسئول عن ذلك ليس الحركة الإسلامية بل هم خصومها من أصحاب نفس المبادىء والتوجهات التى تستضاف اليوم فى مصر فى المهرجانات الثقافية لكى تعلن "المواجهة" مع الإسلام ورفض الحوار مع دعاته والمؤمنين به. ويمكن أن يقال نفس الشىء بتعديلات طفيفة عن الموقف فى تونس. ولست أدرى لماذا لم يشر الرئيس إلى الأردن مثلا حيث الأحزاب الإسلامية قائمة داخل سياق التجربة الديموقراطية أو إلى السودان حيث نجحت نفس التجربة.

لقد أعلن الرئيس فى حواره بكل تأكيد



أن "الوطن للجميع" وبصرف النظر عن استخدامه لشعار يستغله الاتجاه العلمانى فى مصر للهجوم على عقائد الإسلام وعلى نصوص ومبادىء الدستور فإن فحوى مقولة أن الوطن للجميع تعنى ألا يحرم فريق من أبناء الوطن المصريين من حقوقهم فى التعبير والتجمع والتنظيم والتحرك السلمى والدخول فى ميادين المجتمع المختلفة من ثقافية واقتصادية وسياسية

المصدر : المختار الإسلامي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ... ابريل ١٩٩٢

وحق مخاطبة السلطات وذلك على أيدى مخالفيهم أو خصومهم الذين حصلوا من الدولة على صك احتكار لهذه المنابر. ليس من "الوطن للجميع" أن تحرم الأغلبية الشعبية من هذه الحقوق تحت ادعاء مبتسر بأنهم مجموعة "عيال" يشهرون السلاح لا سيما وأن الأفراد المنسوب اليهم القيام بهذه الأفعال هم إما من العناصر المشبوهة المدسوسة على الحركة الإسلامية العريضة لتشويه صورتها وتبرير حرمانها من حقوقها أو هم من الذين وقعوا تحت ضغوط استفزازية رهيبة من قبل السلطات دون أن يتصدى أحد لانصافهم بما وضعهم فى وضع المدافع عن النفس أو المنتقم لما تعرض له من ظلم بين حسب تصورهم. لقد بدأ معرض الكتاب بدعاوى عريضة حول الحرية الثقافية والتسامح والإشارة والتقدم والحوار الخ لكن تبقى كل هذه الدعاوى ناقصة وملحوظة طالما استغلت هذه المناسبة لخلق تكتل يقوم فيه المثقفون بدور المخبرين وجحافل الأمن المركزى لقمع المكون الرئيسى والأصيل لثقافة هذه الأمة.وهو الاسلام...!!

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٣

مستشار رئيس الوزراء متورط في اجتماعات الوساطة مع الإرهابيين

كتب : اسامة شرشر .

علمت الاحرار ان احمد فراج المستشار الاعلامي لرئيس الوزراء قد تورط في الوساطة بين الارهابيين ووزارة الداخلية وان الاجتماعات التى تمت فى مكتب عبد الحليم موسى وزير الداخلية السابق كانت بترتيب من فراج الذى لعب دورا هاما فى استمرار المفاوضات . يذكر ان السبب الحقيقى لاعفاء وزير الداخلية السابق من منصبه سعيه لاجراء مفاوضات مع بعض الارهابيين لوقف اعمال العنف مما اعتبرته القيادة السياسية خروجا عن الدور المنوط بوزارة الداخلية رغم تورط مستشار رئيس الوزراء فيها .

المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٣

القاهرة: الجماعة الاسلامية مستعدة للحوار مع الحكومة على رغم أحكام الاعدام

القاهرة - «الوسط»

للمرة الثانية خلال خمسة اشهر تصدر محكمة عسكرية مصرية احكاماً باعدام مجموعة من المتطرفين الاسلاميين المتهمين بالقيام باعمال ضد الدولة وأمنها. فيوم ٢٢ نيسان (ابريل) الماضي اصدرت المحكمة العسكرية العليا في القاهرة احكامها في قضية ضرب السياحة والاقتصاد القومي والمتورط فيها ٤٩ من اعضاء «الجماعة الاسلامية» المتطرفة، بينهم سبعة فارين، فحكمت على سبعة من المتهمين بالاعدام وعلى ثلاثة بالاشغال الشاقة المؤبدة وعلى ثمانية بالاشغال الشاقة لمدة ١٥ عاماً وعلى خمسة بالاشغال الشاقة لمدة ١٠ سنوات وعلى آخرين باحكام مختلفة كما برات ١٧ منهم.

والمحكوم عليهم بالاعدام هم: بسطاوي عبدالمجيد ابو السعد (طالب ثانوي) واشرف سعيد عبدربه (طالب في المعهد العالي التجاري) ودراوي محمد ابراهيم عبدالمطلب (من دون عمل) واحمد عبدالرحيم رضوان (تاجر خضروات) وعبدالحميد الزمقان (نقاش) وعبدالهادي الصغير عبدالعظيم طايع (دبلوم تجاري) وسعد امين ابو المجد محمد (سائق). والقى رئيس المحكمة المستشار وجدي الليثي بياناً قبل اصدار الاحكام ذكر فيه ان المتهمين ينتمون الى تنظيم ارهابي سعى للقتل والتخريب وضرب الاقتصاد القومي، مشيراً الى ان الدفاع عن المتهمين استنكر جرائم الاعتداء على السائحين والاضرار بأمن وسلامة المجتمع، واضاف ان المتهمين اهدروا طمأنينة المجتمع وروعوا المواطنين، وان المحكمة على يقين من حكمها عليهم في ضوء اتساق الادلة المادية مع اعترافات المتهمين بانهم ارتكبوا الجرائم المسندة اليهم ويستحقون عنها الجزاء المقرر، مشيراً الى ان المحكمة برأت ساحة الكثير من المتهمين الذين خلت اوراق الدعوى من ادلة قانونية ضدهم. قبل بداية الجلسة وسط اجراءات امنية مشددة قال المتهم مصطفى السيد (حصل على حكم بالبراءة) للصحافيين من داخل القفص ان الجماعة الاسلامية داخل السجن وخارجه ترحب بالوساطة مع الحكومة وبالجهود التي يبذلها علماء ومفكرون اسلاميون في هذا الاتجاه، وان الجماعة ترحب بالحوار مع الحكومة، وأضاف ان تصريحات الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء واللواء حسن الألفي وزير الداخلية تسببت في تجميد الوساطة، واتهم الحكومة بانها مسؤولة عن اجهاض جهود لجنة الوساطة. وذكر ان مطالب الجماعة الاسلامية لوقف اعمال العنف تتركز في الافراج عن جميع المعتقلين من اعضاء الجماعات الدينية ووقف التعذيب داخل السجون والغاء القوانين الاستثنائية واعطاء الحرية لاعضاء الجماعة لممارسة الشعائر الدينية.

وعاد المتهم مصطفى سيد (حصل على البراءة) الذي كان تحدث قبل اصدار الاحكام، الى الحديث عقب النطق بها وقال ان الاحكام لن تثني الجماعة الاسلامية عن مواصلة عملياتها ضد رجال الامن، مشيراً الى ان الجماعة الاسلامية يمكن ان توقف تلك العمليات اذا اجرت الحكومة حواراً مع قياداتها واستجابت لمطالبها.

ويذكر ان المحكمة العسكرية العليا في الاسكندرية اصدرت يوم ٣ كانون الأول (ديسمبر) من العام الماضي احكاماً باعدام ٨ متهمين، بينهم ٧ فارين في قضيتي الجهاد والعائدون من افغانستان بينهم محمد شوقي الاسلامبولي شقيق خالد شوقي الاسلامبولي المتهم الاول في قضية اغتيال الرئيس انور السادات.

وبعد ان اعلن بيان «الجماعة الاسلامية» نية الجماعة في الثار للمحكوم عليهم بالاعدام في قضيتي القاهرة والاسكندرية، هاجم متطرفون، سيارتين للشرطة في حادثين منفصلين، الاول في حي بولاق الدكرور في الجيزة في اليوم التالي لصدور احكام المحكمة العسكرية، حينما هاجم سبعة اشخاص سيارة للشرطة كانت تقل المقدم كمال الدالي والرائدين محمد عبدالتواب وطارق المرجاوي والقوا بعبوات ناسفة على السيارة الا ان احداً لم يصب بسوء وتمكن الضباط من اعتقال احد المهاجمين. وفي اليوم التالي هاجم مجهولون سيارة للشرطة وأطلقوا عليها النار في مدينة فرشوط بمحافظة قنا وأصابوا الضابط حسام فوزي البغدادي والشرطي يسري القناوي ولاذوا بالفرار ■

فى النادى السياسى للحزب الوطنى:

لاتشريعات جديدة ولاحوار مع الارهابيين

خطة لزيادة الثقة بين المواطنين ورجال الأمن

كتبت - نهال شكرى - أعلن اللواء حسن الالفى وزير الداخلية أن خطة الوزارة فى المرحلة القادمة تستهدف بناء وتقوية جسور من الثقة بين الشعب وأجهزة الامن، ونفى ان تكون هناك نية لوضع تشريعات جديدة لمواجهة الإرهاب. وأكد الوزير - فى اجتماع النادى السياسى للحزب الوطنى مساء أمس - انه ليس هناك نية الى توسيع دائرة الاشتباه، وأوضح ان هذا الأمر ليس صحيحا ويتنافى مع سياستنا الرامية الى تقوية الثقة بين الشرطة والشعب.

وأكد انه لاحوار مع مرتكبى الجرائم الارهابية وان هذا الحوار مسئولية رجال الدين لتبصير الشباب المضلل بالحقائق الدينية، مشيرا الى ان ماتتخذه وزارة الداخلية من اجراءات لمواجهة الإرهاب ياتى فى اطار القانون والشرعية.

وأعلن الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم ان مشروع قانون الثانوية العامة الجديد سيعرض على مجلس الوزراء فى أول اجتماع له خلال الأيام القادمة وفى حالة الموافقة عليه من مجلس الشعب سيتم العمل به مع بداية العام الدراسى القادم.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام
التاريخ : ٥ مايو ١٩٩٢

الشرط الرئيسي للحوار

الشيخ خليل عبدالكريم

(الاخوة) الذين يتكلمون باسم تيار الاسلام السياسي رغم تعدد توجهاتهم، يكادون يجمعون حاليا على ان هناك «حملات متعددة» تستهدف تقليص دور الاسلام واضعاف علاقة الناس به، وان تلك الحملات تتم تحت مسميات متعددة وبأساليب متنوعة.

وبادىء ذي بدء نلاحظ إصرارهم (أولئك الإخوة) على التماهي في الإسلام وذلك بتوصيفهم تلك الحملات: إنما تستهدف تقليص دور الاسلام (بعمومه) مع أن الأعمال التي تتم سواء كانت سياسية أو ايديولوجية او فكرية والتي يقوم بها - وحديثنا ينصرف إلى وطننا مصر. أشخاص قليلون أو هيئات محدودة - قد لاتكون بينها رابطة بالمعنى المتعارف عليه - لا غاية لها سوى تحجيم الاسلام السياسي بدرجاته المتفاوتة وكشفه وتعريته امام المواطنين (العامة او السواد بالتعبير الإسلامي)، وتوضيح الفروق الشاسعة بينه وبين الاسلام الصحيح كما جاء به الرسول عليه وآله افضل الصلاة والسلام، وابرز الاهداف السياسية وطموحات قادته ومدى جنوحها عن دين الله الحنيف.

الدور الذي يقوم به هؤلاء وأولئك هو الوقوف بصلابة في وجه ذلك التيار الذي يملك ترسانة مدججة بالمهيجين الدينيين (يسمونهم الدعاة) والكتاب والصحفيين ودور النشر والمطابع وشرائط الكاسيت.. الخ هذا الدور هو الذي يطلق عليه «الإخوة» الحملات الضارية وعلى من؟ على الإسلام نفسه!!!

أي أنهم هم والاسلام شيء واحد ومن يمسهم ولو مسا رقيقا يكون قد هدم الاسلام وقوض أركانه!

ونجحت تلك الاقلام العنيدة فيما إستهدفته، فخلال عقد واحد من السنين تغير المناخ الفكري «الاسلامي» بدرجة ملحوظة لا ينكرها إلا جاحد، حتى إن بعض المنتسبين إلى تيار الإسلام السياسي يتبنون الآن كثيرا من الآراء والأطروحات التي بثتها تلك الأقلام، دون أن ينسبوها إلى أصحابها وكل ما فعلوه أن ألصقوا بانفسهم صفة الاستنارة.

و«الاسلام السياسي» ليس مصطلحا (إبتدع لاعلان الحرب على مشروع النهضة الذي ينطلق من قيم الاسلام ومقاصده) ولكنه حقيقة واقعة فهو ينصرف الى الذين يسربلون أهدافهم السياسية واشواقهم العارمة للسلطة ومطامحهم الجامحة للحكم بشعارات دينية حتى تجد قبولا لدى المواطنين الذين يشكل الدين ركيزة أساسية في تكوينهم.

وأين هو «مشروع النهضة» الذي قدمه الإخوة والذي ينطلق كما يدعون من قيم الإسلام ومقاصده؟

إن كل ما طرحوه لا يعدو أن يكون شعارات براقة خلابة لدغدغة عواطف الناس.

واذا كان الإخوة في التيار المذكور يشكون الآن من الهجوم على الإسلام اي الهجوم عليهم، فإنهم هم الذين بدأوا، واذا كانوا قد نسوا او تناسوا فإنا نذكرهم:

من الذي شن حربا شعواء على كل كاتب او باحث إسلامي يطرح افكارا جديدة مغايرة لمقولاتهم التقليدية، وتجري على قلمه لغة مختلفة عن لغتهم الجامدة؟

ومن الذي إتهم من فعل ذلك بالمروق عن الدين، والعمالة لجهات متنافرة مثل: الصليبية العالمية والصهيونية العنصرية والشيوعية الملحدة والغرب المسيحي؟

من الذي سخر من كتاب «الاسلام السياسي» للمستشار محمد سعيد العشماوي وأطلق عليه لقب «الاسلام السياحي»؟

من الذي سفه الرؤية المستنيرة في إعادة كتابة التاريخ الإسلام العربي التي قدمها الدكتور سيد القمني في كتابه «الحزب الهاشمي» وتندر عليه بعبارات إنشائية لاذعة؟

من الذي أوعز - ومازال - إلى جهات معينة بطلب مصادرة عدد من الكتب لمجرد انها تنضوي على فكر لا يتوافق مع المخططات التي ينسجون خطوطها؟

من الذي قتل فرج فودة، ونحن لا نعني الفعل المادي بل نقصد الفتاوي المسمومة والبيانات المحمومة التي أباحت دمه تصريحا لا تلميحا وتولى «الجناح العسكري» تنفيذ الفتوى والبيان؟

والآن يصفون «تاريخية النصوص» بأنها دعوى خبيثة مع أنها نظرية علمية موثقة أشد ما يكون التوثيق، وعلى من يناقضها أن ينقدها نقدا علميا موضوعيا، ومعلوم أن «الخبث» في القاموس الإسلامي ارتبط بكل ماهو كريه ومقزز وشاذ منحرف (الخبيثات للخبيثين والخبيثون للخبيثات) الآية ٢٦ من سورة النور، (والذي خبث لا يخرج إلا نكدا) الآية ٥٨ من سورة الأعراف، (ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض) الآية ٢٦ من سورة الرعد، (ونجيناه من القرية التي كانت تعمل الخبائث) الآية ٧٤ من سورة الأنبياء، والمقصود بها هنا عمل قوم لوط عليه السلام، والخمر أم الخبائث وعندما يدخل المسلم الغائط عليه أن يتعوذ من الخبث والخبائث، وتفعل هذه الأوصاف المليئة بالإيحاء والايعاز فعلها الأكيد في وجدان ولا أقول في عقول «الفتنة» فيتم المراد من رب العباد!!!

أما عن الحوار الذي يطلبونه لصالح الإسلام والوطن - فرغم إنني أحد الذين يؤمنون إيمانا راسخا لا يتزعزع بعدم جدواه - فله شروط أهمها أن يعلن «الإخوة» بصراحة لا مواربة فيها أنهم مجرد فصيل من فصائل الإسلام، وأن نقدهم أو حتى الهجوم عليهم - كفاء عملهم - ليس هجوما على الاسلام أو خلعا لربقته، فإذا قبلوا هذا الشرط الجوهري غدا الحوار معهم ممكنا

فى النادى السياسى للحزب الوطنى :

الالفى: لاحوار مع الإرهابيين.. ولاتوسع للاشتباه

والى : بورصة القطن هذا العام.. لصالح المزارعين

أعلن د . فتحى سرور رئيس مجلس الشعب ان برنامج العمل الذى طرحه الرئيس حسنى مبارك فى عيد العمال ستحوله السلطات التشريعية والتنفيذية والتنظيمات السياسية الى خطوات تنفيذية .

واكد د . يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة ان نظام بورصه القطن سيطبق العام الحالى وانه سيؤدى الى زيادة دخل مزارعى القطن وزيادة حجم انتاج الاقطان التصدير

وأكد حسن الالفى وزير الداخلية انه لن تجرى حوارات مع مرتكبى الجرائم الارهابية . ونفى وجود اتجاه لتوسيع دائرة الاشتباه بما يعنى القاء القبض بطريقة عشوائية على المشتبه فيهم

وقال د حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم انه سيتم حتى يوليو القادم انشاء ١٥٠٠ مدرسة بمعدل انجاز يصل الى ٥ مدارس فى اليوم الواحد وقال ان المدارس الجديدة ستطبق نظام اليوم الكامل الذى سيعمم تدريجيا بحيث يطبق فى جميع مدارس مصر ١٩٩٧

جاء ذلك فى اجتماع النادى السياسى للحزب الوطنى .

القاهرة: إيران طالبت «الأفغان» بخلع عبد الرحمن

وزير داخلية مصر ينفي احتمال الحوار مع المتطرفين

القاهرة: «الشرق الأوسط»

أعلن اللواء حسن الألفي وزير الداخلية المصري الجديد أن اجهزة الامن قاربت الانتهاء من مراجعة مواقف عدد من المعتقلين الذين لم توجه اليهم اية اتهامات رسمية من جانب جهات التحقيق في الوقت الذي نفى فيه امكان اجراء اي حوار مع الجماعات المتطرفة التي أكد انه لم يتلق اي معلومات أو اتصالات من جانب «لجنة الحكماء» للوساطة بينها وبين أجهزة الأمن.

ونفى اللواء الألفي خلال لقائه مساء اول من أمس مع أعضاء الحزب الوطني الحاكم اعتزام وزارته التقدم حالياً باية تعديلات جديدة على التشريعات القائمة لمواجهة الارهاب مؤكداً الحرص على مد جسور الثقة مع المواطنين لدعم تعاونهم في محاصرة التطرف.

وتزامنت تصريحات وزير الداخلية مع رفض رئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقي بصفته الحاكم العسكري التصديق على حكم محكمة امن الدولة العليا طوارئ ببراءة 5 اعضاء بالجماعات المتطرفة كان قد نسب

التتمة .... ص 4

مصر

اليهم تورطهم في محاولة تفجير اتوبيس سياحي قبل نحو 4 أعوام. وقرر اعادة المحاكمة مرة أخرى امام دائرة قضائية اخرى. وكشف مسؤول امني عن تعثر المفاوضات التي تجري حالياً بين اجهزة الامن المصرية والسلطات الباكستانية بشأن طلب تسليم «الأفغان» المصريين المقيمين في بيشاور، والذين صدرت ضدهم احكام في مصر تصل بعضها الى عقوبة الأعدام.

وأرجع المسؤول تعثر المفاوضات الى تدخل جهاز الاستخبارات الايرانية التي توسطت لدى السلطات الباكستانية لوقف حملة الاعتقالات التي شملت نحو ألف من «الافغان» العرب بينهم حوالي 350 مصرياً.

واضاف المصدر ان اجهزة الأمن المصرية رصدت اجتماعاً عقد بين وفد الاستخبارات الايرانية ووفد من «الأفغان» المصريين حضره محمد شوقي الاسلامبولي شقيق خالد الاسلامبولي المتهم الاول باغتيال الرئيس الراحل انور السادات وايمن الظواهري وطلعت عبده قاسم ثالث القيادات المتطرفة في الخارج والمحكوم عليه بالسجن 7 سنوات في قضية اغتيال السادات.

واشترط جهاز الاستخبارات الايرانية خلال اللقاء خلع عمر عبد الرحمن من قيادة الجماعة وتعيين قائد جديد بعد اكتشاف المخططات التي وضعتها الجماعات المتطرفة.

وعلمت «الشرق الأوسط» ان جماعة الاخوان المسلمين المحظور نشاطها رسمياً قررت اعداد مذكرة جديدة بشأن مطالب الجماعة وتحديد دورها للمشاركة في العمل السياسي، اكدت فيها عدم تورط اي عضو من اعضائها في اي اعمال عنف وذلك لتقديمها لبعض القيادات الحكومية والحزبية.

نفي طلب لقاء وزير الداخلية المصري

لجنة الوساطة تجمد جهودها وتحذر من جمع التبرعات

لندن: من شريف قنديل

علمت «الشرق الأوسط» انه تقرر وقف جهود الوساطة التي تبذلها مجموعة الاصلاح الاسلامية في مصر لوضع حد لأعمال العنف التي تمارسها الجماعات المتطرفة.

واتخذ هذا القرار بعد اتفاق اعضاء المجموعة على وقف الوساطة مؤقتاً، بينما نفت المجموعة ان الشيخ محمد متولي الشعراوي قدم طلباً لمقابلة وزير الداخلية الجديد اللواء حسن الألفي.

وعلق الدكتور محمد سليم العوا على ما تردد حول هذا الطلب بانه اشاعة جديدة تستهدف ضرب جهود الوساطة.

وأكد الدكتور العوا ان 90% مما اثير اخيراً حول اعمال مجموعة الوساطة لا اساس له من الصحة، بما في ذلك نشاطات اللجان الوهمية التي تكونت دون علم المجموعة. واضاف انه من الغريب ان هناك اشخاصاً يطوفون مصر وهم يتحدثون عن «اللجان» وضرورة دعمها والتبرع لها، مؤكداً ان هؤلاء لا يحضرون اجتماعات المجموعة التي تعقد علناً وقال: «اننا لسنا تنظيماً لا سرياً ولا غير سري».

وحذر الدكتور العوا من قيام افراد بحملة لجمع تبرعات بدعوى ان جهود الوساطة تحتاج الى دعم والى تعريف والى نشر والى نفقات مواصلات.

واشاد الدكتور العوا بما ذكره الرئيس المصري حسني مبارك في

التتمة .... ص 4

لجنة الوساطة

خطابه الأخير من ان تداول الحكم حق لجميع القوى الشرعية، وطالب بأن يتفهم الجميع مغزى تصريح الرئيس مبارك. ومضى يقول: «كلنا ضد الارهاب لكننا ايضا ضد العنف المضاد ولا سبيل امامنا جميعاً سوى ان نتقي الله وان نتجرد من الاهواء الشخصية لإنقاذ مصر».

من جهة أخرى شهدت القاهرة أمس ندوة جديدة نظمها حزب التجمع تحت شعار «الحوار بين نعم ولا»، تحدث فيها كل من الدكتور فؤاد زكريا وعبد الغفار شكر عن حزب التجمع والدكتور العوا.

المصدر : الإذاعة والتليفزيون

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ مايو ١٩٩٢

لا حوار مع الارهاب

الأحزاب المصرية تدين القتل وترفض تشويه الاسلام

●● فى مقر حزب التجمع ، اجتمع ممثلو الأحزاب المصرية واعضاء اللجنة المصرية للوحدة الوطنية وذلك لمناقشة فكرة "الحوار مع جماعات الإرهاب" وامكانية دخول هذه الجماعات شريكا فى التحالف القومى ، وتناول الحاضرون فكرة الحوار بالشرح والتحليل والشروط الواجب توافرها قبل البدء فى تنفيذها ●●

وبدأ سيد عشرى - عضو الأمانة العامة لحزب التجمع بتقديم استعراض سريع لما جرى من حوادث فى الآونة الأخيرة :

- بعد أن انتشرت ظاهرة الإرهاب والحوادث الدامية ، اصبح السؤال المطروح : هل يمكن أن يكون مرتكبو هذه الجرائم حليفا فى المشروع الوطنى أو جزءا منه ؟ ولكن هناك موانع للقبول بدخولهم وهى فكرة "التكفير" الذى يطلقونه فى وجه كل من يخالفهم الرأى ، فى حين أن القرآن قد ضرب القدوة والمثل فى إطلاق حرية الاعتقاد بقوله تعالى "فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر".

كما أن التراث الفكرى لهؤلاء جاء نتيجة اختراع فقهاء عصور الظلام الذى جعل محاولة استقراء النص بما يتمشى مع العصر كفراً كبيراً ، وفتحوا باب التكفير بقاعدة تقول "انكار المعلوم من الدين بالضرورة" وواضح من هذه القاعدة انها يمكن تطويعها حسبما يرون انه "انكار" . وبالتالى تصبح تهمة الكفر اسهل ما تقال ضد الخصوم ، وإذا استرجعنا تاريخ الخليفة عمر بن الخطاب لوجدناه اكثر عقلانية وايمانا بحرية الراى اكثر من هؤلاء خصوصاً عندما حاول ان يخفض المهور ، فرفضت إحدى السيدات مستشهدة باحدى أيات سورة النساء فرجع عمر عن رأيه فقال "اخطأ عمر واصابت امرأة" ، وايضا كان مؤمنا بتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة وعدم رفض الافكار الجديدة التى من شانها ترقية المجتمع حتى ولو لم تكن من نصوص الدين ، فإن هؤلاء يطلبون منا الا نفكر ، وجميع حالات الإرهاب على مدى التاريخ اختار لها منفذوها ستاراً دينيا ، فمن قال أن الدين يرضى بالاغتيال وإحراق المقاهى وترويع المواطنين ؟!، فإذا كان هؤلاء فى حالة اختلاف فكرى مع الحكومة فمن الافضل ان يدور الحوار بدلاً من أن يخرج الرصاص .

■ واضاف ممدوح بشرى - عضو الأمانة العامة للحزب الوطنى فى حديثه عن التشويه الذى يمارسه دعاة الإرهاب فى محاولة لشق صفوف الامة واسترجع تاريخ العلاقة بين "المسلمين" العرب والاقباط قائلا :

- إذا كان "الإرهابيون" يريدون العودة إلى الإسلام الأول فسنعود بهم إلى قوله تعالى "إنا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس" وسبب نزولها ان مسلما اخذ درعا من مسلم واخفاه عند أحد الذميين "أهل الكتاب" وشهد له عدد من اقاربه أن المسلم أودعه عنده أمانة ، فنزلت الآية دعوة للرسول للحكم بالحق دونما تأثر بديانة السارق وابراء لذمة الذمى . وقوله تعالى "ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هى أحسن ، إلا الذين ظلموا منهم" ومن الثابت فى التاريخ أن "الاقباط" فى "القرما" كانوا أعوانا لعمرو بن العاص فى فتح مصر ، وخرج جماعة من القبط يقدمون له ما يحتاجه من عون لينتصر على الرومان وكان لهم دور بارز فى جهاز الإدارة عقب فتح مصر ، فالإسلام لم يقل شيئا سوى الرحمة واللين والحوار بالعدل والحق بعيداً عن العنف والتطرف .

● واضاف الدكتور ميلاد حنا - عضو اللجنة المصرية للوحدة الوطنية قوله :

- انا لست رجل دين ولكننى أرى أن شخصية مصر لها خصوصيات غريبة لا تتمتع بها دولة أخرى فى العالم ، فهى طوال تاريخها حققت التوازن بين العلم والدين بلا صدام أو عنف ، وهى أرض جعلت من الأديان اديان رحمة فالمسيحية التى ظهرت فى فلسطين لم تأخذ شكل الديانة وتنتشر فى العالم إلا عندما وصلت

المصدر : الإذاعة والتليفزيون

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ مايو ١٩٩٢

إلى مصر ، فأعطاها المصريون ميراثهم المستمد من الفراعنة وكتاب الموتى والايمان بالبعث والخلود ، واحتفظت المسيحية المصرية الارثوذكسية بشخصيتها المستقلة وحتى الآن لا يوجد فرع للأرثوذكسية والكنيسة المشرفة عليها غير فى مصر حتى جاء الإسلام تحول إلى "إسلام" مصرى له طابع يختلف عن الإسلام فى اية بقعة اخرى ، واستمرار العقيدة المسيحية سببه هذا الإسلام السمح - اما ما يحدث الآن من ظهور الإرهابيين فهو ازمة كبرى على المستوى الفكرى والثقافى ، بعد حدوث غزو صحراوى لعقائدنا ، فاراد ان يجعل إسلامنا الرحيم صورة من قسوتهم التى تفرضها الطبيعة ، فإن الحوار مع هؤلاء تضييع لوقت يمكن ان نستفيد به فى فحص خصوصية الشخصية المصرية بدلاً من أن نستورد من دول صحراوية مجاورة ما تقوم عليه حياتنا .

● **وتحدث الدكتور محمد سليم العوا ، احد اصحاب الاجتهادات الدينية واستاذ القانون موضحا ضرورة اجراء حوار :**

- الحوار مع كل الأطراف الرافضة واجب دينى وقومى لمصلحة الوطن الذى ورثناه متوحداً ويجب ان نتركه للأجيال القادمة متوحداً سليما فأولاً ليس من حق احد أن يطعن فى عقيدة احد ، ولا يجوز نفى وجود الآخر ولا يستطيع احد ان يزعم انه صاحب حق فى الحصول على تاييد بدون المرور على صندوق الانتخاب ، فهو الميزان الحقيقى ، وليست الهتافات او الكلمات . والحوار الذى نريده يكون بالكلمة لا بالمدفع ، والحوار معناه التقاء بين كلمة وكلمة على ارضية واحدة ، وليعلم الناس ان مصر ليست فى امان لا من ناحية البحر او ناحية الصحراء ، فالمشروع الصهيونى يسعى للنفاذ والاستيلاء على مصر بأية صورة ، وإنه يسعى جاهداً لتمزيق جسد هذا الوطن وادعو كل مواطن على ارض مصر ان يقف فى وجه هذا المخطط الصهيونى وقد استطاع هذا المشروع ان يوقع الناس فى خلط بين السياسة والدين فى الوقت الذى استطاع فيه الفكر اسلامى تحقيق انتصارات فكرية منها اسقاط فكرة الخلافة والتاكيد على الشورى والزامها للحاكم واثبات حقوق المرأة . وقد قال الامام محمد عبده أن "الشورى" تدخل فى باب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والسبب الرئيسى "للإرهاب" هو الفساد السياسى الموروث الذى اورث ايضا الحقد والضغينة ، وغياب التعليم الدينى الحر ، فكيف نبحث عن واعظ فى ظل تعليم طالب الازهر للقشور التى لا تصلح .

● **ويعود الدكتور سليم العوا لتوضيح ضرورات واجب توافرها للقيام حوار بين انصار هذا التيار والتيارات المعتدلة فيقول :**

- الحوار لا يجرى بيننا وبين "العنيف" من منطلق فكرة "الحلال" و"الحرام" فإننى شخصيا لا ارغب فى حوار مع من يقتل الناس ، فالقتل والترويع ليس سبيلا لنشر الإسلام بل إنه كفيل بخلق قوى مضادة له ، وأول مقتضيات الحوار أن يتخلى كل صاحب فكر عن الزعم بأنه وحده يمتلك الحقيقة .

● وانتهى الحاضرون من ممثلى الأحزاب المصرية إلى ضرورة تهيئة جو الحوار مع كل من يرى المستقبل بعين واعية ، وينتبه إلى أن الصهيونية تسعى لتمزيق الوطن المصرى إلى عدة دويلات ليسهل تحقيق المشرع الصهيونى فى دولة من النيل إلى الفرات ، ورفض الحاضرون كل ما يفعله الإرهابيون تحت ستار قتال الدولة الكافرة !، فالتكفير تدخل فى اختصاصات المولى عز وجل ، وحده الذى يعلم مافى الصدور ، وليس من عناصر الإسلام أن تكون "محاكم التفتيش" فى دولته ، واكدوا جميعاً أن "مصر" وطن يمتلك خصوصية لا نجدها فى اى دولة اخرى ، فهى تمتلك "النيل" و"الزراعة" و"التوحيد" منذ الفراعنة وحتى اليوم - وكان من المفروض أن يكون الحوار بين "الأحزاب" حول مشروع قومى للنهوض بالبلاد ، ولكن جرائم "الإرهاب" جعلت الذعر يصيب هذه القوى الوطنية وجلست تبحث عن مخرج من محاولة الزج بنا فى هذا النفق المظلم .

خالد اسماعيل

وزير الأوقاف المصري: لا حوار مع الإرهاب

□ القاهرة - «الحياة»:

■ نفى وزير الأوقاف المصري الدكتور محمد علي محجوب ما نسب اليه من ان وزارة الأوقاف تنفذ خطة للحوار مع الجماعات المسلحة واعضائها المعتقلين.

ونقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية الرسمية عن محجوب أن «مصر لا تحجر على التدين ولا المتدينين لكنها تعمل جاهدة على توضيح الطريق الاسلامي الصحيح ومحاضرة دعاوى الارهاب والتطرف لتحمي شبابنا منه».

وأشار الى أن الوزارة تقوم بدورها بالتعاون مع الأزهر «كي تواجه الفكر المتطرف وتحمي الشباب لئلا يقع فريسة لهذا الفكر، ومن يرفع السلاح في وجه الدولة أو يرتكب الجرائم ويعتدي على الآمنين لا يصح مطلقاً ان ينسب الى الدين، ولا تفاوض معه ولا حوار وانما الحوار مع من يعتنق فكراً معيناً ويستمع الى الرأي الآخر لتصحيح هذا الفكر. أما حملة السلاح والقتلة فردعهم سلطان القانون».

ونفى مصدر مأذون في مصلحة السجون المصرية ما نشر عن حوار بين الحكومة المصرية والمتطرفين المعتقلين. وقال لـ «الحياة» ان «السجون ليست موقعاً لاجراء الحوارات».

المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٢

محافظة الدقهلية :
الحوار مع جماعات الارهاب مرفوض

كتب فايز عقل :

أعلن اللواء ابراهيم الشيخ محافظ الدقهلية أن الدولة لم تبدأ استخدام العنف مع جماعات التطرف التى تتلقى تمويلا خارجيا وتحركها أيد داعمة للارهاب ، من خلال خطة موضوعة وتضليل فكرى لاحداث فتنة طائفية وتخريب الاقتصاد المصرى بضرب السياحة والقاء المتفجرات فى التجمعات الجماهيرية لارهاب الشعب وزعزعة نظام الحكم . وأكد رفضه للحوار مع جماعات الارهاب موضحا أن الكلام عن الوساطة ثبت فشله تماما .

جاء ذلك فى لقائه مع المؤتمر الاقليمى للنقابة العامة للمحامين ، ردا على ما أثاره رافت سيف الدين عضو مجلس النقابة العامة وماهر خميس نقيب المحامين بالدقهلية ، حيث أعلنا انهما ضد الارهاب واستنكرا موقف الحكومة من لجنة الوساطة وإجراء الحوار .

المصدر : الحياة

التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قائد الجناح العسكري لـ"الجماعة الاسلامية" في مصر يتحدث الى "الحياة" من قفص الاتهام

عبدالغني: العنف لن يتوقف ولا مصالحة قبل تطبيق الشريعة

□ القاهرة - «الحياة»:

■ قال قائد الجناح العسكري لـ «الجماعة الاسلامية» في مصر صفوت عبدالغني الذي يحاكم في قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب والكاتب فرج فودة «ان عمليات العنف في مصر لن تهدأ».

واضاف في تصريح ادلى به الى «الحياة» امس من داخل قفص الاتهام أثناء فترة الاستراحة في جلسة المحاكمة التي تنظر في قضية اغتيال المحجوب ان اعتقال عدد قليل من اعضاء «الجماعة» في المنصورة والقليوبية «لن يوقف عمليات العنف، والدليل على ذلك هو ما حدث اخيراً في البداري والقوصية». واشار الى ان الذين اعتقلوا من «الجماعة» هم نفر قليل، وان «المعركة مع الشرطة والنظام لن تنتهي». وان جهود الوساطة التي كان يسعى اليها عدد من علماء المسلمين «كان يهدف حقن الدماء وليس للمصالحة». وقال ان المصالحة «لن تحصل الا في حال واحدة هي تطبيق الشريعة الاسلامية».

ونفى ان يكون العلماء اجتمعوا مع قائد تنظيم «الجهاد» عبود الزمر الذي يقضي عقوبة السجن لفترة ٤٠ عاماً في قضيتي اغتيال الرئيس الراحل انور السادات وقلب نظام الحكم. وقال «انها كانت مجرد فكرة عرضت امام وزير الداخلية السابق عبدالحليم موسى الذي صرح بعد ذلك بأن مسألة الوساطة امام القيادة السياسية».

وعن الخلاف بين «الجماعة الاسلامية» وتنظيم «الجهاد» قال: «الخلاف جوهري بيننا وبين اخوة الجهاد فنحن ندعو الى الله والى تطبيق الشريعة الاسلامية وننزل الى الناس ونعمل على تكوين القاعدة الجماهيرية»، مشيراً الى ان الجماعتين «تتفقان في الخروج على الحاكم وضرورة التصدي لممارسات النظام القمعية».

وكانت هيئة المحكمة استمعت في جلسة امس الى اقوال خمس من شهود الاثبات في قضية فودة من بينهم نجله احمد فرج فودة (١٦ عاماً) الذي اكد ان والده تلقى تهديدات عدة بالقتل عبر الهاتف، وان مجهولاً اتصل به في يوم الحادث الذي وقع في ٦ حزيران (يونيو) وهدده بالقتل.

وقرر المستشار محمد البحر رئيس المحكمة تأجيل النظر في القضية الى جلسة اليوم الاربعاء.

من جهة اخرى كشف مصدر قضائي مصري لـ «الحياة» ان اعضاء الجناح العسكري لـ «الجماعة الاسلامية» دبروا اربع محاولات لاغتيال السيد صفوت الشريف وزير الاعلام الا انها لم تنفذ بسبب ظروف خارجة عن ارادتهم وفي المرة الخامسة نجحوا في اطلاق النار على سيارته.

اعترافات المتهمين

وقال المصدر ان اعترافات المتهمين امام النيابة العسكرية كشفت عن الخطط الكاملة لاغتيال وزير الاعلام وان المتهم حسن رمضان شلقاني اعترف بأنه تلقى تكليفاً عبر الهاتف من «الارهابي» مصطفى حمزة الفار حالياً في السودان بتنفيذ خطة اغتيال الشريف وارسل دعماً مالياً قدره ستة آلاف دولار لشراء الاسلحة والذخائر وتدبير اماكن لايواء عناصر التنظيم. واوضح المصدر ان شلقاني اعترف بأنه اوكل مهمة مراقبة تحركات وزير الاعلام واغتياله الى المتهمين ابراهيم السيد عبدالعال واحمد احمد الحسيني. وسلمهما بندقية آلية لاستخدامها في ارتكاب الجريمة، وانهما حاولا تنفيذ عملية الاغتيال اربع مرات.

واعترف المتهم ان الخطة الكاملة لاغتيال وزير الاعلام المصري وضعها واشرف عليها مصطفى حمزة، كما ان هناك خطة اخرى وضعها المتهم اشرف السيد ابراهيم في الاسبوع نفسه لاغتيال اللواء مصطفى كامل محافظ الدقهلية السابق، الا ان اقالته من منصبه ومغادرته المنصورة حالت دون نجاح الخطة.

كما استهدفت خطط العناصر التي يجري محاكمتها حالياً الهجوم على قسمي شرطة الساحل والموسكي ومنشآت مهمة بمنطقة الازهر، وجرى معاينتها من جانب المتهم احمد محمد صادق، لكن اعتقال المتهمين منعت تنفيذ تلك العمليات.

وتعقد السبت المقبل الجلسة الثانية لمحاكمة المتهمين بمحاولة اغتيال وزير الاعلام في احدى الدوائر العسكرية التي يترأسها اللواء محمد عبدالله المدعي العام العسكري.

الأهرام للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٣

الحوار المطلوب والوساطة المطلوبة

احتلت قضية الوساطة بين الحكومة والجماعات الاسلامية مساحة عريضة من المساجلات بين مؤيد ومعارض ومستنكر ومستغرب .. واذا كانت اطراف من مجموعة الاسلاميين الذين قاموا بالوساطة قد كتبوا عن دورهم وشرحوا من وجهة نظرهم ابعاد الموقف ، فان الجانب الحكومي كان غامضا بين النفي والتصريحات غير المباشرة وخلاصة كل ماكتب عن هذا الموضوع اشاع جوا من البلبلة وسط الجماهير ، واغرى الكثيرين باطلاق اشاعات تروى قصصا واحداثا ووقائع منسوبةالى شخصيات حكومية مرة ، والى شخصيات اسلامية مرة اخرى ، والى قيادات التنظيمات الاسلامية من داخل السجون المصرية او فيما وراء البحار مرة ثالثة .

وبداية لابد من الاقرار بأن الحوار بين العناصر المختلفة مسألة واردة في كل زمان ومكان ، بين الاصدقاء والاعداء ، وبين الاصدقاء والاصدقاء بل أن الحوار احيانا يجرى بالقرب من ميادين القتال ورائحة البارود تملا الاجواء وبقايا الطلقات يئز صداها في الاسماع . ومادام الحوار امرا واردا ، فليس من المستبعد ان يتم حوار بين الحكومة ، ممثلة فى الاجهزة الأمنية وبين قيادات من التنظيمات الاسلامية التى تقود التمرد ضد نظام الدولة ، مادام هذا الحوار يسعى الى الوصول الى تهدئه الاحوال وتخفيف التوتر ووقف سفك دماء الابرياء .

ومع التسليم المطلق بأهمية الحوار بين مختلف العناصر المتعارضة فان هناك اسسا وثوابت لابد من مراعاتها ليكون الحوار ايجابيا وقادرا على انجاز اهداف محددة لصالح كل الاطراف ومن اهم هذه الثوابت :

اولا:

ان يتم هذا الحوار باسلوب ديمقراطى او حتى برغبة صادقة فى احترام وجهة نظر كل طرف للطرف الآخر ، دون مصادرة لراى او تشبث بوجهة نظر .

ثانيا: .

ان تكون اهداف الاطراف المتحاورة واضحة ، وان تكون مجموعات الحوار معبرة عن الواقع وملتزمة منذ البداية بما يصل اليه الحوار من نتائج ، بمعنى ان تحترم الاقلية راى الأغلبية .

ثالثا : .

ان يكون الاتفاق قائما على ان الاطراف المتحاوره ترفض العنف رفضا قاطعا بحيث لايقر احد استخدام القوة او السلاح لفرض راى او موقف او ارادة بالقوة على الآخرين مهما اختلف معهم فى الراى .

رابعا : .

ان يتم الحوار علنا وامام الجماهير لتكون هذه الجماهير شاهدا أصيلا على اطراف الحوار وعلى نتائجه ، مادام الحوار يستهدف في الاساس صالح الجماهير .

واذا نحن وضعنا هذه الثوابت موضع الاعتبار فيما تحدث عنه الجميع فى قيام حوار بين اجهزة وزارة الداخلية المصرية ووفد وساطة يمثل مجموعة من المفكرين الاسلاميين الذين ارادوا باجتهاد خاص أن يضعوا حدا للحوار المسلح بين الحكومة والمجموعات الارهابية التى ترفع راية الاسلام ، فاننا نجد ان هذه الثوابت لاتنطبق على ماجرى ، او قيل انه جرى ، بين الحكومة والعناصر الاسلامية .

واذا كانت تلك الثوابت المطلوبة للحوار لاتنطبق على هذا الحوار فان وفد الوساطة ايضا فقد قدرا من مصداقيته عندما قرر بداية وجود شرائح من المجتمع حريصة على افشال الحوار بمختلف السبل وحدد خمسة اطراف غير سعيدة بهذا الحوار : .

١) دوائر التطرف العلمانى ومحترفو اليسار .

٢) اصحاب المواقع الوظيفية الذين يهمهم انقاذ الكراسى قبل انقاذ الوطن .

٣) الاجهزة التى تتعيش من استمرار الفتنة والمقصود هنا الاجهزة الأمنية .

٤) الاطراف الداخلية التى ترى ان الخطر قادم من الخارج وليس من سوء الاوضاع الداخلية .

٥) الجهات الاجنبية التى يهمها عدم الاستقرار فى مصر .

ومعنى ذلك ، ومن واقع تحليل وفد الوساطة ، للقوى التى ترفض الحوار مع التنظيمات الاسلامية ، ترى انها تمثل معظم افراد الشعب المصرى من مثقفين ورجال دولة واجهزة امنية وقيادات سياسية ، اى ان الجميع لايعرف مصلحته لانه يتعيش على موجة الارهاب . وبطبيعة الحال فان مثل هذا القول اذا مادل على شىء فإنما يدل على سذاجة بالغة فى تحليل الامور وعلى تحيز مسبق ضد الجميع ولصالح التنظيمات الاسلامية .

وبالتالى فان الارهابيين على حق عندما يرفعون السلاح فى وجه الجميع ليعيدوا تخطيط المجتمع على جثث كل هذه الشرائح من المجتمع .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٣

ولسنا بحاجة الى القول بأن الزعم بأن هذه الفئات الوطنية تتكسب من الارهاب ، انما هو قول باطل. لأن احدا لايمكن ان يكتسب من الخراب الداخلي ، وخاصة مع عناصر الارهاب التي تضع قوائم اعدائها بحيث تشمل الجميع ، وبذلك فان كل فرد من هذه الشرائح التي حددها وفد الوساطة بأنها تقف ضد الحوار مع التنظيمات الارهابية ، معرض للتصفية الجسدية مع كل مايترتب على ذلك من اشاعة اكبر قدر من الفوضى في البلاد امنيا واقتصاديا واجتماعيا .

والغريب ان بعض الشخصيات التي كانت ضمن وفد الوساطة بين الحكومة والتنظيمات الاسلامية والتي تقول ان مهمة لجنة الوساطة لاتتعدى مهمة الاطفائي الذي يجاهد من اجل اخماد النار بأسرع ما يمكن ، وضعت ارهابيي هذه التنظيمات على قدم المساواة مع رجال الأمن الذين يتصدون لهذا الارهاب . ومجرد هذه المساواة بين جريمة الخارج على القانون ، وبين المدافع عن القانون يضعنا فورا امام استراتيجية تفكير اعضاء لجنة الوساطة .

لقد كنا نتصور ان هؤلاء العلماء او هذه (الكوكبه) من اهل العلم في مصر ممن استشعروا ان واجبهم الشرعي والوطني يفرض عليهم بذل مافي وسعهم من جهد لانقاذ البلاد من الخطر الذي استشرى في الآونة الاخيرة واصبح مهددا لأمنها ومواردها ، لقد كنا نتصور ان تسرع هذه الكوكبة في اعلان كلمة الحق ورفع صوت الرفض لكل ممارسات هذه الجماعات الارهابية باسم الدين ، ليكونوا على قمة قيادة امة يدفعها بعض ابنائها الى منزلق الخطر بسوء قصد ، اذ ان الوطن كان بحاجة الى حجم مساندة هذه الاصوات الاسلامية الواعية الناضجة المعتدلة التي تعرف حدود الله ومصالح الوطن ، ولكن الذي حدث ان هذه «الكوكبة من اكبر علماء مصر»

ظل صوتها خافتا تجاه الارهاب ، وعندما تحركت كان تحركها لمصلحة الارهاب نفسه ، بغض النظر عن الزعم بأن مجموعة الوساطة وهي تسعى الى وقف العنف كانت تؤكد على ضرورة وأهمية الالتزام بالقانون والدستور واحترام سلطة الدولة ، وانها ترفض كل صور العنف وتدعو الى الحوار والتعبير السلميين إن هذه الكوكبة وصلت في نهاية تحليلها الى القول ، بأنها كما تنكر وتدين عنف هؤلاء الشباب فانها لاتتردد في استنكار التجاوزات التي صدرت عن بعض أجهزة الامن ، وتضيف ان تجاوزات الامن اسهمت في تفاقم المشكلة وليس حلها .

والغريب ان وفد الوساطة المكون من «كوكبة من اكبر اهل العلم في مصر» كانت حركته تجاه التنظيمات الاسلامية عجيبة للغاية فهذه الكوكبة لاتعرف بالتحديد من هو صاحب الكلمة الاولى والاخيرة لدى هذه التنظيمات ، اذ انها وفق ماذكر احد اعضائها سوف تقوم باجراء اتصال مباشر مع قيادات مجموعات الشباب الاسلامي الذين هم داخل السجون بهدف دعوتهم الى التخلي عن اسلوب العنف من خلال حوارهم فيما يحتجون به من اسانيد شرعية لاجراء التغيير باليد . وكان تقدير افراد هذه الكوكبة انهم بهذا الاسلوب قد يقنعون قيادات الداخل باستخدام نفوذهم لدى اخوانهم في الخارج لوقف مايمارسونه من اعمال تنتهك القانون وتخل بأمن البلاد .

اي ان علينا ان نستأذن افراد العصابات الارهابية الفارين خارج الوطن والذين يقودون حركة العنف من الخارج ضد ابناء الوطن ، وعلى هؤلاء ان يملوا شروطهم ، وبالفعل فإنهم يطالبون بالافراج عن كل العناصر التي تحتجزها الدولة لاسباب امنية داخل السجون لحماية الجماهير من سطوة وارهاب هذه العناصر وعلينا ان نضع في الاعتبار ان التحفظ على مثل هذه العناصر هو عمل امني تقتضيه الظروف ، وتمليه مصلحة الأمن . وان شروط الجماعات الاسلامية للافراج عن هؤلاء المحتجزين مقابل الكف عن اطلاق النار ضد الابرياء ، هو اعتداء صارخ على القانون وعلى سيادة الدولة. وهو في نفس الوقت تحيز واضح من قبل هذه الكوكبة من اكبر علماء مصر لصالح استراتيجية التنظيمات الاسلامية ، فهذه الواسطة تمثل دعما سياسيا وجماهيريا « وشرعيا » لهذه الجماعات بما يجعلها على قدم المساواة مع النظام .

ان الخطاب السياسي الصحيح وبما يتوافق مع الشرعية ، يحتم ان تكون هذه الكوكبة مع النظام ضد هذه التنظيمات . وليس مطلوبا بأي حال من الاحوال ان يدبج البعض منهم «برقيات قوية حافلة بعبارات الشجب والتنديد بالإرهاب» وانما المطلوب من واقع دورهم الطليعي ان يقولوا كلمة الحق الواضح والشريعة الناصحة ، ليكف الصغار عن تفسيراتهم الخاطئة .. او استغلالهم للدين في غير موضعه حتى لايسيء احد الى صفحة الاسلام او يخدش وجهه الطاهر ولكي تظل حقيقته السمحة والمنيرة مستقرة في الاذهان .

اما ان يزعم هؤلاء الوسطاء ان الاسباب الاقتصادية والاعلامية والتعليمية هي سبب هذه الموجة من الارهاب ، فانهم بمثل هذه البساطة الشديدة يقدمون مبررات غوغائية للإرهاب .. ؟ لأن احدا لم يسمع من قبل او يمكنه ان يدعي ان اصلاح النظام الاعلامي سوف يتم عن طريق اغتيال السيد صفوت الشريف وزير الاعلام او ان اصلاح النظام التعليمي يتحقق فور اغتيال اللواء الشيمي او ان الوضع الاقتصادي يتعدل ميزانه بتفجير مقهى وادي النيل بميدان التحرير. بصراحة ان الوساطة مطلوبة ولاحجر على من يتطوع بها ولكننا قد لانتفق مع الاسلوب الذي يحول الوساطة الى وصاية على الدولة ولصالح الارهاب .

بهي الدين شعيب

المصدر : الشعب
التاريخ : ١٨ مايو ١٩٩٣

ضمير المثقف

بقلم: محمد المرشدى*

المثقفون هم ضمير الأمة، وهم أملها وقت الشدة. وحتى إذا أصاب الفساد الساسة أو أى قطاع آخر فى المجتمع فإن الضرر يظل محصورا ومقدورا عليه ما دام ضمير المثقفين بخير، أما إذا فسدوا بدورهم فإن الخطر يصبح داهما.

ولقد كنا نعتبر الأستاذ سعد الدين وهبه من مثقفى مصر،ونعقد الأمل، عليه وعلى أمثاله، إلى أن طلع علينا بمقال عجيب فى أهرام ٢٤/٤/١٩٩٣ يهاجم فيه وزير الداخلية السابق، لأنه سمح لنخبة من علماء الدين بالتوسط لوقف مسلسل العنف وسفك الدماء،ونعت الكاتب المثقف وزير الداخلية «بالتخاذل» فى «معركته» مع شباب الجماعات الإسلامية، وكان جديرا بالوزير–فى رأى الكاتب– أن يستمر فى «الحرب» حتى يبيد العدو!

وكان الأستاذ سعد الدين وهبه يرغب فى تحويل الأزمة إلى حرب إبادة يصبح فيها ضباط الشرطة جنرالات حرب، ويكون المواطنون من شباب الجماعات الإسلامية العدو المطلوب سحقه..هكذا بلاتحقيق ولا قانون!

وإذا كان الكاتب قد ذكر فى مقاله أنه كان ضابط شرطة،فهل نسى أن مهمة ضابط الشرطة حين يتعامل مع«مواطنين» خارجين على القانون تختلف تماما عن مهمة ضابط الجيش الذى يحارب فى الميدان عدوا خارجيا؟ والا يعلم أن قانون هيئة الشرطة يضع قيودا مشددة على رجل الشرطة عند تعامله مع المواطن الخارج على القانون، فلا يجوز له إطلاق الرصاص إلا عند الضرورة القصوى، وفى غير مقتل، وإن كل المطلوب منه القبض على المتهم وتسليمه للعدالة.

والا يعلم الكاتب المثقف أن إدارة الشرطة فى انجلترا تؤاخذ الضابط الذى يطلق النار على المتهم الهارب، وتعتبر ذلك نقصا فى كفاءته إذ لم يستطع القبض على المتهم دون إصابته!

ولكن السؤال هو: هل يمكن لهذه القسوة أن تصدر عن مثقف؟ ان المثقف رحيم بمواطنيه، يتحرى الحق والعدل،وينفر من الطغيان والظلم، ويدعو إلى الوفاق الوطني، لا إلى إشعال الفتنة وإضرام النار.

تري، ما هو سر ما نراه اليوم من نزعة دموية لدى كثير من مثقفينا العلمانيين، وتعطشهم لدماء المواطنين، هل يرجع ذلك إلى حقدهم على التوجه الإسلامي؟ أم إلى سعيهم لإرضاء السلطة؟

كم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم صادقا وعليما بالنفوس، عندما حذر المسلمين حتى من علمائهم الذين يطلبون الدنيا عند السلطان.

إنه لشيء محزن أن يفسد ضمير المثقف ، وصدق أمير الشعراء حين قال: وإذا أصيب القوم فى أخلاقهم، فاقم عليهم مأتما وعويلا.

* وزير مفوض سابق بالخارجية وعضو اللجنة التنفيذية بحزب العمل

الامانة العامة لحزب التجمع:
لا مساومة ولا حلول وسط فى الصراع الفكرى مع الجماعات السياسية المتسترة بالدين

التجمع يحدد موقفه من ترشيح رئيس للجمهورية فى يونيو القادم

قررت الامانة العامة فى ختام مناقشتها اول امس (الاثنين) لظاهرة الارهاب والقوى السياسية المتسترة بالدين ، ضرورة مواجهة هذه التيارات بالنزول للشارع وطرح قضايا ومشاكل الجماهير الحقيقية وتبنيها والتحرك الشجاع والمبادر معها والسعى لحلها ، « بحيث تصبح فى النهاية حلا بديلا لما هو قائم فى المجتمع وممارس من الحكم ، وما هو مطروح من هذه التيارات بجناحيها السياسى والارهابى .. حلا بديلا يقدم العلاج الحقيقى لمشاكل الشعب المصرى وقواه المنتجة ، ويحاصر هذه التيارات » . واكدت الامانة العامة ان وجودنا اليومى والمستمر فى الشارع وطرح انفسنا بالفعل والقول كبديل محتمل وملموس نقطة اساسية فى مواجهة هذه الجماعات الارهابية والداعية للدولة الدينية ، وايضا لمواجهة الحكم القائم على الاستغلال والفساد واحتكار السلطة والقمع » .

وطالبت الامانة العامة بضرورة التنسيق والعمل المشترك مع كل الاحزاب والقوى السياسية التى ترفض الارهاب ، ودعم نشاط اللجنة المصرية للوحدة الوطنية واللجان المماثلة ، والالحاح على معالجة مسببات التوتر والعنف فى المجتمع ، سواء كانت اقتصادية او اجتماعية او سياسية او أمنية ، آخذين فى الاعتبار أن ظاهرة الارهاب تتصاعد فى ظل تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وشيوع الفساد نتيجة للسياسات الحكومية المتبعة منذ عام ١٩٧٢ وحتى الآن .

واشارت الامانة العامة الى اهمية دعم المواجهة الامنية الصحيحة للنشاط الارهابى الاجرامى المتصاعد فى المرحلة الاخيرة ، مع الحرص على التزام اجهزة الامن بالقانون والدستور ، وتجنب وقوعها فى خطيئة التخلى عن دورها كهيئة نظامية تسهر على أمن المجتمع ، والتاكيد على أن الديمقراطية والاصلاح السياسى ركن اساسى وعاجل لتطوير المجتمع ومواجهة الارهاب والعنف وانتهاك القانون وحقوق الانسان .

واعادت الامانة العامة التاكيد على موقف الحزب المبدئى من حق كل القوى السياسية والاجتماعية فى تشكيل احزابها الشرعية بشرط ان يكون الحزب مفتوحا لكل المصريين بلا تمييز بسبب الجنس أو اللون او الدين ، وأن يلتزم بحقوق متكافئة لجميع المصريين بغض النظر عن دياناتهم ، وبقواعد العمل الديمقراطى فى اطار دستور مدنى ، وبقبول مبدأ تداول السلطة من خلال الانتخابات العامة والتعددية الحزبية الآن وفى المستقبل ، وبمبدأ مدنية جهاز الدولة وصياغة مبادىء الشريعة الاسلامية فى قوانين وضعية ، وأن تتفق ممارسات الحزب مع هذه المبادىء .

ونبهت الامانة الى ضرورة الحرص فى مواجهتنا لهذه القوى السياسية والارهابية) باعتبارها خطرا رئيسيا وخصما اساسيا وتهديد حال للوطن والمجتمع ، على عدم التطابق مع الحكم المكروه والمرفوض من الجماهير ، ولأن معركة الحزب الاساسية هى معارضة مجمل سياسات الحكم الاقتصادية والاجتماعية والمقيدة للحريات .

وقالت الامانة العامة فى قراراتها ، أن المواجهة تتم على مستويين اساسيين ، فكرى ايديولوجى ، وسياسى جماهيرى ، وأنه ليس هناك امكانية للمساومات والحلول الوسط والتنازلات فى الصراع الفكرى والايديولوجى المطلوب خوضه فى مواجهة الاطروحات الخاطئة لجماعات الاسلام السياسى ، وأنه لا مجال للتفرقة فى هذا الخصوص بين التيار الذى يمارس العنف والارهاب المباشر ، وتيار الاخوان المسلمين الذى يمارس فى المرحلة الحالية العمل السياسى ، فمعركتنا مستمرة ضد مقولات هذا التيار الاخير خاصة التى تصب فى تأكيد العنف والارهاب أو تبريره والتفرقة الطائفية وتدعو للدولة الدينية ، ونرفض نحن هذا الفكر باعتباره فكرا سياسيا دنيويا وليس فكرا إلهيا مقدسا كما يزعمون ، وبالتالى فهو اجتهاد ليس معصوما من الخطأ والزلل .

وكانت الأمانة قد عقدت اجتماعها اول أمس برئاسة خالد محيى الدين رئيس الحزب ، حيث ناقشت تقريرا فى ٢٨ صفحة « حول الموقف من القوى السياسية المتسترة بالدين » اعدته امانة اللجنة السياسية وناقشته من قبل الامانة المركزية .

شارك فى المناقشة ٤٠ من اعضاء الامانة العامة . وأصدرت فى ختام المناقشات سلسلة من القرارات والتوصيات تحدد رؤية الحزب ومواقفه من هذه القضية .

كما كلفت الامانة المركزية اصدار بيان عاجل للرأى العام حول موقف

المصدر : الأهالي

التاريخ : ١٩ مايو ١٩٩٢

الحزب من الارهاب وكافة الممارسات التي تدعمه او تبرره . وقررت طبع التقرير الذى اعدته امانة اللجنة السياسية وتوزيعه على عضوية الحزب كورقة معلومات .

وتعقد الامانة العامة اجتماعها القادم يوم الاثنين ٧ يونيه لمناقشة تحديد موقف الحزب من ترشيح رئيس للجمهورية والاستفتاء عليه . وذلك على ضوء مناقشات الحزب في المحافظات ، وإعداد التقرير الخاص بالاداء الحزبى والموقف القيادى تمهيدا لانعقاد اللجنة المركزية يومى ٢١ و ٢٢ يوليو القادم .

المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ ٢ مايو ١٩٩٢

٧ ايام



عمرو موسى. (سيبا)

عمرو موسى لـ «الوسط»: لا حوار مع «الارهابيين»

الكويت – ماضي الخميس

اكد وزير خارجية مصر السيد عمرو موسى في مقابلة خاصة مع «الوسط» ان الذين يقومون باعمال «تخريبية وارهابية» في مصر يهدفون الى زعزعة الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط باسرها، وقال ان لا مجال للحوار مع «الارهابيين» بل لا بد من مواجهتهم بالقوة. وقد رافق الوزير عمرو موسى الرئيس حسني مبارك خلال زيارته للكويت الاسبوع الماضي في اطار جولة خليجية. الحوار مع عمرو موسى بدأ بالحديث عن اهداف جولة مبارك الخليجية فقال الوزير المصري ان هدف الجولة هو «التشاور مع رؤساء الدول الشقيقة والاطمئنان ايضاً على الوضع في الخليج عموماً». وشدد على ان مصر تريد «التعاون مع دول الخليج الشقيقة للوقوف بوجه اية محاولات للسيطرة او الهيمنة. كما يجب العمل على عودة الوقف العربي الى وضع مطمئن، من الممكن ان ننطلق منه الى آفاق كثيرة للتضامن والعمل المشترك. الموضوع صعب بسبب آثار حرب الخليج وغزو الكويت، ولذلك فإن الامر يتطلب الكثير من الصبر. واذا كان مطلوباً اعادة الحوار والمصالحة بين عدد من الاطراف العربية، الا ان الظروف لا تزال غير مواتية لتحقيقها. اذ لا بد من اطمئنان الدول العربية جميعها على نفسها ضد محاولات الضم او الغزو او خلافه. وهناك عوامل اخرى لم يحن الوقت بعد للحديث عنها».

وتطرق الحوار الى الوضع الداخلي في مصر والى اعمال العنف والاغتيالات التي تقوم بها جماعات متطرفة فقال عمرو موسى لـ «الوسط»: «ان الغرض الرئيسي من محاولة زعزعة الاستقرار في مصر هو زعزعة الاستقرار في الشرق الاوسط، لانه اذا تزعزع الوضع في مصر فتاثيره على المنطقة سيكون كبيراً جداً. لا بد ان تكون الاهداف الحقيقية من وراء مثل هذه الاعمال غير عربية، ولا بد ان يكون من يقومون بها هم اولئك الذين يكرهون حدوث استقرار في المنطقة العربية او الذين يستفيدون من عدم الاستقرار، خصوصاً الذين يستخدمون الدين كغطاء لمثل هذه الحركات، وهذا أساء كثيراً الى الدين الاسلامي وسمعته. لذلك اصبح واجباً علينا جميعاً ان نقف بكل قوة ضد هذه التيارات التي تستغل الدين وتسيء اليه. وفي النهاية تروع المجتمع الذي تعيش فيه، وتقتل المسلمين باسم الاسلام، اضافة الى انها تكفر بعض المسلمين».

واعترف عمرو موسى بوجود مشاكل في مصر لكنه قال: «بالطبع هناك مشاكل وهناك من يعاني من المشاكل. هناك مشاكل اقتصادية بالفعل، ومن الممكن ان يكون هؤلاء ضحايا لهذه المشاكل، وضحايا لاستغلالها بواسطة بعض الدوائر، ولذلك فإن الاجراءات التي اتخذتها الحكومة اخيراً تكمن اولاً في ضرورة الوقوف بكل قوة في وجه هؤلاء. لا يوجد اي كلام او حوار او خلافه مع الارهابيين لان هؤلاء لا يعرفون التحاور ولا يستطيعون ان يتحاوروا. هؤلاء جميعهم لا علم لهم في الدين ولا في السياسة ولا في اي شيء ابداً. ولا بد من استخدام قوة الحكومة وقوة القانون لقمع هذه الحركات. وهذه مسالة اساسية لا تنازل فيها، ولن يروا غير ذلك.

ولا بد من الاستمرار في اعادة البناء الاقتصادي لان هذه مرحلة انتقالية ما بين اقتصاد حكومي واقتصاد خاص، ولا بد من حدوث بعض الصعوبات الاقتصادية الاضافية. واعتقد ان الوضع سيكون افضل كثيراً بعد سنتين، ولكن كي نعبر هاتين السنتين فإننا بحاجة الى الاستقرار ايضاً».

واكد موسى ان الحكومة المصرية يجب ان تواجه المتطرفين «بقوة القانون فهؤلاء اصبحوا ارهابيين ينسفون ويقتلون، ولا بد من محاكمتهم ومعاقبتهم أقسى عقاب» ■

المصدر : السياسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣٠ مايو ١٩٩٣

في لقاء الشيخ الشعراوي :

علماء الوساطة يردون على « إبراهيم نافع »

مازال حديثنا عن عملية الحوار مع الجماعات الاسلامية ـ او « المتطرفين » كما تحلو التسمية للبعض مستمرا ـ وكنت اود ان اغلق هذا الملف ـ لولا كتابات الأستاذ ابراهيم نافع في الاهرام في الاسبوع الماضي حيث كتب مقالا : « حوار نعم ولكن مع من » ـ ولن اتناول كل حديث استاذنا بالرغم من ان هناك فقرات تتناقض مع بعضها ـ ولكني فقط اتناول بعض جوانب مما اثاره .

محمد أحمد إسماعيل

قال الاستاذ ابراهيم نافع « لكن الفكر الاسلامي المستنير ورموزه مطلوب منهم ادوارا اكبر من مجرد الوساطة او الحوار بين الدولة وبين قوى خارجة عن القانون والنظام العام » وشرح هذا الدور في « استكمال مهمة رموز الفكر الاسلامي المستنير في اشاعة العقلانية والوسطية والحنفية السمحاء في وسط الناس والحياة » ثم اضاف « وهذه هي المهمة التي رفع لواءها أئمة عظام في الفقه الاسلامي بمدارسه المختلفة » ونحن جميعا نتفق معه في ان هذا دور الائمة العظام ـ لكن الا ترى معي إنك اغفلت بقية دورهم فهل كانوا (رضي الله عنهم) إذا رأوا منكرا في المجتمع او اعوجاجا في وزير للراعي .. أو قرارا ظالما لحاكم .. او بطشا من فئة على فئة اخرى .. هل كانوا يصمتون ؟ ! .. ان دور الاصلاح يشمل كل شيء .. بما فيه الحوار ـ والوساطة ـ فمن غير المعقول ان يكون حديثنا للناس من جانبنا ولا نسمع منهم شكوى .. أو ـ ألم ـ او اخطاء في المجتمع .. هذه نقطة

.. أما الثانية : فهي حتى وان كان هذا الدور الذي طالبت به العلماء .. فكان من واجبهم ان يطرقوا الابواب للاستئذان بالقيام بهذا الدور .. لاسيما .. ان المجتمع الآن مثل مجتمع الائمة العظام (في الماضي) .. الان لدينا ٢٥٠ الف جندي امن مركزي . واجهزة الامن يعلم الله تعدادها .. وكتاب تقارير (بضم الكاف) .. وبطانات سوء توشي للسلطة بأمور تتفق مع اهوائها وميولها العقائدية .. والكل الان يتبارى ويفتخر بتقديم اي شيء عن التطرف .. والارهاب .. ومن ورائهم .. ثم يصنف العلماء .. ولقد رأينا الحملة المسعورة على علماء الاصلاح ـ أو الوساطة ـ كما اسماها البعض .. وقد نال فضيلة الشيخ الشعراوي الجزء الاكبر منها .. بالرغم من ان الشيخ لم يرتكب فعلا ، يستحق هذه الحملة .. لقد كانت اراء الشيخ ورؤيته ابعد من رؤية العلماء .. ولكن استجابة لراى المجموعة .. تحمل الشيخ قيادة السفينة رغم الامواج العالية ، والرياح العاصفة .. !!

دور العلماء

واقول لنقيبنا : لم ولن يبخل اي عالم او مفكر اسلامي .. او داعية بأداء رسالته .. لان العالم يعرف انه اذا كتم علمه الجمه الله بلجام من نار (كما قال ﷺ) وكما قال ايضا : « لا يكون المرء عالما حتى يكون بعلمه عاملا » .. من العمل بالعلم .. الاصلاح بين الناس .. والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وتذكير الناس باوامر ربهم وسنة نبيهم ، وتوضيح ما يجهل فهمه من امور دينهم ودنياهم .. وأن يقولوا الحق .. ولا يكتموا الشهادة .. واذا عرضت عليهم قضية بشقيها ليدلوا بدلوهم .. فلا يقولون فيها الا الحق .. لأنهم سيسألون عنها امام الله .. بل ومن واجبهم ان يسارعوا بتقديم انفسهم متطوعين لأداء هذا الدور ولا ينتظرون استدعائهم .

وبالتالي اذا اعتبرنا اننا جميعا كمصريين ابناء اسرة واحدة .. وأن اى فرد فيها مسئول عنها بالتضامن مع رب الاسرة ، فان اى عالم من العلماء بات من الواجب عليه اذا رأى ما يعكر صفو هذه الاسرة ان يتدخل لمنع هذا التعكير .. واذا عدنا لتقاليدنا وعاداتنا في الاسر المصرية بريفها ومدنها لوجدنا من التراث ان الاب عندما يغضب من ابنه ، فانه يلقنه علقة ساخنة ، ثم يغمز بعينيه للام او الاخ الثاني ، او للعم او الخال بأن يتدخل للصلح .. او يقوم بالتهويش والتهديد بضربه ، ويلوح لهم بمنعه ، وكثيرا ما

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسي

التاريخ : ٣٠ مايو ١٩٩٢

تحدث هذه التمثيلية لان رب الاسرة دائما حليم ، رحيم بابنائه .. اذن فليس معنى تدخل الاخ او العم او الخال بالصلح بين الاب وابنه قد قلل من قدر الاب ، او انقص من هيبته .. فالاب مكانه محفوظ وحتى وان كان الابن عاقا او عاصيا .. ولننظر لسيدنا نوح عليه السلام .. فرغم عصيان إبنه الا انه ظل ينادي ربه : « ان ابنى من اهلى وان وعدك الحق وانت أحكم الحاكمين » فناداه من باب الحكمة ان يرحم إبنه من العذاب .. فهكذا الاب الرحيم بأبنائه !!

ومن هذا فان الحوار سواء من داخل المعتقلات ، او خارجها لن يضر احدا ولن ينقص من النظام ، او كما يتقول البعض ، يخل بهيبته !! فالحكمة والعقل والمنطق ، والرحمة ، تقول بسماع رأى المخالفين .. مجرد سماع رأيهم فيما فعلوه .. ولماذا ؟!! ثم ما هى الدوافع التى جعلت من هؤلاء .. حملة سلاح ؟ ! ـ ثم ما الذى اوصلهم الى هذا الحد ؟ !

فإن لم يسمع العلماء هؤلاء ويتحاورون معهم .. فمن يسمعهم إذن ؟ ! .. وإذا أغلقنا جميعا اعيننا صممنا أذاننا .. ؟ فهل نظل فى فتح المعتقلات ، التى ربما بداخلها الابرياء اكثر من المذنبين .. ؟! .. وهل وصل بنا الحال الى ان نجلس مع اسرائيل ونفتح معها حوارا للمصالحة .. بينما نرفض مجرد حوار مع ابنائنا .. ؟!

الغريب فى الامر ان كل من أنكر وشجب واستنكر دور العلماء فى عملية الوساطة كتب دون ان يلتقى بأى عضو من مجموعة العلماء .. وكتب استنتاجا على ما نشره العلمانيون والشيوعيون ، وأعداء الاسلام .. والأغرب ان اى عضو من اعضاء لجنة العلماء .. يخشى اى مسئول لقاءه خشية صدور قرار فى اليوم التالى باقالته لأنه التقى به دون الرجوع للحكومة .. !! وللحديث بقية

المصدر : السياسي
التاريخ : ٦ يونيو ١٩٩٣

فى لقاء الشيخ الشعراوى :

العلماء يقدرون أهمية الحوار

الشيخ كشك يصف من يتخلف عن لجنة الوساطة كمن يهرب من الجهاد الأعظم !!

استمكالا لحديثنا حول « الوساطة » ودور العلماء فيه .. خاصة فيما اثير حول معانى « الحوار » ومع من يكون !! وقبل ان تبدأ .. اقول .. ان فضيلة الشيخ قد غضب غضبا شديدا من عنوان السياسى المصرى » العدد قبل الماضى وعاتبنى عتابا مرا .. وعنفنى .. ولاننى تلميذ محب فقد جلست استمع لعتابه وتعنيفه كالتليمذ البليد الذى لم يقم بالواجب .. وكنت اود ان يشهد معى هذا العتاب الاساتذة سلامة ابو زيد ومحمد امين ومحمد جبر .. لانهم الذين وضعوا المانشيت .. وتحملت انا « العلقة » خاصة انهم قالوا : « الشيخ الشعراوى يشرح فشل الوساطة مع المتطرفين » .. ونحن لم نقل هذا .. لان فضيلة الشيخ الشعراوى له رأى ويتفق معه اغلب أئمة العصر .. فى لفظ التطرف فقد قال فضيلته ان الاسلام ليس به تطرفا فمعنى ان اكون متطرفا فى الاسلام ان الزم عامة المسلمين بأشياء وامور ليست من فرائض الاسلام .. كالسنن مثلا .. واعتبر ان من لايقوم بها ـ كافرا ـ هذا هو التطرف .. ولما كان هذا لم يحدث حتى من المختلفين معهم ـ فيصبح ليس بيننا « متطرف » او متطرفون ـ ولكن بيننا متشددا ومتشددون ..

ولما قلت للشيخ اننى يامولانا برىء من هذا الحدث براءة الذئب من دم سيدنا يوسف .. قال : فلماذا لايعتذرون للناس عن هذا الخطأ وها انا اعتذر الان لفضيلته وللقراء .. وللجماعات الاسلامية التى قد يكون اغضبها هذا المانشيت ..

ونعود لحديثنا حول عملية المصالحة ـ وهى التى قام العلماء بالسعى لاداء هذا الدور وهم الذين عرضوا طواعية القيام به .. ولم يدعهم ايا من الاطراف المختلفة .. وهذا دورهم كعلماء على مر التاريخ

غير ان الاستاذ ابراهيم نافع .. فى مقالة المنشور باهرام الجمعه ٢١ مايو ١٩٩٣ ـ طالب العلماء بدور وسط الناس وكما يقصد بعيدا عن الحوار مع من يحملون السلاح .. (كما يزعم)

ومن هنا اتحدى اى انسان يذكر لنا واقعة تفيد تأييد اى عالم من علماء الاصلاح ـ او الوساطة لحمل السلاح ـ او استخدام العنف او الموافقة على ترويع الناس او تأييد حتى لعمليات الثأر فكل العلماء عندما اجتمعوا مع وزير الداخلية السابق اللواء عبد الحليم موسى كان اول شىء قالوه نحن جئنا لوقف العنف فورا .. ولعل ابلغ ماقيل تلك الفقرة التى جاءت على لسان المفكر الاسلامى « المتزن » الدكتور محمد عماره .. عندما قال : انما جئنا الى هنا « لوقف العنف » وبسرعة .. ولكن يبدو اننا الان فعلنا مع دور علماء الاصلاح كما فعل العرب مع المرحوم انور السادات فى ذهابة الى

محمد أحمد إسماعيل

القدس لعقد معاهدة الصلح .. وشنوا عليه افظع الحملات الاعلامية .. والان وبعد مضى اكثر من ١٥ عاما يندمون على مافعلوه مع السادات .. وقالوا ليتنا سمعنا « كلامة » !!

والان اجدنى فى دهشة .. الناس فى الشوارع والاف البرقيات وصلت الى علماء الاصلاح يناشدونهم الاستمرار فى الوساطة والمصالحة .. وبعض كتابنا المحترمين .. يغمزون ويلمزون حول هذه الوساطة واجدنى فى حيرة مما كتبه الاستاذ ابراهيم نافع فهو يؤمن ببعض الحوار ويرفض بعضه !! فى حين انه فى نهاية مقاله كتب بالحرف : «والحوار

المصدر : السياسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٢

ودعاته مطلوبون وبشدة في حياتنا حتى تتجدد افكارنا وتتغير اساليب تفكيرنا الموروثة من العهود الشمولية ، واذن كان دور علماء الاصلاح يتمشى مع افكار استاذنا فلماذا اذن رفض الحوار !!

واذا افترضنا ان ابنى او اخيك .. أو صهرك او صديقكم من الارهابيين وحملة السلاح واردت اصلاحه .. فهل اجلس معه لاقنعه بالقاء هذا السلاح ام القيه في غياهب السجون واعتقل اهلية وذويه .. واشيع انا ايضا الفزع والخوف في المكان الذى ولد فيه وتربى فيه في حين ان الله يقول « ولاتزر وازرة وزر اخرى »؟!

وعلينا ان نفرق بين بلاء ابتلينا به كمجتمع وبين عدو غازى لارضينا .. هناك فرق ـ فالقاتل والمقتول .. هم ابناء مصر .. فاذا استطعت ان اصلح بين شبابنا بالكلمة الطيبة ـ اليس هذا افضل من السجون ؟! واذا استطعنا ان نقضى على هذه الفتنه ونرفع البلاء بالموعظة الحسنة ووفرنا على الدولة تلك الاتفاقات التى تنفقها على الامن والامان اليس في هذا صالح المجتمع ؟! ولكن كيف يمكن للعلماء القيام بهذا الدور وسط مناخ اعلامى يشن حملة على الاسلام ورموزه .. وعلمائه ومفكرية ولم يفرق في هجومه عليهم بين عالم عامل .. وبين متشدد ـ واختلط الحابل بالنابل .. حتى ان احدهم وقف في احتفالات عيد الاعلاميين « يقول للسيد الرئيس : « ياسيادة الرئيس .. انت تعلم ان خير وسيلة للدفاع هى الهجوم .. فلماذا لانبدأ بالهجوم ..؟! هجوم على من ياأخى ـ هداك الله ـ وغفر لك .

ـ ان البلاء لايرفع الا بالعمل الصالح والتقرب الى الله .. وان تتوحد القلوب وان السلطان بشر .. والبشر يستمع الى من حوله ـ فان يكونوا خيرا فسيقولون للحاكم كلمه طيبة .. وان كانوا غير ذلك .. قالوا غير كريم .. فلماذا لايكون كتاب مصر ومفكريها دعاة للخير وليس للشر ..

لماذا لايتوسطوا هم بين لجنة علماء الاصلاح واجهزة الدولة ونقل وجهات النظر وتقريب المسافات هذا ان كانوا يريدون خيرا ـ اما المحافظة على الكراسى فانها بيد الله وليست بيد انسان مهما اوتى من قوة ـ وعلى كل فان مجموعة العلماء من فضل الله يمتازون بالصبر ويعلمون جيدا ان الطريق ملىء بالاشواك وليس محفوفا بالورود .. وامد الله في عمر فضيلة الشيخ عبد الحميد كشك فله مقوله في اللجنة سأظل اذكرها ما حييت ونقلها للعلماء اثناء لقائهم بوزير الداخلية السابق قال : « والله من يتخلف عن المشاركة في اعمال لجنة الوساطة كمن تولى يوم الزحف » اى كمن هرب من الجهاد فالى اى مدى يقدر العلماء دور الحوار والى اى مدى ينظر كتاب مصر .. الى احداثنا المعاصرة ؟

ـ شتان بين النظرتين .. ولنا بقية .

طلب الاعدام للمتهم بقتل المحجوب

القاهرة: الجماعة الاسلامية تطالب الحكومة بحوار

☐ القاهرة - «الحياة»:

■ قررت محكمة امن الدولة العليا (طوارئ) التي تنظر في قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب المصري المتهم فيها ٢٨ من أعضاء الجماعة الاسلامية بينهم ١١ ما زالوا فارين النطق بالحكم في القضية يوم ١٤ آب (اغسطس) المقبل.

وكانت المحكمة عقدت جلسة امس استمعت فيها الى تعقيب النيابة على مرافعات الدفاع، وطالب السيد ياسر رفاعي رئيس النيابة باقصى عقوبة للمتهمين وهي الاعدام، وأكد ان المتهمين هم بالفعل مرتكبو «جريمة اغتيال المحجوب» واستشهد باعترافاتهم في تحقيقات النيابة، مؤكداً انها لم تكن وليدة ضغط او إكراه، وأوضح ان المتهمين اعترفوا في تصريحات صحافية نشرت بارتكابهم للجريمة.

وفي فترة الاستراحة طالب المتهم صفوت عبدالغني قائد الجناح العسكري للجماعة الاسلامية الحكومة باعادة فتح الحوار مع اعضاء الجماعات الاسلامية. وقال لـ «الحياة» ان الحوار سيؤدي الى حقن الدماء وعودة الاستقرار الى الشارع المصري، مشيراً الى ان للجماعات الاسلامية مطالب محددة هي: «وقف التصفية الجسدية والقتل العشوائي واعتقال اعضاء الجماعات بالآلاف وتنفيذ احكام القضاء بالافراج عن بعض المعتقلين والتي لم تنفذ على مدى خمس سنوات، ووقف عمليات التعذيب واحالة اعضاء الجماعات الاسلامية الى القضاء العسكري او المحاكم الاستثنائية واحالتهم الى قاضيهم الطبيعي»، وقال ان هذه المطالب «لا تمثل تدخلاً في سيادة الدولة أو الانتقاص من قدرتها». واضاف: «اننا نرفض المثول أمام محاكم امن الدولة (طوارئ) على رغم انها المنفذ الوحيد لمثولنا أمام القضاء المدني كونها لا تجيز نقض احكامها أو الطعن فيها».

واتهم عبدالغني جهات خارجية أو عناصر داخلية من غير اعضاء الجماعات الدينية بارتكاب حادث تفجير نفق الهرم الذي وقع الثلثاء الماضي بهدف «زيادة الوقيعة بين الجماعات والنظام واشعال العنف والعنف المضاد». وقال «ان الجرائم التي تمس امن المواطنين المصريين من اقباط ومسلمين وسلامتهم لا تقرها الشريعة الاسلامية ولا يمكن ان يرتكبها اسلاميون» مؤكداً «ان الخلاف بين الجماعات الاسلامية والنظام لا يعني الخلاف مع الشعب المصري». وأوضح ان الجماعة الاسلامية قامت باعمال تستهدف ضرب السياحة من دون المساس باي مواطن مصري.

الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : السياسي
التاريخ : ١٣ يونيو ١٩٩٢

الشيخ الشعراوى :

حوار نعم .. ولكن مع أبنائنا ولصالح بلدنا !

كنت بالامس مع فضيلة الشيخ الشعراوى نتدارس ما اسطرته من ناحية ، ومن ناحية اخرى نتناول بعض الاحداث المحلية والعالمية ، ثم لايخلو الحديث من ابتسامة خاصة ان للشيخ احيانا اسلوبا فى بعض احاديثه مما يضفى على الجلسة جوا من المرح والارتياح النفسى ماسطرناه فى العدد الماضى الا وهزرأسة « شاكرا » كل حروفنا .. ثم تحدثنا ايضا حول الوساطة « المجمدة » !! وكان حوارنا .. « لماذا التجميد ؟! » ولصالح من ؟! ومجمل ما دار ... :

منذ سنوات .. كانت الاصوات العالية فى الساحة الاعلامية تقول : اين العلماء ؟! .. اين دور العلماء فى مواجهة ما اسموه « بالتطرف » ؟! .. لماذا تصمتون ؟! والان خرج العلماء .. وسعوا بأنفسهم « طواعية » .. وعرضوا مايمكن ان يفعلوه بما يرضى ضمائرهم ومسئوليتهم امام ربهم .. ودخلوا البيوت من ابوابها .. وطرقوها وهم يرتدون رداء الجهاد الاعظم (!!) .. ولكن للاسف تكرر ـ للاسف فان نفس الاصوات التى كانت تنادى بدور العلماء .. وتناشدهم التحرك .. هى نفس الاصوات التى انتقدت تحرك المشايخ وهى التى ساعدت على (تجميد) دور علماء الوساطة .. وللاسف مرة ثانية .. كانت الاهواء والعقائد الفكرية هى التى سيطرت على سطورهم ـ هذا من ناحية اصحاب العقائد الشاذة من الشيوعيين ورفاقهم .. اما الفئة الثانية فهى فئة حملة المباخر (جمع مبخرة) .. هؤلاء الذين يطلبون مع البخور لكل قرار يصدرة الراعى .. مؤيدين .. مهللين .. مبايعين (اياه) بالروح والدم ..!! .. حتى وان كان القرار على غير صواب .. ذلك بأنهم يظنون ان مقاعدهم ومكاسبهم ومناصبهم لن تدوم الا بهذا النفاق الرخيص ..!! .. فارتفعت الاقلام للدفاع عن وجهة نظر خاطئة .. ظنا منهم ان هذا رأى الراعى .. وقد يكون اجتهادهم خاطىء .. فيكونوا مثل الدبة ..!!

أما الفئة الثالثة . وهى فئه تريد ان يظل التوتر سائدا بين اجهزة الامن .. والشباب المتدين المتشدد !! لانهم لايستطيعوا ان يعيشوا فى مناخ صحى تشرق فيه شمس الاسلام .. بمبادئة وتعاليمة . وقوانينه .. واحكامة وشريعته ومنهاجة ، لان معنى ذلك ارتفاع نور الحقيقة فى سماء مصر .. وهؤلاء لايمكنهم رفع رؤسهم فى مثل هذا النور .. هم كالخفافيش .. لاتظهر الا فى الظلام .. لذلك يقولون دائما القاء البنزين على النار المشتعلة .. لتظل كذلك .. ففى التوتر منافع لهم !! .

« أين الاسوة »

الغريب .. ان احاديث كل هؤلاء بما فيهم العلماء الرسميين ـ اى الذين يتولون مناصب دينية رفيعة فى الحكومة ـ كانوا ينادون بالاية الكريمة « ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى احسن .. إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله ، وهو أعلم بالمهتدين » (الايه ٢٥ النحل) .. ومعنى الجدال هنا ـ الحوار ـ اى انهم كانوا يطلبون الحوار بالحكمة والموعظة الحسنة .. ثم فجأة بعد ان قامت القيامة .. واقيل وزير الداخلية السابق .. « المتواطىء » مع العلماء الشيخ عبد الحليم موسى وقيل أن اقالته بسبب علماء الاصلاح (الوساطة) .. فجأة .. انقلب كل هؤلاء الى زاوية ٣٦٠ ـ !! ـ ولم نعد نسمع منهم هذه الاية حتى الان ؟ ! ولكن نسمع نقيضها « لاحوار » .. « لاوساطة » .. « حوار نعم .. ولكن مع من !! » ... الخ

.. وحتى لانخرج عن موضوعنا فان « لاحوار »

المصدر : السياسي
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٣ يونيو ١٩٩٢

بقلم : محمد احمد اسماعيل

تعنى .. فتح المعتقلات والسجون .. الخ . فى حين ان العالم اجمع يرفض اسلوب العنف وينبذ التخويف والبطش والتنكيل بالمخالفين فى الرأى .. وقد يقول احد من الرفاق .. ولكن هذا الشباب رفع السلاح ..

وروع الامنين وقتل الابرياء ..!! ـ نقول ان الاسلام يقر بقتل من قتل .. بل جزاء المفسدين فى الارض ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض » ولكن اين هم ؟!

.. وماهى صفاتهم او الادلة الجنائية التى يمكن الحكم بها .. فكل ماحدث ان شباب الجماعات الاسلاميةمنذ سنوات فوجئوا بالمعالجة التى تعالج بها خلافاتهم مع الدوله .. معالجة خاطئة .. من حيث طردهم من المساجد التى يلقون بها الاحاديث ويحلون بها مشاكل المجتمع .. بل ان المساجد دخلتها اجهزة الامن بالاحذية .. ومنعوهم من اقامة الصلاة فيها ،

وتعرضوا للضرب والتعذيب ، والتصفية الجسدية ومن هذا التاريخ اصبح هناك عملية « ثار » بين الطرفين ـ وليس للحاكم دخل فى الثار ـ فلم نسمع حتى كتابة هذه السطور من اى عضو بالجماعات الاسلامية ـ او امير قال اننى اريد الحكم ..!! ـ كل ماسمعناه ونقل مباشرة من قيادات هذه الجماعات هى : إننا نريد ان نعيش امنين مطمئنين عابدين لله ..

ولكن يبدو ان البعض حرف هذه الكلمات .. وبدلها بصورة غير الحقيقة غفر الله لنا وللجميع ووقى بلدنا شر الفتنه والمفتونين .. واعتقد اننا وصلنا لنهاية الحديث .. ولنقول للإستاذ ابراهيم نافع « حوار نعم .. ولكن مع ابنائنا لصالح بلدنا وأمتنا وديننا ـ ويمكن لمن رفع السلاح ان يسلمه للدوله .. ويعود شابا مؤمنا عابدا عاملا منتجا صالحا .. فى ظل حرية الرأى واحترام حقوق الناس ـ كل هذا يمكن بالكلمة الطيبة من علماء الدولة التقاة ـ فهل نفتح الابواب لمن اراد الاصلاح مااستطاع ام تغلق الابواب وتفتح بدلا منها ابواب المعتقلات ..؟! نريد اجابة شافية ..!!

وجهة نظر

«إلى الحكماء»

الوساطة لا يصح ان تتوقف، وإذا اباها احد الطرفين لاسباب تتعلق بمسئوليته العامة فيجب ان تستمر مع الطرف الآخر. والسعي للخير لا يقبل التجميد او التاجيل، ولا يحتاج لاستئذان فهو واجب الفضلاء نحو دينهم ودنياهم. وما حفزهم الى السعي الطيب الا ما يشغل المخلصين من ابناء هذا الوطن من هموم محزنة كسفك الدماء وخراب العمران وهز الاستقرار. ولا عذر لمن يتراجع عن فعل الخير وهو قادر عليه لمكر سيىء أو اغراق في خصومة لا تقدر العواقب. ولجنة الحكماء التي تجمع بين نخبة من رموز الاسلام الحقيقي تحمل في هذا الظرف الذى نعيشه مسئولية كبيرة. وهم اقدر الناس على مخاطبة الطرف الآخر، وابعد عن الشبهات وسوء الظن واعلمهم بمضمون الخلافات منذ القدم، ما يعقل منها وما لا يعقل. واول ما يجب الاتفاق عليه هو الكف عن العنف، واعلان ذلك، كي تتخذ اللجنة الموقرة من هذا الاعلان وسيلة مقنعة للتوجه الى الطرف الاول.

ان المجتمع السليم يتسع لجميع الآراء بشتى درجاتها من الاعتدال والتطرف. ولكن الجدل فيه يقوم على الحوار والعقل واحترام حقوق الانسان، ولا يهدم بنيانه السليم الا العنف او الارهاب، وهو ملعون من اى جهة اتى رسمية كانت او اهلية.

اذن يجب ان يستمر رموز الاسلام الحقيقي في سعيهم. والا يعدلوا عن هدفهم مهما يعترضهم من عقبات. ولن يكون سعيهم موضع سؤال مخلص، بل لعل السؤال هو.. لماذا تاخر المسعى كل ذلك الوقت؟!

نجيب محفوظ

المصدر : اليسار

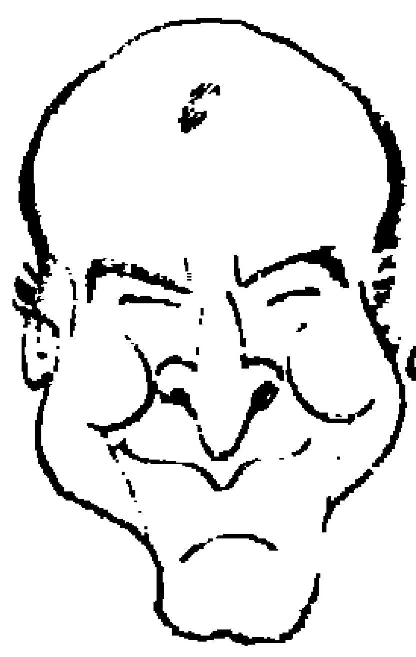
التاريخ : يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حرب استنزاف طويلة المدى، بين جهاز الأمن وجماعات الجهاد

بعد نقله «كش ملك» طار الوزير (اللواء عبد الحليم)

* ثلاثة أسباب للتعجيل بإقالة الوزير: طلب الهدنة ووساطة الاخوان.. وسوء التوقيت
* وثلاثة تفسيرات لدوافع نقلة الوزير: مشكلة اتزان.. أو فرط دهاء.
أو مناورة لكسب الوقت
* منطق الأمن فى الحسم السريع أدى لبعثرة القوات وخسارة الوسط
* سر الجهاد ارتباطه برافد اجتماعى يغذية بالاحتياطى الجاهز.. وآخر على أهبة الاستعداد



عبدالحليم موسى

مدحت الزاهد

كش ملك..طار الوزير.. هذا ما أوحت به تصريحات اللواء عبد الحليم موسى عن انحسار الارهاب، ثم اندفاعه، بعد قليل، طالبا الهدنة، ووصولا الى قرار إقالته من قيادة القوات.

وكانت الأزمة قد وصلت إلى ذروتها بين اجهزة الأمن والجماعة الاسلامية عشيه إقالة اللواء عبد الحليم موسى، وزير الداخلية السابق، وتعيين اللواء حسن الالفى فى أكثر المواقع الوزارية حساسية.. وزيرا للداخلية.. أو قائدا عاما للقوات!

ولم يعد خافيا على أحد، أن النقلة الأخيرة، التى طار فيها الوزير-أى جهود الوساطة التى شاركت فيها قيادات جماعة الأخوان المسلمين بين الأمن والجهاد-كانت السبب المباشر فى التعديل الوزارى الطارئ، والذى لم يتضمن حتى كلمة شكر، لوزير تنحسر عنه الاضواء

وقد انطوى عهد الوزير المتقاعد على مفارقات بالغة ،بين نقطة البداية وفصل الختام قد تفسر طبيعة الأزمة فى الصراع الدائر بين الأمن وجماعات الجهاد.

ولعل أول هذه المفارقات، وأكثرها إثارة أن الوزير الذى بدأ ولايته مقاتلا.. أنهاها مفاوضا ففى أول تصريح له، بعد تولى الوزارة، ميز **اللواء عبد الحليم موسى بين دوره** السابق كمحافظ لاسيوط ، ودوره الجديد، كوزير للداخلية، بقوله أن الداخلية ليست جهة تفاوض، وليست منبرا لحوار، بل جهازا مهمته الحماية والوقاية والردع.

وبعد سنوات طويلة على رأس الجهاز، انتهى الوزير محاورا ومفاوضا بصورة بدا معها، وكأن الأمن يطلب «هدنة » ويوجه دعوة عاجلة «لوقف اطلاق النار» ، قد تنال من معنويات القادة فى غرفة العمليات ومعنويات القوات فى الميدان، وتضيف الى خصمه الرئيسى نصرا معنويا لم يكن فى الحسبان.

ولوحة المفارقات تشمل أيضا أن حركة «كش ملك» كانت قد سبقت النقله التى طار فيها «الوزير»، عندما اعلن جهارا نهارا أن الإرهاب يلفظ أنفاسه الأخيرة، وأن الدور قد أزف على نهايته، بعد أن اضحت القوات المارية تحت السيطرة، وبعد سلسلة من هجمات خصمه المضادة، اندفع الوزير يطلب الهدنة.

واخيرا فإن لوحة المفارقات تشمل أيضا، أن حركة الوزير الاخيرة كانت نوعا من التراجع عن تكتيك كان قد بدأ لتوه يراوح فى اتجاه الضربة الرئيسى بين جماعة الاخوان التى اعتبرتها دوائر فى الحكم خطرا يزحف للسيطرة على القلعة من الداخل، وجماعات الجهاد التى كانت تواصل دك القلعة من الخارج، **فتزامن مع تطوير الحملة الامنية ضد الجماعة، قوانين لاعادة تنظيم النقابات والاحزاب بهدف تحجيم التفوق الأخواني.**

ثم جاءت نقلة الوزير لترقى الاخوان من متهم الى قاض، وتحولهم من هدف للضربة، الى وسيط، فتح قنوات مع دوائر الحكم وجماعات الجهاد ، بصورة قد تجعله فى لحظة لاحقه يطلب من باقى الاطراف أن تدعه «يقش»!

وهذه ، على وجه الدقة، هى الهواجس التى ساورت دوائر الحكم، فصدر التعديل الوزارى على عجل، بإعتبار أن ماقدم عليه الوزير، من قبول بعض شروط الجماعة، يعد تنازلا صريحا ، صاحبته ضجة اعلامية، توجب ألأتطلع على الوزير فى منصبه شمس نهارا

ورغم اشارات فى تقارير عديدة تشير إلى ضوء أخضر لمحته اعلى القيادات لمحاولة الوزير، الا أن التعديل الوزارى العاجل كشف عن أن الضوء الأخضر ربما انصرف الى ضرورة تعديل التكتيك وطبيعة وأشكال الصراع، وليس السيناريو الذى اختاره اللواء عبد الحليم موسى، والذى انطوى على كل هذه الاخطار.

عموما ، فإن الضوء الاخضر، انقلب الى كارت احمر، ولم يرحم احد الوزير، حتى بعد أن سلم حقيبة الوزارة لخليفته، والقى خطبة الوداع، نظل مطاردا لتفسيرات لطبيعة خطوته الاخيرة تعارضت وتضاربت فى عدة اتجاهات.

* فريق اعتبرها مجرد «عمل أخرق» أقدم عليه قائد فقد اتزانه فى ميدان الصراع، وذابت إرادته فى إرادة الكتلة المنهكة .

فلم تعد هذه الارادة مثل ابرة البوصلة لمركب يواجه العواصف، وترشده الى خط سير ومخرج فى الطريق.

* وانصار الوزير السابق، اعتبروها مجرد مناورة. كانت تستهدف تخفيف الضغط على الجناح الضعيف، بعد أن اتسعت مجالات الهجوم المضاد، تشنه جماعات الارهاب، ضد مراكز التجمعات، والمنشآت والافواج السياحية، وقالت أن هذه المناورة كانت تمهيدا لهجوم مضاد ، بعد استراحة قصيرة لالتقاط الأنفاس، واعادة ترتيب الاوراق، وإن لام أصحاب هذا التقدير الوزير لسوء التوقيت والسيناريو والوسطاء!

* وهناك فريق من هواة نقد الوزراء السابقين من اعتبروا نقله الوزير تعبيرا عن ملكة «الدهاء» من وزير ادرك، صعوبة مهمته ورأى أن يوم تقاعده، -راغبا، أو مكرها- قد أزف، فاراد تخفيف حدة الثأر، بين وزير متقاعد وجماعة لاتزال ترفع السلاح.

وليس هدف هذا التحليل كشف اسرار اقالة الوزير، فلم يعد فى الأمور اسرار ، او القيام بعملية تفتيش فى نواياه وضميره فتلك مهمة نقاد الوزراء السابقين، أو استصدار امر ضبط واحضار، فالوزير قد أدى مهمته ومضى، وماجرى قد جرى، والمهم هو تأمل السياق الذى أنتقل فيه الوزير، ولو ظاهريا من موقع المقاتل، الى موقع المفاوض، فهذا السياق يكشف جوهر التعديل المتأخر، الذى اراد ادخاله على طبيعة الصراع، مهما يكن الارتباك الذى احاط بهذا التحول، ومهما يكن السيناريو، الذى تم به، لايزال.. موضوعا للنزاع.

فالامر المؤكد أن اللواء عبد الحليم موسى كان يبحث عن شكل لضبط الصراع أو لتعديل الصراع.. وأنه كان فى الوضع بالفعل، مايشير الى أهمية اجراء هذا الضبط وادخال هذا التعديل ولاينبغى أن يغيب هذا الوجه للمسألة، حتى لو كان الوزير قد تعثر فى الطريق.. ولابد أنه قد الحت عليه إيضا أن حملته الاخيرة التى استهدفت الحسم ، قد انتهت الى نصف هزيمة، ونصف انتصار!

وبصورة أخرى، فقد كانت هناك ضرورة موضوعية لضبط الصراع وتعديله، **قبل أن تصل الطرافة الى مستويات جديدة فى الاستخدام اللامحدود للقوة، والى نقطة اللاعودة فى عمليات استنزاف متبادل، وصدام مروع، لايزال بعيدا عن امكانيات الحسم.**

وهذه الضرورة التى ضغطت على اللواء **عبد الحليم موسى هى نفسها التى تضغط** على خليفته **اللواء حسن الالفى،** رغم بعض الفروق الجوهرية ، فى الاستجابة والتعامل فهناك بالفعل من الدلائل مايشير الى أن ضبط الصراع وتعديله، لايزال مطروحا على اجندة **اللواء حسن الالفى،** الذى بدأ بالفعل فى ادخال تعديلات على تكتيكات المواجهة الامنية، وربما ايضا نطاقها الاستراتيجى..

وجوهر الفارق أن محاولة **اللواء عبد الحليم موسى** بدت وكأنها تراجع يهدد بعملية تفكك وتحلل لمعنويات جهاز الأمن، ولتماسك ارادته بينما يعتمد التحول الراهن فى سياسة اللواء الألفى لضبط الصراع **على امتلاك جهاز الأمن لزمام المبادرة، حفاظا على معنوياته وتماسكه، مع تركيز اتجاه الضربة، لمحاولة كسب الوسط، والتراجع عن بعض الأشكال فى الصراع، التى تجاوز عنف الجماعة...**

والوزير الجديد، يسعى للحفاظ على تماسك معنويات وارادة قواته، ليكسب هذه المزايا، حتى لوضحى بما كان يمكن أن يكسبه من خلال اتفاق، مع تعويض الخسارة المحتملة لهذا الجانب باعلان خطوط حمراء للصراع، وباحتمالات كسب الوسط

وسوف نتابع كل ذلك، بعد قليل، ولكن لنعد اولا، الى طبيعة الأزمة التى اوجبت هذا التعديل، وجعلت الصراع فى اشكاله السابقة، يبدو وكأنه قد وصل الى طريق مسدود.

المصدر : اليسار

التاريخ : يونيو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

استراتيجية «الضربة القاضية»

لم يكن النهـر، الذى خـرج منه عبد الحليم موسى متقاعدا، هو نفس النهر الذى نزل اليه سابحا، فقد جرت فيه مياه كثيرة، وتبلورت خـلاله ظاهرة الارهاب المسلح فى ذروة عنفـوانهـا.. والحلم الذى راود عبد الحليم موسى فى بداية ولايته، هو نفس الحلم الذى راود أسلافه زكى بدر ونبوى اسماعيل وحسن أبو باشا، وكل وزراء الداخلية الأخرين: حلم اقتلاع جذور الجماعة الاسلامية بأسلوب الضربة القاضية، أو الحرب الخاطفة، يتم فيها توجيه ضربة، أو عدة ضربات متلاحقة مركزة للجماعة من خلال حملة مطاردة نشيطة تحصدها من الجذور، كما تحصد رؤوس زعمائها..

وأسلوب الهجوم الخاطف او الضربة القاضية كان تعميما لخبرة الأمن فى مطاردة تنظيم التحرير الاسلامى الذى تزعمه صالح سرية (قضية الفنية العسكرية) او جماعة المسلمين التى تزعمها شكرى مصطفى، فيما عرف بتنظيم التكفير والهجرة (قضية الشيخ الذهبى٧٦).

ولم يكن هذا التعميم يناسب التحولات التى طرأت على وضع الحركة الاسلامية، ومجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، منذ حادث المنصة الذى راح السادات ضحيته فى ٦ أكتوبر عام ٨١..

فـقـد ناسب هذا الشكل فى الصراع (الهجوم الساحق) (والضربة القاضية) و (الحرب الخاطفة) مرحلة تأسيس تنظيمات الحركة الجهادية، فتنظيم «التحرير الاسلامى» أو «جماعة المسلمين» كانا اشبه بالنسبة للحركة الجهادية، بالحلقات الصغيرة، او تنظيمات النخبة، او ارهاصات الجنين الذى يعتمل فى احشاء الحركة، من هنا نجح الهجوم الخاطف، والحملات المركزة، فى التصفية شبه الكاملة لهذه الحلقات او التنظيمات النخبوية، التى حملت دور البشير والنذير. وكانت لاتزال، بعد تستكشف الطريق.

ونلاحظ هنا أن هذا الوضع التأسيسى للحركة الجهادية، قد واكب بدايات التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وانه كلما كانت هذه التحولات تندفع قدما للأمام، وقد داست على اثار المشروع القومى والناصرى واحلام اليسار، كانت الحركة الجهادية تتجاوز وضعها التأسيسى النخبوى، وتتحول الى تعبير مشوه لحركة الاحتجاج، فى الصراع المأزوم، والى وعاء لطاقة عنف مكبوتة. لم يكن امامها طريق سلمى للحلم أو التغيير.

وسواء اعجبتنا او لم تعجبنا هذه النتيجة فإن الحركة الجهادية اصبحت مظهرا من مظاهر حركات الاحتجاج، ذات الطابع الجماهيرى، وعلى الاخص الشبابى، فى أكثر المناطق تخلفا وحرمانا، ولم نعد أمام حركة نخبة يمكن تصفيتها بضربة، فالمشكلة فى وضع الجهاد أن لديه احتياطيا كبيرا يغذيه من رافد اجتماعى من كتل الفقراء والمهمشين والمحبطين والقابعين تحت خط الفقر، واشباه العمال واشباه الفلاحين واشباه الطلبة واشباه العاطلين!

واصبح للجهاد كوادر ، وخطاب سريع النفاذ الى هذه الكتل، باكثر الف مرة، من خطاب كل احزاب المعارضة المقيدة، والتى لم يتح لها ابدا ، الارتباط على هذا النحو الوثيق بمثل هذا الرافد الاجتماعى، ومتى ارتبطت حركة سياسية سلمية او مسلحة، تؤمن بالديمقراطية أو الارهاب بكتلة اجتماعية واسعة على هذا النحو، اضحت تمتلك قوة دفع ذاتى مستندة الى احتياطى اجتماعى، فى فئات معينة، يسلحها بصفوف ثانيه وثالثة ورابعة.. وهذا هو سر الجهاد.

ولم يكن من الممكن وقف زحف الجهاد سوى بظهور قطب اجتماعى وسياسى يملك قدرة التعبير عن طاقة الاحتجاج ويضعها فى مسار ديمقراطى، ليمثل منطقة جذب مغناطيسى أخرى للجذب الفاشى.

ولم تكن عبقرية الجهاد أنه ابتدع الشكل

المنقودى فى التنظيم بل إن ابداع هذا الشكل ارتبط، بقوة الدفع الذاتي للحركة.. برافدها الاجتماعى.. بالاحتياطى الذى يوفره هذا الرافد، رغم عنفوان الضربات، لتظهر هنا وهناك مخلفات يعاد مركزة نشاطها، او تبقى هائمه لبعض الوقت، فكلما اختفى أمير.. ظهر أمير، وكلما أخمدت الضربات الحركة فى موقع مؤقتا ، عاودت صعودها فى موقع جديد، حتى تستأنف نشاطها فى المواقع السابقة، مادام شرط انتاج واعادة انتاج الجهاد لايزال مستمرا.. تغذيه أزمة فكرية وأزمة سياسية واجتماعية، فى ظل صراع مأزوم، ودوائر فى الحكم تعراوح تكتيكاتها فى مواجهة لمو الظاهرة بين اطلاق لحيتها.. او اطلاق الرصاص فى المليان، وقد ارتاحت لتفسير للظاهرة يعود بها الى الدعم الخارجى للارهاب.. بينما كان الجهاد يواصل صعوده تتخلله كبوات، ويفصح عن سر تنظيمه المنقودى ، كاستجابة للضربات البوليسية، بأشكال متنوعة فى التنظيم، لم تكن ممكنة بغير هذا الاحتياطى المتجدد، تقدمة روافد اجتماعية، وتمنحة القدرة على شن حرب عصابات طويلة المدى.

ومرة أخرى، وسواء راق لنا هذا الكلام او نال منا النفور -فليس مهمة هذا التحليل أن يقول «هذا جيد.. وهذا ردئ»- فإن الجهاد اصبحت تعبيرا عن طاقة عنف مكبوتة، ومظاهر لحركات احتجاج مشوهة، ولم تعد الحركة الجهادية فى الوضع، الذى كانت عليه، فى بداية تكتيك السادات، لاستخدام الحركة الاسلامية فى مواجهة اليسار، دون أن يدرى أن اللعب بتنظيمات ترفع شعارات السماء يمكن أن تحرق ارضه، ومن عليها.. وهو ماحدث بالفعل يوم ٦ أكتوبر بعد أن مهد السادات الطريق لصعود جلاده.

طلاب سلطة

وقد صعدت تيارات الاسلام السياسى المسلح بعدها بسرعة البرق، ولم يكن ذلك بسبب المؤامرة الاصلية التى نسجت خيوطها فى محافظة اسيوط، معقل نفوذ الجماعات الاسلامية الآن، والتى تخرج منها امراء مجلس الشورى ووزراء الداخلية ، بل بسبب كامل السياسة الاقتصادية والاجتماعية والأزمة الفكرية التى اصابت القوى الحيه فى المجتمع، فى غياب قطب أخر لحركات الاحتجاج يضعها فى مسار ديمقراطى، بينما كان السادات لايزال مزهوا يؤكد أن ديمقراطيته تملك أظافر وأنيابا، وبصورة أخرى، فإن عزاء السماء المسلح ، لحركة كان معظم قادتها من ابناء هزيمة يونيو ٦٧، كانت بديلا لعملية تنكيس السلاح للمشروع الناصرى والقومى والماركسى وكل الاحلام التى راودت الشعب فى الخمسينات والستينيات ثم اطاحت بها حرب الست ساعات.

ولكى لانتوه مع خيوط طويلة وهموم كثيرة نعود الى همنا الأصلى لنلاحظ أن الجماعة الاسلامية التى بدأت اعمالها بمظاهر عنف محدودة باستخدام المطاوى والجنازير مع اليسار فى الجامعة، وبعض محلات الخمور ونوادى الفيديو وفى حسم المنازعات مع الأقباط، وباقى مظاهر الدعوة للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر (راجع فى ذلك مقالات هشام مبارك فى اليسار) من خلال استخدام محدود للقوة، كانت قد بدأت تبلور شعار «الدولة الاسلامية» وجناحا عسكريا، بعد عملية توحيد لأجنحه الجهاد الرئيسية، وتولى تنفيذ عملية المنصة والمذبحة التى راح ضحيتها عشرات الضباط والجنود فى مدينة اسيوط، ورغم الضربة الهائلة المروعة التى اصابت الجهاد بعد حادث المنصة، سواء باسمه المباشر، او فى صورة تحلقات أخرى حول الفكرة الجهادية مثل جماعة التوقف والتبيين أو الناجون من النار..

ولنلاحظ هنا ان الضربة التى اعقبت، حادث المنصة، وعلى الرغم من كل ضراوتها، لم تؤد أبدا إلى تصفية الجهاد، مثلما أدت ضربات تنظيم التحرير الاسلامى او التكفير والهجرة الى جعلهما فى خبر كان.

والفارق هنا لايتعلق بخطأ الأمن، أو

عبقرية الجهاد ، فسر الجهاد يكمن خارجه، فى رافد اجتماعى شكلته سياسات التحول، واعادت انتاجه باستمرار، فأحد العناصر الحاسمة فى تصفية أى جيش هو تصفية الاحتياطى الطازج، الذى يندفع الى المعركة لقلب الميزان، لان الحرب بمعنى ما ، عملية اهتراء منظم لطرفى الصراع.. دمار متبادل لكليهما . .يكن للاحتياطى- إن ندفع الى المعركة فى التوقيت السليم- أن يقلب الميزان أو يحول على الأقل دون اعلان هزيمة القوات، وسواء اعجبتنا تلك النتيجة أم لم تعجبنا، فإن الجهاد كان يجد دائما احتياطيا مستعدا لدخول المواجهة، حتى بعد حملة ظافرة للامن تطيح برؤوس قادة الجماعة.. ومن لايصدق فلينظر حوله الى الأمراء فى قرى ومراكز الصعيد بالذات.. من دخل منهم الميدان، ومن لايزال تحت رهبة الاستعداد .

ولم يكن ذلك مرة أخرى ، مظهرا لعبقرية الجهاد ، بل للأزمة العنيفة التى اجتاحت المجتمع، ولاتزال، وإن كان من الوهم الظن أن عناصر الجهاد ، مجرد شباب اطلقوا لحاهم وسالت «ريالتهم» على ذقونهم، صعد بهم الى مسرح الاحداث «ضربة حظ» لم تكن فى الحسبان.

ومن مظاهر العنف المحدود، بدأ يتسع ميدان القتال، وتتعدد جبهاته.

* **عمليات ضد كبار المسئولين** طالت رئيس الدولة عام ٨١ وحاولت مع اللواءات وزراء الداخلية حسن ابو باشا، الذى اصيب، وزكى بدر، كما حاولت مع وزير الاعلام صفوت الشريف، غير مانسب اليهم من اغتيال رئيس مجلس الشعب د. رفعت المحجوب.

* **عمليات ضد الاقباط** كان ذروتها احداث العنف الطائفى فى الزاوية الحمراء عام ٨١، وفى أمبابة اعوام ٩١، ٩٢ وفى مذبحة صنبو منذ قرابه عام..

* **عمليات ضد جهاز الأمن** كان ابرزها مذبحة اسيوط التى راح ضحيتها عشرات الجنود والضباط عام ٨١، واغتيال المسئولين عن جهاز أمن الدولة فى مدن دمياط والفيوم وبنى سويف واسيوط، وعمليات اغتيال المخبرين، فضلا عن محاولات نسف استراحات الضباط، واكثرها إثارة أغتيال اللواء الشيمى، مساعد مدير أمن اسيوط فى مدينة ابو تيج ، منذ اسابيع.

* **عمليات لاغتيال كتاب ومفكرين** فشلت مع الكاتب الصحفى مكرم محمد أحمد، ونجحت مع شهيد الفكر «د. فرج فودة» ولازال هناك على القائمة كثيرون، مطلوبة رؤوسهم.

* **عمليات استهدفت المنشآت السياحية وافواج السياحة شملت** محافظات اسيوط والمنيا وقنا واسوان وبورسعيد والقاهرة والجيزة، وكان لها أثار اقتصادية وسياسية واعلامية بالغة الضرر، وأن كان الخطأ اعتبار كل هذه العمليات على وجه الحصر، من صنيع الجماعة، فهناك الموساد الذى يعنيه استنزاف مصر فى صراع داخلى طويل، وعلى العموم لازالت الشبهات تحيط بالموساد فى حادث مقهى وادى النيل.

* عمليات محدودة ، نسبت للجهاد ، ضد **بعض مراكز التجمعات فى المدارس والجامعات ووسائل النقل العام..**

وباختصار كان الجهاد قد انتقل من الاستخدام المحدود للقوة الى تصعيد عمليات العنف، وتوسيع ميدان المواجهة، واتجاه الضربات.

واصبحنا أمام نمط لحرب استنزاف طويلة، او حرب عصابات طويلة المدى..

وطوال هذا الوقت كان الأفق الاستراتيجى للمواجهة الأمنية يعتمد على اسلوب الحرب الخاطفة، او منطق الضربة القاضية، رغم أن مياها كثيرة، منذ حادث الفنية العسكرية واغتيال الشيخ الذهبى، كانت قد غمرت مسرح العمليات، ونعنى به هنا ، فى نمط الحرب الأهلية، المجتمع، بارضه وسكانه وعلاقاته الاقتصادية والاجتماعية ومايمور به من أفكار واشباه أفكار وأوهام وخرافات.

العقاب الجماعى

ومن جانبه، فإن الأمن، كان قد بدأ بدوره فى توسيع نطاق استخدام القوة مدفوعا بالرغبة فى تحقيق انتصار سريع يجتث «الجماعة» من الجذور ويطيح برؤوس زعمائها ،

. . . . . .

فمن سياسة اعتقال القيادة الى سياسة **الاعتقال الجماعى العشوائى..** ومن الضربات المحدودة الى **تجريدة القرى والاحياء واعلان حظر التجول..** ومن سياسة العقوبات الشخصية **الى سياسة العقاب الجماعى وحرق الأرض واحتجاز الرهائن،** ومن التعذيب فى **السجون الى التصفية الجسدية، وسياسة الضرب فى المليان، فى سويداء القلب، ثم الى عمليات التصفية الجماعية** كما حدث فى منقباد واسيوط وابو تيج واحداث مسجد الرحمن فى اسوان..

وفى كل مرة راود فيها الأمن حلم النصر.. كانت الجماعة تطل برأسها من جديد، بعد أن وصلها المدد من الاحتياطى الجاهز او تحت التدريب!

وفى واقع الأمر فإن مشكلة الأمن، لم تكن عجزه عن تحقيق حسم سريع للمعركة، فكل جماعات الارهاب المسلح، متى اعتمدت على قاعدة واسعة، تمتعت بمزايا نسبية فى نمط حرب العصابات..

فالخلايا العسكرية تستطيع أن تقوم بهجوم خاطف مباغت فى موقع، ثم تنتقل منه الى موقع أخر.. وتستطيع أن تملك مرونة عالية فى تنويع اتجاهات الضربات، وتحريك القوات، وفقا لمبدأ «اضرب واهرب» بينما لايستطيع الأمن أن يوفر الحماية لكل موقع ومنشأة، ولكل رموز المسئولين والشخصيات العامة المطلوبة رؤوسها، كما أن حركة الجهاز النظامى بطبيعتها ثقيلة وأكثر بطئا ولاتملك نفس القدرة على المباغته.. مشكلة الأمن أذن لم تكن فى عجزه عن الحسم السريع.. بل كانت هناك مشكلتان أحداهما خارجية، سوف نمر عليها سريعا، والأخرى داخلية سوف نتوقف عندها قليلا..

الاصل فى الأمن، هو الوضع الآمن المستقر بمجموعة علاقات ونظام قيم، فالأمن احساس وشعور قبل أن يكون اجراءات وتدابير.

والوضع الآمن، مهمة السياسة، وليس مهمة العسكر، ومتى غاب الوضع الآمن تحولت مهمة العسكر الى جحيم.

والوضع المستقر **تصنعه السياسة ولاتصنعه وزارة الداخلية،** ولكن الحكومة اعتبرت الداخلية درعها الواقى ضد الخطر، وبصورة ما، تخفت وراءها، وقد حافظت على كل نقائصها واضافت عليها، وليس المقصود هنا فقط الفساد، بل كل السياسات التى تدفع الناس تحت خط الفقر..

وللامانة فإن الحكومة لم تختف فقط وراء جهاز الأمن، **بل اختفت ايضا وراء كهان هزلى ديكورى اتخذ لنفسه اسم قوافل الدعوة ليحاول اقناع الناس أن فى مصر حكومة اسلامية فالحكم لايرغب فى تقديم دفاع صريح عن فكرة المجتمع المدنى والدولة المدنية، ويفضل على ذلك اطلاق لحيته، مع اطلاق رصاصه الحى فى المليان والتقاط** الصور التذكارية للمشايخ والقساوسة، بعد كل مذبحة عن وهم بأن خوض المعركة بشعارات السماء ورصاص الأرض يمكن أن يوفر لها فرصة الحسم، ولم يكن ذلك بالطبع مقطوع الاسباب بكل التطورات التى جرت، وليس ذلك مايهمنا الأن، أنما يهم توضيح أن **السياسة وضعت الأمن، فى مأزق حرج، عندما اوكلت اليه مهمة تصفية أثار سياسات قوضت الأمن، من الاصل ثم كلفته ، علاج آثارها ، رغم فداحة الاضرار.**

ولم تكن مهمة الأمن بالطبع، أن يحرث التربة، أمام بديل ديمقراطى يمتص حركات الاحتجاج، وأن ينضم الى المطالبة بالحريات الديمقراطية كبديل للارهاب يفتح أمام الناس احتمالات تداول السلطة السلمى، او يدخل **فى صفوف دعاة التنوير الممنوعين فى اجهزة الاعلام الرسمية، فوفقا للتقاليد** لم يعد أمام الأمن سوى أن يحمل المدفع والرشاش وينفذ أمر القتال.

ولم تكن تلك هى المشكلة الوحيدة للمواجهة الأمنية، فمن الداخل فالنطاق الاستراتيجى للمواجهة الذى تمثل فى منطق «الحرب الخاطفة» و«النصر السريع» كان يفرز

سياسات تؤدى الى توسيع استخدام القوة، لانهاء الأمر كله بسرعة، فظهرت سياسات العقوبات الجماعية، والاعتقال العشوائى، واحتجاز الرهائن، والتصفية الجسدية ولم تقتصر اثار هذه السياسة على اضعاف قدرة اجهزة البحث فى وزارة الداخلية، أو اطلاق طاقات العنف بغير حساب، أو منازعة دور القضاء باصدار احكام الاعدام من القادة فى الميدان، او حتى تجذير ارهاب الجماعات الجهادية. بل كان الاثر الهام لهذه السياسة، خسارة الوسط، أى كتلة السكان الذين تدور على ارضهم المعركة، على الأخص فى الصعيد وعلى الأخص المحافظات، الأكثر فقرا وحرمانا والمحرومة من كثير من الخدمات، والتى نجحت فيها الجماعة فى تشكيل سلطات محلية من مجالس الأمراء، تتولى فض منازعات الاهالى، وضبط الاسعار، وتقديم خدمات أقل كلفة، وفرض انماط للعلاقات فى المآتم والافراح.. وحيث يرتبط مجلس الأمراء بعلاقات عائلية فى القرية، بصلات الدم، ووشائج القربى.

والأمن بدلا من أن يركز الضربة، ففى مسعاه للبحث عن النصر السريع، وسعها فشملت الآف لاصلة لهم بالجماعات، عسى أن يعترف احد، بفضل سياسة الترويع، وأن يخاف الأخرون من الانضمام للحركة، وخلط المساعدات التى قد تقدم فى القرى لمتهم هارب، بمساندة الارهاب، وفرض قوانين لحظر التجول عطلت التجار والمزارعين والطلاب، واستولى على سيارات الأجرة لأغراض التمويه فى حملات التفتيش، واحتجز رهائن لم يكن لهم صلة بجريمة ذويهم، عسى أن يظهر المجرم ويقر ويعترف، وبدلا من أن يقدم المتهمين للمحاكمة أمام القضاء، نفذ فيهم على الملأ احكام الاعدام، واستخدم احيانا «الاربى جى» فى عمليات التصفية الجسدية الجماعية، وفى مدينة كأسوان ارتبطت أرزاق الناس فيها بالسياحة، ولم يكن فيها للجماعات نفوذ، فإن احداث مسجد الرحمن الذى أعقب اغتيال حراس كنيسة الاخوة، ادى الى انقلاب الموقف ضد الأمن، حتى يشك المرء فى كثرة الاخطاء التى ارتكبت فى هذا السياق وأن يكون الجهاد قد استدرج الأمن، لكى يضرب فى الظلام، حتى يكسب منه الوسط، ويتلم اتجاه الضربات، ويمتصها فى كتلة واسعة، لم يكن لها بالجماعات صلة..

ومن الملاحظ، أنه فى المدن، التى كانت تأخذ فيها المواجهة هذا الشكل، فإن مواطنين عاديين، لم تكن تحط بعلاقاتهم بالسياسة شبهات، ولم يتم اقتيادهم لمراكز واقسام الشرطة لهذا الغرض، كانوا يتعرضون لعمليات تعذيب، افضى -فى بعض الحالات- الى الموت، وكان هناك آلية صنعتها المواجهة، أدت الى توحش الجهاز مثلما توحش الجهاد، وعندما حذر كاتب معروف مثل د. محمد السيد سعيد من خطورة هذه الظاهرة تم اقتياده الى السجن على ذمة قضية تنظيم، وكانت فى استقباله تشريفة تعذيب مع أنه لم يحمل سلاحا او رصاصا أو مدفعا رشاشا..

وكما سبقت الاشارة فإن الأثر الاهم لهذه السياسة، أن جهاز الأمن الذى دخل من الاصل معركة صعبة، لظروف لاتتعلق به، قد فاقم من صعوبتها بسياسات أمنية أدت الى خسارة الوسط الذى جرت فيه المواجهة، أو على الاقل، الى حياده بين طرفى الصراع.

وفى واقع الأمر، فإن هذا الصراع كان منهكا ومستنفزا للطرفين ولم يكن هناك، وليس هناك الآن مايشير، الى امكانية حسمه السريع فالجهاد مستنزف بالطبع من كثرة الضربات التى اصابته، ولم ينجح، وليس من السهل أن ينجح فى نقل مركز ثقله الى روافد اجتماعية تعبر عن قوى اجتماعية أكثر حيوية فى المجتمع، كما أن الجهاد لم ينجح فى عمل اختراق حاسم فى أجهزة السيطرة (الجيش والداخلية)

وإن كان قد نجح فى حرب الاستنزاف و أو

المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : يونيو

حرب العصابات طويلة المدى، فى تجديد قواه، واعداد احتياطيه بالصورة التى تسمح بالاستمرار فى هذا الشكل من الصراع.

وجهاز الأمن استنزفته العمليات الموجهة ضد افراده ومنشآته والمجالات المطلوب منه حمايتها، وهو يواجه معضلات كثيرة ، منها أن تركيز القوات للدفاع عن موقع أو مجال.. قد يكشف موقعا أخر بسبب تنوع مجالات الضربات الجهادية، ومنها أنه لايتلقى مساندة من الوسط لاسباب سبق الاشارة اليها، ومنها أن معنويات قواته وارادة القتال لديها يمكن أن تتآكل مع طول الصراع وعنفوانه، ومنها أنه لايستطيع حرمان الجماعات الجهادية من الاحتياطى الذى تجدده روافد اجتماعية، ويبدو أنه قد بدأ يتبلور، متأخرا جدا، داخل قيادة الأمن شعور أو ادراك بصعوبة احراز انتصار سريع او انتصار حاسم فى حملة خاطفة،و انه يواجه بالفعل حربا أشبه بحروب الاستنزاف.

وفى مثل هذه الحروب، فإن كل طرف، فى استخدامه للقوة ، يصنع قانون الطرف الأخر، فاستخدام القوة يخضع لقانون معدل تبعا لتوازن القوى وتماسك ارادة اطراف الصراع..

وفى الفترة الاخيرة، فإن ضراوة وعنفوان الصراع الذى أتخذ من جانب الجماعة ضرب السياحة ومراكز التجمعات وكبار المسئولين، ومن جانب الداخلية حملة هجوم شاملة فى كل المحافظات تعتمد أسلوب التصفية الجسدية الجماعية لقيادات الجماعة، كان ينذر باحتمال ان يصل الطرفان الى نقطة اللاعودة فى ممارسة هذا الشكل من الصراع وفى التعبير اللامحدود عن القوة، من خلال تظاهرة صاخبة للعنف الدموى، لاتحكمها خطوط حمراء، بينما إمكانيات الحسم لازالت بعيدة..

فمشهد الدماء، والرغبة فى الثأر، واشلاء الضحايا كانت تقود الطرفين الى عمليات التصعيد الانتقامية، وكأن المعركة سوف تحسم غدا!

واهم مافى خطوة عبد الحليم موسى انها عكست، ربما لأول مرة احساسا، بان هذه حرب لايمكن حسمها فى ضربة او عدة ضربات فى حملة واحدة..

ومشكلة هذه النقلة، التى نعتبرها نحن ، متأخرة جدا، انها تمت فى سياق اوحى بالهزيمة، ولم تكن خضوعا لضرورات مقرطة المجتمع كسياج ضد كل صنوف الارهاب.. بل عكست بالفعل نوعا من الارتباك فى استشراف أفق استراتيجى وتكتيكات جديدة.

ولعله فى هذا السياق من الضرورى أن نلاحظ أن اللواء حسن الألفى، قد حاول الاستجابة لهذه الضرورة، فى اطار تكتيك آخر ادمجها فى سياق محاولة كسب الوسط، وفرض خطوط حمراء للصراع، تحاول عزل الخنطة عن الوزان.. وتركيز الضربات للمحافظة على مركزة القوات..

ويبدو أن للوزير الجديد، قناعات أكثر ثباتا من اسلافه لضرورات تعديل الصراع، ففى اختبارات مبكرة مثلتها **عملية اغتيال اللواء الشيمى ومحاولة اغتيال وزير الاعلام، صفوت الشريف، ضبط اللواء الالفى أعصابه، ولم يلهث وراء استفزاز الجماعة، خلافا للمألوف** فى عمليات الردع التى اعتادت عليها الداخلية بالقيام بعدة مذابح جماعية، فى أكثر من موقع ، مع حملات اعتقالات عشوائية واسعة النطاق، أخذا بالثأر، وتأكيداً لهيبة الجهاز!

وكان من الواضح، أن الوزير لايريد أن تخسر الداخلية الوسط، باكثر مما فعلت طوال سنين، وأكثر من ذلك **فقد اصدر تعليماته برفع الحصار عن ديروط وابو تيج، وقال أنه يستنكر احتجاز الرهائن، ويعتبر التعذيب وسيلة لتجذير الارهاب.. كما أمر الوزير بالتوقف عن استخدام سيارات الاجرة، عنوة، واستخدامها ضد ارادة اصحابها فى الحملات.**

والوزير لم يعبأ كثيرا برفع قيمة المكافأة، لمن يدلى بمعلومات عن الارهاب، بقدر مااهتم بمحاولة كسب دعم الوسط للحملة الأمنية.

ولازالت هذه السياسة بالطبع موضع اختبار، كما لاتزال تواجه بعض الصعوبات.. ومنها اعادة تكييف الوسائل التقليدية المتوارثة فى اساليب وتكتيكات الأمن، وفقا لمقتضيات التكتيك الجديد.

ومنها مايتعلق باستجابة الجماعة للخطوط الحمراء التى اعلنها الوزير وتراجعها بدورها عن بعض اشكال الصراع، على الأخص فى مجال العمليات ضد السياحة، وحتى الآن تراجعت الهجمات ضد السياحة التى اعلنت الجماعة من قبل انها تتم بهدف تخفيف الوجود الأمنى فى الصعيد، والتراجع عن احتجاز الرهائن والتعذيب.

ومن المحتمل أن يؤدى التعديل التكتيكى فى سياسات الأمن الى ظهور اختلافات فى صفوف الجماعة الاسلامية والجهاد حول شكل الاستجابة للتغيير الجديد، وأن كان من المرجح أن تكون الغلبة لتكتيكات الجهاد التى تركز أكثر على القيام بضربات منتقاة مركزة ، مع محاولات اختراق اجهزة السيطرة، وتركيز الضربات ضد رموز السلطة، فى محاولة لكسب الوسط..

والشكل الجديد للصراع سوف يأخذ -كما يبدو- شكل محاولة كسب دعم الوسط، او اعداد مسرح العمليات بصورة ملائمة لنجاح الحملات.

وكل هذه التقديرات ، لاتزال تكنهات قابلة للتعديل تبعا للمسار اللاحق لسير العمليات..

ومانحن بصدده الآن، قد يكون محاولة لتحسين شكل الصراع، يحاول من خلال جهاز الأمن، تطوير شرطه الذاتى فى مواجهة الجماعات، ولكن المعركة على الوسط، لاتتعلق بهذا الجانب وحده ، فهناك سياسات تنتج وتعيد انتاج الارهاب، وتشكل شروطا تضغط على أى مواجهة امنية.

وتغيير هذا الوضع مهمة السياسة، وليس مهمة جهاز الأمن، الذى لايمكن أن ينقلب من درع النظام الى اداة للتغيير!

وفى غياب هذا الشرط الخارجى، أى تغيير السياسات التى تنتج الارهاب وتصنعه روافده الاجتماعية ، وتشكل احتياطيه ويصبح المجتمع أمام حرب استنزاف طويلة المدى.. فهموم الحسم، على مايبدو، لايزال بعيدا!.

المصدر : السياسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٢

الحوار مع المتطرفين بين الاسلام والسياسة

بقلم : محمد احمد اسماعيل

لايمكن ان يخفى المرء حزنه والآمة النفسيه لحادث وزير الداخلية اللواء حسن الالفى - ويزداد الالم لدى المرء عندما يشعر ان بالامكان منع مثل هذه الحوادث ..

لقد التقيت باكثر من عالم بعد الحادث ووجدت التاثير والحزن مسيطراً على الجميع .. الشيخ الشعراوى .. كعادته لم يستطع منع دموعه .. ليس على حادث وزير الداخلية الاخير فقط .. ولكن احاسيس الشيخ ومشاعرة مثل كل مؤمن شديد التاثر .. تنساب دموعه الما وحزنا على احداث المسلمين .. فما من مرة يقع فيها حادث اليم للوطن الا وانشغل به حزنا وبكاء فهو من البكائين .. والبكاء مرتبة من مراتب الايمان فكلما ارتفع الانسان فى ايمانه كان مرهف الاحاسيس والمشاعر يعيش مع الناس بالآمهم وافراحهم .. يتالم لامراضهم واوجاعهم .. ويفرح لافراحهم .. ولذلك منا من يجد نفسه يشعر بالالم اذا زار مريضا ورآه يتاوه .. وهو شعور تلقائى فى الجسد الانسانى لايستطيع الانسان ان يتحكم فيه ..

ولقد التقيت واستمعت تليفونيا الى العديد من علماء الدعوة .. امثال شيخنا الشعراوى .. والغزالى والشيخ عبدالحميد كشك والدكتور محمد نايل والدكتور محمد عماره .. والدكتور عبدالحى الفرماوى والدكتور جمال عبدالهادى والدكتور محمود مزروعه والدكتور محمود حمايه والدكتور عمر عبدالكافى والشيخ جمال قطب والدكتور صلاح الصاوى وغيرهم .. كان تاثير حادث وزير الداخلية شديداً عليهم .. كما كان شقاً جديداً امام اى فكرة للاصلاح .. والتحرك لحل مشكلة العنف .. والعنف المضاد .. لانه اصاب الجميع بالاحباط ..

ورغم ان الجرح عميق .. والقلوب حزينة .. فان القضية اكبر من أن تترك لرجال الامن وحدهم او ان يكون الحل هو فتح السجون وتحويل القضايا الى المحاكم المدنية او العسكرية او محاكم امن الدولة .. او الاستمرار فى قانون الطوارىء ،، او تعبئة الجماهير عن طريق الاعلام للفتك بما يسمى بالارهابيين لالشىء الا لان مايسمى « بالارهابيين » ليس مكتوبا على جبينهم كلمة « ارهابى » فقد يحدث نتيجة للتعبئة والشحن الاعلامى « تجاوزات » نحن فى غنى عنها فقد يمس الضر بريئا .. او يقع مظلوما فى كمين ينصبه له ظالم تحت ستار الارهاب .. وان كانت النوعية بمعرفة القنابل وادوات العنف مطلوبة من باب المعرفة والوقاية وهى خير من العلاج ..

ثم نصل الى ما هو الحل ؟.. البعض يرفض الحوار .. ويقول : لاحوار مع القتلة .. او مع من حمل علينا السلاح .. فيتم الاطفال ورمل النساء وعطل النسل والزرع ، وضرب الاقتصاد المصرى فى سويداء القلب ... الخ ونقول : نعم هذا صحيح .. ولكن الحوار هو الحل .. ليس عن ضعف الشعب المصرى واجهزته الامنية العسكرية .. وقواته المسلحة .. ولكن من باب الحكمة .. ومن باب التسامح والطيبة التى عرف وتميز بها الشعب المصرى .. ولايقلل من هيبة الحكومة ان تسمح لمشايخنا وعلمائنا الكبار الذين يحترمهم الجميع ويوقرهم الشباب والمسؤلون ..

● فان فى جلوس العلماء مع الشباب المعتقل وفتح حوار بمفهوم جديد .. وسماع ارائهم ربما يفيد فى واد العنف مستقبلا ، ثم يفتح افاقاً للعمل على حل المشاكل التى واجهت هذا الشباب وجعلته « عنيفاً - او ارهابيا » كما يطلق البعض عليهم .. واذا كانت كلمة « لا للحوار » هى اللغة واللهجة السائدة من المسئولين .. فان هذه اللهجة .. ربما كانت السبب فى مزيد من العنف .. بمعنى انه لا امل لدى الشباب ان يسمع لهم راى حتى وان كان فيهم الظلوم .. ومعنى « لا للحوار » انك لاتعترف بى كانسان لى راى حتى وان كنت قد اخطات فكل

المصدر : الشيـــــامى

التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ابن آدم خطاء وخيرهم التوابين .. ولكـن اسمعنـى .. واقنعتنى بخطأى .. وعرفنى الصواب ولا اقول اعفنى من العقاب !!

ومن الأسف ان البعض يخلط بين كلمة الحوار فى الاسلام .. وبين الحوار السياسى .. فالحوار فى الاسلام يعنى المجادلة بالحكمة والموعظة الحسنة للوصول الى الصواب .. خاصة ان فى الاسلام بعض الاراء والاجتهادات التى يقع فيها خلاف ولكل وجهة نظر .. وخلافنا فى ديننا رحمة بأرواحنا وانفسنا .. اما الحوار السياسى .. فيعنى ان جماعة من الوطن تقاتل من اجل الخلاف على نظرية سياسية .. كأن تريد فرض رأى معين على اهل الحكم .. او على المجتمع .. او جماعة تريد الاستقلال بمنطقة معينة واقامة دولة عليها او انعزال عن الدولة ..

وزير الداخلية لرجال الشرطة: «لا حوار مع الجماعات المتطرفة»

كتب . صالح رجب:

كرر اللواء حسن الألفي وزير الداخلية أمس (الأحد) مطالبته لأفراد الأمن «بعدم التردد لحظة واحدة في استخدام السلاح بكل قوة ضد من يحاول النيل من أمن المواطن . جاء ذلك في الكلمة التي القاها الوزير في الاحتفال السنوي بيوم التدريب لرجال الشرطة، وقال فيها: إن الدولة تقف بكل حزم وشدة أمام جماعات العنف التي تحولت إلى ممارسة الجريمة المنظمة والمتطورة، ووصف الألفي هذه الجماعات بأنها «حفنة من المأجورين وشباب غاب عنهم الوعي وفقدوا البصيرة وقال الوزير انه لا حوار مع المتطرفين والخارجين عن القانون».

وفي اتصال هاتفي بـ«العربي» عقب اغتيال مدير مستشفي سجن اسيوط اكد متحدث باسم الجماعة الاسلامية في اسيوط مسئولية الجماعة عن احداث العنف الأخيرة في المحافظة، وحذر من ان الجماعات الاسلامية سوف تصعد من عملياتها اذا ما استمرت حملات الاعتقال . وقال ان الشرطة في اسيوط تضيق الخناق على الأهالي بحجة الاستعداد للاستفتاء،

«البقية ص١١»

وزير الداخلية لرجال الشرطة

واضاف ان قوات الأمن اغلقت شارعي النيل والنميس، وهما من اهم الشوارع الحيوية في المدينة لتأمين موكب مدير الأمن والمحافظ، والزيارات التي تأتي للمحافظة في اطار حملة المبايعة.

وعن حادث اغتيال مدير مستشفى سجن اسيوط لم ينف مسئول الجماعة ولم يؤكد مسئولية جماعته عن الجريمة، واكتفى بالقول «ربما .. وربما يكون حادث ثأر عادي خاصة وأن القتيل من عائلة كبيرة اشتهرت بعداوات مع العائلات الأخرى».

من جانبه نفى اللواء مجدى السبونى مدير أمن اسيوط في حديث هاتفي مع «العربي» استخدام الشرطة للعنف، أو العودة للاعتقالات العشوائية، وأكد أن تعليمات الوزير شددت على ضرورة احترام المواطنين وقصر حالات الاعتقال على الذين يمثلون خطورة على الأمن، على أنه حذر هو الآخر من أن أى محاولة للعنف واراقة دم الابرياء سوف تقابل بمنتهى الشدة والعنف من جانب الشرطة مؤكدا ان الشرطة باتت تتمتع بمساندة الجماهير في مواجهة الأرهاب.

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٣

الحوار بالكلمات..

بدلا من الحوار بالرصاص..

بقلم:
محمد أبو الفتوح

أسفت أشد الأسف لمحاولة اغتيال الدكتور/ عاطف صدقي رئيس الوزراء، خاصة «وأنني يربطني به رباط زمالة استمرت أربع سنوات في كلية الحقوق بجامعة القاهرة، وخاصة وأن الرجل قد عرف الناس عنه طيبة القلب ودماثة الخلق... كما أسفت للأبرياء الذين سالت دماؤهم أو ازهقت أرواحهم دون ذنب لهم أو جريرة..

وعاودني التساؤل المرير الذي يلح على كل مواطن في هذا البلد..وماذا بعد....وما المخرج وما الحل... كيف نسدل الستار على هذا المسلسل الدموي... ومتى يتوقف هذا النزيف الذي تسفك فيه الدماء في غير مكانها وغير موضعها الصحيح؟!!

لقد تحولت المسألة إلى قضية ثار تؤجج نيرانه وتذكي جذوته مجموعة من الدوافع والنوازع البشرية والنفسية والدينية... مما ينذر بالاستمرار والاستفحال وبإهدار مزيد من الدماء، وهو ما لا يستفيد منه إلا أعداء هذا البلد المتربصون به الدوائر، والذين يكيدون له من خارجه أو داخله. إن العنف يدعو إلى العنف، وإن سفك الدم يؤدي إلى مزيد من سفك الدم، وطالب الثار كشارب ماء البحر، لا يزيده الشرب منه إلا عطشا...... فما الحل إذن.. وما النهاية؟!!

ولعله مما يضاعف قلقنا وأرقنا جميعا ما ورد من النصوص في حرمة دم المسلم وخطورة قتله، فإذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار... ومن قتل نفسا كأنما قتل الناس جميعا، ويقول الحديث القدسي ما معناه «الإنسان بنائي فمن هدم بنائي هدمته»

إنها إذن فريضة وطنية ودينية أن نعمل لوضع حد لهذا النزيف الدموي الخطير في جسم الوطن.وليس لذلك من طريق أو سبيل إلا الحوار ثم الحوار ثم الحوار....نقولها بملء الفم، ونقولها لوجه الله تعالى، ولا نخاف فيه لومة لائم...وربما يرد البعض هنا على هذا الطرح بالتساؤل المعروف والمكرر نحاور من.. أو مع من نتحاور... ونبادر هنا إلى القول، بأننا لا نستطيع أن نعتبر أفراد هذه الجماعات الإسلامية كقطاع الطريق أو المجرمين القتلة أو اللصوص أو المرتزقة كما يحلو للبعض أن يردد... إنهم في كل الأحوال أصحاب عقيدة، وإن كنا لا نتفق معهم بالطبع، وإن كانوا مخطئين في الوسيلة والطريق للوصول إلى الهدف، ولتنفيذ هذه العقيدة..

ولعل مما يشجع على طرح الحوار الآن ما ورد فى تصريح الدكتور/ عاطف صدقى بعد الحادث مباشرة... والذى تساءل فيه عما يمنع هؤلاء الذين يلجأون للعنف من التعبير عن آرائهم او الكتابة او الحوار... وهنا تتبادر إلى الذهن تلك المحاولة البارة التى بذلها بعض العلماء للوساطة فى هذا الشأن، والتى تم-للأسف- وادها أو نسفها لأسباب غير مفهومة... والتى كانت ومازالت فى نظر المخلصين والعقلاء والراشدين من أبناء هذا البلد هى طريق الحل والخلاص من هذه المأساة الدموية المتواصلة...فمنذ اوقفت او نسفت وساطة العلماء إلى الآن سالت أنهار من الدماء، وازهقت أرواح عشرات أو مئات من الجانبين، وما كان أغنانا عن سفكها وإهدارها، وما كان أحرانا أن نحقنها وندخرها لما هو أهم وأوجب لميادين حقيقية للجهاد والنضال الوطنى... وكان ذلك كله ممكنا بالطبع لو لم توقف هذه الوساطة..

ولا أجد بأسا هنا من أن أعيد ما سبق أن ذكره لى أحد العلماء الأفاضل الذين شاركوا فى تلك المحاولة عن طلبات وأفراد الجماعات الإسلامية فى تلك الوساطة، وهى كلها طلبات بسيطة ومتواضعة، كما هى طبيعية وشرعية تماما.. وهى تحسين معاملة المتهمين والمعتقلين، وهى عبارة مهذبة تشير إلى إيقاف التعذيب فى السجون، وإطلاق سراح من لم توجه إليه تهمة محددة، وتسليم مساجدهم إلى الجمعية الشرعية، وهى جمعية دينية سلفية معترف بها، ولا تعرف العنف، وتقتصر على العبادة والتزام السنة.. وقد أضاف العالم الجليل فى حديثه معى،أن ممثلى هذه الجماعات أبلغوا هؤلاء العلماء أنهم مفوضون تماما فى الوصول إلى ما يرونه هم ويرتضونه دون مراجعة أو اعتراض.

ما ايسر طريق الحل إذن.... إنه يكاد ان يكون فى متناول اليد، وذلك إذا شئنا.. وإذا صدقنا العزم وخلصت النية، إنه لا ينبغى إطلاقا أن نستنكف عن الحوار أو نرفضه.. وإننا نستشهد أخيرا بتلك الكلمات التى ترويها كتب السيرة عن الرسول عليه الصلاة والسلام، وذلك تقريبا فى فترة الحديبية وهى قول الرسول عن تفاوضه مع قريش ما معناه: ما تعرض علىّ قريش خطة خير إلا قبلتها.... هذا الكلام أو ما هو حول هذا المعنى يقوله رسول الله عليه الصلاة والسلام، خير خلق الله كلهم، بقوله عن قريش، وهى طغمة الكفر والشرك فى ذلك الوقت... فكيف يكون الحوار الآن مرفوضا بين الحكومة والجماعات الإسلامية، وبأى منطق وبأى مصلحة وبأى هدف يمكن تبرير هذا الرفض أو قبوله؟!!! نرجو ونسأل الله من كل قلوبنا أن تشهد الأيام القادمة انقشاع هذه الغمة عن وجه مصر، وإيقاف هذا النزيف الدموى غير المبرر

المصدر : الحقيقة
التاريخ : ١١ ديسمبر ١٩٩٣
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحقيقة في حوار مع: مأمون الهضيبي المتحدث الرسمي لجماعة الأخوان المسلمين.

نرحب بالحوار مع الحكومة على أساس الجدية والصدق

الاصلاح السياسي هو الطريق الوحيد لأي أصلاح شامل

الدعوة التي وجهها الرئيس مبارك مؤخرا لإجراء حوار قومي بين الاحزاب اثارت ردود فعل في الأحزاب والقوي السياسية مابين مؤيد ومعارض. والإخوان المسلمون كإحدي القوي السياسية الرئيسية علي الساحة، لها بعض التحفظات والآراء كي ينجح الحوار ويثمر عن نتيجة فعالة.. لذلك كان الحوار مع المستشار مامون الهضيبي المتحدث الرسمي لجماعة الإخوان حول جدوي وفعالية الحوار وقضايا اخري عديدة.

ـ رحبتم بالحوار بين الحكومة والاحزاب والقوى الشعبية المعارضة.. ماذا ترون من جديد وراء الدعوة إلى الحوار اليوم. وماذا عن مبررات ودوافع المعارضة للحوار؟

ـ كنا ولم نزل دائماً على إستعداد للحوار مع الحكومة حول الأوضاع التى تمر بها البلاد والأصلاحات التى نرى ضرورتها. اما وقد وجه رئيس الجمهورية للأحزاب والقوى السياسية الدعوة للحوار ثم كررها مرة اخرى، فنحن نرحب بهذا الحوار ونعتبره مبادرة طيبة على امل ان يكون موضوعياً. وشاملاً لموضوع الأصلاحات كلها. وفى مقدمتها الأصلاح السياسى.

نطالب بحرية تكوين الأحزاب واصدار الصحف.

ـ ما الضمانات التى ترونها كفيلة بنجاح الحوار وتحقيق اهدافه؟

ـ مازالت فى اذهاننا تجربة الحوار السابقة. وأنها لن تتسم بالجدية. وماحدث أنه أثناء سير الحوار بين أحزاب المعارضة وبين الحزب الوطنى حول قانون الطوارىء فوجئنا بصدور قرار رئيس الجمهورية بمد العمل بقانون الطوارىء ثلاث سنوات مماجعل الحوار لامعنى له. وافقده جديته ونحن نامل ان تكون الدعوة هذه المرة اكثر جدية ومقصودة قصداً حقيقياً. خصوصاً مع الأزمات الكبيرة التى تتضح فى الوقت

الحاضر. ومع ذلك فنحن فى إجتماع احزاب المعارضة والقوى السياسية طالبنا ببعض الاجراءات التى تؤكد هذه الجدية.

- مازال الاعلام الرسمى يطرح قضية الاصلاح الاقتصادى. بينما ترى احزاب المعارضة السبق والاولوية - للاصلاح السياسى - فلماذا تولى المعارضة الاصلاح السياسى هذه الاهمية؟

- اى اصلاح اقتصادى اواجتماعى يجب ان يتم طبقاً لفكر وبرنامج عمل شامل لكل مايتصل بالموضوع. ولايمكن فصل الأوضاع السياسية عن الأوضاع الاقتصادية فالإصلاح السياسى هو المفتاح الأساسى الوحيد لكل ظروف الاصلاح الشامل.

- اذا كانت الاحزاب والقوى الشعبية المعارضة ترى الأولوية للاصلاح السياسى. فهل هناك ثمة قائمة بالموضوعات والقضايا السياسية قدتم الاتفاق عليها. وحسب اهميتها؟

- من المتفق عليه ان قانون مباشرة الحقوق السياسية. ومايجب ان يشمله من ضمانات تؤكد حرية ونزاهة الإنتخابات، يعتبر هو مجرد الزاوية لأى اصلاح سياسى. ولايقل أهمية عن ذلك أطلاق حرية تكوين الأحزاب وأطلاق اصدار الصحف. واطلاق حرية الاجتماعات العامة والجماهيرية.

- جهات رسمية ومعها الصحف الرسمية. ترى أن قانون الأحزاب وقانون الصحافة بشكلها الراهن يسمحان بحرية إصدار الصحف وتشكيل الأحزاب ويحولان دون وقوع المحظورات ومنها تشكيل الاحزاب على اسس دينية اوتمويل الصحف من قبل جهات خارجية ماذا يرى الأخوان فى قانون الصحافة والأحزاب؟

- رؤيتنا سبق أن أعلناها مراراً وهي ضرورة تعديل قانون الأحزاب والصحافة والاجتماعات الموجودة حالياً. وبغير هذا ينتفى الاصلاح السياسى.

- قبلتم الدعوة لحضور المؤتمر الشعبى الذى عقد اخيراً فى الخرطوم. وقد وصفت بعض الجهات قبل انعقاد المؤتمر المشاركين فيه بالارهاب والتطرف ماذا عن المؤتمر والمشاركة والمشاركين فيه..؟

- المؤتمر الشعبى الذى عقد اخيراً فى الخرطوم تجمع سياسى دولى ولم يكن من المعقول اوالمقبول أن نتغيب عنه فجماعة الاخوان المسلمين. اكبر دعوة اسلامية عالمية والمزاعم عن علاقةالمؤتمر بالارهاب هى مزاعم بادية السخف والافتعال.

والمقصود بها التشويش فقط وهى مزاعم ارهابية.

ليس من الطبيعي أن تتغيب دعوة الأخوان المسلمين عن المؤتمر الشعبي بالسودان:

اتفاق غزة.أريحا هدفه الأول القضاء على القضية الفلسطينية وانفتاح اسرائيل على العرب

حاوره
مجاهد مليجي

- لم يمض على توقيع اتفاقية غزة - اريحا بين الكيان اليهودى ومنظمة التحرير الا فترة وجيزة حتى دب الخلاف حول التفسيرات وأعلن رابين أن ١٣ديسمبر وهو موعد التنفيذ ليس مقدساً. هل تتوقعون إستمرار هذه الاتفاقية واستمرار الالتقاء بين الطرفين وماذا عن المستقبل كما ترونه فى ظل الاتفاق؟. من بداية الأمر قلنا ان اتفاق غزة - اريحا هوتسليم لكل شيء مقابل لاشيء. فكل مايهم الكيان الصهيونى انه اخذ اقراراً من ياسر عرفات يزعم انه يمثل منظمة التحرير الفلسطينية. يتضمن هذا الاقرار بان اليهود هم اصحاب الحق الشرعى فى فلسطين وانه يعترف بكيانهم كعمل مشروع يجب احترامه.

هذا بالإضافة إلى قراره بان كل كفاح منظمة التحرير منذ بداية نشاتها فى سبيل تحرير فلسطين هى اعمال ارهابية. وعنف يقدم الاعتذار عنه. وغاية مايمكن ان يتمخض عنه هذه الاتفاق ان يصبح بعض الفلسطينين هم المسئولين عن الادارات الحياتية فى قطاع غزة ومدينة اريحا مع بقائها تحت السيطرة العسكرية والسياسية الاسرائيلية. وجميع مرافق هذه القطاعات منهارة ووصلت ما دون الصفر والكيان الصهيوني يريد ان يتخلى عن مسئوليته. ويلقى بالتبعة على الادارة الفلسطينية التى لاحول ولاقوة لها ولاتستطيع ان تفعل شيئاً له قيمة ثم يتاجر لدى دول العالم الموالية له بالحاجة الى المال لتنفيذ هذا الاتفاق وبالتالى يكون المسيطر على مايرد منها ويستفيد منها قبل كل شيء. هذا بالاضافة إلى انه يصور هذا الاتفاق بانه انهاء للصراع العربى الاسرائيلى واتمام الصلح. وعن طريق الفلسطينين يعبر الصهاينة إلى علاقات اقتصادية وتجارية وسياسية مع باقى الدول العربية والإسلامية فيفوز بكل شيء. وبالتالى تنتهى القضية الفلسطينية بجميع مقوماتها وبكل ابعادها.

المصدر : الأخبار
التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٣

التوجه الاسلامى .. قوة سياسية حقيقية فى مصر .. ولكن :

لا حوار .. مع عناصر الارهاب

منذ أن دعوت الى الحوار - بدلا من المواجهة - مع عناصر الجمود فى الفكر الاسلامى (وكان ذلك فى عام ١٩٧٦ فى مجلة العربى الكويتية) واجهت مصر أحداثا جساما بسبب ظاهرة التطرف الفكرى واستخدام العنف .

ولا ينكر أحد أن بعض التنظيمات والجماعات الاسلامية هى التى بدأت المواجهة باستخدام العنف الاجرامى فى محاولة لفرض فكرها ووجودها السياسى .

وكان أخطر صور هذه المحاولة حين اقدمت على اغتيال رئيس الدولة - الرئيس محمد أنور السادات رحمه الله - وبعد ذلك وفى السنوات الأخيرة اتخذت بعض الجماعات منهج المواجهة المسلحة مع قوى الأمن وسقط عشرات الشهداء من رجال الأمن ضحية هذه المواجهة فضلا عن ارتكاب عدد من الجرائم الارهابية التى راح ضحيتها أفراد أبرياء من أبناء مصر .

ولا شك أن التصدى لتلك الجرائم وفرض الأمن وتوفير الاستقرار اللازم للتنمية ولقيام الحكومة بواجباتها يصبح له الأولوية المطلقة .

فظاهرة العنف الاجرامى ومواجهة رجال الأمن بالذات مواجهة تبدو منظمة ومقصودة - هى ظاهرة خطيرة وغريبة على المجتمع المصرى وتمثل منعطفا واضحا فى فكر الجماعات التى تمارس العنف الاجرامى .

ومن البدهى أنه لا حوار مع العناصر الاجرامية لانها خارج دائرة الشرعية الدينية والسياسية أيضا ، ولأن فكرة الحوار معها تهدم القيم الاجتماعية الاساسية فى مصر ، وفضلا عن ذلك فان العناصر الاجرامية نبذت بنفسها ومن البداية مبدأ الحوار حين أقدمت على استخدام العنف الاجرامى وتنطبق هذه القاعدة بالنسبة لكل جماعة سياسية تمارس العنف أو تتوقف فى شأن ادانته صراحة وبكل وضوح .

● ● ●

ومع ذلك فان مبدأ الحوار ينبغى أن يظل قائما بالنسبة لكل التيارات الفكرية والسياسية فى البلاد ، فالمبدأ فى ذاته لا يمكن استبعاده مع التعددية السياسية التى تأخذ بها مصر منذ بداية عهد الرئيس حسنى مبارك ، كما أن التوجهات القومية الأساسية -

بقلم الدكتور:
جمال الدين محمود



سياسيا واقتصاديا - ينبغى أن تكون محل اتفاق أو على الأقل توافق بين القوى السياسية فى مصر .

وفى هذا المجال فان الاحياء الاسلامى المعاصر يمثل احدى القوى السياسية وهو يضم قطاعات متنوعة وتختلف فى رؤاها الفكرية والسياسية ، مع ملاحظة جوهرية لابد من ذكرها - وهى أن الجانب الاعظم من التوجه الاسلامى المعاصر - هو فى الحقيقة - الجانب البعيد عن التنظيم - اذ تشغل الجماعات والمنظمات مساحة كبيرة سياسيا مع قلة عدد المنتمين الى هذه الجماعات تنظيميا وهى مسألة لابد من أخذها فى الاعتبار عند التفكير فى اجراء حوار ، فالتوجه الاسلامى فى مصر يمثل فى حقيقته قوة سياسية ولكن من الخطأ والخطر أن نعتبر الجماعات الاسلامية ممثلة له - لمجرد أنها تتخذ صورة التنظيم - ولو كان بعيدا عن الشرعية - أو لمجرد انها تستقطب النظر والاهتمام بسبب استخدام اساليب العنف والارهاب .

ان فكرة الحوار مع تيار الاحياء الاسلامى المعاصر ينبغى أن تكون فكرة واردة ومتجددة ولكن البدء فى الحوار يجب أن تسبقه جهود فكرية وسياسية لرموزه ومفكريه .

فالمفروض أن يضاعف الجهد لعزل التنظيمات التى تنسب نفسها اليه والتى تمارس العنف او تتخذه منهجا سياسيا .

وهناك العديد من رموز الفكر الاسلامى ومن العلماء المشهود لهم ومن العاملين من أجل الدعوة الدينية بمنهج اسلامى سليم يعملون من أجل عزل الجماعات والتنظيمات التى تمارس العنف وابعادها عن الانتساب الى التوجه الاسلامى فى مجموعه .

ومن الواجب ان تتدعم هذه الجهود وأن تأخذ حظها من الاعلام . فاستخدام بعض الجماعات والتنظيمات للعنف الاجرامى اضر كثيرا بالتوجه الاسلامى فى مجموعه داخليا وخارجيا ، ولم يكن فى مقدور أحد أو أية جهة - ولو خارجية - أن تشوه وجه الاسلام الحقيقى ، وأن تربطه فى أذهان الملايين بالعنف والارهاب ، كما فعلت تنظيمات اجرامية تنسب نفسها زورا الى التوجه الاسلامى .

● ● ●

ولم يكن فى مقدور أحد أن يفرق بين التوجه الوطنى فى مصر والتوجه الدينى سوى هذه التنظيمات ، فالقوى الوطنية كلها فى مصر - ليست بعيدة عن الدين ولا تتعارض فى أهدافها مع التوجه الدينى السليم ولكن الرغبة فى احتكار هذا التوجه والتظاهر بتمثيله والتحدث باسمه وانكار حق الجميع فى التعبير عنه هو السبب الأساسى فى انحراف بعض القوى أو التنظيمات السياسية الى العنف والجريمة بهدف فرض وجود أو نفوذ سياسى ولا تستحقه ومنع كافة القوى الوطنية من التعبير بحرية عن فكرها الدينى ورؤاها السياسية .

ومن هنا تبدو أهمية دعوة الرئيس محمد حسنى مبارك للحوار - ولقوى الشعب كلها للتصدى للعنف والارهاب - فهو الخطر الأول الذى يهدد المصالح القومية الكبرى لشعب مصر فضلا عن الأضرار المتعمد بدور مصر الاسلامى سياسيا وثقافيا .

●● كاتب المقال - النائب لرئيس محكمة النقض وعضو مجمع البحوث الاسلامية بالأزهر

الحوار المشروط لكسر حلقة العنف الدامي

زياد بهاء الدين *

■ الحوار بين السلطة والجماعات الاسلامية المسلحة في عدد من البلاد العربية، مثل مصر والجزائر، موضوع يثير جدلاً وخلافا واسعاً. فمؤيدوه يقولون ان مثل هذا الحوار ضروري لان الاساليب الامنية العنيفة وحدها لا تكفي ولانه الوسيلة الوحيدة لوقف مسلسل العنف الذي يجتاح هذه البلاد. اما معارضوه فيرون ان الحوار او التفاوض مع اي جهة تحمل السلاح وتتسبب في قتل الابرياء وفي الاضرار بالاقتصاد القومي غير مجد ومرفوض لانه استسلام ورضوخ لمنطق القوة. ولكن تجارب هذه الدول وغيرها في أنحاء العالم تشير الى ان كلاً من هذين الاتجاهين، على اطلاقهما، خاطئ ولا يساهم في حل المشكلة. فالحزم في مواجهة الجماعات المسلحة، سواء دينية او غيرها، مطلوب بلا شك. والحكومة التي تتفاوض بلا شروط مع من حملوا السلاح وقتلوا الابرياء تكون فعلاً قد استسلمت وقبلت هذا الابتزاز. ولكن من جهة اخرى فإن رفض اشراك التيار الاسلامي في الحوار القومي من حيث المبدأ ايضاً خطأ كبير لانه على اي حكومة مسؤولة ان تعمل على وقف العنف واعادة الهدوء بكل الطرق. واذا كان قبول الحوار مع الجماعات الاسلامية المسلحة يثير مخاوف من ان تكون هذه بداية الاستسلام لمنطق العنف والارهاب فإنه لا يوجد ما يمنع من ان تعلن الحكومات المعنية عن استعدادها اولاً لاشراك الجهات المعتدلة من التيار الاسلامي الكبير، وثانياً لفتح الباب امام اي جهة تلتزم بشروط محددة لوقف اعمال العنف. فالحوار المشروط ليس فيه رضوخ للعنف طالما ان شروطه جادة وحازمة.

والامثلة على جدوى وشرعية الحوار المشروط كثيرة. فقد شهدت بريطانيا مثلا في الشهر الماضي عاصفة سياسية حينما اضطرت الحكومة للاعتراف بقيامها، على مدى السنوات الثلاث الماضية، باجراء اتصالات مع الجيش الايرلندي الجمهوري المحظور والمسؤول عن كثير من الاعمال الارهابية التي وقعت في السنوات الماضية. وعلى رغم شدة المفاجاة التي ترتبت عن هذا الكشف، إذ كانت الحكومة في السابق اكدت انها لن تتفاوض قط مع اي طرف يحمل السلاح، الا ان العاصفة السياسية هدات بعدما اعلنت الحكومة البريطانية ان تصرفها كان مبنياً على اساس ان الحكومة المسؤولة لا يمكنها ان تضيع اية فرصة للسلام مهما بدت بعيدة، وان الحوار مع أي جهة او جماعة امر مقبول طالما ان له شروطاً واضحة، وهي في هذه الحالة وقف كل الاعمال المسلحة قبل بدء التفاوض بفترة ملائمة وتقديم مقترحات جادة لاحلال السلام. ويبدو ان غالبية الاحزاب والقوى السياسية قد قبلت هذا الراي واعلنت تاييدها لكل خطوة يمكن ان تؤدي الى وقف الحرب الاهلية في اقليم ايرلندا الشمالية المضطرب، طالما انها لا تعني الرضوخ لسياسة العنف والارهاب.

لذلك، فمع أهمية المواجهة الامنية الحازمة، الا ان هذه المواجهة يجب ان تواكبها سياسة مسؤولة تفتح الباب لفرصة الحوار المشروط وتبني ما تهدمه السياسة الامنية العنيفة التي لا بد وان تتسبب في تاكل نسيج المجتمع وفي اهتزاز قيمه المدنية. وكما اعلنت الحكومة البريطانية حينما تكشفت حقيقة تفاوضها مع الجيس الايرلندي الجمهوري عن الشروط التي وضعتها لكي تبدا التفاوض الجاد، فإن الحكومات العربية المعنية عليها بدلاً من ان تعلن رفضها لمبدا اشراك التيار الاسلامي في الحوار القومي، ان تشجع اشتراك من يرفضون العنف وان تعطي فرصة لكل من يرغب في الانضمام اليه طالما التزم بشروط واقعية من جهة وقاطعة في رفض الابتزاز والعنف من جهة اخرى. ولتكن هذه الشروط اولاً، استعداد الطرف الراغب في الحوار لنبذ العنف بشكل نهائي ولفترة زمنية معقولة تسبق بدء الحوار، وثانياً ان يكون لدى الطرف الراغب في الحوار القدرة الحقيقية على تنفيذ التزامه بوقف العنف، اي ان تكون له سلطة حقيقية ونافذة

المصدر : الحياة

التاريخ : ٢٢ ... ١٩٩٢

على اتباعه، وثالثاً ان تكون لديه مطالب محددة وواقعية يمكن التفاوض بشانها وليس مجرد مطالب عامة غير واضحة التفاصيل، مثل المطالبة بتنفيذ مبادئ الدين الاسلامي او بتطبيق الشريعة الاسلامية من دون توضيح التفاصيل المقصودة بذلك.

وهناك اسباب عدة تجعل مثل هذا الحوار المشروط ذا فائدة: فالتعامل مع التيار الاسلامي، بشتى فئاته واتجاهاته الفكرية، على انه كل لا يتجزأ امر غير واقعي. والحوار مع من يمثلون التيار الاسلامي الرافض للعنف ولقتل الابرياء والمفكرين ضروري لما لهذا التيار من ثقل حقيقي في المجتمع لا يمكن انكاره بدعوى عدم الحوار مع الارهابيين. كذلك فإن الحوار مع التيار الاسلامي الرافض للعنف يعطي بديلاً مشروعاً لحمل السلاح ويشجع نمو الاتجاهات المعتدلة على حساب الجماعات التي تمارس العنف. والقبول بمبدأ الحوار في حد ذاته، وعلى اساس تحقق شروط معينة، من شانه ان يقرب المعتدلين ويعزلهم عن التيار الاكثر تشدداً في داخل الحركة السياسية الواحدة.

من جهة اخرى فإن الحوار ليس دليلاً على هزيمة السلطة او على استسلامها، وانما ادراك لحدود ما يمكن ان تحققه السياسة الامنية مهما كانت ناجحة. فاقصى ما يمكن ان تحققه هذه السياسة الامنية الاقلال من اعمال العنف التي ترتكب واعتقال من يشاركون فيها وربما من يعدون لها. ولكن هذا النجاح الامني، إن تحقق فعلاً، ليس نهاية المطاف ولا هو كاف على المدى الطويل، وانما يجب ان تواكبه سياسة اقتصادية مناسبة وسياسة اجتماعية تعمل على رفع مستوى المعيشة، كما يجب ان يواكبه حوار قومي يتيح ابداء الرأي ويعطي كل شخص او كل فكر حق الانتماء الى المجتمع. فإعدام عشرات الشباب مهما كانت له اسانيد شرعية وقانونية يجب ان يعتبر اجراء موقتاً واستثنائياً، ولا يمكن ان يعتبر في حد ذاته سياسة ناجحة.

يضاف الى ذلك ان مما يعطي اهمية خاصة للحوار المشروط ما هو معروف عن وجود قنوات للاتصال بين الجماعات الاسلامية المسلحة وبين قوى وانظمة داخل البلاد وخارجها. والامثلة على ذلك كثيرة بدءاً من التحالف مع قوى سياسية داخل البلد واتخاذها واجهة شرعية لممارسة العمل السياسي، مروراً بالمساعدات المادية والفنية التي تحصل عليها الجماعات المسلحة من حكومات ومن افراد خارج البلد، انتهاء حتى بما كان يتردد حتى وقت قريب من قيام الادارات الاميركية المختلفة بالابقاء على قناة اتصال مفتوحة مع التيار الاسلامي المسلح تحسباً من اي تغيرات جذرية في المنطقة. ورفض الحكومات التحاور مع التيار الاسلامي من حيث المبدأ يشجع الاعتماد على الاتصالات الخارجية، حتى ممن يرفضون العنف، ويهدد بان يعزل الحكومات نفسها عن فهم التحالفات والتغيرات التي تجري وعن التعامل معها.

يبقى اخيراً توضيح ان ما يتردد من ان اي خطوة تشبه التفاوض ستؤدي الى اثارة الفزع في صفوف الاقليات المسيحية والتيارات المعارضة للجماعات الاسلامية ولدى الحلفاء من الدول الاجنبية، وانها ستعطي انطباعاً بتخلي الدولة عن حماية الرأي المعارض للتيار الاسلامي هو راي غير صحيح. فالاتصالات السرية او غير الرسمية تجري على اي حال بين الحكومات والجماعات الاسلامية. وما يثير الفزع الحقيقي هو التردد والتخبط وادعاء رفض الحوار بينما تجري الاتصالات السرية التي لا ندري عنها شيئاً. واشراك التيار الاسلامي في الحوار القومي، اذا قامت به الدول المعنية بشكل صريح وحازم ووفقاً لشروط جادة، سيؤدي الى تهدئة المخاوف وليس الى اثارتها طالما اطمأن الناس الى نوايا السلطة والى حرصها الحقيقي على تخليص المجتمع من العنف من دون التضحية بحقوقهم وحرياتهم. فالمعيار النهائي ليس ما اذا كانت السلطة تتفاوض ام لا، وانما المعيار الحقيقي لحرص السلطة على حقوق الناس وحرياتهم هو مقدار ما تفرط فيه من هذه الحقوق والحريات سواء تم ذلك على مائدة المفاوضات ام باشكال اخرى مستترة.

* محام وباحث مصري.

*جبهة وطنية ديمقراطية ضد الا رهاب والدولة البوليسية
حسين عبد الرازق اليسار #٩٣/٠١/٠١ ١

*لماذ اصبحت الجبهة الوطنية ضرورة ملحة ؟
مجدى الدقاق المصور #٩٣/٠٣/٢٦ ٥

*البيان الذى اسعد الا مة
الا هرام #٩٣/٠٤/٠٢ ١٣

*شكرى : تجاهلنا دليل على عدم جديتهم فى مواجهة العنف
الشعب #٩٣/٠٤/٠٢ ١٤

*وماذا بعد بيان القوى الوطنية لمجابهة المتطرفين ؟
زكريا نيل الا هرام #٩٣/٠٤/٠٣ ١٦

*الجبهة الوطنية لمقاومة الا رهاب
محمد نور فرحات المصور #٩٣/٠٤/٠٣ ١٩

*لا بد من المواجهة الشاملة ومشاركة الا سلاميين
جمال اسعد الشعب #٩٣/٠٤/٠٦ ٢٣

*تصاعد الجدل حول الدعوة لتشكيل جبهة وطنية فى مصر لمقاومة الا رهاب
مجدى الدقاق العالم اليوم #٩٣/٠٤/٠٦ ٢٥

*التطرف يحتل شارع المعارضة
صلاح الدين حافظ الا هرام #٩٣/٠٤/٠٧ ٢٧

*ماذا بعد بيان الجبهة الوطنية ؟
سعد كامل الا خبار #٩٣/٠٤/١١ ٢٩

*عن الجبهة الوطنية الديموقراطية وهل يكفى اصدار البيان ؟
محمود عبد المنعم مراد اكتوبر #٩٣/٠٤/١١ ٣١

*الجبهة الوطنية لمواجهة الا رهاب
عادل قنديل السياسى #٩٣/٠٥/١٧ ٣٥

*لماذا تعثر مشروع الجبهة الوطنية ؟
مكرم محمد احمد المصور #٩٣/٠٦/١١ ٣٨

*الجبهة الوطنية : بين الا ستاذ مكرم محمد احمد والحزب الوطني
عبدالستار الطويلة الوفد #٩٣/٠٦/١٤ ٤٤

*قضية الا سلاح الا قتصادى والا صلاح السياسي
مكرم محمد احمد المصور #٩٣/٠٦/١٨ ٤٦

*الحوار حول الجبهة مازال مستمرا : مع مكرم محمد احمد مرة اخرى
عبدالستار الطويلة الوفد #٩٣/٠٦/٢١ ٥٣

*دعوة لا تحتمل الا نتظار
محمود مراد الا هرام المسائى #٩٣/٠٦/٢٤ ٥٥

*لماذا تعثر قيام الجبهة الوطنية ؟
مكرم محمد احمد المصور #٩٣/٠٦/٢٥ ٥٧

نهاية الفهرس

موقفنا

جبهة وطنية ديمقراطية ضد الإرهاب والدولة البوليسية

حسين عبد الرازق

نجحت المجموعات الإرهابية التي أشاعت الذعر في مناطق مختلفة وبين قطاعات عديدة من المواطنين، في تعبئة الرأى العام وقواه السياسية الحية ضدهم بصورة غير مسبوقة.

فنوعية الجرائم التي امتدت من السرقة إلى الإغتيال والقتل الجماعي، واستهدفت رجال الأمن والأقباط والمخالفين لرأى جماعات معينة من المسلمين، ومن يضعه القدر في طريقهم لسبب أو آخر. .وماكشفته الأحداث من طبيعة هؤلاء الإرهابيين وتدنى مستواهم الثقافي وتخلفهم الفكرى والاجتماعي وانتمائهم إلى فئات هامشية في المجتمع وعجزهم عن فهم الدين- أى دين - رغم لجوئهم إلى غطاء ديني زائف لتبرير جرائمهم ضد الناس والوطن.. كل هذا أدى إلى عزلهم وتراجع التعاطف- أو اللامبالاة- الذي ميز موقف قطاعات من الرأى العام، اعتبرتهم في السابق مجرد ضحايا لعنف السلطة أو قوى تعبير ورفض لها، ومسلمين متعصبين.

وقد تنجح السلطة في القضاء- أمنيا- على هذه الموجة الإرهابية، أو السيطرة عليها. ومن ثم تراجع هذه القضية التي شغلت الرأى العام فترة طويلة، وكانت الحدث الأبرز خلال هذا العام خاصة. بصورة كادت توقع بعض الأحزاب والقوى السياسية، وقطاعات من الرأى العام في خطيئة إهمال قضايا الوطن الأساسية، والتي يمكن تلخيصها تحت عناوين عديدة مثل..التبعية ..الفساد.. الأزمة الاقتصادية والاجتماعية.. ضرب الصناعة المصرية.. تخريب الزراعة.. تصفية القطاع العام .. البطالة وفصل العمال.. ارتفاع الأسعار.. تدهور مستوى المعيشة.. تراجع الخدمات.. العدوان على الحريات العامة وحقوق ...

المصدر : الـــيســـار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : يناير ١٩٩٣

ولكن هذا النجاح - إن تحقق -يجب أن لاينسينا حقيقتين أساسيتين.

أسباب «مستمرة» للإرهاب

إن حصار هذه الموجة الإرهابية أو تصفيتها أمنيا ، لايعنى زوال مسبباتها والقضاء عليها. فقد واجهت مصر موجات إرهابية متسترة بالدين أعوام ١٩٤٨، ١٩٥٤، ١٩٦٥، ١٩٨١. وليس هناك مايمنع من تكرار هذه الموجات مالم يتم إستئصال العوامل والأسباب التى أدت إلى بروزها وتصاعدها.

وفى دراسة هامة أصدرتها الأمانة العامة لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى ١١ يوليو ١٩٩٢، محاولة جادة لرصد أسباب موجة العنف الحالية المتسترة بالدين، حددتها فى ثمانية أسباب هى:

١-**الأزمة الفكرية وأزمة الهوية** التى جسدت لجيل ضائع إفلاس اختيارات مصر السابقة وتعرض هذا الجيل لعملية مسخ شامل لتاريخ مصر وطمس الذاكرة التاريخية.. وهى جريمة مارسها الحكم وأجهزته بإصرار منذ منتصف السبعينيات

٢-**لجوء الحكم إلى تكفير المخالفين فى الرأى** خاصة من اليساريين والعلمانيين، والمطابقة بين العلمانية والإلحاد.. وخضوع الأحزاب اللبرالية واليسارية للإبتزاز وتراجع موقفها من العلمانية.

٣- **أدت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وتدهور مستويات المعيشة ومشاكل الإسكان والبطالة والفروق الهائلة فى مستويات الدخول والمعيشة والأنماط الاستهلاكية والسلوكية التى صاحبت الانفتاح وتخلى الدولة عن دورها الاجتماعى ومسئوليتها بالنسبة لخدمات التعليم والصحة والإسكان ، وشيوع الفساد..** الى حالة من الإحباط الاجتماعى والاكتئاب الجماعى ورفض المجتمع، أمام استحالة الحياة والعمل أمام الشباب خاصة. ولم يكن صدفة أن انتشار العنف تركز فى جيل الشباب وفى الأحياء والمناطق العشوائية والفقيرة التى تفتقر للخدمات وتعانى من تجاهل وإهمال الدولة لها.

٤- **يتأكد للجميع فى ظل ترسانة مُحكمة من القوانين والممارسات أن الدولة البوليسية هى الأساس فى الحكم، واستحالة تحقيق الديمقراطية وتداول السلطة.** فمن سلسلة من القوانين المنافية للديمقراطية وحقوق الانسان وإبتداع نظام المدعى الاشتراكى وقانون العيب. وحرمان قوى سياسية أساسية من حقها فى تكوين أحزابها وإصدار صحفها ، وحصار الأحزاب القائمة فى المقار والجريدة ومنعها من الاتصال الحقيقى بالجماهير، وسيطرة الدولة على المؤسسات الصحفية المملوكة إسما لمجلس الشورى، وقوانين للانتخابات العامة تقنن التزوير وسيطرة أجهزة الحكم المحلى والداخلية على العملية الانتخابية واحتراف التزوير، والتدخل فى انتخابات النقابات العمالية والمهنية ، إلى تحول الطوارىء من حالة مؤقتة إلى حالة دائمة، وممارسة العقاب الجماعى للمواطنين دون تمييز من خلال حملات الأمن المركزى فى القرى والأحياء والتصدى للتحركات السلمية للعمال للمطالبة بالحقوق الاقتصادية، واعتقال المواطنين دون تمييز (يقدر عدد من تم اعتقالهم خلال ١١ عاما بعشرات الألوف) وشيوع التعذيب والاغتيالات عبر «إرهاب الدولة» واعتمادها القمع.

٥- **لجوء الدولة للمزايدة على التيارات الدينية على نفس أرضية الجماعات الاسلامية،** وذلك عبر الصحافة والإذاعة والتليفزيون ، حيث يساهمون جميعا فى نشر التعصب ومنهج التكفير والارهاب الفكرى والخرافة ورفض الرأى المخالف ومصادرته.

٦- **إزدواجية التعليم بين تعليم عام وتعليم دينى** والشرخ الذى يسببه منهج تدريس الدين الاسلامى والمسيحى فى المدارس.. وكذلك منهج التعليم كله القائم على التلقين ومنع التفكير المستقل والنقدى والممارسة الديمقراطية.

٧- **ضعف المجتمع المصرى وانهيار قيمه فى ظل الأزمة الاقتصادية والفكرية،** ومع تزايد العمالة المصرية فى

المصدر : اليسار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : يناير ١٩٩٣

الخليج والسعودية ، مما أدى الى تأثره بالفكر المتخلف السائد فى هذه البلاد.

٨- دور الأموال النفطية العربية وإيران (والولايات المتحدة الأمريكية) فى دعم هذه الجماعات بالمال والسلاح والمشروعات الاقتصادية.

ومالم تجتث مسببات الإرهاب والعنف هذه - وغيرها- من الجذور ، سنواجه اليوم وغدا بموجات عنف وإرهاب جديدة.. تتخذالدين ستارا ،أو تتجة إلى أشكال إجرامية أخرى.. كالعصابات المسلحة للسرقة والنهب،أو جرائم الاغتصاب.. أو كلهامعا.

والإرهاب الآخر..

الحقيقة الثانية التى يجب أن ننتبه لها أن هناك إرهابا آخر، سبق وواكب ارهاب هذه الجماعات، هو **إرهاب الدولة البوليسية القائمة..** وبدون القضاء عليه سنواجه بموجات مختلفة من الارهاب والعنف. ومما يثير الأسى والقلق أن حكامنا قد عميت بصائرهم، وأصروا ويصرون على مواصلة هذا الإرهاب وتصعيده، ففى ظل المواجهات الأخيرة مع إرهاب هذه الجماعات، ووقوف الرأى العام بقوة ضد جرائمها أستغل الحكم هذا المناخ ليزيد من قبضة الدولة البوليسية وعنفها.وهناك ثلاثة أمثلة صارخة لهذا الإستغلال:

***الأول يتمثل فى كيفية تعامل الحكم مع القضاء المصرى.** فعقب صدور قرار رئيس الجمهورية فى ٧ أكتوبر ١٩٩٢ بإحالة القضيتين رقم ٣٩١ و٣٩٦ لسنة ١٩٩٢ حصر أمن الدولة العليا الى القضاء العسكرى ، طعن الدفاع عن المتهمين على هذاالقرار مطالبين بوقف تنفيذه والغائه أمام محكمة القضاء الإدارى. وأصدرت محكمة القضاء الإدارى برئاسة المستشار **«طارق البشرى»** قرارها «بوقف تنفيذقرار رئيس الجمهورية المطعون فيه مع مايترتب على ذلك من آثار... وبإحالة الدعوى الى هيئة مفوضى الدولة لتقدم تقريرها بالرأى القانونى فى طلب الإلغاء». وسببت المحكمة قرارها بحيثيات قانونية ناقشت فيها طبيعة قرار رئيس الجمهورية باعتباره قرارا اداريا، وقوانين الاحكام العسكرية والطوارئ وأمن الدولة وقانون الارهاب (٩٧ لسنة ١٩٩٢)، وأحكام المحكمة الدستورية العليا والمحكمة الادارية العليا، ونوعية نظم التشكيلات القضائية الجنائية إبان إعلان مدد الطوارئ (وعددها سبعة) والفرق بين لفظ «الجرائم» والقضايا فى القوانين المصرية، وطبيعة سلطةرئيس الجمهورية فى هذه القوانين والتى تعطيه الحق فى إحالة نوعيات من الجرائم إلى القضاء العسكرى وليس سلطة إحالة قضايا بعينها «فهو ليس جهة إحالة للدعاوى، وليس سلطة اتهام حتى يتصل فعله بقضية محددة أو دعوى معينة، ولكن جهة مفوضة من القانون فى شأن من شؤون الإختصاص». وقالت المحكمة فى قرارها. «والأمر هنا ليس أمر القرار المطعون فيه فى ذاته، ولا أمر قضية بعينها ولادعوى بخصوصها، بل هو أمر يتعلق بأسس التنظيم القضائى ومنهج الضبط للولاية القضائية التى تقوم سندا لسيادة القانون. وبقدر ماتتأكد هذه المعانى وتقوى على استيعاب النوازل والطوارئ بقدر ماتتوطد أركان الدولة ويعظم الاستقرار فى المجتمع».

صادف أن هذا الحكم اصادر من مجلس الدولة جاء بمناسبة قضيةتتعلق ببعض المتهمين فى قضايا الارهاب المتستر بالدين (العائدون من أفغانستان) والتى حكم فيها بإعدام ثمانية متهمين (سبعة منهم غائبون).

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : اليسار

التاريخ : يناير ١٩٩٣

فماذا كان رد فعل الحكم..؟

بعد ساعات من صدور حكم محكمة القضاء الإدارى بوقف التنفيذ، صدق رئيس الجمهورية على حكم الاعدام وسارعت هيئة قضايا الحكومة باللجوء إلى القضاء المستعجل لوقف تنفيذ الحكم ،رغم علمها بعدم إختصاصه وسبق رفض مثل هذاالاستشكال فى أحكام محكمة القضاء الاداري ، ولكن الهدف تعطيل تنفيذ الحكم وصدق د. **يحيى الجمل** استاذ القانون عندما وصف هذا التصرف قائلا..« ولايليق لهيئة قضايا الحكومة وهى هيئة قضائية عريقة أن تسلك سلوكا يتعفف عنه حتى المحامون المبتدئون، فتلجأ إلى إقامة إشكالات فى تنفيذ حكم صادر من محكمة القضاء الادارى، أمام محكمة جزئية من محاكم القضاء العادى، فى تقديرى هذا أمر لايليق». الغريب أن هيئة قضايا الحكومة أقدمت على هذا الفعل الشائن، رغم أنها لجأت إلى المحكمة الإدارية العليا طاعنة على قرار المحكمة، وإلى المحكمة الدستورية العليا لتفصل فيما اعتبرته منازعة بين محكمتين تختص المحكمة الدستورية وحدها بنظرها.

وبتوجيه حكومى واضح- ومن أعلى المستويات الرسمية- بدأت حملة جاهلة ضد القضاء ككل وضد المستشار **طارق البشرى، هذا القاضى الفاضل والعالم الذى تمثل أحكامه وأحكام مجلس الدولة فى السنوات الاخيرة صفحة مشرقة فى تاريخ القضاء المصرى** تؤكد انحياز السلطة القضائية للدستور والقانون والديمقراطية الحقه. وشارك فى هذه الحملة واحد من رؤساء مجالس ادارات الصحف الذى يعلن للكافة أنه أقرب صحفيى السلطة إلى الرئيس، أباح لنفسه الحق فى التشكيك فى القاضى وفى السلطة القضائية ومحكمة القضاء الإدارى كاشفا عن جهل بالقانون وبالحدود بين السلطات. وللأسف فقدتورط فى هذه الحملة الصحفيتيرجال قانون وقضاة لم يقرءوا الحكم ولم يحترموا علمهم المفترض، وبعض أعضاء مجلس الشعب.

وأدت هذه الحملة إلى تصدى نادى القضاة ودعوة الجمعيةالعمومية لمستشارى مجلس الدولة الى اجتماع طارئ لتناقش هذا العدوان على السلطة القضائية «والذى ينطوى على شبهة محاولة التأثير على محاكم الوطن».

وسيدين التاريخ هؤلاء الذين تورطوا فى جريمة التشكيك فى القضاء ،والذين صمتوا ولم يتصدوا لهذه الحملة التترية الجاهلة.

قيود جديدة!

***العدوان الثانى على حلم الديمقراطية**، جاء فى شكل تقدم الحكومة فجأة بتعديلات لقانون الأحزاب أقرها مجلس الوزراء يوم الأحد ١٣ ديسمبر ١٩٩٢، لتعرض على اللجنة التشريعية لمجلس الشعب مساء الاثنين ،ثم تعرض على مجلس الشعب صباح الاربعا لتصدر بأغلبية ٧٦ عضوا واعتراض ١٤ من المعارضة (التجمع والناصريون) والمستقلون. وتتناول التعديلات حظر أى نشاط سياسى لأى مجموعة تتقدم بتأسيس حزب إلابعد موافقة لجنة الأحزاب (الحكومية)وإخضاع أى اتصالات مع أحزاب عربية أو أجنبية لسلطة لجنة الأحزاب (!) التى بادرت بالاجتماع وأصدرت قرارات مانعة تجعلها سلطة فوق الاحزاب وقد وصف نواب الشعب الذين عارضوا هذه التعديلات على قانون الأحزاب سيئ السمعة بأنها..«**تجعل الأحزاب تحت قبضة وسيطرة حكومة الحزب الوطنى.. والحكومة تقود الشعب إلى رق سياسى.. وتهميش لدور الأحزاب السياسية يفتح الباب على مصراعية للإرهاب والعمل السياسى تحت الأرض.. وعودة للنظام الشمولى ونظام الحزب الواحد...**»

* **العدوان الثالث**، هو ماكشف عنه تقرير المنظمة المصرية لحقوق الانسان عن سلخانات جديدة للتعذيب فى معسكرات الأمن المركزى بالصعيد .

إن هذه الممارسات من الحكم تؤكد لنا أن المعركة ضد الارهاب لم ولن تنتهى. وأن الدعوة التى يجب أن ترتفع الآن- وفى كل مكان- هى الدعوة لتكوين **جبهة ديمقراطية معادية للإرهاب.. إرهاب الجماعات المتسترة بالدين، وإرهاب الدولة**، وكل العوامل التى تؤدى إلى العنف والعنف المضاد فى المجتمع. جبهة ديمقراطية نواتها تحالف اليسار والقوى الليبرالية الحقة ، كل الشخصيات الوطنية الديمقراطية.. جبهة تفتح الطريق للتغيير بالديمقراطية وعبر صندوق الانتخاب والتحرك السلمى الاحتجاجى المنظم.

لماذا أصبحت الجبهة الوطنية ضرورة ملحة •• لمقاومة الارهاب والتطرف ؟

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : المصور
التاريخ : ٢٦ مارس ١٩٩٣

●● كانت دعوة « المصور » في عددها الاخير لتشكيل « الجبهة الوطنية » محل ترحيب كل قيادات الاحزاب بعد ان اصبح خطر التطرف والارهاب يهدد الجميع اتفقت قيادات الاحزاب جميعها على ادانة الارهاب وضرورة تشكيل جبهة وطنية لمواجهته .

سؤال « المصور » الرئيسي هذه المرة كان .. هل يمكن ايجاد اتفاق وطني بين جميع القوى السياسية في مصر للحفاظ على الديمقراطية وتعميمها ، وإرساء اسس المجتمع الديمقراطي المدني والحفاظ على وحدة الوطن ومقاومة الارهاب ، ليضمن كل هذا اصلاحا اقتصاديا واجتماعيا قطع شوطا لايمكن انكاره ؟ وكانت الاجابة على لسان عدد من قيادات احزاب الوطني والتجمع والوفد والعمل والاحرار والناصري . لكن جناح حدائق القبة جاء مفاجأة .. نعم نحن مع قيام الجبهة الوطنية ودون شروط للدخول فيها ولكن وهذا هو الاهم إنقسم الرأى حول موقف حزب العمل .. جناح ابراهيم شكرى فبعض الاحزاب كالتجمع والوفد اشترطا تخلي حزب العمل عن مقولاته التى تخلق مناخا - يهدد الوطن وتشجع الارهاب اما بقية الاحزاب في مقدمتها الوطني فرحبت بوجود العمل داخل الجبهة مؤكدة ان الحزب اعلن تنديده ورفضه مرارا لهذه الظاهرة .

ولكن .. كيف نصنع الجبهة وماهي اسس الاتفاق الوطني او برنامج الحد الادنى لها وهل يمكن ان يصبح هذا الاتفاق مقدمة لحوار يحافظ على الديمقراطية واسلوب التعامل السياسي الذى يسقط السلاح ويتفق على اليات الحياة ويعترف بوجود آراء متعددة منطلقة من قاعدة الحفاظ على الوطن والوحدة الوطنية ومبادىء حقوق الانسان ويدعم اسس المجتمع المدني .

هذا هو السؤال وهذه اجابات قيادات الاحزاب في مصر ●●

د . ممدوح البلتاجي رئيس الهيئة العامة للاستعلامات وامين عام الحزب الوطني بالقاهرة يرى ان نظامنا السياسي الراهن الذى يشكل امتدادا شرعيا، للتجربة الوطنية والقومية المتطورة لثورة يوليو ١٩٥٢ يكفل كل الحريات العامة والتعدد الحزبي مشيرا الى ان التوافق الوطني يتعزز باستمرار حول المشروع القومي الذى يقوده الرئيس حسني مبارك : وهو بناء الدولة العصرية الاخذة بالحرية السياسية والتقدم الاقتصادى والعدل الاجتماعي .

ويرى د . البلتاجي ان الحزب الوطني يمثل على المستوى الشعبي الجبهة الوطنية على الملتفة حول الدولة المصرية المركزية وتشكل لحزاب المعارضة الدستورية تيارات وروافد لتلك الجبهة الكبيرة ، ببعض الاجتهادات المختلفة او البرامج المتباينة او منابر الراى الاخر المستقلة لكن دون تناقض جوهرى بينها وبين حزب الاغلبية .

ويؤكد د . ممدوح البلتاجي قائلا : ليس هناك في مواجهة هذه الجبهة الواسعة من خصوم سوى قوى الارهاب الخارج على الشرعية الرافض للديمقراطية الذى ينبذ الحوار ويرفع السلاح ويحاول ضرب الاستقرار وعرقلة التنمية وتهديد وحدة الشعب المصرى .

ويرى د . البلتاجي ان على الحزب الوطني الذى عليه ـ بحكم اغلبيته ـ ضبط ايقاع التعددية السياسية بالرائها ومواصلة العمل الفكرى بحيوية ومشاركة الجماهير لقضاياها الحيوية . مؤكدا انه عليه ـ اى حزب الاغلبية ـ الا يدخل في معارك هامشية مع قوى المعارضة الدستورية التي هي شريكته في الجبهة الوطنية الواسعة الملتفة حول الفكرة والممارسة الديمقراطية ، وانما يرحب بزيادة نشاطها لتعميق تلك الديمقراطية وتحقيق اهداف النهضة الشاملة ويختتم د . البلتاجي رؤيته قائلا ان الوحدة الوطنية ليست فحسب الضمان المؤكد للحريات السياسية ولكنها الشرط الذى لاغنى عنه من اجل وجود واستمرارية الكيان المصرى المتحضر ومواصلة اسهامه التاريخي في المسيرة الانسانية الصاعدة دوما صوب الرخاء والعدالة والسلام .

الحفاظ على الشرعية والقانون

كمال الشاذلي الامين العام المساعد للحزب الوطني الديمقراطي وامين التنظيم يؤكد في بداية اجابته ترحيب حزب الاغلبية بالدعوة لقيام "تجمع وطني" لمواجهة الارهاب والتطرف .

ويقول لقد اصبحت القضية تمس الجميع وليس حزبا بعينه وهذا الامر كما يقول كمال الشاذلي يتطلب اشراك كل الاتجاهات الحزبية والاراء وجميع القيادات لوضع التصور الشامل لمقاومة هذا الاتجاه المدمر ويقول موضحا .. ليس للحزب الوطني اية شروط والمجال مفتوح امام جميع الاحزاب للدخول في هذه الجبهة

لقد ان الاوان لتجميع كل القوى الوطنية من اجل حماية الوطن ومنجزاته .

وحول تحفظ بعض الاحزاب على انضمام حزب العمل (جناح ابراهيم شكرى) للجبهة بسبب تشجيعه للارهاب اشار كمال الشاذلي ان دعوة قيام جبهة وطنية يجب ان تضم الجميع مؤكدا ان حزب العمل اعلن محاربته للارهاب واوضح موقفه بوضوح في الحوار الذى دار بين الاحزاب حول مكافحة التطرف والارهاب .

ونحن ـ يقول رئيس المجموعة البرلمانية لحزب الاغلبية ـ امامنا مواقف الحزب العلنية فلماذا نضع شروطا مسبقة ـ لدخوله الجبهة ويعتقد كمال الشاذلي ان احد اسس قيام مثل هذه الجبهة يجب ان ينطلق نحو هدف اساسي وهو الحفاظ على الدستور والشرعية والقانون وايجاد ارضية مشتركة ينطلق منها الجميع بمصر وطنا للجميع وليست لحزب واحد بعينه ولايستطيع ان يدعى انه يملكها وحده او انه يمثل الجميع .

رؤية التجمع

ولحزب المعارضة الرئيسي في البرلمان رؤيته التي يطرحها الأمين العام لحزب التجمع د . رفعت السعيد قائلا : نحن نسعى لعمل مشترك مع جميع القوى التي تستطيع التصدى للارهاب بالممارسة الفعلية ومواجهة الافكار التي يتولد منها الارهاب .

ويؤكد الأمين العام لحزب التجمع ان حزبه ليس لديه شروط للدخول في عمل مشترك مع اية قوى معادية للارهاب ولاتريد افكارا مؤيدة له مشيرا الى ان حزب التجمع لايريد تنازلا من احد للدخول في هذا العمل ولكن الواقع ان هناك حزبا هو حزب العمل يردد افكار الارهاب ونحن لانقبل الدخول معه في اى عمل مشترك مالم يتخل عن سياسة تشجيع الارهاب اوترديده افكارا يتولد عنها التطرف والأرهاب ويصعب علينا الحوار معه او الدخول في جبهة تضمه في هذه الجزئية .

ويقول د . رفعت السعيد من الواضح ان في مصر الآن تيارا سياسيا متاسلما يتخذ من الدين ستارا هو ستار ملائم ومفيد جدا لهذا التيار . ويمكن كشف هذا التيار بسهولة فهو يبتعد عن المسار الوطني بل ربما يناقض المسار الوطني وهو ايضا في الواقع العملي يرفض الديمقراطية باعتبارها بدعة غريبة بل ويرفض الانتخابات باعتبار انها تجافى روح الاسلام ، اذ تعطى للاغلبية الحق في التشريع وهو يرفض تداول السلطة او بدقة اكثر هو يقبل تداول السلطة لمرة واحدة كى يصل هو اليها وبعدها يعتبر ان وصوله للسلطة يعنى وصول الاسلام للسلطة ومن ثم فانزاله عن السلطة يعنى انزال رايات الاسلام . هذا المنطق يقود اصحابه الى اتخاذ مواقف مزدوجة فهم يتمسحون بالديمقراطية بينما هم ضدها في الجوهر ، وهم يتباكون على نقص الديمقراطية بينما يؤيدون حكما عسكريا جائرا في السودان وحكم ايات الله في ايران ، لمجرد انها انظمة متاسلمة . وكل ذلك هين ويمكن مواجهته بسهولة . فمثل هذه الافكار والمواقف وجدت في مصر منذ وقت طويل وعرف الشعب كيف يحاصرها واحيانا كيف يلفظها حتى الارهاب المتاسلم وجد في مصر على يد الاخوان عندما قتلوا قضاة ورؤساء وزارات وروعوا الآمنين وطغوا وبغوا ومع ذلك امكن حصارهم بل وامكن القضاء على فتنتهم .

فما هو الجديد اليوم - يتساءل د . رفعت السعيد ويجيب .. الجديد هو ان هناك مناخا عاما متطرفا غرس عن عمد في المجتمع المصرى ولايزال يغرس حتى الآن . والجسد المصرى يتعرض وبشكل منظم لحالة من التطرف الديني في الفكر والاعلام والتعليم وبعض التصرفات الحكومية والرسمية ويبدو الأمر احيانا ان ذلك تنافس مع المتطرفين في تطرفهم وفي راينا ان التطرف هو ليس التدين وان المزيد من التطرف لايعنى المزيد من التدين بل يعنى الخروج من الاطار الديني السمح فماذا يمكن ان يفعل شاب اذا كان اميرا في الجماعة يقول له كلاما ثم يستشف من ممارسات بعضهم ان هذا الكلام صحيح ، فان شاهد التليفزيون اقتنع ، واذا ذهب للمدرسة زاد قناعة ، ثم نأتى لنعاقبه اذا اطلق المسدس الذى وضعناه نحن في يديه .

خصوم الجميع

ويواصل د . رفعت السعيد طرح رؤيته قائلا : ان القضاء على التطرف والفتنة والارهاب هذا المثلث الخبيث يتطلب بالفعل توحدا ليس لأن هذا الخط يمس الجميع فقط .. ولكن لاننا نخطىء لو تصورنا ان هؤلاء المتطرفين مجرد خصوم للحكومة او للنظام . بل هم في الحقيقة خصوم للعلم وللتحضر ولحقوق الانسان وللمساواة بين المواطنين وخصوم للوحدة الوطنية .

اى باختصار خصوم للوطن ماضيا وحاضرا ومستقبلا ومن ثم فانه من الممكن

ان يتوحد كل انصار مصر فى مواجهتهم وليس شرطا ان يتنازل احد عن موقفه ازاء احد سواء من الناحية السياسية او غيرها فاى حزب سياسى معارض يمكن ان يكون معارضا للحكم ولكنه نقيضا فى الوقت نفسه لخصوم اخرين .

ولكننى بكل الصراحة - يقول امين عام حزب التجمع اقرر انه ليس فقط مطلوبا من الحكومة والحزب الحاكم مواجهة عنف المتطرفين مواجهة امنية بل وليس كافيا ان تواجه الحكومة هذا العنف بالدعوة الى حفل استنكار يضم الجميع بل المطلوب من

• لا شـــروط عـــلى الأحزاب لدخــول الجبهة وآن الأوان لقيامــــها

الحكومة ان تغير من تفكيرها ومن ممارساتها ومن اساليب عملها ومن اعلامها وتعليمها لتنفى شيئين اساسيين اولهما .. تنفى ان المزيد من التدين يعنى المزيد من التطرف والثانى هو نفى ان المزيد من التدين يعنى انكار حقوق ابناء الوطن من الديانات الاخرى

هذه مواقف لاتحتاج لتصريحات او حفلات استنكار بل تتطلب المزيد من الممارسات العملية من جانب الحكومة .

ونحن فى حزب التجمع نعتبر ان قضية الوحدة الوطنية هى قضية اساسية ونعتبر ان التدين هو حق اساسى لكل مواطن مهما اختلفت ديانته ونعتبر ايضا ان التدين شىء اخر غير التطرف .

ويحذر رفعت السعيد من الوقوع فى خداع تيار الاسلام السياسى قائلا : ان بعضهم يتصور امكان التعامل مع تيار التأسلم السياسى او الحوار معه ناسيا بالتجربة المريرة للحسن بنى صدر فى ايران وان المتأسلمين يتخذون من الحوار والتشاور مع الليبراليين سلما حتى يصعدوا عليه للسلطة وبعدها يفترسون خصومهم .

ويعتقد د . رفعت السعيد ان هناك ثلاثة احزاب يتعين عليها القيام بدور اساسى فى هذه القضية هى التجمع والوفد والوطنى . التجمع باعتبار موقفه المبدئى من هذه القضية والوفد باعتبار تراثه التاريخى ، اما الوطنى فبحكم انه الحزب الحاكم الذى عليه الدور الاول والكبير فى مراجعة منهجه وممارساته ازاء قضية التطرف وازاء الارهاب والوحدة الوطنية .

مصر اغلى من الجميع

ويقول ياسين سراج الدين عضو الهيئة العليا لحزب الوفد ان موقف حزبه من الارهاب واضح ووقوف الحزب ضد العنف والارهاب والتطرف ينطلق من ادراك خطورة ذلك على مستقبل البلاد . وكان تصدى الوفد واستنكاره لهذه الظواهر فى حدود امكاناته كحزب سياسى مؤكدا ان تصريحات ومؤتمرات رئيس الحزب فؤاد سراج الدين وقياداته واقلام مفكريه وكتابه كانت سباقة للتصدى للارهاب والتطرف ويؤكد ياسين سراج الدين ان حزب الوفد على استعداد للمشاركة والقيام باى عمل يطلب منه للتصدى للارهاب رغم وجود خلافات مع الحكومة والحزب الحاكم الا ان مصر اغلى من الجميع من جميع الاحزاب بما فيها الوفد نفسه .

ويقول ياسين سراج الدين يجب ان ننتبه إلى ان الاحزاب جميعها استنكرت الارهاب بشكل او باخر ولكن دعنا نتكلم بوضوح . هناك احزاب نعلمها جميعا تلتف حول الاستنكار ويفهم من مقالات كتابها انه فى معرض خلافها مع الحكومة تستبيح كل شىء وارى ان هناك اتفاقا عاما على مواجهة الارهاب وتشكيل الجبهة الوطنية وفى اعتقادى انه لم يبق الا حزب العمل واتمنى ان يعيد ابراهيم شكرى وحزبه حساباته عندما يوضع امام الواقع وخطورته ولابد انه فى النهاية سيكتشف ان مصر اغلى وابقى من الجميع وان ضرب اقتصادها سيؤدى الى ركوعها واحتياجها للمساعدات وهذا ما نحاول الخروج منه .

وعموما حزب الوفد ليس له شروط اطلاقا للاتفاق حول قيام الجبهة الوطنية - فالمصلحة الوطنية لا تتطلب شروطا ، ونحن مع الوفاق الوطنى والجبهة الوطنية لمواجهة التطرف والعنف ولاننس ان

الوحدة الوطنية هى شعار الوفد منذ قيامه فنحن حزب ليبرالى ديمقراطى نؤمن بالراى والراى الآخر الذى هو البديل الحقيقى عن الرصاص واعتقد ان المهمة الرئيسية للجبهة الوطنية ستكون هى حصار السرطان الرهيب المتمثل فى الارهاب والذى تجاوز حد الخيانة الوطنية ومع وقوفنا ضد الارهاب والتطرف اتساءل : كيف يضيق الحزب الوطنى على حزب الوفد الخناق كحزب ديمقراطى والا يسمح لنا بعقد مؤتمر شعبى ويحصرنا فى مقارنا فى الوقت الذى يسمح فيه لاصحاب التيار العقائدى المسمى الاسلام السياسى ان يصلى معه مائة الف فى الميادين العامة وانا - يقول ياسين سراج الدين - لا اعيب على هؤلاء الصلاة معا ، فصلاة الجماعة ظاهرة جميلة المهم ان يكون باطنها كظاهرها وهو الفضيلة ولكن ان تتحول الى رمز سياسى فاعتقد ان هذا يبعث للتساؤل -

اما ما يبعث للحيرة فهو كيف لا تسمح لحزب تطمئن اليه يعمل فى النور وعلى سطح الارض وضمن القنوات الشرعية ولا يعرف السلاح الابيض ولا قرن الغزال بعقد ندواته ومؤتمراته وتترك الساحة امام المتطرفين لقيادة الناس فى اماكن العبادة وجميعهم لا يؤمنون بالتطرف ولكنك تترك المجال لهؤلاء للتاثير عليهم . اننا نرى فى حزب الوفد ضرورة الاسراع فى تشكيل لجنة مشتركة او جبهة وطنية مع الحزب الوطنى وبقية الاحزاب للوصول الى اتفاق وطنى عام للحفاظ على المكاسب الوطنية والاتفاق حول القضايا الكبرى .

ورقة عمل

ويقول ضياء الدين داود الامين العام للحزب العربى الناصرى ان فكرة قيام جبهة وطنية فكرة مقبولة ولكن حتى تقبل التنفيذ لابد من وجود نقاط للاتفاق عليها حتى يحدث الاجماع الوطنى ويضيف ، وهناك مسائل عديدة وكثيرة تحتاج لهذا الاتفاق وليس فقط موضوع الارهاب فلابد من وجود اولويات حول المسائل القومية التى تحتاج لموقف قومى ولابد من وجود برنامج او خطة تعرف منها ماهو المطلوب التجمع حوله والاتفاق عليه ، وكل الاحزاب اتفقت على مواجهة الارهاب والتنديد به واتفقت على الاسباب وطرق المعالجة واعتقد اننا لابد ان نجتمع لدراسة العلاج من الجذور فليس المطلوب تجميع الاحزاب للقيام بمظاهرة مع الحكومة بل لتداول الراى حول الظاهرة ومواجهتها ونحن نرى فى الحزب الناصرى يقول ضياء الدين داود ان للظاهرة اسبابها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمواجهة ستنجح بازالة هذه الاسباب ، او فتح الباب لازالتها لانها ستحتاج لوقت طويل وليس لنا شروط للدخول فى هذه الجبهة سوى ورقة العمل او الخطة التى يتفق عليها الجميع ونحن مع دخول جميع القوى والاحزاب السياسية فيها وتجاهل اى قوة من القوى يعنى انه لا تحالف ولا جبهة فليس هناك احزاب تؤيد الارهاب كما يقول بعضهم ولكن هناك رؤى مختلفة لاسباب الارهاب وطرق علاجه .

نحن مع الجبهة

عادل حسين عضو اللجنة العليا لحزب العمل . "جناح ابراهيم شكرى" يؤكد ان حزبه بدوره يطرح فكرة قيام جبهة وطنية ويقول موضحا لاننا نرى ان المخاطر تهدد مصر من كل جانب . ولكن قد يكون الخلاف بيننا وبين ما طرحه الاستاذ مكرم محمد احمد هو انه يرى ان مواجهة العنف السياسى هو النقطة الوحيدة تقريبا التى ينبغى ان يلتف حولها الوطنيون . بينما نرى نحن ان مواجهة العنف السياسى ينبغى ان تكون جزءا من السياسات التى تتكامل معه . ومن الناحية العملية نظن انه لا يمكن ان نحاصر العنف السياسى تمهيدا لاستئصاله الا اذا كانت هذه المواجهة مع العنف السياسى مدعمة باوجه الاصلاح الاخرى .

ويضيف عادل حسين : اننا نريد ان تكون الجبهة الوطنية بمثابة تغيير حقيقى لاساليب العمل السياسى التى اتبعت خلال الفترة الماضية وقامت على احتكار الحزب الوطنى للقرارات الكبرى . ونرجو ان تكون الجبهة تغييرا لهذا الاسلوب وادخالا لمبدا

المصدر : المصري

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ مارس ١٩٩٣

المشاركة الجادة . ونرجو فى هذا الاطار الا يكون الموقف الموحد فى مواجهة العنف السياسى هو مجرد بيان يصدر او مؤتمر يقام ولكن المطلوب هو جهد مشترك يعيد الثقة فى امكانية المواجهة لجميع المشاكل الاخرى وعلى راسها الاسلوب الذى يتم به حاليا التصرف فى ممتلكات القطاع العام .

وحول تحفظ عدد من الاحزاب على مشاركة حزب العمل فى هذه الجبهة يقول عادل حسين عضو الهيئة العليا للحزب ورئيس تحرير جريدة الشعب "اتصور ان بعضهم يقصد من هذه المقولة ان دعوة حزب العمل لتطبيق الشريعة يؤدى فى زعمهم الى نشر مناخ يشجع الارهاب والذين يقولون هذا يعترضون على حسب كلامهم على اى بحث حول الحل الاسلامى لمشاكل الامة ويعتبرون ان اى كلام عن الاسلام يعنى بالضرورة انغلاقا وجهلا وظلاما وعنفا ومثل هذا الموقف هو الذى يشيع التوتر بين الاغلبية الساحقة من الامة ويحض بالتالى على انتشار العنف .

اننا - يقول عادل حسين - لا نوافق على التحفظات التى تقال حول مشاركة حزب العمل ونقول ان اقامة جبهة وطنية جادة لا يمكن ان تحدث اذا تم تجاهل بعضهم حزب العمل بوزنه على الساحة السياسية .

توحيد الجهود

مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار يؤكد بدوره ان حزبه يؤيد تاييدا كاملا قيام هذه الجبهة ويقول - ان الظروف الامنية والاقتصادية تقتضى توحيد الجهود بين كل الاتجاهات الفكرية على مبدا يقربه الجميع وهو الامن والاستقرار واستمرار التنمية ودفعها لاقصى المعدلات لمواجهة الزيادة السكانية الرهيبة وتشجيع الاستثمار الخاص المصرى والعربى والاجنبى وحل مشكلة البطالة مع زيادة الانتاج ولاشك - يقول مصطفى كامل مراد - فى ان علاج مشكلة البطالة يخفف كثيرا من حدة التطرف والارهاب . لان الفقر احد اسباب التطرف الذى يؤدى بدوره الى الارهاب .

ويؤكد رئيس حزب الاحرار ان حزبه ليس لديه شروط للدخول فى هذه الجبهة غير وجود حوار ديمقراطى على جميع المستويات مؤكدا انه لايرى وجود احزاب مصرية تشجع الارهاب وحتى تكتمل الجبهة يقول رئيس حزب الاحرار لابد من مشاركة كل الاحزاب والقوى السياسية فى البلاد .

ضد الفاشية الجديدة

احمد مجاهد - رئيس حزب العمل الاشتراكى "جناح حدائق القبة" - يؤكد ان حزبه يضع يديه فى ايدى كل من يعمل على اقرار الديمقراطية ومواجهة الفاشية الجديدة المتسترة برداء الدين - ويرى ان المواجهة التى ستقودها الجبهة الوطنيه لابد ان تكون منطلقة من محورين الاول فكرى وهو ابراز فساد الفكر الذى ينهض عليه الارهاب والثانى ايضا الرؤية المستقبلية للخروج من الازمة الاقتصادية وما يصاحبها من اتساع رقعة العاطلين عن العمل ويقول احمد مجاهد بوضوح هذه الرؤية سوف يطمئن الشباب وسوف يوجهون طاقاتهم الى العمل والابداع .

ويوضح احمد مجاهد .. قائلا : ويجب ان نفرق ونميز بين الايمان الذى هو علاقة شخصية بين الانسان والله يحكم عليها الله ، وبين الوجه الاخر للايمان وهو العمل الصالح الذى هو علاقة اجتماعية بين الانسان والانسان ويحكم عليها الانسان .

ومجال العمل الصالح هو العمل السياسى حيث تتنوع المصالح والرؤى ومن ثم تتعدد الاحزاب .

هذا هو منهجنا الذى نؤكد فيه ان العمل الصالح كما هو ظاهر يساهم فيه المسلم وغير المسلم اى كل افراد المجتمع .

وحول مشاركة الاحزاب التى تدعم الارهاب والتطرف يقول احمد مجاهد .. هذه الاحزاب تسعى للسلطة .. وهذا فى حد ذاته ليس عيبا .. ولكن الخطورة ان هذه الاحزاب تحمل توجهات فاشية معادية للديمقراطية وهى تستخدم الدين شعارا وستارا لذلك واذا ما بلغت ذلك ادارت وجهها لكل القيم الديمقراطية والتجارب امامنا واضحة سواء كان ذلك فى السودان او فى ايران .. ونحن نعتقد ان نقطة ارتكاز الجبهة تصبح هى الدفاع عن الديمقراطية وحرية الانسان فالديمقراطية اليوم هى شورى الامس والدفاع عنها هو دفاع عن اصل من اصول الحكم فى الاسلام ولا مكان للمعادين للديمقراطية وحقوق الانسان .

مجدى الدقاق

رأى الأهرام

البيان الذى أسعد الأمة!

الامر المؤكد ان شعب مصر استقبل بارتياح بالغ بيان رؤساء الاحزاب وقادة الجامعات والبنوك والنقابات والذى جاء فى صورة دعوة لجميع المصريين الى الوقوف صفا واحدا لحماية الوطن من الهجمة الارهابية الاثمة التى تعرض لها طوال الشهور الاخيرة.

لقد ادرك هؤلاء الرجال والسيدات من قادة الراى والفكر والعمل السياسي والشعبى فى مصر ان هذه الاعمال الارهابية الهوجاء لن تهز بنيان مصر الراسخ ولكنها فى نفس الوقت تنال ارواحا بريئة ومصالح وطنية غالية لابد من حمايتها ودفع الشر عنها.

وربما عزز من مصداقية هذا البيان احساس الرأى العام بانه بدأ يلمس جهدا حقيقيا لمواجهة الارهاب من خلال منظور شامل يدرك ان الارهاب مرض سياسى اقتصادى اجتماعى يتطلب مواجهة شاملة وعلى مختلف المستويات.

ولابد ان نسجل لمجلس الشورى باعتباره احدى مؤسساتنا السياسية المتميزة انه كان سباقا الى طرح هذا المفهوم الصحيح للارهاب فى تقريره الذى يناقش الآن باعتباره ظاهرة مجتمعية تفرض على المجتمع كله ان يتحرك لمواجهتها بمختلف اسلحته وفى مختلف مجالاته.

لقد جاء تقرير مجلس الشورى صادقا كل الصدق وهو يعلن انه قد تبين من دراسة الارهاب كظاهرة ان الاسباب الاقتصادية هى اهم بواعثه، ولذلك فقد طالب التقرير الحكومة بالا تلقى تبعات الاصلاح الاقتصادى كلها على كاهل الفئات الفقيرة فى المجتمع مع ضرورة الاهتمام بتنمية واصلاح البنية الاقتصادية للمناطق العشوائية وعلاج مشكلات البطالة والتضخم واتساع الفارق بين الاجور والأسعار.

اننا بامانة نستطيع ان نقول ان تقرير مجلس الشورى جاء بمثابة دعوة الى ان تكون مواجهة الارهاب من خلال خطة قومية شاملة ومتعددة الجوانب لا تعتمد على المواجهة الأمنية فحسب وانما تتخطاها لتضرب فى الجذور وتقضى على التربة الصالحة لنمو هذه النباتات الضارة بالمجتمع والتى تلعب دور الطابور الخامس لقوى أجنبية لا يهمها سوى زعزعة الاستقرار فى مصر.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعـــب

التاريخ : ٢ ابريل ٩٢

شكرى: [illegible] في مواجهة العنف

صرح الأستاذ ابراهيم شكرى: بأن الظروف الحرجة التى تمر بها امتنا تحتاج إلى تضافر جهود كل القوى الوطنية المخلصة لمواجهة هذه الظروف الصعبة. واحساساً منا بخطورة الظروف بدانا نتحرك على اكثر من جبهة، وكان بين جهودنا دعوة كافة الفعاليات السياسية لحضور ندوة حول قضية الإرهاب والعنف السياسى، ولذا قمت بزيارة لوزير الداخلية يوم الثلاثاء الماضى فى مكتبه لدعوته لمشاركتنا فى تلك الندوة، وكذلك دعوتنا للشخصيات العامة وقادة الاحزاب. وبينما نحن نفعل ذلك فوجئنا بالصحف يوم الأربعاء الماضى تنشر بياناً حول هذه القضية موقعاً عليه من بعض التيارات الفكرية والسياسية، ومتجاهلاً كثيرين ممن يمثلون تيارات فكرية اخرى لها وجودها الكبير على الساحة. وبغض النظر عن راينا فى هذا البيان – والذى تعرض للقضية من وجهة النظر الامنية فقط – فإنه كان من الواجب ان يعرض علينا هذا البيان وعلى ممثلى التيار الإسلامى والتيارات السياسية الأخرى لإبداء الرأى فيه، فهذا الامر يخص الامة كلها ولايخص فئة بعينها، واغفال شريحة كبيرة يتيح الفرصة لتعذيب الجهود بما لايخدم سوى الأعداء.



إبراهيم شكرى

وقال شكرى: إنه سبق لحزب العمل ان طالب بتوحيد الجهود من أجل اصلاح حقيقى للاحوال، بعد أن وصل التدهور مداه، وحزب العمل يرى أن مسلك الحكومة وحزبها فى حل هذه الازمة يعكس عدم الجدية فى ضرورة توحيد الجهود.

وقال شكرى: غنى عن البيان أننا كنا سنرفض التوقيع على البيان بصيغته المقدمة كما فعل الحزب الناصرى، فنحن نتفق معه على ضرورة أن يكون التضامن ضد العنف السياسى مدخلاً للإصلاح والتغيير السياسى والدستورى، وليس تكريساً للأوضاع الحالية ومبايعة للحزب الحاكم.

البقية ص٩

وحول الندوة المقترحة لمواجهة الارهاب قال شكرى: إنه يجرى الآن الإعداد لندوة مغلقة تشارك فيها كافة التيارات الفكرية والسياسية المتباينة، بهدف استقصاء جذور المشكلة والاتفاق على منهج عمل مشترك للمواجهة القومية تحقيقا للمصلحة العليا للبلاد. وفى السياق ذاته قال شكرى: إننى وجهت الدعوة لكل الاحزاب والنقابات والمهتمين ووزير الداخلية الذى أبدى تفهمه لاهمية هذا الحوار والتوصيات والإجراءات التى قد تسفر عنه، كما وجهنا الدعوة لوزير الحكم المحلى الدكتور محمود الشريف وكذلك الدكتور ممدوح بلتاجى عن الوطنى، كما وجهت الدعوة لاحزاب الوفد والتجمع والناصريين والإخوان والاحرار وبعض الشخصيات العامة، وكان من بين المدعوين الاساتذة د.نعمان جمعة، د. محمد عصفور، د. ابراهيم سعد الدين، د. اسماعيل صبرى عبد الله، احمد الخواجة، د. حلمى نمر، سيف الإسلام البنا، فكرى الجزار، توفيق زغلول، عبد العزيز محمد، د. بدر الدين غازى، د. عصام العريان، د. حسام عيسى، د. محمد بشر، منتصر الزيات، د. أحمد يعقوب، نيازى عبد العزيز.

وعلمت «الشعب» أنه تقرر يوم الثلاثاء ١٣ ابريل كموعد مبدئى للندوة.. على أن تبدا العاشرة صباحا وحتى الخامسة مساء..

وماذا بعد بيان القوى الوطنية لمجابهة المتطرفين؟

عندما حدد زعيم عربى مكامن الخطر فى ظاهرة الارهاب!

بقلم :

زكريا نيل

مازالت قضية التطرف والارهاب من قضايا الساعة التى تثير القلق بين شرائح المجتمع العربى والاسلامى .. والغموض الذى يكتنفها والملابسات التى تحيطها دفعت بها الى دائرة استفحل خطرها، وتزايدت شرورها، لا فى مصر وحدها، ولكن فى بؤر أخرى تتفجر على الساحة العربية، مما حولها الى ظاهرة من أخطر ظواهر العصر تستهدف تخريب المجتمع، ولا تقل فى آثارها المدمرة عن قضايا «الادمان» أو «تجارة المخدرات» التى جعلت من شعوب دول الشرق الاوسط هدفا لمؤامرات عصابات التهريب الدولية !

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ ابريل ١٩٩٤

فهل ياترى اصبحنا هدفا لمؤمرات «الارهاب» التى تفوح منها رائحة التواطؤ الدولى ؟

قبل ان نتابع مناقشة هذه القضية الشديدة التعقيد، نشير هنا الى حقيقة لافتة، وهى ان هذه الظاهرة اخذت تشغل مساحة واسعة من اهتمامات وعقول الأشقاء فى وطننا العربى، لما يترتب على انتشارها من آثار مدمرة !!

ولعل من اهم ما صدر من تحذيرات فى هذا الشأن على الساحة العربية، هو ما جاء على لسان عاهل دولة الامارات العربية المتحدة، أمام جمع من علماء وقضاة العالمين العربى والاسلامى، فى الأسبوع الأخير من شهر رمضان المبارك .. فقد تناول سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان .. هذه المشكلة البالغة الخطر بسؤالين اثنين هما

■ هل من مصلحة الوطن وابنائه ان تهدد مقدراتهم بالاتجار بالدين وبتبديد ثرواتهم فى تمويل الارهاب ؟

■ وهل مصر والجزائر المستهدفتان بهذا الخطر، لم تكونا دولتين اسلاميتين من قبل، فى حين ان الاسلام موجود فيهما وفى دول العالم الاسلامى منذ فجر الاسلام ؟

لم يكن هذا الزعيم العربى - وهو معروف بصراحته وبشجاعته فى قول الحق - يقصد بطرحه لهذين السؤالين - طلب الرد عليهما من جانب علماء المسلمين .. بل ان سموه بطرحه لهذه الظاهرة التى يتبرأ الاسلام منها ومن مرتكبيها أراد ان يحث أهل العلم فى عالمنا العربى والاسلامى على التصدى لهذه الظاهرة التى يرفضها الاسلام، ومهيبا بهم ان يتجهوا الى توعية الشباب وتبصيره بمبادئ الدين الحق، الذى يرفض الاغتيال وقتل المسلم لأخيه المسلم

وانه ليستوقف أى مراقب تركيز سمو رئيس دولة الامارات المتحدة امام جمع من العلماء والقضاة من سائر العالمين الاسلامى والعربى على موضوعين على جانب كبير من الأهمية :

الموضوع الأول - التحذير من التدين الفاسد يشكل خطرا على سمعة الاسلام، وقد يؤدى الى صرف الكثيرين عن المبادئ الاسلامية، ومن ثم فانه يتحتم على كل من يتصدى للدعوة الاسلامية، ان يوضح للناس جوهر الاسلام الحقيقى ورسالته العظيمة، وان يكون ذلك باسلوب يليق بسماحة الدين الحنيف لحماية الاسلام والمسلمين من استشراء ظاهرة التطرف والارهاب !

الموضوع الثانى - الذى ركز عليه عاهل الامارات المتحدة لعلماء المسلمين هو ما تتمتع به دولنا من حرية وكرامة قائلا : كنا فى الماضى نحكم بمستعمرين ليسوا من بيننا، والامر الذى يجب ان نحمد الله عليه، اننا نعيش حياة كريمة فى بلادنا التى يحكمها ابناؤها بدلا من المستعمرين، ومن واجبنا جميعا تجاه هذه النعمة الكبيرة ان نحافظ عليها حتى لا يخربها اصحاب التيارات الفكرية الفاسدة !!

ومن هذه الرؤية النقية لفكر هذا الزعيم العربى، نرى ان سموه حدد أوجه الخطر لظاهرة الارهاب، وان علينا ان نتعاون جميعا لدفعها، والتى لم يعد خطرها مهددا لكياننا الاقتصادى والاجتماعى فحسب، بل انه يهدد أيضا استقلالنا من خلال عملاء التطرف الذين تجرفهم التيارات المنحرفة والأفكار المستوردة والآراء الفاسدة، والتى تؤدى الى فتح أبواب التدخل الأجنبى فى شئوننا !

هذه الكلمات الشديدة الوضوح من جانب زعيم عربى معروف بصدقيته وشجاعته كسمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان تعتبر بمثابة «الخطاب» الموجه الى علماء الأمة ودعاتها والى جميع مثقفيها ورجال الفكر من ابنائها، لمجابهة هذا الخطر الزاحف على مجتمعاتنا وشعوبنا !

وواقع الحقيقة فى موضوع مقال اليوم هو قضية تحركنا فى صيانة مجتمعنا من الانحرافات .. لقد ظللنا طويلا ندور حول انفسنا ونحن نبحث عن حلول، تكون لديها القدرة على اقتلاع جذور هذه الظاهرة من مجتمعاتنا، دون ان تصل أيدينا الى مكامن الخطر لنستأصل جذوره .. ومن الأمور التى تحزننا، اننا سنظل محتبسين داخل دائرة الحلول «الهامشية أو الكلامية» التى لا تتجاوز تأثيراتها أو فعالياتها حدود صدى الصوت الذى يصدر عنها .. وانه على حد تعبير الداعية الاسلامى الكبير الدكتور عبدالصبور مرزوق الأمين العام للمجلس الأعلى للشئون الاسلامية :

ان هذه المناشدات وحدها التى تطالعنا لاتكفى .. بل لابد من التقاء حكماء مصر وعقلائها ليروا رأيهم فى «تحريك هذه الأغلبية الصامتة».

ان المشكلة .. عندما نقلبها على مختلف وجوهها نجد انها لاتخرج عن كونها «مشكلة اجتماعية» تسلل اليها «الانحراف» من خارج الحدود.

نعم : كل شرائح المجتمع مسئولة عن هذا الانحراف ومواجهته بصلابة ووحدة ارادة، وسواء أخذ هذا الانحراف اسم التطرف أو اسم الارهاب، فانه لايخرج عن كونه انحرافا خلقيا، تكونت خلاياه من لقاح خارجة على تركيبنا الاجتماعى، وفى غيبة اهمالنا وتراخينا فى تطويقه من البداية، وقعت تبعاته على عاتقنا جميعا .

وماذا بعد نداء هذه القوى الوطنية من رؤساء أحزاب ونقابات وبنوك وجامعات وفنانين من مختلف شرائح المجتمع المصرى ؟

وهذه الحلقات من الحوارات التى تنعقد من حين الى آخر، على مختلف الأصعدة الفكرية والدينية والعلاجية .. اذا لم تتحول محصلاتها الى مناهج عمل جماعى ملزمة لنا جميعا، وتكون له برامجها ومراحلها وآلياتها وخرائطها، ومواقيتها، فاننا سنظل داخل الدائرة المفرغة نصيح فيها، دون ان نصل الى استئصال الجرثومة الاجتماعية التى تكون قد تشرنقت وصعب اجتثاثها !

ان هذه الأمة بموروثاتها العظيمة، وبقيمها الانسانية وبثقافاتها التى ظلت مشاعل تنوير خلال العديد من القرون، وبمفكريها الذين يضربون فى الأرض شرقا وغربا، قادرة - اذا عقدت العزم - على ان تمتص منابع هذا الانحراف وتجفف روافده السامة، وقادرة أيضا على تحريك الأغلبية الصامتة ودفع الأقلية المترددة أو المتحفظة لتقوم بكامل دورها .. الارهاب موجود فى البشر منذ بدء الخليقة، ومنذ

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ ابريل ١٩٩٣

دبت غريزة الحقد والنزوع الى الهيمنة .. وتحت العديد من مسميات الارهاب كانت الصراعات القبلية والاغتيالات السياسية والتقاتل من اجل السلطة ومن اجل الهيمنة على البشر .. غير ان هذا الانحراف على هذه الصورة من السلوك الارهابي الزاحف على مختلف حركة الحياة لاطفاء مشاعل الحضارة الانسانية، هو نزعات دخيلة ومتسللة تم تصديرها ، لاستدراج قوى الشباب بشعارات براقة ومبهرة الى سراديب مظلمة من الفوضى والسقوط فى محرقة الضياع الاجرامى !!

واذا كانت تنظيمات العنف «الأصولى» تستخدم الرصاصة بدلا من الكلمة، وترفض ديمقراطية الحوار، مدعية ان «الديمقراطية» التى تتيح مشاركة الجميع فى صنع القرارات، ليست هى المؤسسة الشرعية للشورى، فانه والأمر كذلك لاتكون هناك قيمة لحرية الكلمة ولا لشجاعة الرأى أو النقد او المعارضة المتبصرة التى تتعامل مع حقائق الأشياء، بل ان أى منهج من مناهج الاصلاح او التقويم أو العلاج لايجدى مع هذه العقول السقيمة حتى ولو كان «تنزيلا من التنزيل».

غير ان هناك فى مجمل الأسلحة السلبية التى تساعد فى اشعال التمرد والردة ضد المجتمع، توجد ظواهر اخرى غير مقبولة تعمل على شحن الشباب بالحقد والكراهية والرفض لكل شئ حتى ولو كان من المسلمات البديهية .. وذلك يجعل من هؤلاء صيدا ثمينا ولقمة سائغة سهلة الهضم أمام لعبة القوى الارهابية، ومن ثم فانها تحولها على المدى القصير وتحت ذلك المناخ المعيشى الضاغط، الى أدوات فاعلة فى يدها، تحركها كيفما تشاء بعد ان تحقنها بأمصال داء التذمر من البطالة والاحتجاج على الفساد ورفع شعار التخلص منه بالعنف والرصاص !

نعـــم ...

■ مثلا بعض المجلات التى تحولت الى مجلات فضائح، بعد ان خرجت على منهجها السياسى والاجتماعى، وكان يضرب بها المثل كأداة نقد مثقف فى مختلف تناولاتها من سياسة وفن واجتماع وقصص وتحليلات .. ان قصص الفضائح التى تعريها من حين الى حين أصبحت نافذة اثارة وتجريح وتهييج لمشاعر المجتمع المصرى وعدوان على سمعته وابتذال لكرامته وحتى ولو كان كل حرف فيها صحيحا !

■ وبعض رجال الدعوة الذين اصبحوا حربا على بعضهم البعض، ويسفهون من أراء رفاقهم، بل ويستعدون البعض عليهم بالتحريض على ازالتهم من مواقعهم المؤثرة فى بنائنا الروحى، وذلك لمجرد انهم اجتهدوا فى بحث بعض القضايا التى تشغل جماهير الشعب، ووصلوا فيها الى فتوى مستقاة من أراء كبار الفقهاء والمجتهدين الأوائل !

■ وبعض رجال الدعوة أيضا الذين يتصدون عن ايمان لظاهرة الارهاب، ويدعون الى نبذ التطرف من خلال شاشات التليفزيون وبعض الندوات .. ثم بعد ذلك يطلون على الجمهور من أماكن بارزة فى صحف انشقت على نداء رموز الوحدة الوطنية وتدافع عن الارهابيين وتحمل لواء المعارضة بأساليب تهييجية تعافها السلوكيات الاخلاقية، وبلغة أسهل ما فيها اطلاق الاتهام للغير بالخيانة الوطنية !! كيف يمكن ان تستمر هذه الصورة العبثية ؟ وماذا يحدث من تفاعلات فى عقول المتابعين لأحاديث مثل هؤلاء الدعاة ؟

■ ثم هناك أمر آخر مثير وخطير .. «الشيخ عمر عبدالرحمن» لماذا نجعل منه بانفسنا شخصية أسطورية ؟ لماذا نبث حوله الأوهام وندفع به الى واجهة شهرة لايستحقها ؟ لو تركنا الحديث عنه بلغة الاثارة عن هذا الرجل لاخذ حجمه الحقيقى، ولما كان هذا الشئ الذى نقوم بتهويل مخاطره .. ألسنا نحن الذين ندفعه ليتقمص شخصية البطل، وما هو ببطل ؟ اتركوا هذا الرجل يعيش أضغاث أحلامه .. دعوه يحلم وبعد قليل سيدلف نفسه الى سراديب النسيان! هناك فى الغرب من يرقصون على ايقاع تهديداته !! وفى نفس الوقت يرقصون على آهات الشهداء والضحايا، ويصنعون من محنة المد الارهابى عناصر ضغط وابتزاز .. أحذروهم انهم لا ايمان لهم !!

الجبهة الوطنية لمقاومة الارهاب

التحديـــــات .. والمخاطر

بقلم د. محمد نور فرحات

المصدر : المصور

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ ابريل ١٩٩٢

●● لان المخاطر التى تحيط بمصر اليوم وتهدد حاضرها ومستقبلها الى امد غير منظور ، لا تفرق بين المصريين بسبب عقائدهم او انتماءاتهم او حظهم من الفقر والغنى او الزهد والطمع او الفسق والورع فان مواجهة هذه المخاطر لابد ان تكون مواجهة واحدة لا ينفرد بها فريق دون فريق . هذا إن شئنا لهذه المواجهة ان تكون ناجحة ناجعة ، تؤتى ثمارها المرجوة منها .
يصدق هذا بطبيعة الحال على مواجهة الأرهاب والتطرف ، وهل من قضية تضبح مضاجع المصريين وتشغل بالهم اليوم اكثر من هذه القضية ●●

ان هذا الارهاب ، الذى تدوى فرقعاته فى ميادين مصر وتحصد رصاصاته ارواح ابناء مصر وضيوفها ، وان كان يستهدف كما نعلم جميعا السلطة السياسية ، لكى يقيمها فى مصر دولة للتعصب وقهر الفكر والابداع والحرية ، إلا انه فى طريقه نحو هدفه هذا يحرق كل اخضر ومورق وجميل ومزهر فى مصر ليحول مجتمع مصر من مجتمع الحضارة الى مجتمع تساق فيه قطعان البشر مدثرة باكفانها ترتعد فرائصها من صليل السيوف التى تتوعد المخالفين فى الراى لكونهم زنادقة ومارقين .

ومن ترف الفكر ان ننشغل الآن بالبحث عن المسئول عن شيوع الارهاب ، فقد وقعت الواقعة وبات علينا جميعا نحن اهل مصر الحريصين على استقرار قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان والقانون فيها ان نقف صفا واحدا لمواجهة ذلك الخطر المحيق المحدق الذى يتهددنا ويتهدد مصيرنا .

هذا بالضبط هو ما يعينه الحديث عن الجبهة الوطنية لمقاومة الارهاب باعتبارها مجتمع الفصائل السياسية فى مصر حول هدف واحد ووسائل واحدة لتحقيق هذا الهدف متجاوزين ـ مؤقتا ولحين تحقيق ذلك الهدف ـ خلافاتهم التى تصوغ رؤاهم المتباينة حول مستقبل الوطن .

وللحقيقة ، فإن تاريخ مصر يؤكد ان الاهداف الوطنية الكبرى كانت تتحقق بصورتها الرائعة المبهرة فى ظل اجماع وطنى يتحول على ارض الواقع الى جهد مشترك وعمل مشترك وسواعد متراصة تعرف التعاون وتعزف عن التناحر.. قاوم المصريون الحملة الفرنسية بهذا الاجماع ، وتصدوا لمهمة بناء اقتصاد وطنى حديث بهذا الاجماع ، وقاوموا الاحتلال البريطانى بهذا الاجماع ، وبه حققوا اعظم انجازاتهم الحديثة بدءا من دحر العدوان الثلاثى ، والانتصار فى معركة بناء السد العالى ومقاومة هزيمة ٦٧ وإزالة اثارها .

هذا الاجماع الوطنى الذى يتجلى فى المعارك الكبرى ليصنع الانتصارات الكبرى هو المطلوب استحضاره الآن لمواجهة الارهاب الذى يهدد حضارتنا ثم بعد ذلك لنختلف ففى اختلافنا رحمة وفى المزيد من اختلافنا الطريق نحو التقدم كل التقدم .

ومع ذلك فحتى لا تتحول الدعوة الى الجبهة الوطنية لمقاومة الارهاب الى خطبة عصماء يعجب بها المستمعون ثم سرعان ما ينسون كلماتها إثر مغادرتهم المحراب ، لابد ان تترجم هذه الكلمات الى مضمون سلوكى فعلى يتم الاتفاق عليه واقراره والالتزام به وذلك هو الجهد الاكبر .

وفى هذا السياق فان الاجابة على التساؤلات الاتية ، وادارة الحوار حولها تمثل بداية الطريق نحو الاتفاق على مضمون ومهام هذه الجبهة الوطنية بما يضمن نجاحها فى اداء واجباتها .

اولا : ما هو المطلوب فعلا وتحديدا من هذه الجبهة الوطنية ان تقوم به ؟ . ان الجبهة هى تعاون اطراف متعددة فى سبيل القيام بمهام مشتركة تحقيقا لهدف مشترك . اما الهدف فنعلمه وهو القضاء على الارهاب واشاعة قيم الحوار والعقلانية فى المناخ السياسى المصرى . ولكن : ماهى المهام التى على اطراف الجبهة القيام بها لتحقيق هذا الهدف ؟

هل يطلب من اطراف الجبهة القيام بعمل دعائى بين الجماهير لمواجهة الارهاب والتطرف وما يقف خلفهما من فكر والتوعية

بالمخاطر الناتجة عنهما ؟

ان كان هذا هو المطلوب ، فما بالنا والندوات واللقاءات والمحاضرات والمناظرات تعقد كل يوم لهذا الغرض ، ومالنا ووزير اوقافنا الهمام يطوف البلاد طولا وعرضا للتحدث فى ندوات يتصدرها مريدوه وموظفوه ، وصحافتنا واعلامنا تكفلا بالتسبيح بلعنة الارهاب واهله صباح مساء . بل ان ثمة لجنة قومية فاعلة على الساحة الاجتماعية المصرية هى اللجنة المصرية للوحدة الوطنية تضم عددا من الوجوه البارزة فى الفكر والثقافة والسياسة وتؤدى دورها بكفاءة فى التوعية بالوحدة الوطنية ومناهضة الفتنة الطائفية والتطرف والارهاب والعنف .

ام ان المطلوب هو ان تعكف الاحزاب السياسة المشكلة للجبهة الوطنية على الدراسة العلمية للتطرف والارهاب والفتنة والعنف والتعصب واقتراح الحلول العملية الناجحة لمواجهتها والقضاء عليها ؟

ان كان الامر كذلك ، فلا نرى اصلح لهذه المهمة من مركز علمى عريق فى تقاليد البحث العلمى الاجتماعى فى مصر مثل المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . وحتى ان تقاعس هذا المركز عن اداء هذه المهمة الجلل فان البديل ليس تشكيل جبهة وطنية من اطراف الحركة السياسية وانما تشكيل مجلس اعلى لمكافحة الارهاب يضم عددا من الخبراء والعلماء والمسئولين القادرين على احتواء الظاهرة وتتبع اثارها .

ثانيا : لهذا فنحن لا نفهم من الدعوة الى تشكيل الجبهة الوطنية لمقاومة الارهاب ، ومن استعداد الحزب الوطنى الحاكم للمبادرة الى التعاون مع الاحزاب الاخرى فى سبيل تشكيلها ، الا انها جبهة للحكم . اى ان اطراف الحركة السياسية فى مصر قد اتفقت على ان ما يجمعها الآن اكثر مما يفرقها ولهذا فقد عقدت العزم على تشكيل حكومة ائتلافية تشارك فيها جميع الاحزاب المصرية تهدف اول ما تهدف الى اخراج البلاد من نفق الارهاب المظلم واشاعة قيم الحوار والتسامح والعقلانية فى الحياة المصرية .

هل هذا هو ماعناه حقيقة زعماء الاحزاب السياسية ومنهم الحزب الوطنى عند حديثهم «للمصور» فى الاسبوع الماضى عن ترحيبهم باقامة الجبهة الوطنية ؟ لا يعلم احد على وجه القطع ، وان كنت اعلم على وجه القطع واليقين انهم ان لم يكونوا يعنون ذلك فهم لا يعنون شيئا على الاطلاق اكثر من اطلاق بعض الالفاظ والعبارات والجمل ذات الجرس السياسى الضخم .

ومع ذلك فدعونا نقولها بصراحة شديدة حتى ولو كانت مؤلمة ، ان الاحزاب السياسية المصرية التى اعلن قادتها ترحيبهم بفكرة اقامة الجبهة الوطنية لمقاومة الارهاب ، حتى ولوصح افتراضنا انهم يعنون المشاركة فى الحكم ، الا انها غير قادرة على محاصرة الارهاب واقتلاع جذوره من المجتمع المصرى وذلك لعدة

اسباب .

اولها : انه لطول الحصار الذى فرضه الحزب الوطنى الحاكم مسلحا بجهاز الدولة والقانون على احزاب المعارضة المصرية فقد تحولت هذه الاحزاب تدريجيا الى كيانات ذابلة غير قادرة على الحركة الفاعلة فى الحياة السياسية المصرية . وانفضت عنها جماهيرها واصبحت فى الغالب لا تمثل الا قادتها وعددا محدودا من كوادرها بحيث فقدت هذه الاحزاب صفة النيابة عن الامة وهى الصفة الضرورية الاولية لاى ائتلاف جبهوى، لأن المطلوب هو اجماع الامة وليس اتفاق وجهائها . وهكذا وصل بنا انفراد الحزب الوطنى بالسلطة الى وضع اقفرت فيه حديقة السياسة المصرية من بلابلها واصبح لا يسمع فيها الا نعيق بوم الارهاب الذى لا تهمه كثيرا محظورات الحزب الوطنى وقيوده المفروضة على الحركة السياسية .

ثانيها : اننا نشك كثيرا فى قدرة احزاب تفتقر الى الديمقراطية الحقة فى تشكيلها الداخلى على ادارة العمل الجبهوى بينها بطريقة ديمقراطية ، اذ ان فاقد الشىء لن يعطيه ، ولا نتوقع من الحزب الوطنى الديمقراطى او من احزاب المعارضة ان يكون سلوكها فى الجبهة افضل من سلوكها خارج الجبهة وهو سلوك بشهادة الحق والواقع بعيد عن قيم الديمقراطية

ثالثها : انه من المتفق عليه بين جميع المحللين ان برنامج مواجهة الارهاب لا يجب ان يكون برنامجا امنيا فحسب ، بل هو قبل ذلك ومع ذلك برنامج اجتماعى واقتصادى وثقافى واعلامى وتعليمى .

ومن المعروف والمعلن ان الاحزاب المرشحة للائتلاف الجبهوى متباينة الرؤى الى حد التناقض احيانا فى كثير من امور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والتعليم، فكيف سيتوحد هؤلاء الفرقاء على برنامج موحد يتفق مع رؤاهم المتباينة ؟

لا نقول ان هذا امر مستحيل . بل هو امر ممكن ووارد ومجرب عمليا فيما يعرف ببرامج الحد الادنى لمواجهة الازمات والكوارث ، ولكن التوصل الى مثل هذا البرنامج يحتاج الى اخلاص حقيقى واثرة حقيقية وقدرة على التنازل الايديولوجى والسياسى لمصلحة الوطن اولا واخيرا . وهذا ما لا نجد دليلا عليه حتى الآن فى سلوك الحزب الوطنى او الاحزاب التى اصطلح على تسميتها باحزاب المعارضة .

هذه هى بعض النقاط والتساؤلات التى قصدت اثارتها بمناسبة الحديث الدائر عن الجبهة الوطنية لمواجهة الارهاب ، فرايى انها يجب ان تكون جبهة حكم لا جبهة نظر ونصيحة . وحتى نصل الى جبهة للحكم قادرة على مواجهة الارهاب فدون ذلك صعاب لابد من تخطيها وتضحيات لابد من بذلها وهى كلها صعاب وتضحيات وتحديات نحن قادرون جميعا على التعامل معها والمضى فى طريق العمل المشترك فليس من طريق اخر لمواجهة الخطر المحيط بمصر .

على هامش الجبهة المقترحة

لابد من المواجهة الشاملة ومشاركة الإسلاميين



بقلم: جمال أسعد

لاشك أن الارهاب والعمليات الارهابية التى تحدث فى مصر هذه الايام تمثل خطورة غير مسبوقة فى تاريخ مصر، حيث إن الارهاب يهدد أمن واستقرار واقتصاد مصر بما يجعل النظام والسلطة فى مهب الريح خاصة إذا لم تبدأ مصر كلها -وليس الحزب الحاكم وحده- بمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة، وهنا لا اقصد إطلاقاً بالمواجهة المواجهة الامنية بين الجماعات والشرطة، حيث إن هذه المواجهة بمفردها يمكن ان تكون سببا مباشراً للتصعيد . ولكن اقصد هنا المواجهة الشاملة تلك المواجهة التى تعمل وتبدأ فوراً فى اقتلاع جذور الفساد الاخلاقى والفساد السياسى. وايضا مواجهة القضايا والمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أن تكون هذه المواجهة لتلك المشاكل المتردية ليست على حساب الفقراء والكادحين من ابناء هذا الشعب، بل يتحمل تبعاتها القادرون الذين جنوا ثرواتهم الطائلة نتيجة لتحمل الفقراء هذه التبعات، مع العلم بان هذه المشاكل -لا شك- هى السبب الرئيسى لهذا التردى الذى نعيشه وتعيشه مصر الان، ومن ثم فهو سبب أيضا يشجع على مثل هذه العمليات الارهابية فى الوقت الذى وصل فيه حال المواطن إلى قمة السلبية، فاصبح شعار «وانا مالى» هو السائد والمستقر، واصبح الانتماء قيمة غالية بعيدة المنال فى ظل هذه الأوضاع التى حولت المواطن المصرى إلى شىء بلا قيمة، وافقدته انسانيته، وافقدته انتماءه، فما هى دوافع هذا الانتماء؟ وهل يمكن أن نطلب من أحد أى انتماء بعد شعار رئيس الوزراء العجيب والخالد: «واحد بيبوس واحدة تحت السلم انا مالى ياحكومة»؟

فإذا كانت الحكومة شعارها وانا مالى فماذا ننتظر من هذا الشعب الجائع إلا أن يقول أيضا وانا مالى؟ وانطلاقا من هذا المعنى وتصديا للارهاب، طرح على الساحة الان ما يسمى بالجبهة الوطنية فى مواجهة الارهاب وأعلن الجميع وقوفه ضد الارهاب، واعلن أن هذا الارهاب يسىء إلى الإسلام، وكان مقال الاخ محمد عبد القدوس فى حواره مع أحد الارهابيين توضيحاً أضيف له توضيح جماعة الاخوان المنشور فى «الشعب» يوم الجمعة الماضى. واعلن رئيس حزب العمل والاخ عادل حسين عن موقف حزب العمل من الارهاب، ومع هذا قرانا عن تجمع او جبهة أو شىء من هذا القبيل وخرج علينا هذا التجمع ببيان موقع عليه من ممثلى بعض الاحزاب دون غيرها وبعض الشخصيات العامة، وفى مجمل الموقعين اتضح أن هذا التجمع لا يضم تيارات مصر السياسية أو شخصياتها العامة جميعها، وبالتحديد اقصد صراحة تجاهل حزب العمل والرموز الإسلامية العامة وايضا الاخوان المسلمين، وأنا هنا انطلق من مصريتى وحبى لمصر وإحساسى وإدراكى بفداحة الخطر المحدق بنا جميعا، فلذلك رايت أن هذا التجمع ليس هو الشكل المطلوب ولا بالامكانيات المطلوبة لمواجهة ذلك الخطر وذلك لعدة أسباب:

- **أولاً:** إن هذا التشكيل الذى اغفل التيار الإسلامى المعتدل الممثل فى حزب العمل والاخوان المسلمين وأى تيار اخر يرغب فى الانضمام لمثل هذا التجمع جعل المرء يشعر بل يتاكد ان هذه الجبهة هى جبهة تيار سياسى يطلق على نفسه أنه تيار ديمقراطى فى مواجهة التيار الإسلامى، وهنا ياتى تعليق: من الذى قال لك هذا؟ أقول حكمت هذا الحكم لاغفال هذه الجبهة تمثيل تيارات إسلامية أعلنت عن رأيها فى قضية الارهاب، أى أنه لا تناقض فى هذه المواجهة المرحلية ضد الارهاب بين الجبهة المعلنة وهذه التيارات الإسلامية. إذن نتجاهل هذه التيارات يجعلنا نشعر بهذا الشعور وهذا معناه الاصرار على ان تنشا مواجهة بين التيار الإسلامى فى جانب، وبين باقى القوى فى جانب أخر. وفى هذه الحالة نصبح مصرين على ان يكون هذا التيار بفصائله المعتدلة والمتطرفة فى سلة واحدة. وهذا ليس فى صالح مواجهة الارهاب ولا فى صالح مصر.
- **ثانيا** ما الجديد فى هذا التجمع؟ خاصة أنهم كأحزاب وكاشخاص معروفة ميولهم السياسية، وتوجهاتهم الحزبية والسياسية وكان يجب أن يكون هناك جديد بمشاركة التيار الإسلامى المعتدل.
- **ثالثا** حتى ولو تصور البعض انه يحاسب البشر على

ضمائرهم ويصر على أن العمل يساعد الارهاب وأن الاخوان كان لديهم التنظيم الخاص بالاغتيالات وهم الان يعلنون انهم ضد الارهاب، فهل من المنطقى أن أحكم هذا الحكم الجائر قبل أن أدخل معهم فى محك عملى، فكان من الاولى أن يضم هذا التجمع العمل والاخوان ويتم الحكم والقياس بالمواقف العملية، وفى هذه الحالة نكون قد كسبنا من ناحيتين: الاولى، لو صدقت النوايا وتمت مشاركة التيار الإسلامى المعتدل فى مواجهة الارهاب فهذا مكسب كبير جدا جدا، حيث إن هذا سيعطى مصداقية لهذا التجمع خاصة لدى المتعاطفين مع تيار الارهاب، والتعاطف له مبرراته واسبابه التى لا تخفى على أحد. أما من الناحية الثانية لو ان مشاركة التيار الإسلامى المعتدل أفصحت عن عدم حسن نواياه فى مواجهة الارهاب بهذا نكون قد كشفناه للشعب وهذا مكسب فى إطار تلك المواجهة.

● **رابعاً:** ظللنا فترة فى انتظار تلك الجبهة التى ستضم مصر كلها مشاركة فى تلك المواجهة ولكن للأسف تمخض الجبل فولد فاراً، حيث صدر هذا البيان الذى للأسف فصل بين ظاهرة الارهاب وبين مجمل سياسات الحكومة الفاسدة التى هى سبب رئيسى لتلك الظاهرة، وكنا نامل أن يصدر البيان محللا الظاهرة مرتبطة بحال الوطن المتردى، واضعة حلولا جذرية وشاملة للمواجهة فلن تكون مواجهة للأرهاب بدون مواجهة شاملة للفساد والتردى.

* **خامساً:** لقد سئمنا نضال الصالونات الذى يحس من خلاله أسيادنا المثقفون وتلك النخبة إن إصدارهم لبيان يعنى أن الدنيا ستقوم ولن تقعد، لا يا سادة الامر اخطر من ذلك فالارهاب بالنظرة الموضوعية والشاملة لن يعالجه مثل هذا البيان ولن يصلح مع القنابل نضال الصالونات. فما هو الفرق بين هذا فى ضوء التصعيد الجديد وبين منهج وزير الاوقاف الذى هلكنا به قبل التصعيد؟ فلقد فعلتم ما فعلت ما يسمى باللجنة القومية للوحدة الوطنية والتى اكتفت باحتفال اتحفنا فيه فضيلة المفتى وقداسة البابا بخطبتين فى الوحدة الوطنية.

● **سادساً** على تلك الجبهة أن تضم جميع التيارات المصرية بما فيها التيار الإسلامى المعتدل وأن تشخص المشكلة تشخيصاً وتوصيفا موضوعياً شمولياً وأن تنزل للجماهير ولا تكتفى بمثل هذه البيانات الصالونية، بل تلتحم بالجماهير وتعرف مشاكلها وقضاياها وتعمل على حل هذه المشاكل وتلك القضايا، بهذا وحده يمكن أن تكتسب به مصداقية لدى الشعب وعلى رأسه شباب مصر. تلك المصداقية التى تولد بعض الانتماء الذى يجعلنا قادرين على مواجهة الارهاب.

● **سابعاً:** هل بهذا الطرح يرتضى الحزب الوطنى الحاكم المتربع على العرش والجاثم على صدورنا أن يشارك فى مثل هذه الجبهة؟ أم ستتغلب النظرة الحزبية الضيقة له ولاخرين مازالوا يستثمرون مصائب مصر لصالح بعض المكاسب الحزبية الضيقة ولتصفية بعض الحسابات القديمة.

*****

بهذا الطرح وبهذا المنهج يمكن أن تكون هناك جبهة تكسب مصداقية الشعب ويمكن أن نواجه به الارهاب، ومعه يمكن أن نواجه مشاكلنا وقضايانا التى اصبحنا غير قادرين على تحمل تبعاتها لانه قد فاض الكيل منا.

المصدر : العالم اليوم
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٩ - ابريل ١٩٩٣

تصاعد الجدل حول الدعوة لتشكيل جبهة وطنية فى مصر لمقاومة الإرهاب

□ كتب ـ مجدى الدقاق

فى تطور جديد يعكس حالة القلق التى تسود الأوساط السياسية والحزبية فى مصر وجه ما يقرب من ٦٥ رئيسا للأحزاب والجامعات والنقابات والبنوك والفنانين وعدد آخر من الشخصيات العامة نداء قوميا لكل المصريين «للوقوف صفا واحدا ضد الهجمة الارهابية الأثمة التي تتستر بستار زائف يدعى الانتساب للدين».

النداء القومى جاء عقب التصعيد الارهابى الذى مارسته جماعات العنف والتطرف فى البلاد، وعقب دعوة مكرم محمد أحمد رئيس تحرير مجلة «المصور» الوثيقة الصلة بمؤسسة الرئاسة فى مصر لتشكيل جبهة وطنية تضم كافة القوى الديمقراطية والوطنية لمواجهة «الخطر الذى يهدد كل المصريين بعد أن تحولت الظاهرة الى خطر حقيقى يهدد مسيرة البلاد، ولم تعد قضية الحكم أو الحزب الحاكم» على حد تعبير رئيس تحرير مجلة المصور القاهرية.

دعوة «المصور» أثارت ردود فعل واسعة داخل الأوساط السياسية والحزبية فى مصر، ففى الوقت الذى أجمع فيه كافة قادة الأحزاب المصرية على ضرورة قيام «عمل مشترك» بين الأحزاب لمواجهة التطرف والارهاب وأجمعت الأحزاب «الوطنى والتجمع والوفد والأحرار والناصرى والعمل بجناحيه» على أهمية ذلك.. ظهر خلاف واضح بين تلك الأحزاب حول موقف حزب العمل ـ الذى يرأسه المهندس ابراهيم شكرى والمعروف «بجناح السيدة زينب» فقد أكد كمال الشاذلى الأمين العام المساعد للحزب الوطنى الحاكم فى مصر على أهمية اشتراك جناح شكرى فى أى عمل مشترك واتفق معه فى ذلك كل من الحزب الناصرى والأحرار فى حين اشترط حزبا التجمع والوفد وحزب العمل «جناح حدائق القبة» الذى يقوده أحمد مجاهد اعلان ابراهيم شكرى «تخليه عن مساندة الارهاب والكف عن خلق المناخ الذى يساعد التطرف».

وتبين ان هناك تيارين أحدهما يدعو لعمل مشترك يضم الجميع والثانى يرى استبعاد أى قوى لا تتخذ موقفا واضحا من قضية الارهاب والتطرف.

وفى الوقت الذى شن فيه الكاتب المعروف فهمى هويدى هجوما على الدعوة لهذه الجبهة وتساءل حول حقيقة أهدافها مدافعا عما أطلق عليه المد الاسلامى.. تعجب الكثيرون من نشر مقالة هويدى فى احدى الصحف المصرية الكبرى التى لا تخلو يوميا من نداء لشخصية بارزة تدعو المصريين للتصدى للارهاب.

ولاحظ المراقبون اقتصار هجوم هويدى على حزب التجمع وأمينه العام د. رفعت السعيد وهو الأمر الذى تكرر فى مقال الكاتب عادل حسين فى جريدة «الشعب» الناطقة باسم حزب العمل.

وكان أبرز تعليق على دعوة الجبهة هو مقال الدكتور محمد نور الدين فرحات أحد أبرز دعاة حقوق الانسان فى مصر، والذى تساءل فى مقال نشر له بمجلة «المصور» حول حقيقة الدعوة لقيام الجبهة، وهل هناك امكانية لمشاركة أحزاب المعارضة مع الحزب الحاكم فى السلطة واصدار القرار أم ان الأمر لن يتعدى مجرد عقد مؤتمر عام لكافة الأحزاب للتنديد بالارهاب.

ولعل مقال الكاتب المعروف محمود السعدنى الذى يكتب أسبوعيا فى مجلة «المصور» كان أكثر وضوحا عندما شن السعدنى هجوما ساخرا على الحزب الحاكم وتساءل ما الذى يضير الحزب الوطنى فى أن يترك عددا من المناصب لقيادات من أحزاب أخرى ملتزمة بالشرعية

والقانون وتستطيع دعم جهود الحكم فى تصديه لعناصر التطرف والارهاب.

ويبدو فى النهاية ان هناك حالة يقظة قد لحقت بالشارع السياسى فى مصر، وهو الامر الذى «أصاب» جماعة «الاخوان المسلمين» التى أصدرت بيانا اكدت فيه رفضها للعنف والارهاب والاعتداء على الأبرياء، وهو تطور ملحوظ فى موقف الجماعة التى التزمت الصمت خلال السنوات السابقة او أصدرت بيانات أدانت فيها العنف لكنها كانت تلتف حول هذه الادانة فى نهاية بياناتها.

ومهما يكن من أمر فان الدعوة لمواجهة الارهاب فى شكل عمل مشترك يضم كافة القوى السياسية فى البلاد والتى خرجت من أحدى المجلات القومية المصرية، جاءت بحجم المخاطر التى يتعرض لها الجميع وخصوصا مع الاعلان عن وجود مخططات خارجية تهدف الى زعزعة الأمن والاستقرار فى مصر.. فهل ينجح المصريون فى تشكيل هذه الجبهة أم ان الجدل سيستمر حولها دون التقدم خطوة واحدة فى اتجاه تشكيلها؟

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ - ابريل ١٩٩٣

التطرف يحتل شارع المعارضة!

مع تصاعد تيار التطرف واندلاع حرب الارهاب- باسم الاسلام وهو منه براء - واهتزاز المجتمع بكل فئاته ومؤسساته، استسهل البعض الادعاء علنا، بأن التيار الاسلامي- بمعتدليه ومتطرفيه - قد احتل شارع المعارضة السياسية فى مصر، بل فى معظم البلاد العربية، فاصبح هو المعارض الوحيد، الذى له صوت وحس وجهد، بصرف النظر عن مدى الايجابية او السلبية فى هذا الجهد! ونعتقد ان فى هذا الادعاء كثيرا من المبالغة بل التهويل، فمما لاشك فيه بداية ان التيار السياسى الاسلامي، هو الآن حقيقة واقعة، نراها واضحة فى الواقع المعاش ، وعدم الاعتراف به لايعنى انه منفى غير قائم أو موجود.. وبالمقابل فان أمام هذا التيار المعتدل الكثير من الجهد، لاثبات موقفه المعلن والصريح والنهائي تجاه قضيتين حيويتين: القضية الاولي هى المشاركة بفاعلية وعلنية فى محاربة التطرف والارهاب الذى يتغطى بعباءة إسلامية، والقضية الثانية هى الايمان بالديمقراطية، كالية من آليات التطور والتقدم السلمى الهادئ، ومن ثم التخلى نهائيا عن مقولات سابقة وردت، ومازالت ترد فى ادبيات هذا التيار، مدعية أن الديمقراطية بدعة تغريبية علمانية وافدة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة فى النار.

صلاح الدين حافظ

ولعلنا نلاحظ- من موقع مستقل - ان التيار السياسى الاسلامى- الذى يبحث لنفسه عن مكان فى ساحة العمل السياسي، فى ظل شرعية مباشرة - او عبر احزاب اخرى بصورة غير مباشرة، قد تاخر كثيرا فى اعلان موقفه الصريح من هاتين القضيتين، الأمر الذى أقلق الجميع، واثار الشك فى نفوس البعض، تجاه النوايا الحقيقية، والارتباطات الخفية بين التيار الاسلامي المعتدل، وبين جماعات التطرف

فى هذا المجال نرصد علامتين مهمتين، تقول الاولى ان المتحدثين باسم التيار السياسى الإسلامى المعتدل- نكرر المعتدل - لايزالون يرفعون راية التكفير الدينى والسياسى فى وجه الديمقراطية والديمقراطيين، حين يصرون على أن الديمقراطية بدعة تغريبية مستوردة، لاتصلح للمجتمعات الاسلامية، وان الديمقراطيين «علمانيون» خاصة وان كلمة العلمانية صارت فى ادبيات هذا التيار، عنوانا للكفر والالحاد.. ونحسب ان هذا كله قول مغلوط، فنحن ممن يؤمنون بامكانية تعايش وتساكن الديمقراطية مع الاسلام، فلماذا التناقض وفى الاسلام مبدأ الشورى، وهو مبدأ ديمقراطى أصيل وعميق، وفى الديمقراطية قدر من قيم العدالة والتسامح والتكافؤ، مثل القيم التى نادى بها الاسلام منذ البداية؟

أما العلامة الثانية فهى ايجابية على أى حال، وتتمثل فى البيان الاخير، الذى أصدرته جماعة «الاخوان المسلمون» فى مصر قبل ايام، والذى ادان التطرف والارهاب المنتشر الآن بوحشية، مؤكدا انه خروج صريح على الاسلام، ولعل هذا البيان تتلوه خطوات عملية مكملة تقطع الشك باليقين، فى قضية ارتباط او تعاطف التيار الاسلامى المعتدل، خاصة جماعة الاخوان، مع الجماعات الاسلامية المتطرفة التى تمارس الارهاب، ومن ثم ايقاف سيل التبريرات والبحث عن المعاذير، التى نقرؤها صريحة على لسان بعض المتحدثين باسم هذا التيار.

ويلفت النظر حقا، أن هذا البيان الصادر باسم الاخوان، قد تلازم بل صدر فى نفس اليوم الذى صدر فيه بيان مماثل فى الجزائر- التى تشهد هى الاخرى حرب ارهاب مندلعة - باسم جماعتى حماس- حركة المجتمع الاسلامي - والنهضة، وكلتاهما جماعة اسلامية سياسية معتدلة.. فهل يشير هذا التلازم الزمانى مع البعد المكانى، الى مؤشرات جديدة فى هذا المجال؟ نتمنى ذلك، مثلما نتمنى إيقاف رفع شعار التكفير بحجة العلمانية فى وجه كل مخالف فى الراى، ذلك السلاح الذى ذكرنا بالماضى، حين كان الارهاب الفكرى يستخدم باسم الشيوعية تارة، أو الناصرية تارة ثانية، او الاخوانية تارة ثالثة، ضد خصوم بالذات.

■ ■ ■

الآن.. نعود الى ارض الواقع، فقد وقع أمران مهمان خلال الأسبوع الأخير، يلفتان النظر ويستحقان التعليق، الامر الاول هو الدعوة المتصاعدة الى تكوين جبهة قومية ضد التطرف والارهاب.. أما الأمر الثانى فهو اصدار عدد من الاحزاب السياسية والنقابات المهنية ورجال الفكر لنداء قومى، يدعو للوقوف صفا واحدا ضد الارهاب والتطرف، ولذلك فكلا الأمرين يلتقى حول هدف واحد، وربما يعبر عن اتجاه واحد، فالخطر والتهديد واحد ضد الجميع لايستثنى أحدا، خاصة أولئك المراهنين على أن عمليات الارهاب الراهنة، ستهز الدولة والمجتمع، ومن ثم تمهد لهم الطريق للقفز الى السلطة من فوق رؤوس الجميع!!

ورغم ايماننا بالجبهة القومية، فقد كنا - بتواضع شديد - أحد الذين طالبوا بها وكتبوا عن ضروراتها فى هذا المكان، منذ فترة طويلة، ورغم اننا نرى أن النداء القومي المشار اليه قد جاء فى وقته الايجابى، إلا اننا نتوقف أيضا امام مجموعة من الملاحظات هى:

(١) لقد وقع على البيان خمسة احزاب سياسية فقط من بين ١٢ حزبا، هى: الحزب الوطنى الحاكم والوفد والاحرار والتجمع ومصر، بينما قاطعت ثمانية أحزاب، أبرزها الحزب الناصرى، وحزب العمل، ووقعت عليه عشر نقابات مهنية من بين ٢٢ نقابة.. والذى يهمنا فى هذا المجال غياب حزب العمل بالذات المتحالف مع الاخوان المسلمين

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢ - ابريل ١٩٩٣

الذين يعملون من خلاله. ولعل للمقاطعين اسبابا وجيهة للمقاطعة، لكن مثل هذا الهدف الوطني الذي هو تعبئة الشعب ضد الارهاب والتطرف، كان يحتاج الى عدم التذرع بحجج اخرى. وليس في هذا الكلام تصريحا للحزب الحاكم باطلاق اليد، احتكارا واستمرارا في الانفراد بالسلطة، فنحن ضد ذلك، بقدر ماانا ضد التطرف والارهاب، فكلاهما (احتكار السلطة، والارهاب)، وجهان لعملة واحدة، وان اختلفت الأسباب والوسائل.. وعلى الحزب الحاكم ان يتعظ بكل مايجرى، فيطلق الديمقراطية على أصولها - خاصة مبدأ تداول السلطة - بدلا من ترك الأمور تتدهور الى شمولية جديدة، او ارهابية متجددة!

(٢) انه ليس بالنداءات فقط ولا بدعوات الجبهة القومية وحدها، ينصلح الحال ويسقط الارهاب على الفور صريعا.. فالامر - ولاشك - يحتاج الى خطة عمل قومية وتحرك شعبي شامل، واصلاح سياسي اقتصادي اجتماعي، لمقاومة التطرف واقتلاع الارهاب من جذوره، وإلا اصبح الحال مجرد محاولة لإبراء الذمة قبل أن تغرق السفينة في بحر الظلمات.. ولاننا تحدثنا من قبل طويلا، حول ضرورات الاصلاح التي تكفل اطلاق حرية العمل السياسي الديمقراطي بكل قواعده وشروطه، وتكفل العدالة الاجتماعية للأغلبية الساحقة من الفقراء - التي تفرخ التطرف - فان امامنا الآن مهمة ان نحض الحكومة والأحزاب المؤيدة والمعارضة، على العمل معا، لصياغة مجرد اتفاق مرحلي على الأقل، للوحدة الوطنية، فيه ترتيب واضح للأولويات، يعطي لمقاومة الارهاب بشكل جماعي أولوية اولى، لكنه لايسقط في النهاية مطالب الأحزاب والمستقلين والنقابيين، بضرورة إحداث توازن في العملية السياسية العامة، يعطي لمن هو غير حكومي، حق التطلع الى السلطة والعمل الشرعي للوصول اليها بطريقة ديمقراطية سليمة.

ولذلك نرى أن ترجمة النداء القومي، والدعوة لجبهة وطنية، في مواجهة الارهاب، تعني - اول ماتعني - انها ليست دعوة «علمانية» هدفها مجرد مواجهة التيار الاسلامي بكل فئاته - كما سارع فاستنتج اخي الاستاذ فهمي هويدي في مقاله بالاهرام يوم ٩٣/٣/٣٠ - بل انها تعني جبهة من كل الأطراف التي تؤمن بان حال مصر، لم يعد يمكن السكوت على تربيه بينما الارهاب - للأسف باسم الاسلام - يسري فيها كما تسري النار في الهشيم، وتعني أن علينا جميعا التحرك بسرعة وفاعلية، وتعني أن على التيار الاسلامي - المؤمن بالديمقراطية حقا - أن يلتحق بهذا الجهد القومي دون تردد او تذرع من ناحيته، ودون تشكك أو اتهام من الآخرين. وتعني في النهاية، ان وقوفنا ضد الارهاب والتطرف بشكل جماعي، لايجب أن يفهم على أنه تنازل من جانب كل الديمقراطيين، عن مطالب اساسية، لاتحتمل التسويف، هي الاتفاق على المشاركة بتكافؤ في ثلاث قضايا رئيسية هي:

● ● إعادة تحديد هوية مصر وصورة مستقبلها وسط محيطها العربي والاسلامي، في مواجهة عالم يعيد تشكيل موازينه وقواه.

● ● الاتفاق على أن الديمقراطية الحقة وسيلتنا للاصلاح السياسي والاقتصادي الاجتماعي، الذي يحقق الحرية والعدل الاجتماعي للجميع، دون احتكار، في مواجهة الميول الديكتاتورية والممارسات الشمولية، والتطرف والفساد المتزايد.

● ● إقرار الجميع بان حقوق الانسان، خاصة حرية العقيدة والعمل والتنظيم وحرية الرأى والتعبير، هي حقوق أساسية مصانة بحكم الدستور والقانون، في مواجهة استسهال انتهاك حقوق الانسان في كل الصور.

هذا أو الطوفان، فدعونا نستبق الطوفان إذن...

■ ■ خير الكلام: يقول ابن حزم الأندلسي:

أسرفتَ في اللوم فاتئدْ
فعندي ردٌ لو أشاءُ طويلُ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١١ ابريل ١٩٩٢

خواطر سياسية :

ماذا بعد بيان الجبهة الوطنية ؟

بقلم سعد كامل



واخيرا صدر النداء القومى ضد الارهاب . واهم ما جاء فيه .

« يا ابناء مصر لنقف صفا واحدا ، ضد الارهاب ودعاته والمحرضين عليه من الخارج . ولننتظم جميعا على اختلاف ادياننا واتجاهاتنا السياسية فى عمل مشترك يوحدنا جميعا ، ضد الارهاب والارهابيين .... لنقف صفا واحدا . يا ابناء مصر بأكل رجالها ونسائها واطفالها لحماية الديمقراطية ومحاربة الارهاب والتخلف » .

وقد وقع على هذا النداء ٦٥ من رؤساء الاحزاب . والنقابات المهنية والجامعات والفنانين والبنوك .

اخيرا صدر البيان الذى دعونا اليه منذ امد طويل على صفحات الاخبار . طال انتظارنا له . المهم انه صدر .

الجزء الاول من البيان ، يستنكر ويشجب لارهاب ودعاته . وهذا لايكفى لانه يحتاج الى تضامن من القاعدة الشعبية لهذه الهيئات باجتماعات تعقد لهذا الغرض .

اما الجزء الثانى من البيان ، وهو الاهم ، فيدعو إلى اجراءات عملية فهو يقول :

« لنقف صفا واحدا ... ولننتظم فى عمل مشترك يوحدنا جميعا » .

هذا الجانب من البيان ؛ سيطرح سؤالا من المواطنين ... كيف نقف صفا واحدا ؟

وكيف ننتظم فى عمل مشترك ؟ والاجابة ليست يسيرة ولكنها ليست عسيرة ، لمن يريد فعلا ان يجفف منابع الارهاب ، ويضعف من نشاطه وفعاليته ، ويفقده الارضية التى يقف عليها .

اولا ـ العمل الجماهيرى

يجب تشخيص الحالة بدقة لنعرف كيف نعالجها . ليس الارهابيون فقط هم الذين يطلقون الرصاص ، ويلقون بالعبوات الناسفة ، ويقاومون اجهزة الامن . ان المخطط اكبر من هذا لان هناك بناء متكاملا وعقلا مدبرا وراء كل ما يجرى .

١ ـ البعض من الارهابيين يعمل بشكل سرى وهو يعلن عن نفسه بالتفجيرات المختلفة .

٢ ـ البعض الآخر يعمل بشكل نصف سرى ، وهو الذى يجند الشباب عن طريق تقديم الخدمات بمختلف اشكالها ، ويغذى منابع الارهاب وهم منتشرون فى المساجد وغيرها يستغلون اليأس والسخط فى نفوس الشباب .

٣ ـ القسم الثالث يعمل بوضوح فى الاجهزة العلنية الاعلامية وغير الاعلامية ، وفى المؤسسات النقابية ـ المهنية بالذات ـ وفى مجال الفنون تقدم بعض الخدمات ، ويمارس هذا القسم العلنى من التيار الارهابى ، ضغوطا معنوية فى صفوف الطلبة والطالبات وعلى المدرسات .

يقف فى هذا الخندق ، « اعضاء حزب ولكن » من المثقفين الذين استسلموا من زمن بعيد ورفعوا الراية البيضاء ، لانهم يرون ان الحكومة ضعيفة ، وان الاحزاب كلها مترهلة . ولافائدة من عمل اى شيء ، وهم مصابون باليأس والاكتئاب ، وانه يحسن الاستسلام لهذه الهجمة ... هؤلاء المثقفون وان كان مكانهم فى الخندق المعادى للارهاب إلا انهم يستسهلون الموقف المعارض للحكومة ... مهما كانت العواقب .

وفى نفس خندق الارهاب يقف بعض مثقفى اليسار الماركسى المحافظ ، لانهم يرون ان التناقض الرئيسى ليس بينهم وبين التيار الارهابى ، بل بينهم وبين النظام الحاكم الذى ينبغى اسقاطه بسبب ما يزعمونه من التبعية للامبريالية والصهيونية .

ويتخذ مثل هذا الموقف الحزب الناصرى اليمينى المحافظ .

هؤلاء يؤيدون العنف والارهاب .

xxx

هذا هو التشخيص لحالة الارهاب التى نعانى منها . فالحركة الارهابية

بشقيها العلني ، والسرى ونصف السرى ، تعمل بانسجام كامل وتنسيق دقيق في الداخل والخارج ... وليس ما يحدث في النقابات المهنية الا تعبيرا علنيا لما يحدث سرا . والهدف النهائي هو زعزعة الثقة والاستقرار لتهرب رؤوس الاموال ويحدث انهيار اقتصادي وسياسي للدولة .

ان هذا التشخيص بشكله الكامل يفرض على اصحاب « النداء القومي » . اذا كانوا جادين فعلا في محاربة الارهاب ان ينزلوا الى الجماهير ، وان ينافسوا التيار الارهابي المتستر بالدين علنا وسرا ... الارهاب في شقه العلني . يقدم الخدمات بالمستوصفات لعلاج المواطنين ، ويطبع المحاضرات للطلبة ، وينظم دروسا خصوصية ، ويرتب اوتوبيسات لنقلهم الى مقار اعمالهم باجور رمزية ، ويساعد العاطلين على ايجاد عمل ولو مؤقتا لهم ، انه يحتك بالناس ويعرف مشاكلهم ، ويحاول جاهدا ان يحلها فاذا لم يتمكن فسيعتذر عن عدم قدرته ، ويلقى اللوم على الحكومة وفساد اجهزتها .... وفي المقابل ان الحكومة في نظر الناس ، هي المستشفيات العاجزة القذرة التي لاتقدم علاجا ، ودور التعليم التي لاتقدم التعليم الكافي ، الحكومة ، هي الخدمات المتعثرة بالبيروقراطية . ولهذا فإن اول ترجمة « للنداء القومي » ان يتواجد اعداء الارهاب في الاحياء ، والقرى والمدن مع الناس وان يجروا حوارا متصلا معهم .. كيف يمكن ان نزيل مشاكلهم ونخفف منها ؟ كيف نستطيع ان نراقب المؤسسات الحكومية ونقفر ضد البيروقراطية ؟ وان تقوم بدورها في خدمة افضل للجماهير حتى لايلاقوا الهوان والعذاب .

ان الحلول ليست سهلة كلها فبعض المشاكل كالبطالة تحتاج الى زمن طويل ، ولكن هل نعرف هؤلاء العاطلين ؟ هل يشعرون بان هناك من يسعى للتخفيف عنهم ؟ ويفكر في مشاكلهم ؟

للاسف الشديد ان الاحزاب التي وقعت البيان في مقدمتها الحزب الوطني حزب الاغلبية لاتعمل بالسياسة . ان السياسة الان ليست اجتماعات ومظاهرات ، ان العمل السياسي اساسا هو العمل وسط الجماهير وخدمتها في كافة القطاعات .

ان الاحزاب كلها يجب ان تبدا في هذه المرحلة الجديدة من القاعدة العريضة وان تعمل بين الجماهير وان تبدا تنظيمها من الاحياء والقرى ، ثم يرتفع الى المدن، وان تشكل لجان بها واخيرا وليس اولا تعلن اللجنة العاليا لمكافحة الارهاب على مستوى الجمهورية . والا فسيكون مصير هذا « النداء القومي » وهذه الجبهة الوطنية مصير « لجنة الوحدة الوطنية » التي انقرضت غير ما سوف عليها .

اذا لم يحدث هذا فلن يكون للبيان اثره في اكتشاف الحلول في المرحلة الجديدة التي تتطلب منا اسلوبا جديدا للعمل .

ثانيا : حكومة طوارىء :

اذا كنا في مرحلة جديدة ، فهذا يستدعي ان تشارك الاحزاب الاخرى وبعض الشخصيات العامة بممثلين في السلطة العليا اى الوزارة .. ان الوزارة الحالية كان لها دور في عملية التغيير والاصلاح الاقتصادي ، وكانت هذه مرحلة تتطلب وزراء يغلب عليهم الطابع الفني (التكنوقراط) ولكننا تجاوزنا هذه المرحلة ودخلنا في مرحلة جديدة يغلب عليها الطابع السياسي والرؤية السياسية الشاملة مما يستدعي تغييرا في التشكيل الوزارى بحيث يغلب عليه هذا الطابع .. ولايعني هذا التغيير كل الوزارة ولايعني الطعن في كفاءة واحد ، انما يعني تطعيم التشكيل الوزارى بشخصيات سياسية عامة ومن الاحزاب بحيث تتحمل الوزارة المسئولية السياسية كاملة عن هذه المرحلة الجديدة . ولهذا اسميناها « حكومة طوارىء » لانها لن تعمل بالطريقة التقليدية ، وستنظر برؤية سياسية شاملة لكل المشاكل ، وليس بالقطاعي ، ولن تكون مشكلة في وزارة هي مشكلة هذه الوزارة وحدها وإنما هي مشكلة النظام كله ويمكن لهذه الحكومة ان توجه كل قدراتها الى مكامن الخطر والضعف ، وان تعبىء كل امكانياتها الى نقاط الخلل .. ستستعين حكومة الطوارىء هذه بلجان الجبهة الوطنية في كل موقع لكشف الفساد والتسيب والاستهتار . وما اقوله بالنسبة للحكومة . يشمل المحافظين ووجوب اختيار شخصيات لها رؤية سياسية .

هذه هي الترجمة « للنداء القومي » الذى صدر اخيرا . وهو لايعني بحال ان تتوقف الاجراءات الامنية لحظة واحدة في مقاومة الارهاب بل تستدعي توثيق الصلة بين دور الشرطة ، ودور المثقفين . ويجب في هذه المناسبة ان نحيى دور الشرطة العظيم التي تقف حتى الآن - وحيدة في المعركة .. يجب ان يحدث تلاحم بين المثقفين ، والشعب والشرطة والجيش في جبهة واحدة . لاننا جميعا في سفينة واحدة والخطر سيشمل الجميع اذا استمرت عمليات الارهاب . بل الخوف ان تتسع باتصالها بمراكز الجريمة العالمية المنظمة ذات القدرات العلمية الفائقة ليس الخوف من التهويل ... إنما الخوف من تهوين الخطر وترديد شعار نحن بلد الامن والامان والاستقرار .

هل نحن جادون ؟

لقد اعذر من انذر .

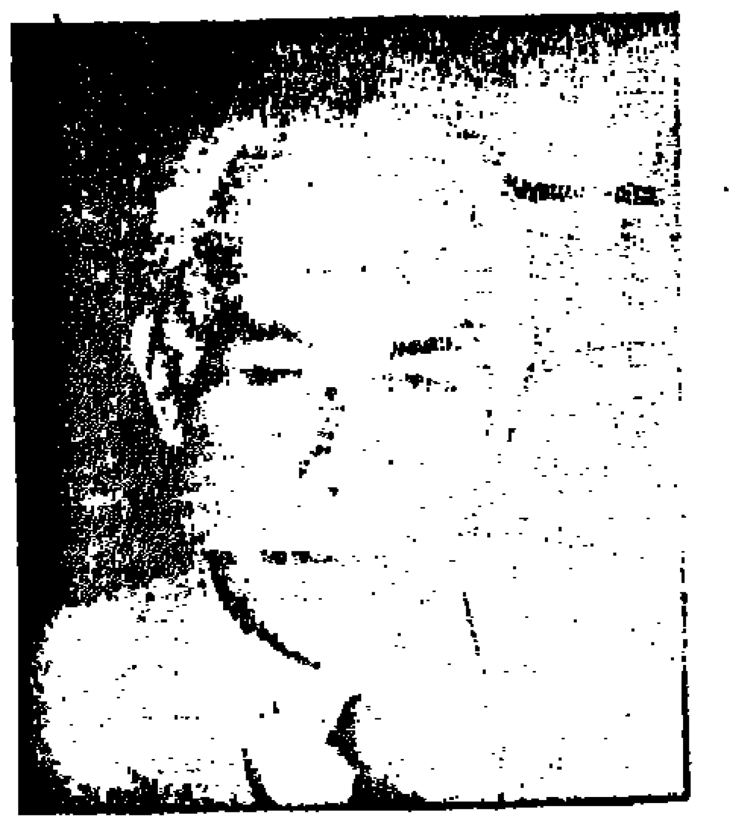
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أكتوبر

التاريخ : ١٦ ابريل ١٩٩٣

عن الجبهة الوطنية الديموقراطية وهل يكفى إصدار البيان ؟

شخصيات وحوادث



محمود عبدالمنعم مراد

على غير العادة منذ سنوات طويلة ، كنت فى رحلة قصيرة خارج البلاد ، ولم يتيسر لى حيث كنت ، أن أطلع على صحفنا المصرية التى صدرت فى فترة الغياب ، وعندما عدت منذ بضعة أيام علمت بأمر النداء الذى وجهته القيادات الشعبية المصرية للوقوف صفا واحدا ضد الهجمة الإرهابية التى دامت أكثر من بضعة شهور ، وكنت قبل سفرى قد كتبت مقالا طويلا نشرته صحيفة الوفد يوم الخميس الأول من هذا الشهر عنوانه « وبدأت القافلة تتحرك » قلت فى مقدمته إننا أبدا لن نكف عن الحديث فى هذه القضية ، قضية الجبهة الوطنية ، ولن يمنعنا عن الحديث أى مبرر سياسى أو قانونى أو أخلاقى ، حتى الملل الذى أتوقعه وأتسلح أمام خطره مقدما بالإرادة القوية للاستمرار فى الحديث ، مضافا إليها هذا الذى نلحظه من اهتمام متزايد بها وتأييد متعاظم لها من كل الأطراف ، وبمجرد عودتى بحثت عن النداء الذى صدر موقعا من الأغلبية الساحقة لزعماء الأحزاب الشرعية الموجودة على الساحة ورؤساء النقابات المهنية الكبرى التى تضم المعلمين والمهندسين والمحامين والأطباء والصحفيين والتجاريين والزراعيين والعلميين والاجتماعيين والتطبيقيين ، مضافا إليهم رؤساء ونواب رؤساء عدد كبير من الجامعات وأساتذتها الكبار ، كما انضم إليهم ثلاثة من أهل الفن ولا أعرف لماذا غابت بقية الأسماء الكبار ، ثم أربع سيدات فضليات من مختلف المهن والتخصصات ، وهكذا كان هذا التصرف الحضارى أمرا يثلج الصدر ، ويؤكد صدق ما انتهينا إليه من أن القافلة بدأت تسير .

إن هذا النداء الذى صدر حاملا لتوقيعات هذا العدد الكبير من قيادات الشعب ورؤساء الأحزاب والنقابات والجامعات إنما يجيء متأخرا بعض الوقت ، وعلى أية حال فقد جاء ، ومما تجدر الإشارة إليه أنه يجسد الوحدة الوطنية التى لاتحتاج إلى دليل ، ولكنها على أية حال مطلوبة فى ظل هذا التهديد الخطير لتلك الوحدة ، إضافة إلى تهديد الأمن والاستقرار ، والنداء يدرك هذه الأخطار المحدقة بالوطن ، ويطلب إلى جميع المواطنين رجالا ونساء كبارا وصغارا الوقوف صفا واحدا لحماية الوطن وتراثه وصيانة وحدة أبنائه ، ومواجهة كل دعاوى التطرف والإرهاب التى تحاول تدمير الوطن والعبث بوحدته وأمنه ، وتروع المواطنين بالأعمال الإرهابية الهوجاء التى تصيب المواطنين الآمنين الأبرياء والمصالح الوطنية الغالية ، وتتستر بستار زائف يزعم الانتساب إلى الدين ، ولهذا فالنداء يدعو كل المصريين الى الوقوف متكاتفين صفا واحدا يصون الوطن ويحميه ويرفض الارهاب ويدينه ويوقف هذه الموجه الهمجية المعادية للشرائع السماوية ، صفا واحدا يحمى الديموقراطية ويحارب الارهاب والتخلف ، وإذا كان لنا من تعليق بعد الثناء على هذه

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أكتوبر

التاريخ : ١١ ابريل ١٩٩٣

الخطوة المباركة غير المسبوقة من قبل فان التعليق بتناول ما وراء اصدار هذا البيان أو هذا النداء من خطوات عملية لابد منها ، لكى تستمر الدفعة الأولى ولتليها دفعات فى طريق التوحد والمواجهة العملية الابجابية المنشودة ، والبيان خلو من ذلك فهو يكتفى بالدعوة الى الوقوف صفا واحدا فى مواجهة الإرهاب ودعاته والمحرضين عليه من الخارج ، وإن كان قد دعا إلى الانتظام فى عمل مشترك يوحدنا جميعا فإنه لم يبين هذا العمل المشترك ويحدده ويشرح طريقة إبرازه إلى حيز الوجود وآليات قيامه مجددا ومبلورا فى تنظيم يشرف على تعبئة الأمة كلها لتحقيق هذه الأهداف ، ولعل من الإنصاف أن نقول إن بعض الزملاء من الكتاب السياسيين لم يغب عنهم ذلك ، وكتبوا يقولون إن الموضوع يستحق المتابعة وبحث الامور التنظيمية وابقاء الشعلة موقدة والمضى فى طريق الجبهة إلى آخره ، ولعل أيضا من الانصاف وشهادة الحق أن حزبى الوفد والتجمع بالذات والصحيفتين اللتين يصدرهما هذان الحزبان هما اللذان يتحمسان لفكرة الجبهة الوطنية الديموقراطية ، ويؤيدان قيامها تأييدا صادقا مخلصا ، أما الحزب الوطنى الديمقراطى فلم يظهر دليلا على وقوفه هذا الموقف ، وربما يكون محرجا لأن رفضه للجبهة لايستطاع تبريره بسهولة ، وبخاصة أن الواقع يقول إن هذه الجبهة فى صالح الحزب الحاكم وحكومته المنسوبة إليه ، فهى تؤيده وتسنده فى مكافحته للإرهاب وتصديه لجرائم الارهابيين وشق صفوف الوحدة الوطنية والسلام

الاجتماعى ، ورفض فكرة الجبهة من جانب الحزب الحاكم قد يفسر بأنه يصر على الانفراد بالحكم مهما تكن النتائج والمخاطر ، وأنه لا يريد بأية صورة النزول على مبدأ تداول السلطة ، كمظهر هام من مظاهر الديمقراطية ، بل لا يريد المشاركة فيها ، ولو كانت هذه المشاركة تفيده وتؤيده وتساند وجوده .

وعلى أية حال فالفكرة لم تعد غريبة على الناس ، ولا على المهتمين بالسياسة من مختلف التيارات والتوجهات الشرعية وغير الشرعية أيضا ، ولم تعد حلما ولا وهما ولكنها حقيقة ماثلة أمام الأذهان ، لاينقصها سوى النزول من رحم الأم ، أى أنها أصحبت كالجنين المشرف على النزول إلى معترك الحياة مخلوقا سويا .

وفى صباح الأحد الماضى طالعت صحيفة الوفد الصادرة فى ذلك اليوم فوجدت بها مقالا لزميلنا الاستاذ لمعى المطيعى عنوانه « الجبهة حائرة .. والحوار مستمر » قال فيه إنه فى اعقاب المناقشات الواسعة التى اجراها مجلس الشورى حول مواجهة الإرهاب ، والبيان الذى أدلى به اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية ، وطالب فيه الاخوان المسلمين بتحديد موقفهم صراحة من الإرهاب وتوابعه ، حدث أن أعلن الاخوان المسلمون موقفهم المحدد الصريح من الإرهاب وادانته واستنكار الاعتداء على السائحين وقتل المواطنين الابرياء ، كما صدر البيان الذى أشرنا اليه والذى وقعه معظم رؤساء الاحزاب وعدد من رجال المال والاعمال ورؤساء الجامعات واساتذتها وبعض أهل الفن ، ودعوا فيه إلى وحده الصف لمواجهة احداث الإرهاب التى انتشرت وتفاقمت ، وانفتحت بعد ذلك أبواب المناقشات واسعة حول موضوعين أو سؤالين ، هما :

هل يدخل الاخوان المسلمون الجبهة ؟ وهل يدخل حزب العمل أو جناحه الذى يرأسه المهندس ابراهيم شكرى ويكتب باسمه الاستاذ عادل حسين فى جريدة الشعب ؟ وعند طرحه للسؤالين شرح وجهات النظر المختلفة فى هذا الشأن ، ثم أضاف إليها أسئلة أخرى كثيرة عن الشكل التنظيمى للجبهة ، وهل تقتصر على الاحزاب الشرعية المسموح بقيامها قانونا أو تشتمل على التيارات السياسية التى لا تشكل احزابا شرعية تعبر عنها كالاخوان المسلمين والشيوعيين ، وانتهى فى خاتمة مقاله إلى أن الجبهة هى التى يحق لها أن تضع بعد

تكوينها نظام عملها وأسلوب تحركها ، ويجب أن تكون مهمتها محددة وأهدافها

واضحة وليست قنطرة نحو الوصول الى الحكم والاشتراك فى الوزارة ، ودعا إلى تشكيل لجنة تحضير مصغرة تقوم باعداد الخطوات اللازمة لإعلان قيام الجبهة .

وفى اليوم التالى – وهو يوم الاثنين الماضى – كتب الزميل الفاضل الاستاذ عبد الستار الطويلة مقالا آخر عن نفس الموضوع ، أشار فيه الى أن من الملاحظات الجديرة بلفت للنظر والاهتمام أن الحزب الوطنى الديموقراطى قد استجاب لأول مرة إلى نداء قيام جبهة وطنية لمواجهة الإرهاب ، وذلك عند تبنيه للنداء الذى أشرنا إليه والذى وقعه الدكتور يوسف والى الامين العام للحزب ونائب رئيس الوزراء ، ومعه الاستاذ كمال الشاذلى الأمين العام المساعد للحزب وزعيم الأغلبية فى مجلس الشعب ، وهو ما يعبر عن تأييد الحزب للجبهة الوطنية وتأييد الحكومة لها أيضا .

ثم أشار الطويلة إلى الدور البارز والطليعى لحزب الوفد وجريدته واهتمامها بتوجيه الدعوة لقيام جبهة وطنية ديموقراطية ، وانتهى الى أن كل شىء فى المستقبل يتوقف فى حقيقة الأمر على سلوك الحزب الوطنى الديموقراطى ، فهو الحزب الكبير الحاكم ذو الأغلبية البرلمانية والوجود المنتشر فى كل أنحاء البلاد (ولو كان هذا الوجود بغير فاعلية ملموسة) وهو القادر على تحقيق الامال وإزالة العقبات من الطريق ، والحق أن ذلك الظن صادق وطبيعى ، وما لم يكن الحزب الحاكم مخلصا فى إيمانه بجدوى قيام الجبهة الوطنية ، فلن يكون لها وجود فعلى حقيقى ، وسوف تنحصر مظاهر هذه الجبهة فى توجيه نداءات لا تسمن ولا تغنى من جوع .

وقد اختلفت الآراء أيضا فى الموضوعات التى تهتم بها الجبهة والقضايا التى تبحثها

والأهداف التى تحققها . وأغلب الظن أن الحكومة وحزبها أو الحزب وحكومته يتصوران أن الجبهة إذا قامت فعلا مقصورة على مواجهة قضية واحدة هى الإرهاب والتطرف وأحداث العنف التى تكرر حدوثها فى الشهور الأخيرة ، دون تطرق إلى موضوعات سياسية أو اقتصادية أخرى ، حتى لو كانت ذات صلة ولو غير مباشرة بظاهرة العنف والإرهاب التى تهدد أمن الوطن واستقراره ، بينما يرى آخرون أن الجبهة ينبغى أن تشارك فى الاتفاق على سياسة عامة بشأن الأزمة الاقتصادية ، وتحديد الموقف من قضية خاصة معينة من بين هذه القضايا الاقتصادية ، وهى مسألة القطاع العام ومصيره وطريقة بيع وحداته . ويرى فريق ثالث أن موضوع الفساد يجب أن يكون من الموضوعات الهامة التى تتصدى لدراستها الجبهة الوطنية وتعمل على مواجهتها بالوسائل المتاحة .

ومن العسير فعلا تنحية الموضوعات السياسية والاقتصادية الأخرى جانبا عند بحث موضوع الارهاب وضرورة التصدى له كجبهة وطنية متحدة تشارك فيها الاحزاب والنقابات المختلفة . وفى هذا المعنى كتب زميلنا الاستاذ كامل زهيرى فى صحيفة الجمهورية يوم الاثنين الماضى عموده اليومى الذى قال فيه : فجأة هبطت الحكمة على الحكومة . وأخيرا اكتشف حكماء الحكومة أن الحكومة غائبة واحزاب المعارضة مغيبة ، وأن الأرض تكاد تنسحب من تحت أقدام الحكومة والمعارضة معا ، فى مواجهة عنف ضال عشوائى أو غير منظم يهدد الاستقرار ، وفجأة اعترفوا بأن الأسباب أعقد وأعمق مما يقال . وأن الأسباب أيضا سياسية واجتماعية ، وقالوا اخيرا إن الصعيد الملغى ، والمحافظات المنفية والاحياء العشوائية فى القاهرة ، واستمرار البطالة ، والعجز عن تشغيل الخريجين ، وانسحاب الدولة ، وعجزها عن كفاية الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية ، والسكنية طبعا ، ولا ننسى المواصلات ، ثم تفشى الرشوة والتسيب والفساد ، كل هذا من الأسباب بعيدة المدى لتصاعد هذا العنف الخطير .

والأخطر أنهم اكتشفوا أن العجز وحده ليس سببا لكن الفساد أيضا ، وخاصة إذا اتخذ الفساد شكلا استفزازيا ، حين يختلط استخدام الجنس بسوء استخدام السلطة ، مما يصيب فى النهاية هيبة السلطة وحرمة الوظيفة العامة .

إذن فالأسباب كثيرة وعديدة ولم تعد خافية . ولا تجدى معها دعاية سهلة شاعت بيننا . فكلما ظهرت مشكلة ، سارعنا بالقول بأننا لسنا فى الهم وحدنا .. إلى آخر ما قال .

وهكذا يتضح حاليا ، أن مناقشة الإرهاب ، سواء فى مشروع إقامة جبهة وطنية ديمقراطية . أو فى كتابات خارج النطاق المباشر لتأسيس الجبهة ، لا يمكن أن تتجاهل الجو السياسى والاقتصادى العام ، بل لا بد أن أقول الجو الثقافى والادارى والاخلاقى العام أيضا . فالارهاب نتيجة لعدة عوامل مجتمعة ومتشابكة ومتداخلة وبعضها يؤثر فى بعض . والتصدى له لا يمكن أن يكون مجرد اجراءات امنية تقوم بها وزارة الداخلية بوسائلها الأمنية الخالصة .

وفى هذاالمعنى كتب الدكتور محمد حلمى مراد فى صحيفة الشعب الصادرة صباح الثلاثاء الماضى يقول « يكاد يكون هناك اجماع على أن مواجهة الارهاب وتخليص البلاد من مخاطره لا يمكن تحقيقه ببيانات الشجب والاستنكار ، ذاتية كانت أو جماعية أو بالإجراءات الأمنية وحدها .

وهذا ما يردده المسئول الأول عن الأمن فى البلاد وهو وزير الداخلية ، حيث قال فى آخر بيان له أمام مجلس الشورى تعليقا على التقرير المطروح عليه لمناقشته عن الإرهاب وطرق مواجهته فى جلسته المنعقدة يوم ٣٠ مارس الماضى ما يلى : ان الارهاب ليس مشكلة امنية ولكنه قضية سياسية وشعبية ودينية وتربوية واعلامية وجماهيرية تتطلب تضافر كل الجهود لمواجهتها .. نريد خططا عاجلة وآجلة تطرحها كافة المؤسسات السياسية والتنفيذية والشعبية وتلتزم بتنفيذها ، لأن المبادرات الذاتية والتحركات الفردية لم تعد كافية أو قادرة على مواجهة الخطر » .

ثم يتابع الدكتور حلمى مراد مقاله بقوله « ومن هنا فقد كان غريبا ومثيرا للدهشة أن تخرج الصحف اليومية الصادرة فى اليوم التالى ، والمنشور بها البيان ، متضمنة بيانا إلى كل المصريين ، موجها من الموقعين عليه للوقوف صفا واحد ضد الإرهاب والإرهابيين ، وكأنهم يعلنون أن من بين صفوف الأمة من يؤيدونهم ويدعمونهم للانتظام فى عمل مشترك يحقق وحدتهم فى هذا الشأن ، دون أن يشيروا من قريب أو من بعيد إلى الأسباب المولدة لهذه الظاهرة ، أوالخطط الكفيلة بالقضاء عليها من النواحى المتعددة التى أشار إليها وزير الداخلية فى بيانه ، والتى سبق أن أجمع عليها كل من عبروا عن آرائهم فى هذا الشأن بالمقالات المرقومة التى تجاوزت المائة على صفحة الرأى بجريدة الأهرام » .

على أن الدكتور حلمى مراد الذى حمل فى مقاله على النداء الموقع عليه من قادة معظم الاحزاب والنقابات المهنية ورؤساء الجامعات وغيرهم ، عاد فقال إنه « بمراجعة أسماء الموقعين على هذا البيان الذى يزعمون أنه يوحد أبناء الأمة فى صف واحد على اختلاف اتجاهاتهم وأديانهم ضد الإرهاب والإرهابيين ، نجد أنه لا يوجد من بينهم أحد من علماء الأزهر سوى رئيس جامعة الأزهر ونائبه بحكم منصبيهما أو أى مفكر أو اقتصادى أو

سياسى أو كاتب من أصحاب التوجهات الإسلامية ممن عرف عنهم الاعتدال والتسامح ورفض التطرف والشطط » .

ثم يتساءل بعد ذلك « ماهو السبب فى عدم عرض هذا البيان على حزب العمل للتوقيع عليه ؟ وان كان الحزب مع استنكاره للارهاب وعدم الموافقة عليه ، فإنه كان سيطالب بأن يكون شاملا للجميع ، إذ لوحظ أن هناك أحزابا شرعية قائمة فعلا ، لم تدع للتوقيع على هذا البيان . كما كان ينبغى دعوة بعض الممثلين للإخوان المسلمين بصفتهم من الشخصيات العامة كالموقعين على البيان تحت هذه التسمية وليس باعتبارهم ممثلين لجمعية الأخوان المسلمين التى لا تعترف الحكومة بوجودها قانونا » .

ثم يقول « كما كان ينبغى أن يطالب هذا البيان بوضع خطة شاملة لمعالجة أسباب تفجر الإرهاب واشتعاله والبواعث والملابسات التى أدت إلى اتساع نطاقه وتصعيده » .

وفى نفس العدد من صحيفة الشعب مقال آخر للأستاذ جمال أسعد عبد الملاك ، عنوانه « على هامش الجبهة المقترحة – لابد من المواجهة الشاملة ومشاركة الاسلاميين » .

قال فيه كلاما قريبا مما قاله الدكتور حلمى مراد ، واعترض فيه على إغفال التيار الاسلامى المعتدل الممثل فى حزب العمل والاخوان المسلمين وأى تيار آخر يرغب فى الانضمام لمثل هذا التجمع . وطالب بأن تضم الجهة جميع التيارات السياسية المصرية ، وأن تشخص المشكلة تشخيصا وتوصيفا موضوعيا شموليا ، وأن تنزل للجماهير ولا تكتفى بمثل هذه البيانات بل تلتثم بالجماهير وتعرف مشاكلها وقضاياها وتعمل على حلها .

ومهما يكن اختلاف الرأى فى هذه الأمور من حيث القوى التى يمكن أن تشارك فى الجبهة ومن حيث الموضوعات التى تتعرض لها ، ووسائل وآليات عملها وإطارها التنظيمى ، وغير ذلك مما تتعدد فيه الآراء ، فإن المكسب الذى لا ينكره أحد ، هو أن الجبهة أصبحت موضع نقاش واسع جماهيرى تشترك فيه كل الأحزاب والتيارات السياسية ، وأصبح الأمل فى أن تكون الجبهة الوطنية الديمقراطية حقيقة واقعة لا مجرد أمل يراود النفوس أو مجرد دعوة يقبلها البعض ويرفضها البعض الآخر ، أو نداء فردى تتجاهله الصحف كما يتجاهله الكثيرون من المهتمين بالقضايا العامة . لقد خطت الجبهة خطوات هامة على أرض الواقع . وأصبح الحديث عنها شيئا مألوفا فى سائر الصحف والمجلات القومية والحزبية . وأبدى فيها كثيرون من قادة الرأى العام آراءهم ووجهات نظرهم . ولسنا نعتقد بحال من الأحوال أن الدعوة لإقامة جبهة وطنية ديمقراطية هى مجرد أذان فى مالطة ، أو مجرد كلام فى الهواء غير قابل للتحقيق ، أو مستحق للأخذ مأخذ الجد ، وهذا مما يثير الأمل فى النفوس فى أن موجة الاستهتار بالقضايا العامة ، أو الانصراف عن العمل الجماهيرى الجاد ، أو التقوقع وقصر التفكير والانشغال على المسائل الخاصة الفردية ، هذه الموجة قاربت على الانتهاء ليحل محلها عمل جماهيرى وطنى عام يستهدف قضايا عامة ، لا مجرد مصالح فردية . وهذا انجاز عظيم يستحق المتابعة ■

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ...... السياسي

التاريخ : ......١٧ مايو ١٩٩٢......

الجبهة الوطنية لمواجهة الإرهاب

هل تتجاوز مرحلة إصدار البيانات

تحقيق :

عادل قنديل

أحمد عبد الحكم

فى أكثر من مناسبة أكد الرئيس مبارك على ضرورة وقوف مصر كلها وقفة رجل واحد تدفع الإرهاب وتوصد الابواب أمام جرائمه ..

إذا كانت قضية الإرهاب تتصدر اخطر قضايا الوطن والمواطن فى هذه المرحلة لما لها من تاثير مباشر على امنه الداخلى ، وتطورة الاقتصادى ، وإنطلاقة الديمقراطى ، وسلامه الاجتماعى .. فإن تشكيل جبهة وطنية موحدة بات ضرورة حتمية للتصدى لهذه القضية بموضوعية وبشكل علمى يتجاوز ذلك الغبار الكثيف الذى تثيره الاحداث عند وقوعها وذلك وصولا للأهداف المرجوة من خلال تحليل الأسباب والابعاد ، ووضع برنامج عملى مشترك للتحرك والاقتحام والمواجهة ولكن : كيف تنجح الجبهة الوطنية لمواجهة الإرهاب فى تحقيق اهدافها او بمعنى آخر كيف يتحول نشاط هذه الجبهة إلى واقع ملموس فى الشارع المصرى وليس مجرد إصدار بيانات الشجب والادانة والاستنكار ؟

الجبهة أمر مطلوب

فى البداية يؤكد النائب محمد عبد العال خليف وكيل لجنة الصناعة بمجلس الشعب انه يقوم فى الوقت الحالى بالاعداد لعقد مؤتمر عام .. يحضره ممثلون من كافة التخصصات العلمية .. ومندوبون من كل الاحزاب والقوى والتيارات السياسية .. وذلك بهدف بحث الاسباب الحقيقية وراء ظاهرة الارهاب .. واقتراح الحلول التنفيذية اللازمة لمواجهتها .. بيد انه يجرى حالياً إعداد ورقة عمل شاملة تتضمن الشخصيات التي ستدعى لحضور المؤتمر والاسئلة التي سيتم طرحها ومكان عقد المؤتمر وسبل تمويله ..

واشار إلى ان تشكيل جبهة وطنية من كافة الاحزاب والقوى والتيارات السياسية لمواجهة ظاهرة الارهاب .. امر مطلوب وبالغ الاهمية .. غير ، ان مهمة هذه الجبهة تهيئة المناخ وتعبئة الراى العام ضد الارهاب والارهابيين .. وتضييق الخناق حولهم من خلال بيانات الشجب والادانة .. وابراز المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يفرزها الارهاب .. إلا انه لايجب ان تحمل هذه الجبهة اكثر مما تتحمل .. فليس من اختصاصها او فى مقدورها اتخاذ الخطوات التنفيذية لمواجهة تلك الظاهرة الخطيرة ..

واشار إلى انه لايجب ان ترجع تلك الظاهرة الغريبة - الارهاب - إلى المخططات الخارجية فقط باعتبارها الشماعة التي نعلق عليها مسئولية تنامى الاعمال الارهابية .. إذ ان هناك سببين جوهريين يشكلان المناخ الخصب لنمو الارهاب والتطرف .. وهما : التعليم والعمل .. بوصفهما اضعف حلقتين فى المجتمع المصرى فى الوقت الحالى ..

بالمؤسسات التعليمية انهارات بالكامل نتيجة لتطبيق اساليب تربوية خاطئة .. وانعدام القدوة وضعف وتخلف المناهج الدراسية .

كما ادى عدم توافر فرص العمل إلى سفر ملايين العمالة المصرية إلى الخارج لتبقى اسر هؤلاء المسافرين بلارب او عائل .. الامر الذى ادى إلى انهيار السلوكيات والاخلاقيات .. وتضافر العاملان معاً فى خلق البيئة المناسبة التى يترعرع فيها الارهاب والتطرف ..

ويؤكد المهندس محمد عبد العال خليف إلى ان المواجهة المباشرة والعملية لهذه الظاهرة لابد وان يكون من خلال مشروع قومى تتبناه الدولة ويقوم على أساسين متكاملين ..

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسى

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٣

الاول وهو اصلاح حال العملية التعليمية من كافة جوانبها .. وليس بالاقتصار على حذف بعض الموارد والنصوص فقط .. فهذا حل قاصر وخاطىء ..

والثانى وهو إيجاد فرص العمل المناسبة من خلال المشروعات الصغيرة والتى لاتكلف الدولة شيئاً سوى تبنى هذه المشروعات وتشجيعها وخلق البيئة المناسبة والصالحة لنموها والتوسع فيها .

خطوات لابد منها

واوضح الدكتور مفيد شهاب رئيس لجنة الشئون العربية والخارجية والامن القومى بمجلس الشورى إلى ان تشكيل جبهة وطنية ليس هو آخر ما يمكن عمله لمواجهة ظاهرة الارهاب .. بل إن هناك خطوات اخرى ضرورية .. تستوجب الأوضاع الحالية اتخاذها فوراً .. وفي مقدمتها وضع خطة عامة للدولة تعبر عنها كل جهة بخطط فرعية بمجالات عملها .. والأساليب المتاحة لها .. وفي ظل هذا التصور فإنه يصبح لكل مؤسسة او هيئة او وزارة او قوة سياسية او اجتماعية او ثقافية او دينية في مصر في تلك المواجهة العامة الشاملة ..

وبالطبع فإن مسئولية بعض الجهات والقوى تكون اكثر من غيرها بحكم احتكاكها اليومي والمباشر بتلك المشكلة .. كوزارات الداخلية والاوقاف والاعلام والتعليم .. لكن مسئولية الجهات الاخرى ليست اقل اهمية .. كجهاز الشباب ووزارة العمل والاسكان .. وفي هذا الاطار - كما يقول د . شهاب - فلابد من تطوير الحياة السياسية المصرية بصورة تضمن زيادة فعالية الاحزاب السياسية وقدرتها على العمل في الشارع السياسى اجتذاب الشباب لصفوفها والعمل على استيعاب كافة الفئات في اطار الشرعية الدستورية والسياسية ..

كما ان الامر يقتضى ضرورة الاتفاق بين الاحزاب والقوى السياسية على صيغ واضحة حول حدود الديمقراطية وحرية الراى .. حتى لايتم الراى إلى طعن في امن واستقرار المجتمع وتماسكه .. وحتى لا يتم استغلال الديمقراطية للنيل من المصالح العليا للشعب .

مسئولية الجميع

ويؤكد المهندس محمد طاهر عبد الهادى عضو لجنة الصناعة والامانة العامة للحزب الوطنى الديمقراطى ان مواجهة ظاهرة الارهاب يقتضى - وعلى الفور - اتخاذ خطوات تنفيذية في مقدمتها قيام جبهة ائتلاف وطنى لكل القوى السياسية المخلصة .. من اجل عملية انقاذ وطنى يرتفع فيه الجميع فوق العنصرية والحزبية .. لتغيير الموقف من خلال الديمقراطية ولغة الحوار .. وان يتم ذلك كله من خلال الشرعية واحترام القانون .. فالاخطار الخارجية التى تحيط بمصر تستوجب اتخاذ قرار تشكيل الجبهة فوراً ..

والحقيقة ان بعض القوى الخارجية ذات الموقف السياسى الثابت والتقليدى تجاه مصر تحاول ان تشغلنا عن عملية التنمية ببعض امور داخلية جرى الاعداد والترتيب لها مسبقاً .. بحيث نتكفىء على وجوهنا في الداخل ونفقد موقعنا الدولى المتميز باعتبار مصر من دول القمة في المنطقة .

برنامج للتوعية

ويرى مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار ان نجاح الجبهة الوطنية في مواجهة ظاهرة الإرهاب يتوقف على مجموعة من العوامل منها اتفاق الاحزاب والقوى الوطنية بمختلف اتجاهاتها على وضع برنامج عمل يحدد الاهداف وإسلوب المواجهة سواء بالتوعية او تصحيح المفاهيم الدينية عن طريق المدارس والجوامع ، والكنائس ، ووسائل الإعلام ، والتعليم في الجامعات علاوة على دراسة خطة سريعة تشارك فيها مختلف الخبرات الوطنية للإسراع بحل مشكلة الاسكان واعادة بناء الاحياء العشوائية ، وكذلك تشغيل اكبر عدد من الشباب سواء عن طريق الصندوق الاجتماعى للتنمية او تشغيلهم في الشركات والمصالح الحكومية ووحدات الادارة المحلية ، وتنفيذ بعض المشروعات العامة التى تستوعب اعدادا كبيرة من العمالة مثل رصف الطرق وحفر الترع والمصارف وغير ذلك من المشروعات التى تحل مشكلة البطالة وتحرك النشاط الاقتصادى خاصة واننا نواجه نوعا من الركود الاقتصادى الذى تركناه على ما هو عليه لتتحول إلى كساد اقتصادى ..

وعلى صعيد آخر لابد من البت في مواقف شركات قطاع الاعمال العام سواء من ناحية الخصخصة او إصلاح هياكلها التمويلية ، وتعيين اعضاء مجالس ادارات الشركات القابضة والشركات التابعة لان حالة التوقعات التى تعيشها هذه الشركات اثرت بالسلب على مسيرة الانتاج بها .

ويرى الدكتور محمد حلمى مراد الأمين العام لحزب العمل ان بيانات الشجب والاستنكار لعلاج ظاهرة الارهاب من كافة جوانبها لاتكفى .. وان نجاح الجبهة الوطنية في تحقيق الاهداف المرجوة يقتضى الاتفاق اولا بين اطراف هذه الجبهة على الوسائل والاساليب للقضاء على الاسباب والدوافع الحقيقة المؤدية للعنف والارهاب .. وفي إعتقادى (والكلام هنا للدكتور حلمى مراد) ان الضرورة تقتضى تغيير المناخ المواتى لنمو بذور الارهاب في مجتمعنا وذلك من خلال تنفيذ برنامج الاصلاح الديمقراطى جنبا إلى جنب مع برنامج الاصلاح الاقتصادى .. ويتضمن اطلاق حرية تكوين الاحزاب ، واطلاق الحريات العامة ، وحرية اصدار الصحف ،

وحرية الاجتماعات العامة ، وتشكيل وزارة محايدة غير حزبية تكون مهمتها تنقية الأجواء ، ووضع الاسس السليمة لضمان نزاهة الانتخابات .. وتشكيل جمعية تاسيسية لوضع دستور جديد يعالج عيوب ومآخذ الدستور الحالى فضلاً عن معالجة الاسباب الاقتصادية والاجتماعية المغذية للنشاط الارهابي ممثلة فى ارتفاع الاسعار ، وغياب الخدمات الاساسية فى المناطق العشوائية ، والانفاق الحكومى غير المتوازن .. ويضيف الدكتور حلمى بان نجاح الجبهة الوطنية فى مواجهة الارهاب يتطلب بذل المزيد من الجهود من خلال الالتحام بالجماهير ومعايشة همومها ومشاكلها .. وعقد الكثير من اللقاءات والمؤتمرات الشعبية والسياسية فى مختلف المحافظات إلا ان الحكومة مطالبة فى نفس الوقت للقيام بمسئولياتها لرفع المعاناة عن المواطنين ، وعلاج الاسباب لما تتمتع به من امكانيات واعتمادات مالية تمكنها من ذلك .. وفيما يتعلق بحزب العمل فنحن مستعدون للمشاركة فى هذه الجبهة الوطنية والتصدى لاى قضية فى حدود الإمكانيات المتاحة لدينا ، واود ان اشير هنا إلى ان حزب العمل لم يتقاعس عن مواجهة الإرهاب ، ولم يكتف باصدار بيانات الشجب والادانة

شخصيات مقبولة شعبيا

اما ياسين سراج الدين عضو الهيئة العليا لحزب الوفد الجديد فيؤكد ان حزب الوفد الجديد لم يتلق حتى الآن سواء بصفة رسمية اوغير رسمية اى دعوة للمشاركة فيما يسمى بالجبهة الوطنية لمواجهة الارهاب وفى نفس الوقت يؤكد على ان الفكرة لاتزال مجرد طرح من بعض الصحف والشخصيات السياسية لحث القوى الوطنية على مباشرة مسئولياتها القومية .. وعلى اية حال فإن هذا الاقتراح جيد ..

المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٦

لماذا تعثر مشروع الجبهة الوطنية ؟!

لا أحد يستطيع أن يجحد الموقف الوطنى الصحيح لحزب الوفد من قضيتين أساسيتين تتعلق بهما مصالح الوطن العليا ، قضية الإرهاب الذى تمكن - مع بالغ الأسف - من تقويض ازدهار السياحة المصرية ولم يزل يمارس جرائمه النكراء ، يتهدد حياة الأبرياء ويشيع القلق والذعر فى الشارع المصرى ، ثم قضية نظام الحكم الراهن فى السودان ، الذى يصر على تصعيد الأزمة مع مصر إلى حافة الصدام رغم تأكيدات مصر اليومية بأنها لن تستجيب لاستفزازات نظام عزل نفسه عن جماهير الشعب السودانى وعزل نفسه عن أمته العربية ، وارتضى أن يلعب دور الخيانة لمصر ، وأن يكون ذيلا والعوبة فى يد ملالى طهران الذين لم يتورعوا أخيرا عن الاعتراف بدورهم فى تشجيع جماعات الإرهاب فى مصر .

وقف حزب الوفد من القضيتين موقفا صحيحا ، عندما أدان بوضوح وقوة ، جماعات الإرهاب وأعمالها ، وعندما ساند موقف مصر الصحيح من قضية حلايب وأخذ على عاتقه مهمة كشف الوجه القبيح لنظام الحكم السودانى .

لم يحاول حزب الوفد أن يختلق الأعذار كى يبرر أفعال الإرهاب كما يفعل آخرون ، ولكنه أخذ الموقف الصحيح داعيا إلى بذل كل الجهود كى تصبح مقاومة الإرهاب عملا شعبيا

بقلم :
مكرم محمد أحمد

تتضافر من أجله جهود الدولة والأحزاب والمواطنين ، لأنه ليس بإجراءات الأمن وحدها يمكن اقتلاع جذور الإرهاب .

وفي قضية حلايب وقف الحزب بوضوح إلى جوار ضرورة احترام حدود مصر الدولية ، واعتبر حلايب قضية تراب وطني لاتحتمل اللبس أو انصاف المواقف .. ، ولم يكن أى من الموقفين غريبا على تراث حزب يدخل ضمن المكونات الأساسية لفكره السياسي ، ضرورة احترام الشرعية والقانون ، والعمل داخل أطر المؤسسات السياسية للدولة ، مهما يكن حجم الخلاف السياسي مع الحكم .

لقد أثار الموقف المسئول الذى انتهجه حزب الوفد حماس كثيرين إلى ضرورة التفكير العلني في إقامة جبهة وطنية ، تضم كل القوى السياسية التي ترفض الإرهاب وتنتصر للديمقراطية واحترام الشرعية والقانون .

كان الأمل أن تنهض في مصر جبهة وطنية تدافع عن وحدة الوطن إزاء محاولات يائسة استهدفت تمزيق عراه ، بإذكاء الفتنة الطائفية بين صفوفه ، وتحمى أمنه واستقراره إزاء جماعات الإرهاب التي استهدفت خراب مصر ، وقطع أرزاق مئات الألوف من أبنائها ، وكان مما يشجع على إمكان قيام هذا الأمل ، النضج المتزايد الذي تبدى في ممارسة بعض الأحزاب السياسية التي أدركت أن الأزمة ليست أزمة الحزب الحاكم أو أزمة الحكم بقدر ماهي أزمة الوطن مع جماعات تستهدف من هجمتها الشرسة ، إنهاء أى من صور الحكم الديمقراطي القائم على التعدد الحزبي لصالح حكم شمولي مستبد يتخفى زورا تحت رداء الدين !

لم يكن المطلوب جبهة تبصم أو توافق على كل مايقوله الحزب الحاكم ، ولم يكن المطلوب جبهة مهمتها أن تصدر بيانات التأييد أو الإدانة ، كان المطلوب بالفعل ، جبهة وطنية لاتنغلق على ذاتها ، يربطها وفاق قومي تتحدد فيه أولويات العمل الوطني على نحو يكفل لمصر مواجهة صحيحة مع قضية الإرهاب باعتبارها خطرا يتهدد مستقبل الوطن ومستقبل ديمقراطيته .

كان المطلوب مشاركة فعلية في تحمل المسئولية وفق الأولويات الصحيحة التي تفرضها ظروف الوطن ، ولم يكن هناك ما يمنع هذه المشاركة الفعلية ، لأن عضوية الحزب الحاكم لم تكن أبدا قيدا صارما أو شرطا لازما لكل من يتولى مسئولية العمل التنفيذي في مصر .. ، وتلك ميزة يمكن أن تساعد على توسيع

المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٣

دائرة الاختيار ، كما تتيح الفرصة للاستعانة بالكفاءات المهنية والسياسية بصرف النظر عن انتمائها الحزبي .

ومع ان قضية الإرهاب كانت الباعث الاول الذى انطلقت منه اصوات عديدين يطالبون بقيام الجبهة الوطنية دفاعا عن امن مصر واستقرارها ، إلا ان قيام هذه الجبهة كان من شانه ان يخلق الية جديدة للتعاون والمشاركة ، توسع من رقعة الاتفاق الوطنى وتضيف إلى الأولويات الراهنة اولويات جديدة وتكسب العمل الوطنى مناخا جديدا يشجع على المزيد من الثقة والقبول المتزايد بالمشاركة المسئولة .

□□□

مع الأسف ، دخل الحوار الذى دار بين الحزب الوطنى وبعض أحزاب المعارضة ، حول ضرورات هذه الجبهة ، مسالك ومتاهات جانبية ، خلطت بعض الأحزاب بين ضرورات الجبهة وضرورات الائتلاف الحاكم ! ، وتصور حزب الوفد أن الحكم يواجه مأزقا سوف يدفعه إلى تغيير أولوياته ، وقبول شروط واولويات أخرى قد لايكون التوقيت مناسبا لها الأمر الذى أسفر عن تقويض مشروع الجبهة .

لقد ارتكب حزب للوفد خطا سياسيا بالغا عندما حاول فرض اولوياته على الحوار الذى كان يدور فى كواليس مجلس الشعب حول إمكان تشكيل الجبهة الوطنية ، اشترط الوفد لقيام الجبهة تغيير الدستور وتخلى الرئيس عن رئاسة الحزب الوطنى ، وإعطاء الأولوية للإصلاح السياسى على الإصلاح الاقتصادى .

.. باختصار اشترط الوفد ان يستبدل الحزب الوطنى ببرنامجه السياسى برنامج حزب الوفد وان يستعير رؤيته ، وان يعطى الأولوية كاملة للإصلاح السياسى - كما يراه حزب الوفد - لأن الإصلاح السياسى كما يعتقد الوفد ، هو اساس الإصلاح الاقتصادى .

والحق أن الحزب الوطنى لم يرفض مطالب حزب الوفد ، ولكنه اعتبرها مطالب صحيحة ، فى غير أوانها الصحيح ، فما من شك فى أن الدستور الراهن يستوجب التغيير ، لأن فى الدستور الراهن مواد وأحكاما لم تعد تصدق على الواقع المصرى ، وقد انتقل من نظام الحكم الشمولى إلى التعددية الحزبية ومن الاقتصاد الموجه إلى نظام ليبرالى يعطى الأولوية للمشروع الخاص ويحترم قوانين السوق .

لم ينكر الحزب الوطنى الضرورات الملحة التى تدعو إلى تغيير الدستور ، لكنه راى ان الأمر يستوجب الإرجاء حتى انتهاء مرحلة الإصلاح الاقتصادى « ٩٥ » ، لأن الدستور الجديد ينبغى أن يسبقه اتفاق وطنى واسع على الأسس التى يمكن أن تحكم مسيرة العمل الوطنى .

كان للحزب الوطنى منطقه وكان منطق الحزب الوطنى ، إنه إن كانت

المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٢

القوى السياسية فى مصر لم تستطع حتى الآن أن تصل إلى اتفاق ووفاق وطنى حول عديد من القضايا الأساسية فإن فكرة إنشاء دستور جديد يمكن أن تسهم فى مزيد من التشتت والتمزق والخلاف ، فى وطن أشد ما يحتاج إليه الآن وحدة صفوفه وقواه ، لعبور مرحلة الإصلاح الاقتصادى بكل مصاعبها ومواجهة مخاطر الإرهاب .

كان السؤال الملح الذى يطرحه الحزب الوطنى ، كيف يمكن أن نصوغ لمصر دستورا جديدا ، إن كنا لم نزل مختلفين حول قضايا أساسية مثل قضايا ، تمثيل العمال والفلاحين فى المجالس النيابية والشعبية ومجانية التعليم ، وإمكان قيام أحزاب سياسية على أسس دينية ، وحدود الدور الذى يمكن أن تلعبه الدولة فى توجيه الاقتصاد الوطنى حماية للسلام الاجتماعى .

وبرغم النقاش الواسع الذى دار فى مصر حول عدد من هذه القضايا الأساسية فإن هذا النقاش لم يتبلور بعد فى اتفاق واضح تسانده أغلبية المجموع الوطنى ، لم يزل هناك خلاف وتعارض ورؤى متصادمة ومصالح متباينة ومخاوف وهواجس مثارة قد تؤدى إلى تمزيق وحدة الصف الوطنى .

● لم يزل هناك من يرون أن تمثيل العمال والفلاحين فى المجالس الشعبية والنيابية جريمة نكراء فى حق الديمقراطية ، لأنها جاءت إلى مقاعد البرلمان بشخوص كل مهمتهم أن يصفقوا أو يوافقوا ! ، على حين يرى آخرون أن العمال والفلاحين أصبحوا قوة سياسية ، قد يؤدى تجاهلها إلى توتر حاد فى المجتمع .

● لم يزل هناك أيضا من يرون ، أن مجانية التعليم بصيغتها الراهنة فى الدستور تشكل كارثة ضخمة ، لأنها جاءت على حساب مستوى التعليم ، ولأن التلاميذ تكدسوا فى المدارس دون إمكانات توائم بين الكم والكيف بحيث يصبح التعليم استثمارا حقيقيا يضيف إلى قدرة الوطن ، وليس مجرد شهادات مدرسية بغير مضمون حقيقى ، بل لعل هناك من يرون أن مجانية التعليم بصورتها الراهنة كانت السبب فى نقص العمالتين الزراعية والحرفية وارتفاع تكاليفهما لأن الجميع دون تمييز استطاعوا أن يذهبوا بأولادهم إلى المدارس !

● لم يزل هناك أيضا من يرون ، أنه لابد من تغيير الدستور بحيث تصبح الشريعة هى المصدر الوحيد للقانون دون اعتبار لضرورات المجتمع وظروفه .. ، وبرغم أن كل القوانين المصرية أو معظمها ، لا يتعارض مع الشريعة ، إلا أنهم يستهدفون من هذا التعديل تقويض النظام المصرفى الراهن ، لأن البعض

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصور

التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٣

يعتبره نوعا من الربا ، رغم عدم وجود بديل حقيقى يصلح لتسيير اقتصاد وطنى ، لا يستطيع ان ينغلق على نفسه لانه يرتبط باقتصاديات العالم الخارجى .

تلك فقط مجرد أمثلة لقضايا أساسية عديدة لم تزل موضع النقاش والخلاف دون أن يتبلور حولها قدر من الإجماع الوطنى .

وما من شك فى أن كلا من هذه القضايا الخلافية الضخمة يحتاج إلى اتفاق وطنى واضح حتى يجىء الدستور الجديد موافقا لروح المجموع الوطنى وليس مجرد انعكاس لآراء مجموعات سياسية تطفو على سطح المجتمع بغير جذور حقيقية فى عمق الشارع المصرى .

من هنا كانت وجهة نظر الحزب الوطنى ، الذى اعتبر مطلب تعديل الدستور الراهن أو إنشاء دستور جديد مطلبا صحيحا ، لكنه يجىء فى غير أوانه الصحيح ، لأن الوطن لا يحتمل فى الظروف الراهنة خلافات ضخمة حول قضايا أساسية تفتقد مفهوما واضحا محددا يعزز روح الوفاق الوطنى بين قوى المجتمع وفئاته

□ □ □

وبالمنطق نفسه كان يمكن اعتبار مطلب الوفد بان يترك الرئيس مبارك رئاسة الحزب الوطنى مطلبا صحيحا ، لكنه يجىء ايضا فى غير اوانه الصحيح ، لان حقائق الواقع المصرى فى صورته الراهنة تؤكد ، ان ترك الرئيس مبارك للحزب الوطنى سوف يحرم مصر من حزب وسط يمثل الأغلبية ويكفل فى الوقت نفسه لمسيرة العمل الوطنى ، فى جانبيها التشريعى والتنفيذى ، الاستقرار والتوازن .

بل لعل النتيجة الوحيدة التى يمكن أن تتحقق من وراء هذه الخطوة ، هى مزيد من التشرذم فى صفوف القوى السياسية ، الأمر الذى يؤدى إلى غياب الاستقرار عن ساحة تزدحم بأحزاب عديدة لكن معظمها بغير جذور حقيقية فى عمق التربة المصرية .

وبصراحة شديدة ، فإن ترك الرئيس مبارك للحزب الوطنى فى الظروف الراهنة ، سوف يحيل كل القوى السياسية وأولها الحزب الوطنى إلى أحزاب صغيرة متناحرة ، يصعب وفاقها او ائتلافها على نحو يضمن الاستقرار السياسى لمصر .

وبصراحة اكثر ، فإن اندثار الحزب الوطنى وتفككه إلى أحزاب صغيرة ، وهى النتيجة التى يمكن أن تتحقق بغياب الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب ، لا يضمن للوفد أن يكون بديلا ، بل لعله يفسح الطريق لقوى اخرى تخاصم الديمقراطية والتعدد الحزبى .

وبالطبع فإن مثل هذه القضية لا ينبغى ان تؤثر على قضايا اخرى تتعلق بضرورات الحيدة والعدالة والتزام ضوابط صارمة واضحة ، تضمن حرية الصوت الانتخابى .

□ □ □

لقد لفظ مشروع الجبهة الوطنية انفاسه أو يكاد على صخرة الخلاف القديم بين الحزب الوطنى وحزب الوفد حول أيهما يسبق الآخر، الإصلاح السياسى أم الإصلاح الاقتصادى ؟ ! ، وبقدر ما كان الوفد متشبثا بضرورة أن يسبق الإصلاح السياسى الإصلاح الاقتصادى ، انطلاقا من هذا الشعار « ليس بالخبز وحده » تشبث الحزب الوطنى بالمقولة الأخرى التى تؤكد على أهمية أن تكتمل مرحلة الإصلاح الاقتصادى قبل أية إصلاحات سياسية جديدة ، حتى لا يحدث فى مصر ماحدث فى الاتحاد السوفييتى ، عندما تحول الإصلاح السياسى إلى فوضى شاملة ، ضيعت الحاضر والمستقبل ، وأطاحت بهذا الكيان الضخم ، الذى كان يمثل القوة الثانية الأعظم فى عالمنا .

ويصبح السؤال :

ما هى على وجه التحديد ، مبررات الحزب الوطنى فى ضرورة أن يسبق الإصلاح الاقتصادى الإصلاح السياسى ، وهل هناك مخرج من هذا الخلاف يتيح توافق الخطو بين مطالب الإصلاح الاقتصادى ومطالب الإصلاح السياسى ، وما علاقة ذلك كله بالتغيير المنشود أو التغيير المتوقع ؟ !

لم يزل للحديث بقية .

مكرم محمد أحمد

الجبهة الوطنية : بين الأستاذ مكرم محمد أحمد والحزب الوطني ؟!

في الأسابيع الأخيرة أولت مجلة المصور قضية الجبهة الوطنية لمواجهة الارهاب اهتماما كبيرا.. وكتب زميلنا الاستاذ مكرم محمد احمد في هذا الموضوع داعيا الي الجبهة في وضوح وحسم تفوق فيه علي كل اقرانه من رؤساء التحرير في الصحف والمجلات القومية. حتي ليمكن القول انه هو والدكتور ممدوح البلتاجي الشخصيتين البارزتين في الحزب الوطني اللذين اتخذا موقفا ايجابيا صريحا مع الدعوة الي الجبهة الوطنية. ولذلك كان مهما متابعة مايكتبه الزميل مكرم ومناقشته باعتبار ان هذه المناقشة في حد ذاتها استمرار للنضال من اجل اقامة هذه الجبهة بعد ان تكشف الآن بوضوح انه من العبث تصور ان اجهزة الأمن وحدها قادرة علي القضاء علي الارهاب والارهابيين.

ويلفت النظر اولا ان الحزب الوطني، او بالأحري قيادته، مازالت صامتة عن الرد او إبراز وجهة نظرها بوضوح في موضوع الجبهة الوطنية هذا.. فالمعروف ان لذلك الحزب جريدة اسبوعية تنطق بلسان (مايو).. ويرأس تحريرها شخصية بارزة من كتاب النظام (الأستاذ سمير رجب) ومع ذلك فإنه لم تنشر تلك الجريدة كلمة واحدة عن موضوع الجبهة الوطنية هذا.. سواء بالخير او الشر.. بل ولم تعلق ولو تلميحا علي تصريحات السيد رئيس الجمهورية رئيس الحزب الوطني حول موضوع الجبهة هذا عندما وجهت اليه حديثا صريحا مباشرا بشأنها.. في اجتماعه الضيق بالاعلاميين ورغم انني نشرت ذلك في جريدة الوفد معتبرا تصريحاته ضوءا اخضر لإقامة الجبهة.

كذلك لم يتحدث احد زعماء الحزب الوطني عن الموضوع حتي اليوم سوي تصريحات السيد د. يوسف والي امين الحزب الذي ابدي استخفافا بالفكرة وبفكرة التآلف مع الاحزاب الأخرى اصلا وذلك علي صفحات مجلة المصور نفسها. وهذا الصمت او التجاهل يعكس التردد والخلاف داخل الحزب الحاكم حول هذه القضية.. وهذا يمثل ظاهرة صحية.. وأمر طبيعي ان تقاتل مجموعات أعداء النشاط السياسي في الحزب وغيره من الاحزاب ضد اي خطوة تؤدي الي بعث ذلك النشاط علي مسرح السياسة المصرية وهي تكسب وتهلب وتحتفظ بجميع امتيازاتها بل تزيد.. في إطار السلبية العامة المفروضة علي الشعب المصري كله.. ومن هنا نحن نقدر تماما قيمة وجهد الاستاذ مكرم محمد احمد وكل زملائه داخل الحزب الوطني الذين يعبرون في صراحة عن وقفتهم تجاه مصلحة الشعب المصري المباشرة في المرحلة التاريخية الراهنة..

ولكن نخشي ان نقول ان مقال الاستاذ مكرم يكشف عن أنه وزملاءه الواعون الكرام قد اعتورهم اليأس ونال منهم الإحباط.. فأخذوا يوجهون السلاح في الاتجاه غير الصحيح.. اذ فاجأنا الاستاذ مكرم في عدد «المصور» الأخير بالقول ان مشروع الجبهة الوطنية قد لفظ انفاسه او كاد علي صخرة الخلاف القديم بين الحزب الوطني والوفد. ووجه اللوم الي حزب الوفد انه المسئول عن هذه النتيجة السيئة.. لماذا: لأن الوفد طالب بتغيير الدستور كما طالب بتخلي الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطني.

ومن المهم هنا ان نسجل ان الاستاذ مكرم قد أقر بصحة المطلبين اللذين طلبهما حزب الوفد ولكنه قال ان الوقت غير مناسب. كما انه من المهم ان نسجل ان الأستاذ مكرم قال بكل أمانة انه إذ اما حدث وتخلي الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطني لتشرذم الحزب وتمزق واندثر!! وبذلك تحرم مصر من حزب وسط يمثل الأغلبية.

أولا ان أغلبية الحزب الوطني لا تمثل الوسط.. بل اليمين المتخلف باعتبار تلك الأغلبية من الرأسمالية الطفيلية المفسدة في الارض والمعادية للديمقراطية!!

ثانيا ان هذا اعتراف علي صريح من كاتب امين وشريف ان ذلك الحزب ليس حزبا يمثل الاغلبية.. بل هو سيندثر بمجرد ترك رئيس الجمهورية رئاسته.. اي أن التأييد الشعبي للنظام القائم.. هو في الحقيقة تأييد لرئيس الجمهورية حسني مبارك وليس لأي لقادة الحزب الوطني كما هو الحال في كل بلاد العالم الديمقراطية. ويشكر للأستاذ مكرم محمد احمد شجاعته واحترامه لشرف الكلمة ان يعترف بهذا الاعتراف الصريح علانية..

نأتي بعد ذلك لجوهر المقال وهو تحميل حزب الوفد مسئولية وفاة مشروع الجبهة الوطنية تقريبا.. وليسمح لنا الأستاذ مكرم أن نقول له انه لضعف بل لانعدام ممارسة الحزب الوطني للنشاط السياسي وتعوده علي الشمولية ووحدانية واحتكار الوجود فإنه لا يعرف أن موضوع اجتذاب الاحزاب الاخري للجبهة معه خصوصا بعد أن افتقدت بناره سنوات طويلة عملية صعبة ومعقدة وتحتاج الي جهد كبير.. لا ليس الامر سهلا.. وليست إقامة الجبهة تحتاج فقط الي أن يقول حزب من الأحزاب لأحزاب أخري تعالوا نتعاون.. فيقول الآخرون لنا شروط.. فتنتهي المقابلة ويسدل الستار!

إنك تقول ان الوفد له حق في مطالبه.. ولكن الظرف غير مناسب.. حسنا هذا يستدعي البحث عن نقاط التقاء في منتصف الطريق.. ان الجبهة تعني تنازلات متبادلة.. وقد ضربنا مثلا مرة بحكاية اسلوب اختيار رئيس الجمهورية.. فاقترحنا علي الحزب الوطني علي صفحات هذه الجريدة ان يفتح باب تقدم من يريد لمجلس الشعب أن يرشحه رئيسا ليتقدم ببرنامج ويلقي خطابا امام مجلس الشعب.. ويعقد اجتماعات ليكسب مساندة الشعب للضغط علي مجلس الشعب لاختياره.. وقلنا ان ذلك نوع من الشكل الديمقراطي لعملية الاستفتاء.. ولم يرد احد علينا.. وهناك اقتراحات عديدة.. في مجال مواجهة المطالب المختلفة للأحزاب وهي تقدم رؤيتها لكيفية مواجهة الارهاب. أما ماأعلنه الاستاذ مكرم من أن المشروع لفظ أنفاسه فهذا أمر من قبيل «التلكيك» كما يقول العامة..

إن الأستاذ مكرم اعترف بأن الوفد اتخذ مواقف ممتازة في قضية الارهاب وهذا ليس بغريب علي الوفد، فهو في الحقيقة تكثيف وتجميع لكل تاريخ مصر الديمقراطي والليبرالي.. ولابد أن توضع هذه الحقيقة في الحسبان ومفاوضو الحزب الوطني العاري من اي تراث ديمقراطي بل الذي يحمل علي كتفيه اثقالا من الشمولية والديكتاتورية.. يتباحثون معه.. ومع غيره من الاحزاب.. من اجل جمع شمل الشعب في جبهة واحدة ضد التطرف والإرهاب.

ولابد للحزب الوطني أن يبذل جهدا لكسب ثقة سائر الاحزاب.. وأن ينزل من عليائه فسياسته هي التي جلبت مصيبة الإرهاب والتطرف الي مصر باعتراف كل قادته عندما يحملون السادات اليوم مسئولية فتح الأبواب للمتطرفين والارهابيين علي مصراعيه لضرب خصومه السياسيين.

تواضعوا إذن واشعروا ببعض المسئولية.. وتقدموا.. وتنازلوا.. وخذوا واعطوا.. فقد بلغ السيل الزبى.. وسيغرقنا الطوفان جميعا.. ولا عاصم لأحد من المصير الأسود الذي ينتظر شعب مصر كله!!

عبد الستار الطويلة

المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٢

لماذا تعثر قيام الجبهة الوطنية ؟



قضية الاصلاح الاقتصادى والاصلاح السياسى

بقلم : مكرم محمد أحمد

☐ كان الوفد هو الذى ألح على ضرورة أن تكون الأولوية كاملة لخطوات الاصلاح السياسى ، لكن دعوة الوفد تجد الآن قبولا واسعا فى أوساط مثقفين عديدين ينتمون إلى كل التيارات . منطق هؤلاء ، أنه إذا كانت الدولة تتبنى الآن نهجا اقتصاديا مختلفا يقوم على إعادة الاعتبار لقوانين السوق والاعتراف بالدور الحيوى للمشروع الخاص ، فإن عليها أن تدرك ، أن ليبرالية الاقتصاد لا يمكن أن تنهض بغير ليبرالية سياسية ، لأن ليبرالية الاقتصاد وليبرالية السياسة وجهان لنظام واحد يستحيل أن تأخذ بأحدهما كى تغفل الآخر ! ومن ثم فإن الاصلاح الاقتصادى ينبغى أن يقترن بإصلاح سياسى واسع يسقط كل القيود أمام قيام الأحزاب ، وينهى التحفظات التى تعوق حرية إصدار الصحف ، ويعجل بانشاء دستور جديد يعكس فلسفة الحكم الراهن .

تلك مقولة قد لا يستطيع احد ان يشكك فى صحتها ، لكن وجه الخطا فى تصور هؤلاء ، انهم يتصورون ان المجتمع يمكن ان ينتقل من النظام الشمولى الى النظام الليبرالى ! على نحو ما ينتقل الإنسان إلى مسكن جديد ! ، او يغير ثيابا قديمة ! ، واحسب ان الأمر اكثر تعقيدا من ذلك ، لأن هناك امرا واقعا يفرض نفسه ، ولأن هناك قوى عديدة تعوق التغيير تصارعها قوى اخرى تتعجل خطواته ، ولاننا فى النهاية إزاء نظام جديد يخرج من رحم نظام قديم فى مخاض صعب ، لايتم بين يوم وليلة ، ولكنه يتم عبر مرحلة انتقالية شاقة ، تقتضى الاحتراز والتدقيق والخطو الصحيح ، حتى لا يقع النكوص والارتداد ونجد انفسنا فى مواجهة المجهول !

.. ومن ثم يصبح تجاوزا لطبيعة المرحلة الانتقالية بكل مشاكلها وشروطها ، أن نطلب ، ونحن لم نزل فى مرحلة التحول ، اكتمال خطوات الإصلاح السياسى ، كما يصبح نوعا من التعسف ، أن نحاكم الوضع الراهن وكأننا قد انجزنا ليبرالية الاقتصاد فى غيبة كاملة لوجهها الآخر المتمثل فى الليبرالية السياسية !

إننا لم ننجز بعد هذا التحول الليبرالى الكامل فى ميدان الاقتصاد ، حتى تكتمل للمجتمع كل سمات الليبرالية السياسية لاننا لم نزل على الطريق ، نقابل صعوبات عديدة متنوعة ، اكثرها مفاجىء لا دخل لإرادتنا فيه ، وبعضها لا يخلو من تآمر قوى خارجية لا تريد لمصر أن تنهض من كبوتها ، فضلا عن المصاعب التى تتعرض لها فئات عديدة من المجتمع بسبب اعباء الإصلاح وآثاره الجانبية .

ربما يكون خطونا وئيدا اكثر مما ينبغى ، وربما يكون حذرا باكثر مما يتوقع البعض ، لكننا نعبر مرحلة شائكة تقتضى توافق الخطو بين مسيرة الإصلاح السياسى ومسيرة الإصلاح الاقتصادى وأحسب أننا قد حققنا بعض النجاح فى ذلك .

● ثمة إجماع مصرى الآن على ضرورة الأخذ بنهج اقتصادى جديد يحترم قوانين السوق ويعطى الفرصة كاملة للمشروع الخاص .. اى ان السياسات الاقتصادية الجديدة تلقى

قبول المجتمع وموافقته رغم ميراث فكرى سابق !

● وثمة سياسات مالية ونقدية مستقرة أثمرت آثارا ايجابية ، تجسدت فى هذه الثقة المتزايدة التى دفعت العديد من المصريين الى المشاركة والإسهام الجدى ، بعد طول عزوف وإحجام .

● وثمة إنجازات جوهرية واضحة فى قضية الإصلاح السياسى لا مجال للتقليل من اهميتها ، لاننا نعيش بالفعل مجتمعا جديدا يقوم على التعدد الحزبى ، شكلا وموضوعا ، يحترم الراى والراى الآخر ، ويفسح المجال لحرية التعبير والصحف .

واحسب ان الطريق كان مفتوحا لانطلاقة كبيرة تختصر مصاعب الإصلاح الاقتصادى وتختزل ضوابط الإصلاح السياسى ، لولا هجمة الإرهاب الشرسة التى قوضت واحدا من اهم مصادر الدخل القومى ، وجعلت الكثيرين ياخذون موقف الترقب والانتظار .

□□□

ولنتأمل ماذا حدث فى الاتحاد السوفييتى ، لأن ما حدث فى الاتحاد السوفييتى درس لا ينبغى لأحد أن يتناساه أو يخطىء فهمه .

لقد كان جورباتشوف راغبا فى إصلاح حقيقى يمكن الاتحاد السوفييتى من تجاوز أزمته الخانقة ، كان يريد الإصلاح السياسى والإصلاح الاقتصادى ، دفعة واحدة . وكان يظن انه سوف يكون قادرا على أن يضبط عجلة الإصلاح بما يضمن تطوير مؤسسات الحكم السوفييتى على نحو يصون وحدة الاتحاد السوفييتى ويحفظ دور الحزب القائد !

ويجدد شباب الدولة وحيويتها !

كانت المتاجر خالية ، وكانت طوابير المواطنين لاتجد شيئا يساعدها على شتاء قارس عزّ فيه الطعام والوقود بعد ان أصاب الاضطراب والفوضى مؤسسات الإنتاج والتوزيع السوفييتية .

لم يفطن جورباتشوف إلى خطورة الوضع ، كان يعتقد أن الأزمة الاقتصادية المتفاقمة فى الاتحاد السوفييتى سوف تجد حلّا لامحالة فى ظل البروسترويكا التى اطلقت العنان للحريات السياسية ، لانه ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان ، ولأن الإنسان السوفييتى ربما يجد فى استعادة حريته ما يمكنه من الصبر على جوعه !

■ اخفق جورباتشوف فى ان يوازن بين مطالب الإصلاح الاقتصادى ومطالب الإصلاح السياسى وإذا بالجماهير التى خرجت تنتصر لحريتها التى عادت مع البروسترويكا تخرج بعد اشهر قليلة الى الميدان الأحمر ، تلعن جورباتشوف لانها لم تجد فى البروسترويكا العزاء الذى يعوضها عن غياب الطعام ، لأنه إن كان صحيحا ان ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان فالصحيح ايضا ان من لايملك قوته لا يملك غده او حريته او قراره .

لم يستطع جورباتشوف ان يضبط عجلة الإصلاح فى اتجاهها الصحيح بين تيارين متعارضين يتنازعان الساحة السوفييتية ، اعداء الإصلاح الذين يودون الابقاء على الأمر الواقع ، ويتصورون ان اى تغيير هو نكوص وارتداد وخيانة لمبادىء رفعوها إلى حد القداسة ، كى يتخفى فى ظلها امتيازاتهم الحزبية وفسادهم الطبقى ، يقابلهم

جماعات اخرى تحض على العجلة والإسراع ونسف كل المؤسسات القائمة ، لان التغيير ينبغى ان يتم دفعة واحدة ، ولان الاصلاح بشقيه السياسى والاقتصادى ينبغى ان يكون جرعة واحدة !

■ كان خطا جورباتشوف الآخر ، انه كان يرى بوصلة التغيير فى مراة الغرب وصحافته باكثر مما يراها فى الواقع السوفييتى ، .. وكان الغرب على استعداد لان يسبغ على جورباتشوف هالات المجد واضواء الشهرة ويصنع منه «رجل العام» و«بطل القرن» و«صورة الغلاف» ، لكنه لم يكن ابداً على استعداد لان يساعده على اخراج الاتحاد السوفييتى من ازمته الخانقة .

بل لعل هذا الاهتمام الاعلامى الواسع كان يستهدف ضمن اشياء عديدة ، إغراء جورباتشوف على قبول مبدا الإصلاح «جرعة واحدة» على امل ان يساعده الغرب ، لكن الغرب لم يساعده ، ومضت الأمور الى فوضى عارمة عجز جورباتشوف عن ضبط مسارها ، وتفكك الاتحاد السوفييتى ، واندثر مع نهاية القرن العشرين القطب الثانى الاعظم فى عالمنا .

□ □ □

ما حدث فى الصين كان شيئا مختلفا ، كان الصينيون أكثر احترازا من جورباتشوف ، رغم انهم كانوا قد بداوا الإصلاح الاقتصادى فى فترة مبكرة عن الاتحاد السوفييتى ، رفض الصينيون ضغوط الغرب واصروا على ضرورة أن تسبق خطوات الإصلاح الاقتصادى الإصلاح السياسى ، وعندما وقعت احداث الميدان السماوى قمع الصينيون اضرابات الطلاب بقسوة بالغة رغم تهديدات الغرب بالامتناع عن توريد التكنولوجيا المتقدمة وإنهاء حق الصين فى وضع أفضل فى التجارة الدولية .

اخفق نهج جورباتشوف الذى ادى إلى زوال الاتحاد السوفييتى ، ونجح نهج هيساو بنج الذى مكن الصين من قفزة هائلة فى مجال الإصلاح الاقتصادى تشير دلالاتها إلى أن الصين يمكن أن تكون مع بداية القرن الحادى والعشرين عملاقا اقتصاديا ضخما ينافس الولايات المتحدة واليابان والمانيا .

وبرغم تباين الظروف والملابسات ، فإن ما حدث فى الاتحاد السوفييتى يؤكد أن ثمة شروطا وضرورات يفرضهما الواقع ، لا يمكن القفز عليهما أو تجاهلهما عندما يخوض المجتمع مرحلة انتقال وتحول ضخم وإلا كانت النتيجة قفزة فى المجهول أو فى الظلام ، لا يستطيع أحد أن يضبط وجهتها ومسارها .

وأظن انه رغم ظروف الاختلاف والتباين ، فإننا نستطيع أن نلمح بعض التشابه ، ففى الاتحاد السوفييتى كما هى الحال فى مصر ، كان هناك دعاة الأمر الواقع الذين لا يريدون التغيير حماية لأوضاعهم ومصالحهم ، وكان هناك على الجانب الآخر من يريدون التعجل والإسراع ، دون حساب حقيقى لمخاطر خطو غير محسوب ، لا يقيم وزنا لاعتبارات الواقع ومشاكله .

إننا نستطيع أن نأخذ من قضية الإصلاح الاقتصادى فى مصر أكثر من عظة ومعنى .

فى قضية القطاع العام ، كان هناك من يرون أن الاقتراب من قضية القطاع العام هو ...

اقتراب من قدس الاقداس ، رغم خسائره الضخمة التى لم يعد فى وسع الاقتصاد المصرى أن يتحمل اعباءها ، وكان هناك على الجانب الآخر ، من يرون الحل الأمثل ، فى إغلاق القطاع العام بالضبة والمفتاح ، دون أن يسألوا انفسهم ، ماهو البديل ؟ وهل تستطيع الرأسمالية الوطنية والاستثمارات القادمة من الخارج أن تسد الفراغ ؟ وماهى النتائج المتوقعة عندما يتم تسريح مئات الألوف من العمال ؟!

كان الحوار بين هذين التيارين اشبه بحوار الطرشان ، لأن كلا منهما يخاصم واقعا يفرض ضروراته على صاحب القرار .

إننا نجابه الموقف نفسه الآن ، ونحن نتحدث عن ضرورة الإسراع فى خطوات الاصلاح السياسى ، متجاهلين بعض الضرورات التى يفرضها الواقع المصرى .

ولنسأل انفسنا ؟

- هل يمكن ان يكون إلغاء قانون الطوارىء مطلبا صحيحا ضمن مطالب الاصلاح السياسى ، بينما جماعات الإرهاب تعصف بامن الوطن ، تنشر القتل والذعر بين الناس ، ام أن الامر مجرد شعارات ومزايدات تتجاهل ضرورات واقع نعايشه كل يوم .

لقد كان يمكن إلغاء قانون الطوارىء ، بل وإلغاء كل القوانين الاستثنائية او المسماة كذلك ، لو اننا قبلنا بقانون للإرهاب ، لا تخرج احكامه ونصوصه عن قانون الإرهاب البريطانى ، يساعد الأمن على مهمته الصعبة ، لكننا تشبثنا بالرفض ، وقدمنا الف حجة والف دليل على أن الحل الديموقراطى الصحيح هو اللجوء الى القاضى الطبيعى ، رغم اعترافنا المعلن ببطء التقاضى فى

مصر ، إلى حد يهدد رسالة العدالة والقصاص .

ولنسأل انفسنا سؤالا آخر :

هل يمكن ان يكون ضمن المطالب العاجلة للإصلاح السياسى ، إسقاط كل الضوابط على قيام الأحزاب ، قبل أن نفصل فى هذه القضية الخطيرة المتعلقة بإمكان قيام الاحزاب فى مصر على اسس دينية ، أم اننا نندفع وراء شعارات ومطالب لا ندرك ابعادها ونتائجها ؟!

نستطيع أن ننتقد لجنة الأحزاب ، لأنها ضيقت أكثر مما ينبغى ، لكن ما من شك فى أن اللجوء إلى القضاء صحح هذا القصور ليصبح فى مصر الآن مايزيد على ١٤ حزبا ، تضم كل التيارات وكل القوى الشيوعيين والناصريين والوفديين والليبراليين والقوميين ودعاة الاقتصاد الموجه ، وانصار الاقتصاد الحر ، إضافة الى أحزاب عائلية وأسرية ، بعضها ينشد المجد وبعضها ينشد الارتزاق ، فضلا عن احزاب أخرى بغير هوية تؤجر صحفها ومقارها لمن يدفع من جماعات الإسلام السياسى .

إننى أعلم ان هناك تيارا متزايدا يدعو - ولو من باب التجريب - إلى الاعتراف بحق جماعات الإسلام السياسى فى تشكيل احزاب سياسية ، بما فى ذلك تلك الجماعات التى تحض على العنف . حجة هذا التيار ، إن العمل العلنى فى إطارى الشرعية والقانون سوف ينهى كل مبررات العمل السرى الذى يرتبط بالعنف والتآمر ، بل لعل هناك من يتوقع أن تكون نتيجة ذلك عشرات من الاحزاب والفرق ، جميعها

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصور

التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩٣

يرفع رايات الإسلام ، تتصادم برامجها وافكارها بل ويكفر بعضها بعضا .

.. ولكن هل يكون ذلك حلا صحيحا ، يحفظ وحدة الوطن ، واستقراره ، ويكفل المنافسة المشروعة والمتكافئة بين احزاب مدنية ، لا يدعى اصحابها العصمة ، واحزاب دينية تكفر كل من يخالفها الراى او النهج ؟!

□ □ □

لست من انصار الأمر الواقع ، ولست من هؤلاء الذين يرون ان كل شىء على مايرام وان الخيرة فيما هو قائم ، بل ولعل واجب الصراحة يقتضى منا ان نقول ، دون مواربة ، إن التغيير مطلب ملح وعاجل ، وان ثمة رغبة جارفة في غد جديد ، يصعب تجاهلها وإهدارها ، لانه إن كان صحيحا ان ثمة مخاطر فى ان تسبق خطوات الإصلاح السياسى خطوات الإصلاح الاقتصادى ، فإن ثمة مخاطر اخرى فى ان تتاخر خطوات الاصلاح السياسى عن مسيرة الإصلاح الاقتصادى .

وإذا كان النهج السوفييتى قد اثبت خطأه ، فإن النهج الصينى الذى يرجىء الإصلاح السياسى إلى تمام اكتمال الإصلاح الاقتصادى قد لا يكون هو الحل الصحيح ، لانه لاشىء يحول دون توتر مفاجىء يهدد استقرار المجتمع ، مثلما حدث فى الميدان السماوى ، ولأن البشر ـ كل البشر ـ يتوقون الى إشباع متكامل تتوازن فيه حاجات النفس وحاجات الجسد ، الحرية والخبز اللذان يمثلان مطلبين متكاملين لا يغنى احدهما عن الآخر .

التغيير مطلب ملح وعاجل ، لكن مشكلة التغيير فى مصر ، ان كل جماعة تنظر اليه من منظورها الخاص دون اعتبار لظروف الواقع العملى التى قد يكون من الصعب تجاهلها ، ودون اعتبار لأهداف هذا التغيير ومراميه .

وعندما نسمع ضمن مانسمع ، أن المطلوب تغيير شامل فى السياسات وفى الأشخاص ، فإننا نتساءل : مامعنى هذا التغيير المنشود فى السياسات ، إن كنا نتفهم الدواعى التى قد تتطلب تغيير الأشخاص ؟!

اية سياسات تلك التى نريد تغييرها ؟

هل هى سياسات الإصلاح الاقتصادى التى تفتح الأبواب لكل من يريد ان يسهم او يشارك وتحترم قوانين السوق ، وتشجع كل يد منتجة وتعطى للمنافسة الشريفة دورها الصحيح فى ضبط مسار حركة الاقتصاد فى المجتمع ؟!

ام هى سياسات الإصلاح السياسى التى تؤكد على الالتزام بنظام للحكم يقوم على التعدد الحزبى ، يحترم الراى والراى الآخر ، يفسح للاحزاب فرصا متكافئة متساوية فى الوصول الى الجماهير .

قد يكون من حقنا ان نطلب تغييرا شاملا فى الأداء ، لأن بعضا من هذه السياسات الصحيحة يتعثر او يندثر بسبب سوء الأداء ، اما ان نطلب تغييرا شاملا فى السياسات فهذا هو الأمر الذى يتعذر فهمه ، لأن معنى تغيير السياسات الراهنة ، ان ندور حول انفسنا فى حلقة مفرغة ، ما إن نستقر على شىء حتى نلفظه !

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصور

التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩٢

نعم لابد من تغيير شامل في الاداء ، يعزز قدرة المجتمع على إنجاز اهدافه الصحيحة ، ويضمن وحدته وتكاتفه على مسيرة الإصلاح ، ولو اننا سالنا اى مواطن مصرى ماذا يريد من قضية التغيير ، لكان رده الفورى ، العمل الجاد ، والقدوة الصادقة ، وطهارة الذمة واليد ، اى انه يريد اداء جديدا يرقى إلى مستوى الأهداف المنشودة .

كيف يتحقق هذا الأداء ؟

وماهى علاقته بقضية الإصلاح السياسى ..

لم يزل للحديث بقية ..

مكرم محمد أحمد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٣

الحوار حول الجبهة مازال مستمرا: مع مكرم محمد أحمد مرة أخري..

بإستمرار عمليات الارهاب الجنونية كل يوم فان قضية الجبهة الوطنية ستظل القضية الأولي لانقاذ الوطن..

وفي العدد الاخير واصل رئيس تحرير المصور مناقشتها.. وهو بالمناسبة رئيس التحرير الوحيد لصحيفة قومية الذي يناقش تلك القضية.. مما يجعلنا نكرر الدهشة مرة اخري من عزوف رؤساء التحرير القوميين الاخرين عن مناقشتها.. رغم ان الاستاذ ابراهيم نافع رئيس تحرير الاهرام يكتب بشكل متواصل مقالات ممتازة عن خطر التطرف والارهاب ومازالت صحيفة الحزب الوطني (مايو) تتجاهل الحديث عن الجبهة الوطنية - بكلمة واحدة - علي اي حال.. إننا نجد في مقال الاستاذ مكرم محمد الأخير - اعترافا بحقائق معينة قفزت علي السطح السياسي في البلاد.

فهو يقرر أن دعوة الوفد بضرورة ان تكون الاولوية كاملة لخطوات الاصلاح السياسي لم تعد قاصرة علي الوفد بل تجد الآن قبولا واسعا في أوساط مثقفين عديدين ينتمون إلي كل التيارات..

والاستاذ مكرم ونحن نعلم ان أي قيادة سياسية تقع في خطأ جسيم اذا تجاهلت مثل تلك الحقيقة.. حقيقة ذلك القبول الواسع لاولوية خطوات الاصلاح السياسي.

وهو يقرر ان لجنة الاحزاب التي شكلتها القوانين التي وضعها الحزب الحاكم ضيقت علي التصريح بالاحزاب اكثر مما ينبغي ولولا القضاء لاستمر ذلك التضييق.

انه اذا كانت هناك مخاطر في أن تسبق خطوات الاصلاح السياسي خطوات الاصلاح السياسي فإن ثمة مخاطر اخري في ان تتأخر خطوات الاصلاح السياسي عن مسيرة الاصلاح الاقتصادي.

ان التغيير مطلب ملح وعاجل وان ثمة رغبة جارفة في غد جديد يصعب تجاهلها واهدارها.

ان التغيير الذي يريده اي مواطن مصري هو العمل الجاد والقدوة الصادقة وطهارة الذمة واليد..

وترجمة ذلك ابراز قيمة العمل بدلا من التهليب والنهب.. وان يضرب كل مسئول وكل جهاز سلطة مثلا امام الجماهير للتفاني والتجرد.. ثم محاربة الفساد حربا لا هوادة فيها..

ومرة اخري نقدر كثيرا جدا للأستاذ مكرم محمد احمد امانته وصراحته إحساسا منه بمسئوليته عن الوطن وشرف القلم الذي يحمله.. بل نحن نتفق معه في بعض الحجج التي اوردها في مقاله الاخير.

- مثلا ان اعمال الارهاب وهجمتها الشرسة قد أعاقت تطورنا نحو الديمقراطية.

- كذلك ان سياسة جورباتشوف في الاتحاد السوفيتي كانت خاطئة تماما وإلا ما حدث ما حدث بهذا الشكل المدمر لدولة بكاملها..

- أن هناك عددا كبيرا من الاحزاب تضم معظم الاتجاهات السياسية في البلاد بل نحن نقول كل الاتجاهات بما فيها الاتجاه الديني ممثلا في حزب العمل - ولكن وجهة الخلاف الاساسية بيننا وبين الاستاذ مكرم محمد احمد تبقي .. ويبدو انها ستبقي لفترة طويلة.

فكل ما اثير حتي الآن هو من طبيعة الاشياء اي وجود خلافات في نظرة ورأي الحزب الحاكم وحزب الوفد الحزب المعارض الاساسي في أي جبهة وطنية ديمقراطية حقيقية في مصر ضد الارهاب.

وهذا الخلاف يقتضي اقامة حوار واسع ومكثف بين ممثلين للحزب الوطني وحزب الوفد وسائر الاحزاب التي تعلن استعدادها لدخول جبهة

هذه مهمتها الاساسية مواجهة التطرف والارهاب.

ويكون هدف هذا الحوار الوصول لتحقيق تلك الجبهة.. ولذلك يجب ان يكون حوارا جادا ونابعا من نية حقيقية وادراك حقيقي بخطورة الاوضاع واحتياجها إلي جمع شمل الامة فعلا..

ونحن نسأل الاستاذ مكرم محمد احمد أين تدور المناقشات والحوارات بين الحزب الحاكم واحزاب المعارضة وعلي رأسها الوفد للتغلب علي العقبات في طريق اقامة الجبهة.

لقد ظللنا نحاور اسرائيل سبع سنوات علي كيلومتر من الارض «طابا».. ويواصل العرب جميعا التفاوض مع اسرائيل منذ ربع قرن ولم يحققوا شيئا يذكر حتي الآن ومع ذلك مازالوا يتفاوضون..

فلماذا الفتور في استمرار التفاوض من أجل الحل الوحيد للقضاء علي الارهاب وتحقيق الاستقرار للوطن..

ولماذا لا يقدم الحزب الوطني أي تنازلات لاحزاب المعارضة مادامت قد اعترفت ان مطالبها صحيحة ولكن الوقت غير مناسب لتطبيقها.

ولنضرب امثلة بسيطة جدا اذا ما طبقها الحزب الوطني ستكون دليلا علي جديته.. ان تعديل الدستور مرفوض حاليا من الحزب الوطني - وبالتالي اجراءات انتخاب رئيس الجمهورية ستظل كما هي.

لماذا لا يمارس الحزب الوطني بعض الشكل الديمقراطي كما اقترحنا من قبل كأن يفتح الباب لمن يريد اقناع مجلس الشعب باختياره مرشحا لرئاسة الجمهورية وتعقد اجتماعات لهذا المرشح.. ويخطب في مجلس الشعب كي يختاره؟..

ان احزاب المعارضة المرشحة لدخول الحزب كلها تؤيد انتخاب حسني مبارك رئيسا.. لماذا لا تحترمون انتم الشكل الديمقراطي علي الاقل.. لتحريك نشاط سياسي في البلاد..

اذا كان النظام متمسكا باستمرار الاحكام العرفية لاسباب يراها وجيهة من وجهة نظره لماذا لا يقدم للاحزاب تنازلات ديمقراطية يمكنها من التحرك السياسي وسط الجماهير.. فتعقد المؤتمرات الشعبية.. وتنظم مسيرات تحت حماية الشرطة.. ويظهر قادتها في التليفزيون والاذاعة؟

ولماذا لا يستشيرها النظام عند القرارات والقوانين المهمة؟

اننا لا نري أي بادرة علي الاطلاق من جانب الحزب الحاكم للتفاهم والتلاقي - بل بالعكس نجد اغلاقا غليظا أو وحشيا في وجهة أي تفاهم كان.

يستنكر سكرتير عام الحزب فكرة الحكومة الائتلافية.. مع انها الوصفة الملائمة تماما لظروف مصر الحالية.. للحيلولة دون استشراء تيار التطرف والاسلام السياسي.

انه من الممكن الا تتفق الاحزاب المعارضة والحزب الحاكم علي الخلافات الاساسية لاسلوب تطوير مصر.. ولكن من الممكن بعد الاتفاق علي الهدف الاول للجبهة وهو محاربة التطرف والارهاب.. الاتفاق علي مسائل صغيرة ولكنها مهمة في مجال النشاط الديمقراطي في البلاد.. وكذلك علي بعض الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي تقلل من المعاناة والعورات الاجتماعية الحالية.. لينعكس اثر ذلك علي تجفيف منابع الارهاب..

الأمر لا يحتاج إلي متاهات عن روسيا والصين ونيام نيام.. نحن هنا في مصر.. هل الحزب الوطني يري ضرورة للتعاون مع الاحزاب المعارضة استشعارا منه لخطر التطرف والارهاب أم لا؟.. هذا هو السؤال الجوهري.. الذي يجب ان يجيب عليه كل مسئول في هذا البلد حكوميا كان او معارضا فعلي تلك الاجابة ستترتب اشياء كثيرة أهمها.. اما انقاذ مصر.. أو خرابها!!

فالارهابيون لا يسكتون.. ولن يسكتوا!؟

عبدالستار الطويلة

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٢

دعوة لا تحتمل الانتظار

يكتبها اليوم :



محمود مراد

اعتقد انه من المهم جدا الان ان تجتمع الاحزاب المعارضة وعددها على ما اتذكر ١٢ او ١٣ حزبا سياسيا، لكى تعلن بشرف حل نفسها وفشلها جماهيريا . ومع ذلك اعتقادى بان هذه خطوة شريفة سيسجلها التاريخ لهذه الاحزاب الا ان هذا ضرب من الاحلام او تخريفة من تخاريف الحر والانفلونزا التى تغلق دماغى الان وانا اكتب هذه الاسبوعيات!

اما السبب، الذى دفع تخريفى الى هذا القول فهو هذه الموجة الارهابية التى تشهدها مصر المحروسة الان بينما يكتفى ابناؤها البررة بالاستنكار .. وتكتفى احزابها المصونة ببيانات الشجب شديدة اللهجة!

والحمد لله ان النبرة السائدة الان اخذت تصف ما يحدث بانه ارهاب وتنعت الجماعات الفاعلة بانها تنظيمات ارهابية.. واظن اننا كنا من اوائل الذين قالوا بذلك، على اى حال.. ليس ذلك هو المهم.. انما المهم فى رايي هو ان نتعامل بجدية شديدة مع سؤال يقول:

● وماذا بعد؟

●ما الذى ينبغى عمله.. وما هو دور الجماهير؟

ا ن السؤال يطرح قضية بالغة الاهمية. فهى قضية الوطن باسره، ومن هنا فإن الحل لا ينبغى ان يتم التفكير فيه فرديا بمعنى ان تقرر كل جهة ، وزارة كانت او مؤسسة أو خلافه.. خطة معينة ثم تنفذها بمفردها وبمعزل عن غيرها..

وهكذا مثلا نحن نرى جهودا مشكورة للاوقاف، واخرى للشباب والرياضة، وثالثة للاعلام، وهكذا.. لكنها كلها منقوصة تفتقد لشيء ما..

وفى تصورنا ، فإنه ان يلتقى قادة الوزارات والهيئات والمؤسسات المعنية وبعض المفكرين والمثقفين والكتاب - ليسوا بالضرورة من اصحاب الاسماء محترفة الاجتماعات - لمناقشات حرة موضوعية فى جلسات عمل مغلقة لوضع استراتيجية عمل يتم طرحها - فى مرحلة ثالثة - على اجتماع موسع لدراستها من كل الجوانب ثم عرضها على مؤسسة الرئاسة لمناقشتها واقرارها لتبدأ تنفيذها على الفور فى تناسق وتناغم بحيث تتكامل الادوار وتسد معظم - ان لم يكن كل - الثغرات.

وفيما نتصور فإن هذه خطة عاجلة يتحتم الاسراع فيها لتكون فى صيغتها النهائية بعد ثلاثة اسابيع على الاكثر فنحن فى محنة حقيقية ينبغى ان نتحرك فى مواجهتها بكل الحزم والعزم.

- وعلى سبيل المثال.. هل يمكن ان نترك للشرطة كل المهمة فنلقى عليها بكل العبء؟

ان تجارب الحرب التى خضناها ، وبالذات حرب الاستنزاف ٦٨ - ١٩٧٠ [وهى حرب مستقلة] كسبنا فيها تجربة الدفاع المدني، وكيف كانت تتشكل مجموعات من الشباب كانت تساعد في حراسة المنشات الحيوية والمرافق وغيرها..

فلماذا لا نكرر هذه التجربة ،فنجد فى كل موقع مجموعة منتقاة من الشباب الفاهم الواعى لمساعدة الشرطة فى حراسته ومراقبة التحركات حوله..؟

- وعلى سبيل المثال.. هل يقتصر دور المجلس الاعلى للشباب والرياضة على كرة القدم فقط وبعض اللعبات الاخرى ذرا للعيون وعدد من المحاضرات لمجرد التسجيل التاريخى ! ام انه يمكن ان يكون له دور تثقيفى سياسي، فيكون وعاء لكل الشباب ينضج فيه ثقافيا وسياسيا فيتصدى للانحراف ايا كان نوعه..

- وعلى سبيل المثال.. ما هى الصيغة الاعلامية الواجبة.. سواء كانت مرئية او مسموعة او مقروءة؟

- وعلى سبيل المثال.. ما هى عدد الاندية الموجودة فى مصر - التى تستوعب طاقة الشباب - ولماذا يمنع القانون انشاء اندية خاصة.. ولماذا لا يفتح باب الاستثمار -

المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٢

المقن - لانشاء اندية؟.. فمثلا ان مناطق عديدة فى العاصمة نفسها - فضلا عن آلاف القرى - تخلو من الاندية ، فى حين ان بعض الاندية يطلب مبالغ تصل الى عشرين الف جنيه رسم تاسيس لمن يطلب الاشتراك ، وهناك من قبلوا وتضم قوائم الانتظار آلافا مؤلفة، فاذا اعطت الدولة مساحة ارض جرداء فانه يمكن لالف اسرة فقط ان تدفع كل منها خمسة آلاف جنيه لتكون الحصيلة خمسة ملايين جنيه وهو مبلغ يصلح لتاسيس ناد يجرى استكماله على مراحل..

- وعلى سبيل المثال.. كم جهة تتعامل فى الاعلام الخارجي؟

اننا نعلم ان الهيئة العامة للاستعلامات هى صاحبة الاختصاص الاصيل ممثلة للدولة .. وهى تقوم بجهد مشكور وواضح..

ولكن السياحة ايضا لها ٢٦ مكتبا خارج مصر.. ولها ارتباطاتها وصلاتها..

والتعليم له ايضا مستشاروه الثقافيون.

وجهات اخرى عديدة.. فضلا - بالطبع - عن سفارات مصر وقنصلياتها.. فهل هناك صلة عضوية مستمرة بين كل هذه الجهات؟

نظريا.. سيقولون: نعم..

وعمليا.. لا تجد اى تنسيق!

اننا فى حاجة ملحة ، الى استراتيجية واضحة ومخططة لمواجهة الارهاب، داخليا وخارجيا وعلى كل مستوي.. حتى يعلم كل فرد دوره وحتى تتكامل المشاركة.. ليس فقط بهدف القضاء على الارهاب.. وانما - وهو الاهم - لكى نكشف ونفضح مراكزه خارج مصر.. سواء القريبة منا او البعيدة عنا !

لماذا تعثر قيام الجبهة الوطنية ؟!

٣ «« الأمــن الوطنى والاصــلاح الســياسى

المصدر : المصـــور

التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٩٢

بقلم :

مكرم محمد أحمد

لا أعرف ، لماذا قرر بعضهم ، ردا على مقالات المصور، انني اتكلم باسم الحزب الوطنى، ولماذا افترض آخرون، انني أستهدف تقويض مشروع الجبهة الوطنية لصالح هيمنة الحزب الحاكم؟! ولماذا تجاهل الجميع أسئلة مهمة تواجه مسيرة الإصلاح الشامل بشقيها الاقتصادى والسياسى؟!

لماذا ينكر علينا زملاء أفاضل، أن يكون لنا صوت مستقل فى عصر لايفرض على أحد أن يدفع ثمنا لشجاعة الراى والكلمة؟ لماذا ينكرون علينا أن يكون لنا رأى يعكس ما يعتمل فى ضمائرنا بصرف النظر عن اتفاقه أو اختلافه مع الحزب الحاكم، إن كان الكثيرون يجترئون القول الى حد الاختلاق دون خوف من حساب أو ضمير!

لقد كتبت ماكتبت، لا لأننى أريد أن أعلق أسباب الفشل على حزب الوفد أو أبرىء ساحة الحزب الوطنى، ولكننى كتبت لأننى أحس ان هناك أسئلة عضالا تواجه مسيرة الإصلاح الشامل، يصعب تجاوزها أو تجاهلها أو القفز عليها.

كان هدفى أن أضع الأسئلة واضحة صريحة، لعل بعضنا يخلص الاجتهاد بحثا عن حل صحيح يتجاوز خلافاتنا ومنافساتنا الحزبية الصغيرة... لم أخترع هذه الأسئلة ولم أختلق أسباب وجودها، لأن الاسئلة قائمة وموجودة فى واقعنا اليومى، ولن يفيد المستقبل المصرى أن نحاول إنكارها أو تغييبها أو أن ندير الراس بعيدا كى لانراها شاخصة امامنا، تبحث عن حل صحيح يعكس وفاقنا الوطنى!

□ كان سؤالى الأول، هل يمكن ان يكون لمصر دستور جديد، دون ان يسبق هذا الدستور اتفاق وطنى واسع على عدد من القضايا المهمة التى لم تزل موضع خلاف اساسى بين عديد من قوانا السياسية والحزبية؟!

□ وكان سؤالى الثانى، هل يمكن ان نطلق حق قيام الاحزاب دون اية ضوابط، قبل أن نفصل فى هذه القضية المهمة التى تتعلق بإمكان قيام احزاب سياسية على اسس دينية؟!

□ وكان سؤالى الثالث، هل يمكن ان يكون ضمن مطالب الإصلاح السياسى، إلغاء قانون الطوارىء مع تنامى ظاهرة الإرهاب التى اصبحت تهدد امن كل مصرى؟

□ وكان سؤالى الرابع، من المستفيد الآن من تفتيت قوانا الحزبية إلى نتف وشظايا صغيرة لن تستطيع الصمود امام تيار وحيد، يتصور انه القادر وحده على ملء فراغ الساحة السياسية؟

□ وكان سؤالى الأخير، ماذا يقصد هؤلاء الذين يطالبون بتغيير شامل فى السياسات، هل يريدون منا ان نلفظ هذه السياسات الجديدة التى تؤكد على تحرير الاقتصاد والاعتراف بقوانين السوق والأخذ بالتعددية الحزبية، لصالح حكم شمولى جديد يتخفى تحت شعارات عامة تقول «الإسلام هو الحل»؟

كان قصدى ، ولم يزل ، أن نسعى الى إجابات واضحة لهذه الأسئلة المشاكل، لأنه دون إجابات واضحة لهذه الاسئلة تلقى قبول المجموع الوطنى، سوف يظل الخلاف قائما

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصور

التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٩٢

حول طبيعة المرحلة القادمة من الإصلاح السياسى، وسوف يظل لكل فريق اجتهاده الوطنى دون وجود فرصة صحيحة تجمع كل هذه الاجتهادات فى تيار واحد يدعم مسيرة الديمقراطية والاستقرار إزاء جماعات الإرهاب التى تستهدف تقويض الديمقراطية والأمن.

مع الأسف، لقيت الكلمات سوء الفهم باكثر مما لقيت من رحابة الصدر.

تصور بعضهم اننى اضع العراقيل امام قيام الجبهة وان المقالات ليست اكثر من «كرسى فى الكلوب» حتى تنفض السيرة وتسود الظلمة ويعشعش اليأس ويندثر الأمل فى قيام الجبهة الوطنية، وتصور آخرون، ان المقصود بطرح هذه الأسئلة الآن، التسويف وكسب الوقت لصالح هيمنة الحزب الوطنى، وفى سياق هذا الفهم المغلوط كان هناك من يمسك بتلابيب الكلمات، لأنه «ضبطنى متلبسا» بالاعتراف باخطاء الحزب الوطنى الذى يمكن ان يندثر شظايا صغيرة إن غادره الرئيس إلى موقع محايد، أو باخطاء لجنة الأحزاب التى ضيقت اكثر مما ينبغى حتى اصبح الحكم الحقيقى للقضاء وليس لهذه اللجنة.

وربما يكون صحيحا، ان بعضا من هذه الأسئلة المثارة يعكس الآثار المتبقية من نظام شمولى لم يزل يلقى بظلاله على طبيعة المرحلة الانتقالية الراهنة، لكن الصحيح ايضا ان معظم الأسئلة المثارة تتعلق بتحديات حقيقية تواجه مستقبل الديمقراطية فى مصر، وتتطلب الحذر والحساب الدقيق وحسن التقدير.

□ □ □

لقد كنت أرجو من الزملاء الافاضل الذين ناقشوا هذه المقالات أن يقولوا لنا الرأى واضحا فى اى من هذه الأسئلة المثارة، لكنهم - مع الأسف - تجاهلوا لب الموضوع وجوهر القضية ليركزوا نقاشهم حول النوايا الغامضة والدوافع الخفية التى أملت كتابة هذه المقالات بينما الجميع يتحدث عن ضرورات الإصلاح السياسى الشامل!

نعم نحتاج إلى الإصلاح السياسى الشامل بمثل حاجتنا إلى الإصلاح الاقتصادى الشامل، لكن هذا الإصلاح السياسى يتطلب ظروفا وشروطا مواتية، واتفاقا وطنيا على ابعاد هذا الإصلاح ومراميه وحسابا دقيقا لموازين القوى على ساحة سياسية يمكن ان تقفز عليها قوى شمولية تتدثر بالديمقراطية اليوم كى تغتالها غدا.

إن أحدا لم يطلب إرجاء الإصلاح السياسى حتى تمام الانتهاء من الإصلاح الاقتصادى كما علق ساخرا أحد الزملاء الأفاضل، لكننا نطالب بالخطو المتلازم بين المسيرتين مع الحساب الدقيق لآثارهما المتوقعة على قضية الأمن الوطنى.

ولست اعتقد ان فى وسع احد ان يتجاهل الأخطار المحدقة بمصر الآن من جراء هذا الإرهاب المجنون الذى جعل حياة كل مصرى معلقة بمصادفة المكان أو الزمان، حتى تسلط الرعب والفزع على نفوس الجميع.. إننا حيال مخطط شرير يستهدف فى هذه المرحلة إشاعة الذعر والفوضى بين الناس بعد ان استهدف فى مرحلة سابقة تقويض السياحة وقد اصبحت واحدا من اهم مصادر الدخل القومى..

المصدر : المصور

التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٩٢

ومن ثم فإن كل خطوة نخطوها على طريق الإصلاح السياسى او الاقتصادى، ينبغى ان يكون حسابها الصحيح وفقا لآثارها المتوقعة على قضية الأمن الوطنى، التى ينبغى ان تسبق الآن كل القضايا، واظن ان اول متطلبات الأمن الوطنى، ان نجنب مصر الآن كل مايمكن ان يوسع الفرقة بين قواها السياسية وفئاتها الوطنية، أو يؤدى الى خلخلة تماسكها الوطنى فى مواجهة مخططات الإرهاب.

علينا أن نسأل أنفسنا ماهى الآثار المتوقعة على تماسك الموقف الوطنى، إن نحن ادرنا اليوم ظهورنا لحقوق العمال والفلاحين فى نصف مقاعد المجالس الشعبية، كما تطالب بعض القوى السياسية. ويطالب بعض المثقفين، وبالمثل فإن علينا ان نسأل أنفسنا ماذا يمكن أن يحدث إن رضخنا لمطالب صندوق النقد الدولى فى ضرورة الإسراع بخصخصة شركات القطاع العام دون أن تكون لدينا برامج واضحة لتحويل العمالة الفائضة وتدريبها واستيعابها فى أعمال جديدة.

نعم قد يكون صحيحا ان مشاكل الديموقراطية يمكن ان تجد حلها الصحيح فى المزيد من الديموقراطية، لكن مثل هذا القول يصبح نوعا من الشعر لا السياسة فى غياب اتفاق وطنى على ابعاد الإصلاح السياسى واهدافه، وفى غياب الحساب الدقيق لموازين القوى على الساحة السياسية.

□ □ □

ولنتدبر جيدا ماذا حدث فى الجزائر؟ كان حزب جبهة التحرير ينوء بكل المشاكل التى يمكن أن توجد فى حزب تقادم وجوده فى الحكم دون منافس حقيقى، ولم يكن هناك اتفاق وطنى بين قوى الديموقراطية على برنامج واضح محدد للإصلاح السياسى، وعندما أخطأ الشاذلى بن جديد، عن عمد او عن غفلة وأسقط قيد الدستور الذى كان يحظر قيام الأحزاب على اسس دينية، دخلت الجزائر فى غمار فوضى شاملة لم تزل تبدد طاقاتها حتى اليوم.

من هنا يجىء إصرارنا على ضرورة أن يسبق الإصلاح السياسى الشامل اتفاق وطنى على ابعاد هذا الإصلاح وأهدافه وحساب دقيق لموازين القوى على ساحة سياسية تتربص بها قوى شمولية تتدثر بالديموقراطية اليوم كى تتمكن من اغتيالها غدا.

ولعله يكون مفيدا ان يفعل الرئيس مبارك فى فترة ولايته الثالثة الشىء نفسه الذى فعله فى فترة ولايته الأولى، عندما دعا الى مؤتمر اقتصادى قومى ضم كل الاتجاهات وكل التيارات، كى يتم توصيف أبعاد المشكلة الاقتصادية بدقة ووضوح.

فى هذا المؤتمر، تأكد على نحو قاطع، أن الاقتصاد الوطنى لايمكن ان ينهض على نحو صحيح فى غياب دور واضح للمشروع الخاص والمبادرة الفردية، كما تأكد على نحو لايدع المجال لأى شك، ان إهدار قوانين السوق يؤدى مهما يكن التخطيط المركزى محكما وصارما إلى الاحتكار وغياب المنافسة والجودة، وظهور السوق السوداء، كذلك وضح فى هذا المؤتمر لكل الأطراف الوضع المأزق الذى آل إليه القطاع العام.

وأحسب اننا فى حاجة إلى مؤتمر وطنى مماثل، يدعو اليه الرئيس مبارك خلال فترة ولايته الثالثة، وتحضره كل القوى الديموقراطية والحزبية من اجل الاتفاق على الخطوط العريضة لبرنامج واضح شامل لأبعاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصـــور

التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٩٢

الإصلاح السياسى ، يضع فى اعتباره تلك الأسئلة الصعبة التى لم تزل تبحث عن حل صحيح يعكس وفاقنا الوطنى .

أنا لا أعرف ، ماذا يكون وقع مثل هذا الاقتراح على الحزب الوطنى ، الذى ينبغى أن يتفكر هو الآخر فيما حدث لجبهة التحرير الجزائرية عندما استمرات البقاء فى الحكم دون منافس حقيقى ، ترهل الحزب الحاكم وأصابه الفساد ، وأصبح معزولا عن مشاعر الجماهير ، وتحول إلى شلل وجماعات همها الوحيد أن تصون مصالحها الخاصة .. ، لا أعرف ماذا يكون وقع مثل هذا الاقتراح على الحزب الوطنى ، لكننى اشم فى المناخ رائحة مؤامرة تستهدف تصوير مصر وكأنها قد أصبحت مرتعا لفساد لا أول له ولا آخر ، كى يلقى الحزب الوطنى المصير نفسه الذى لقيته جبهة التحرير الجزائرية ويلصق فى اذهان الناس شيوع فساد الإدارة والحكم .

ثمة قصص وحكايات يتم ترويجها فى كل مجلس وناد عن الفساد الذى يضرب أطنابه فى دروب الحزب والدولة . بعض هذه القصص من صنع الخيال ، وبعضها الآخر يقوم على مبالغات وتضخيم لوقائع حدثت بالفعل ولم يكن لأحد غير الدولة فضل ضبطها وتقديمها لسلطات التحقيق ، لكن الأنكى والأكثر خطورة من ذلك أن تنتقل القصص والحكايات بمبالغاتها وحقائقها لتصبح جزءا من حرب الكلمات بين الحكومة والمعارضة فى مجلس الشعب .

ومع الأسف ، فإنه فى كثير من الأحيان تنتهى حرب الكلمات بين الحكومة والمعارضة والشارع والناس فى بلبلة وحيرة من كل ما يجرى ، لأن كلا من الحكومة والمعارضة قد قبل اعتذار الآخر وارتضى الاثنان حذف الشتائم والوقائع من مضابط الجلسات دون ان يعرف أحد ما هو الصحيح وما هو الخطأ فى تلك الاتهامات المدوية التى يتناولها الطرفان تحت قبة البرلمان .

إننى أعرف على وجه التحديد ان الروايات الكثيرة التى تدور فى بعض من اندية القاهرة حول اشتراك اثنين من ابناء كبار المسئولين فى مناقصة للتليفونات الدولية رواية وهمية من الأصل والأساس ، لأن المصادفة وحدها جعلتنى احضر تحقيقا على اعلى المستويات فى صحة هذه الشائعة ، إننى أعرف على وجه التحديد ، ايضا ان أول دوافع وزير السياحة فؤاد سلطان للتخلص من المتعاقدين القدامى فى منطقة سهل حشيش إصراره على الا يحدث لهذه المنطقة التى هى اجمل مناطق مصر قاطبة ما حدث للساحل الشمالى ، الذى توزعت أراضيه على النقابات والجمعيات وتحول إلى قرى ضخمة يسكنها المصريون لشهر او اثنين كل عام ، بينما كان يمكن أن يصبح وقفا على مشروعات سياحية ياتى اليها السياح الاجانب وتدر عائدا ضخما على الاقتصاد الوطنى ، إننى اعرف ذلك ،

لكننى أسال ، ماذا يفعل المواطن العادى الذى قد لاتكون لديه فرصة التدقيق او معرفة الحقائق ، فى الأغلب سوف يصدق كل شائعة !

□ □ □

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصـــور

التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٩٢

لا استطيع ان ازعم اننا نعيش مجتمع الأطهار البررة فمثل هذا المجتمع غير قائم وغير موجود ، لأن الإنسان بطبيعته يرتكب الخير ويرتكب الشر ، ولأن الفساد موجود فى كل المجتمعات ، ولعله فى مصر أقل كثيرا مما نراه فى بقاع عديدة ، لأن أحدا فى مصر لا يتستر على الانحراف أو يسكت عليه ولأن واحدا من أولويات الحكم مطاردة الفساد وتعقبه بسلطة القانون والقضاء وليس بسلطة القرار الادارى الذى يمكن أن يأخذ الناس بالشبهات .

ومع ذلك يظل جزء من مسئولية الدولة ، أن يرتفع اداء كل مسئول كبير الى مستوى يرقى فوق الصغائر والشبهات ، وأن تكون هناك حدود فاصلة واضحة تحول دون شبهة تسرب الفساد الى مستويات من المسئولين ينبغى أن تكون منزهة عن القصد والغرض ، وأن تكون هناك معايير متشددة تأخذ فى اعتبارها السيرة الشخصية والمسلك الخلقى ، لأنه ليس صحيحا ، إمكان الفصل بين ما هو شخصى وما هو عام ، إن تعلق الامر بشخوص الحكم او الوزارة .

إن الجانب الأكبر من السلبيات التى يعانى منها المجتمع المصرى لا يعود فى اعتبارى الى خطأ السياسات أو خطأ الأهداف ، بقدر ما يعود الى سوء الأداء الذى تتحتم مواجهته على كل المستويات ، بالتربية الصحيحة والتعليم العصرى والقدوة الحسنة ، والتشدد فى معايير العقاب والثواب والاختيار الصحيح لشخوص قادرة منزهة عن القصد والغرض .

مكرم محمد أحمد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١١ يوليو ١٩٩٢

هكذا تكون الجبهة بدون اتحاد سوفيتي أو صيني ؟

هكذا بدون اي غرق في مناقشات طويلة ومستفيضة ومشتتة الاتجاهات يمكن ان تقام الجبهة الوطنية الديمقراطية ضد الارهاب.

ففي بساطة شديدة بعد حادث انفجار الخازندارة وسقوط شهداء ضحيته. تحرك النائب النشيط الاستاذ احمد طه، وجمع عددا من العناصر النشيطة المتحمسة لفكرة التعاون والتلاحم الشعبي ضد التطرف والارهاب فوجد رد فعل حماسي لتنظيم عمل مشترك بين الحزب الوطني وسائر احزاب المعارضة المعادية للتطرف والارهاب.

وبالفعل جاء الاستاذان عبدالعزيز مصطفي واحمد يحيي ممثلين عن الحزب الوطني وهما لهما تاريخ مشهود في تنظيم العمل المشترك الجماهيري لاعادة فتح مقهي وادي النيل مع عناصر اخري مستقلة وحزبية.

وجاء ممثلون عن حزب التجمع وعشرات من العناصر المستقلة الواعية... وبدات عملية التنظيم لمؤتمر شعبي كبير بعد صلاة الغائب علي الشهداء وتم تنسيق هذا مع سلطات الامن.. ولم تحدث صعوبة من اي نوع.. بل اتخذت هذه السلطات الاجراءات اللازمة لحماية الاجتماع الكبير... ونصب عدد من منظمي الاحتفال من انفسهم حراسا ضد اي اندساس او تسلل من عناصر مخربة.

وبالفعل انعقد المؤتمر وارتفعت فيه هتافات الجماهير الغاضبة... وتبادل الخطباء منبر الخطابة.. وكان الاجتماع في الهواء الطلق.. ولم يحدث شيء وما كان لاحد ان يستطيع عمل شيء لان الجماهير ورجال الامن معا كانوا يحمون كل شيء جري.

وارتفعت الهتافات عن الوحدة الوطنية بالتفصيل وضد الارهاب ولم يرتفع هتاف واحد عدائي ضد الحكومة كما يخشي دائما بعض زعماء الحزب الوطني لان وعي الجماهير موجود.. وتعرف هدفها من عقد مثل تلك المؤتمرات واقامة الجبهة ذاتها.. وهو مكافحة التطرف والارهاب.

وهو هدف بسيط ومحدد ولا يجب ان يخيف احدا... ولا علاقة له بما يجري في الاتحاد السوفيتي والصين ووضع التغيير السياسي او الاقتصادي في مقدمة جدول الاعمال ام لا.

ان زميلنا الكاتب الوطني السياسي المخضرم الاستاذ محمود عبدالمنعم مراد عندما نادي منذ فترة طويلة باقامة الجبهة الوطنية الديمقراطية لم يكن يعني اكثر من هذا الذي حدث في شبرا.. وفي ميدان التحرير عند افتتاح مقهي وادي النيل مع تطوير لمثل هذه الاعمال.

فبدلا من ان ينفض اجتماع شبرا بعد المؤتمر الصاخب.. تبقي اللجنة التي نظمته وهي تمثل جميع الاحزاب والشخصيات العامة... وتبدأ تشرف علي المسائل المتعلقة بالنشاط الارهابي في تلاحم تام مع اجهزة الامن: الشقق المفروشة وسكانها... التفتيش في الشوارع وبجوار المرافق العامة لحصار اي اجسام او حقائب لا صاحب لها في اماكن تزدحم بالاوتوبيسات والميكروباسات وعربات النقل.. واقامة ندوات لتوعية الناس بالتطرف والارهاب وضرورة تدعيم الوحدة الوطنية وفي الصيف المدارس في الحي مفتوحة.. وكشف اي محاولة للاكراه الديني كهؤلاء المدرسين او النظار الذين يرغمون الفتيات الصغيرات علي التحجب وما اشبه.

ثم ان هذه اللجنة للجبهة يكون من مهامها مناقشة امكانيات اصلاح الاحوال في الحي عن طريق القنوات الشرعية والحلول الذاتية ايضا مثل اقامة مشاريع تشغيل الشباب دائما او في الصيف.. مع اختراع مجالات للنشاط واستنفاد الطاقة. سواء كان نشاطا فنيا او ادبيا او رياضيا.

والتعاون لتطوير الخدمات في الحي مثل المستشفيات وذلك لربط الجماهير بالانتماء للوطن.. اذ يلعب الارهابيون علي تلك المسألة... مسألة تخلف الخدمات وانتشار الفساد في ادائها.

ولو ان رجال الحي الاغنياء رأوا نشاطا جادا ووطنيا نظيفا في الحي من جانب لجنة الجبهة الوطنية فلاشك ان اغلبهم سيتطوع للتعاون معها

بالدعم المالي والمعنوي.. فرجال الاعمال يريدون الاستقرار كي يستمر نشاطهم وما يصرفهم عن المساهمة المادية هو ما يلحظونه في كثير من المشاريع الخيرية من تسرب وضياع للمال دون ان يعلم احد عنه شيئا.

ان تشكيل مثل تلك اللجان للجبهة في كل مكان... سيخلق حالة من الوعي والنشاط السياسي لدي الجماهير.. وسيحث المثقفين ورجال السياسة علي التحرك وبحث القضايا التي تعوق التعاون الي اقصي مدي في مجال مكافحة التطرف والارهاب.. بدلا من التفكك السياسي المزعج الموجود حاليا.. اضافة الي الانصراف واللامبالاة عن النشاط السياسي من جانب الجماير.. بينما نجد علي الجانب الاخر ان جبهة التطرف والارهاب يتزايد نشاطها في جراة شديدة... وتجد انصارا شجعانا يدافعون عنها ويبررون عمليات القتل التي تقوم بها بنصوص وتفاسير دينية جهارا نهارا وفي ساحات المحاكم.

وخارج مصر ينظمون صفوفهم ويمدون نشاطهم.. حتي ليعسكروا في قلب الولايات المتحدة نفسها التي يبدو انها لا تكترث حتي الان بل تعمل علي تغذية التطرف والارهاب في عالمنا العربي بهذه الضربات الارهابية الطائشة التي توجهها للعراق ولا يكون لها من نتيجة سوي نمو الاتجاهات المتطرفة والارهابية التي نكتوي نحن بها وتهدد بتدمير مكتسباتنا الديمقراطية المحدودة بينما الولايات المتحدة لايهمها اذ هي بفضل قوتها الهائلة يتملكها الغرور الي حد الايمان بقدرتها علي التعامل بل تطويع اي اتجاهات دينية ولو متطرفة للعمل معها.

وربما شجعها علي ذلك محاولات رافسنجاني المستميتة للتصالح مع الادارة الامريكية ودعوة الشيخ عمر عبدالرحمن في مؤتمرات صحفية تلك الادارة للتعاون معه للاطاحة بنظام الحكم في مصر.

ان التعاون بين احزاب مصر المعادية للتطرف مسألة ممكنة وسهلة بدليل ما حدث في شبرا أخيرا ومن قبل في مقهي وادي النيل وكل القضايا الخلافية الرئيسية بين الاحزاب سيحل بعضها من خلال العمل المشترك من اجل الهدف المحدد المشترك والبسيط: نحن جميعا ضد التطرف والارهاب.

هذا العمل المشترك سيحقق جوا من الثقة المتبادلة بعد اخطاء الحزب الوطني الرهيبة ضد احزاب مصر كلها.. وابسطها الخطأ الجسيم بتجاهلها والتضييق علي حركتها ونشاطها.

وقد قال لي صفوت الشريف وزير الاعلام انه امر شخصيا باذاعة مؤتمر شبرا الجبهوي في التليفزيون في جميع نشرات الاخبار.. وقد اقترحت عليه ان تزيد فترة الاذاعة من ثلاث او اربع دقائق الي عشرة وخمسة عشرة مع استقدام عناصر سياسية من الاحزاب والهيئات المختلفة للحديث والتعليق عليها وعلي احداث التطرف والارهاب.

هل لنا ان نتوقع ان يكون مؤتمر الجبهة الوطنية في شبرا خطوة علي نفس الطريق.. واستجابة لموافقة الرئيس مبارك في اجتماعه المحدود بالكتاب والصحفيين في مؤتمر الاعلام باقامة الجبهة الوطنية ونسأل صفوت الشريف وزير الاعلام ألم يأت الوقت كي نعقد اللجنة الوطنية من الكتاب والمثقفين التي دعا الرئيس مبارك لانعقادها لتبحث القضية من جميع جوانبها.

اظن ان الوقت مناسب جدا.. واقترح علي الوزير ان يكلف الاستاذ محمود عبدالمنعم مراد اول من دعا للجبهة الوطنية والاستاذ مكرم محمد احمد اكثر رؤساء تحرير الصحف القومية استجابة لتلك الدعوة.. نقول ندعوه لتكليفهما بالبدء في هذه العملية.. واول الغيث قطر وقد حدث القطر في شبرا وميدان التحرير!!

عبدالستار الطويلة

المصدر : الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٩٢

الجبهة التى يتحدثون عنها

بقلم د. محمد محمود الإمام

لا يختلف اثنان على ان احداث العنف التى اجتاحت مصر مؤخرا، والتى روعت المواطنين واودت بحياة الكثيرين، مخلفة وراءها ثكلى وايتاما، واسرا تنتظر عودة عائليها دون طائل، والتى عرضت مصادر الرزق لضربات قاصمة متتالية... هى جرائم بشعة لابد ان ينال مرتكبوها القصاص العادل، إلا اذا كان احدهم من تلك الفئة الضالة التى اختارت ان تناصب المجتمع العداء.

ويحار المرء فى تصور الهدف النهائى الذى تسعى تلك الفئة الى بلوغه. فالمؤكد ان ما نجحت فى تحقيقه حتى الآن هو اجماع الشعب على رفض منهجها الذى اضر به ضررا بالغا. ولعل هذا الاجماع هو الذى زين للبعض ان يدعو الى تجميع القوى السياسية المختلفة فى جبهة تتصدى لها. وهى دعوة لا ينبغى البت فى شأنها إلا فى ضوء تحليل شامل للظاهرة، اسبابها ودواعى استمرارها ونتائجها.

ولنبدأ بالامر الاخير وهو النتائج. ولنفرض جدلا ومن قبيل «التفتيش عن المستفيد» ان تلك الجماعات نجحت فى تحقيق هدفها الرئيسى، وهو تغيير نظام الحكم بالقوة. من الواضح ان تلك الجماعات لا تملك الشعبية التى تمكنها من اقامة نظام بديل، لانها تسعى الى التخفى خوفا من عصا السلطة وبطش الشعب. ولذلك فان الارجح ان يقفز الى دست الحكم تلك الفئات التى تبنت ما يعرف بالاسلام السياسى، وفق قاعدة «واحد يعكر والثانى يصطاد»! ولو حدث ذلك فسوف نشهد صراعا دمويا على الطريقة الافغانية، تغذيه الخزائن الاجنبية التى تمول الحركات المستترة بالدين، والتى يأمل كل منها فى ان يقوم فى مصر نظام دينى وفق هواها، لتتحول مصر الى ساحة لتصفية صراعات بين انظمة نحن منها براء، يجمع بينها شئ نتفق فيه مع بعض سدنة السلطة، هو ضرب المشروع القومى العربى والاجهاز على الامة العربية.

والمشكلة الاساسية ان دعاوى الاسلام السياسى اوجدت ارضا خصبة نبتت فيها تلك التنظيمات. ومن البديهى انه لا بحكم الفكر السياسى لاصحاب تلك الدعاوى، وهو المسئول عن ادخال العنف والاغتيال فى مجال العمل السياسى منذ نصف قرن مضى، ولا بحكم تربصهم فرصة نجاح مساعى تلك التنظيمات، يحق لهم ان يتواجدوا داخل اى تشكيل جبهوى يحارب ما يتمنون نجاحه! بل ان الصحيح هو ان يتركوا العبث بالدين باسم السياسة، فالدين اسمى من ان تحتكره جماعة لتجعل منه طريقا للقفز الى مقاعد الحكم، منحرفة به عن مقصده السامى وهو بناء المجتمع على اساس سليم، ومحولة اياه الى اداة لهدمه.

فاذا انتقلنا الى ملابسات الظاهرة وجدنا ان اساليب تصدى السلطة لها قد ألقت وقودا على النار، اذ حولت الامر فى بعض الاحيان الى قضايا ثأر، فى مناطق نجحت ثورة يوليو فى استئصال شأفة الثأر منها. وفى محاولة سحب «السجادة» من تحت اقدام المستترين وراء الدين، دخلت السلطة

فى مزاد التدين بصورة فجة عجزت عن ان تقنع حتى البسطاء والسذج، فأكدت عكس ما استهدفته. ثم عادت فنشرت دارسات قيمة لكتاب اجلاء وروجت لها تحت شعار «المواجهة» فبدا وكأن تلك المؤلفات تأتى فى مواجهة شعار «التدين» الذى تدعيه تلك الفئات المضللة، وحاشاها ان تكون كذلك. ولكنه افلاس الحزب الحاكم الذى ضل الطريق الى خدمة الشعب وقضاياه القومية. وهكذا يفقد هذا الحزب اهليته لان يكون ايجابيا فى الجبهة التى يدعوإليها.

يبقى امر الاسباب التى جعلت الفئة المحرضة على الضلال تنجح فى اجتذاب العديد من الشباب. وهنا نجد الشعب يقف صفا واحدا فى وجه النظام العاجز، وما دفع به اقتصاد البلاد الى خراب، وما قاد اليه المجتمع من تفسخ وانحلال وقد يبدى الشعب تفهما لاسباب انحراف بعض الشباب وسهولة غوايتهم بالدعاوى المزيفة ، ثم تسخيرهم كآلات تدمير. ولكن ما يحيره انه عاجز عن احداث التغيير الذى يرضى عنه بالسبل الديمقراطية التى سدت امامه. بل ان السفه وصل بالبعض ان روج لإعادة مبارك الى كرسى الرئاسة بانه الوحيد القادر على التعامل مع الظاهرة التى تنامت فى ولايتيه السابقتين، وهو تصغير للشعب وحكم على ملايينه الستة والخمسين بعجزهم عن ان يخرج من بينهم من يتصدى لحفنة يحيطها الضلال من بين يديها ومن خلفها.

والدعوة الى تشكيل جبهة فى احدى حالتين. الاولى: ان تكون هناك قضية قومية تهدد سلامة الوطن، تقتضى اتخاذ اجراءات يلزم اتفاق المجتمع بمختلف فئاته عليها. وتلجأ الدول الى هذاالاسلوب فى حالة الحرب مثلا. اما الثانية فهى عندما تظهر قضايا سياسية معينة يخشى من ان يؤدى الانفراد بمعالجتها الى حدوث انشقاق يهدد وحدة الشعب. فاذا كان الحزب الحاكم مسئولا بسياساته الخرقاء عن تردى الاوضاع، ويصر على المضى فيها تحت اسم الاصلاح، مضيفا الى بطالة الشباب وتشريد الاباء وكساد الاسواق ، ليتباهى بثبات سعر الدولار بانخفاض سعر بنى الانسان، واذا كان قد فقد اهليته كما اسلفنا، فهل يقصد بالجبهة تمرير السياسات العرجاء التى يصر عليها؟ ان القضية ليست قضية جبهة، بل هى اصلاح امور السياسة والاقتصاد والمجتمع، وهو ما يتطلب ان يدفع الشعب بممثليه الحقيقيين الى تولى الامور.

المصدر : الـيسـار
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : أغسطس ١٩٩٣

عن الإرهاب والديمقراطية

الفرق بين الجبهة والعمل المشترك

ابراهيم بدراوي

بداية فإنه ينبغي التفرقة بين الليبرالية والديمقراطية، إذ شاع استخدام اللفظين وكأنهما يعنيان شيئا واحدا، بل لقد شاع للأسف أن الديمقراطية هي سمة من سمات الرأسمالية . وهو ما أراه مجافيا للحقيقة.

فشعارات الحرية والإخاء والمساواة التي تم طرحها في الثورة البرجوازية الكلاسيكية (الثورة الفرنسية) سرعان ما تبددت بعد أن تربعت البرجوازية على دست الحكم. واقتصرت الديمقراطية على مجرد الحرية الاقتصادية (الليبرالية الإقتصادية)، وحرية الطبقة البرجوازية السائدة دون غيرها من الطبقات الشعبية. لكن الصراع الطبقي ونضالات الطبقة العاملة و الطبقات الكادحة، ونشوء أحزاب تعبر عنها، كل ذلك فرض إنتاج «ليبرالية سياسية» تحصل بمقتضاها الطبقات المقهورة على قدر من الحريات السياسية التي لا تنال من حرية البرجوازية الحاكمة ولا من حقوقها في التملك ولا من نظامها الاجتماعي.

إن الليبرالية السياسية ونتاجاتها من حقوق التنظيم والقول والفكر والابداع والاحزاب والتظاهر السلمي وباقي الحقوق الاخرى في مجتمعات البرجوازية، إنما تعبر عن درجة معينة من درجات التوازن الطبقي الاجتماعي السياسي عند مستوى معين من التطور الاجتماعي. وهي بهذا المعنى تختلف عن الديمقراطية التي تعني « حكم الشعب»، أي سيطرة منتجي الثروات المادية والروحية على المقدرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية إلخ في المجتمع.

واذا كان التطور الاجتماعي قد فرض الليبرالية السياسية بالتوازي مع الليبرالية الاقتصادية فإن هذه العملية لم تكن تكتمل وتؤدي وظيفتها الاجتماعية سوى بالمساواة بين المواطنين على إختلاف دياناتهم، وتذليل معوقات التطور في مواجهة المؤسسات والقوى الكابحة له، أي إرساء «العلمانية».

واذا كانت البرجوازية قد استهدفت من الليبرالية تهدئة الثورات الاجتماعية والسياسية، فإن الطبقات الكادحة ناضلت لتوسيع حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية حسب تناسب القوى الطبقية والسياسية في كل مرحلة .

لقد ناورت البرجوازية والتفت على أزماتها، أحيانا بقدر من تقليص الليبرالية الاقتصادية فسمحت بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إنقاذا لها من أزماتها العاتية. وفي أحيان أخرى بتوسيع الليبرالية الاقتصادية وتقليص التدخل في الحياة الاقتصادية وتقليص المكتسبات الاجتماعية للكادحين إلى أقصى الحدود، والجور والتراجع عن الليبرالية السياسية نسبيا. وفي أحيان أخرى قامت البرجوازية بالإلغاء الكلي لليبرالية السياسة ووجهت أعتى الضربات للكادحين مثل نموذج الفاشية ولم يحدث أن أثر ذلك على طبيعة الرأسمالية كنظام يقوم قانونه الأساسي على وتوليد واستخلاص وتوزيع القيمة الزائدة» باستغلال عمال وشعوب البلدان الرأسمالية. وبلدان وشعوب قارات أخرى بأسرها.

ويظل الفرق شاسعا بين الديمقراطية بمعناها العلمي وبين الليبرالية في إطارها الاقتصادي أو السياسي. وإن كنا لا نرفض الليبرالية السياسية باعتبارها تراثا ومكاسب حققها النضال الشعبي، والعمل على تطويرها وتوسيعها على طريق الوصول الى الديمقراطية الحقيقية.

نظرة على الاوضاع في مصر

تمر مصر الان بمنعطف حاد نتيجة لخضوع الحكم لمطالب المؤسسات المالية الامبريالية (صندوق النقد الدولي و البنك الدولي)، التي تقضي ببيع القطاع العام، وكنس ما تبقى من العلاقات الانتاجية لمرحلة الستينات، والغاء كافة المكتسبات الاجتماعية للكادحين. أي باختصار تطبيق ليبرالية اقتصادية مطلقة، عدل عنها أصحابها في الغرب طواعية لتسببها في اشتداد

لايمكن اختزال الجبهة فى موضوع مكافحة الارهاب ويستحيل اقامة جبهة وطنية ديمقراطية مع الحكم

* *

الازمة الاقتصادية الاجتماعية. فى نفس الوقت الذى لا يزال الحكم في مصر يصم آذانه عن السماح بإطلاق الليبرالية السياسية بالتوازى مع الليبرالية الاقتصادية المطلقة. ولا يزال الحكم بقوانين الطوارئ ساريا، ولا تزال ترسانة القوانين سيئة السمعة تتضخم بالجديد منها، ولا زال مستمرا حرمان أحزاب سياسية من حق الوجود العلنى، كما لا يزال حق الاضراب والتظاهر السلمى مجرما، وكذا الامر بالنسبة للكثير من الحقوق التى نصت عليها القوانين والاتفاقيات الدولية، فأى مصير ينتظرنا فى ظل هيمنة البرجوازية الكبيرة والطفيلية التابعة على مقدرات الوطن.

وبالقاء نظرة على هذه البرجوازية الكبيرة والطفيلية التابعة فانه يمكن اكتشاف تيارات ثلاثة: **الاول:** هو البرجوازية المحافظة المتربعة على دست الحكم، والتى تهيمن على مؤسسات الدولة. وترى أنه ليس بالامكان أبدع مما كان، وتندفع بحماس غريب باتجاه الليبرالية الاقتصادية المطلقة، وتنفيذ السياسات المدمرة، مع الاحتفاظ بهامش محدود من الليبرالية السياسية. وتتحالف بعض أجهزة السلطة وأقسام منها مع التيار السياسى الإرهابى المستتر بالدين .

الثانى: هو البرجوازية الليبرالية ومنبرها الرئيسى هو حزب الوفد، إلى جانب بعض الكيانات الجديدة (جمعية النداء الجديد)، ويمتد هذا التيار إلى أوساط المثقفين والمهنيين. ولكن هذه التيار الذى يوافق على الليبرالية الاقتصادية المطلقة يرى أن تصحبها ليبرالية سياسية واسعة، ولكنه تيار لا يزال يعانى من الضعف إلى جانب عدم جذريته فى المطالبة بليبرالية سياسية مطلقة وتذبذبه إزاء قضية العلمانية التى كان يحتضنها تاريخيا .

والثالث هو التيار السياسى الارهابى المستتر بالدين، بكل ظلاميته ورجعيته وتعصبه وإرهابه الفكرى والجسدى، وقد استطاع هذا التيار عبر مرحلة تحالفه مع السادات أن يشارك الحكم فى الهيمنة على أجهزة الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، وأن يثبت اقدامه فى العديد من مؤسسات الدولة التى تمكن من اختراقها.

وفى المقابل فإن **التيار الوطنى الديمقراطى التقدمى** لا يزال رغم اتساعه - غير قادر على ممارسة وحدة العمل الكفيلة بايقاف أو تحجيم الازمة المجتمعية الشاملة التى تمسك بخناق الوطن . ولا يزال البعض من كوادره يتوهمون أن الانقسامية

المصدر : الـيـســـار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : فبراير ١٩٩٣

والتخريب، والاعمال الفردية والانعزالية، والاغراق فى الذاتية، وترديد الجمل الرنانة لإراحة الضمير. يتوهمون أن ذلك يمكن أن يسفر عن أى تقدم .

وفى خضم هذا الوضع المعقد، وهذه الازمة المجتمعية الشاملة التى توجها تصاعد الارهاب الفكرى والجسدى بشكل لم يسبق له مثيل . تتصاعد النداءات من مختلف المنطلقات داعية إلى الجبهة. فأى جبهة تلك التى ينبغى أن تقوم ولأى هدف تقوم ؟

عن الجبهة

يتخذ موضوع الجبهة مسارات عديدة الان

أولها يختزل الجبهة فى موضوع « مكافحة الارهاب».

مع غض الطرف عن مجمل سياسات الحكم التى أوصلتنا إلى ما نحن فيه . ومن هذه الزاوية فإن كل القوى الرافضة للارهاب يراد لها أن تتحول إلى **سبايا للحاكم، توقع له على بياض** وغير مسموح لها حتى بمقاومة الارهاب بعمل جماهيرى مستقل ومباشر، فى نفس الوقت الذى يستمر فيه النظام فى السماح بممارسة الارهاب الفكرى على نطاق واسع ، سواء عبر أجهزة الاعلام المملوكة للدولة أو فى مؤسساتها العلمية الهامة وغيرها. بل واستدعاء الارهاب-الفكرى فى مواجهة معارضة سياساته (**مثل الفتوى الدينية التى استصدرها بمخالفة القانون السابق للعلاقة بين المالك والمستأجر فى الاراضى الزراعية للشريعة**) وهذا النوع من الجبهة مرفوض فى ظل هذا المناخ وعلى القوى التى تكافح الارهاب عن قناعة حقيقية أن تمارس كفاحها المشترك خارج اطار المقاسات والضوابط والقيود التى يضعها الحكم .

ثانيها هو الفريق الذى يرى توسيع الجبهة ضد الارهاب للالتقاء مع كافة سياسات الحكم الاقتصادية والاجتماعية، واقامة جبهة وطنية ديمقراطية معه. رغم علم هذا الفريق بأن مجمل سياسات الحكم مرفوضة. وفى هذا الصدد فأننا نحذر مما تنطوى عليه هذه الدعوة من تضليل للجماهير. فهذا المطلب غير قابل عمليا للتحقق، وهو مطلب مرفوض من كل القوى الوطنية الديمقراطية.

ثالثها ما تنادى به بعض عناصر ومجموعات من القوى الوطنية الديمقراطية للتحالف مع التيار السياسى الارهابى المتعثر بالدين. أو على الاقل مع الفصيل الاكثر مراوغةوهو الاخوان المسلمون.

ويتجاهل أصحاب هذه الدعوة عدة أمور جوهرية، تتمثل فى الطبيعة الطبقية لهذا التيار كتعبير عن أشد أقسام البرجوازية الكبيرة والطفيلية التابعة تخلفا ورجعية. كما يتجاهلون عدم ادانته للارهاب الجسدى جذريا وقيادته للارهاب الفكرى الواسع فى المجتمع. كما أن هذا التيار هو جزء من نسيج الازمة ومشارك فى صنعها منذ البداية، وينسى أصحاب هذه الدعوة التجربة المرة لتحالف القوى التقدمية فى إيران مع هذا التيار وما أسفر عنه، لقد سقط نظام الشاه، وهذا ايجابى ، ولكن التيار الظلامى خطف ثمرة كفاح الشعب الايرانى وطلائعه لسنين طويلة، وانفرد يحكم بالحديد والنار ليقوم نموذجا لأشد نظم الحكم عداء للحضارات البشرية ومعطياتها، وأكثر نظم الحكم ممارسة للارهاب بنوعيه داخل إيران وخارجها . كما نسى الداعون للتحالف مع الارهابيين أن معيار الاستنارة هو الموقف من الدولة الدينية، ومن المجتمع المدنى العلمانى. وأعتقد أن فصيل **الاخوان المسلمين لا يقدم أية تنازلات إزاء اقامة الدولة الدينية، ويرفض بحسم المجتمع المدنى والعلمانية.** وبالتالى فأنهم بالضرورة خارج أى عمل جبهوى أو عمل مشترك أو حوار من أى مستوى.

جبهة انقاذ وطنى، واصطفاف سياسى جديد

سيطرت منذ فترة على الكثيرين ممن يتناولون موضوع الجبهة منطق «إما ..و إما» أى إما أن تكون الجبهة مع الحكم أو مع التيار الارهابى . ومن يرفض هذا فلابد أن يكون بالضرورة مع ذاك. وهذا ليس منطقا مرفوضا فحسب، بل هو منطق خاطئ وضار فى نفس الوقت.

ولقد ساعد على زيادة هذه البلبلة، مزايدة الحكم على الارهابيين بالفكر المتطرف واحتضان الكثيرين من أعلامه، ومن الجبهة

المقابلة مزايدة التيار الارهابى على الحكم فى قضايا الديمقراطية والقضايا الاجتماعية، وكلا الطرفين لا يمتلكان أية مصداقية.

اننا بحاجة الى اصطفاف سياسى جديد، يكون قادرا على انقاذ الوطن، وليس تثبيت ما هو قائم، أو الاتيان بقوى الظلام والارهاب والتخلف لتدمير الوطن .

بفعل التطورات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة الناتجة من سياسات الحكم، وبفعل صعود الارهاب الفكرى والجسدى الذى يعبر عن ذروة الازمة المجتمعية الشاملة، فإن ثمة تباينات قد بدأت فى الظهور داخل مختلف التيارات السياسية المدنية. وتضع هذه التباينات بذرة امكان اصطفاف سياسى وطنى عريض يضم كافة القوى الليبرالية والوطنية والديمقراطية والتقدمية والشخصيات المستقلة من هذه الاتجاهات .

وفى رأيى أنه من الاهمية بمكان العمل على بناء هذا الاصطفاف السياسى الجديد، الذى ينبغى أن يكون واسعا وقادرا على استيعاب كل القوى المذكورة، ولا يستبعد منه سوى قوى الارهاب والظلامية، والقوى التى تسعى الى تثبيت الاوضاع الراهنة .

إن هذا الاصطفاف السياسى الواسع فى اطار جبهة انقاذ وطنى يتطلب لنجاحه فى القيام والفعالية الخطوات الاولية التالية :

- ايقاف العمل بكل السياسات القائمة خاصة فى المجال الاقتصادى والاجتماعى.

- اطلاق الليبرالية السياسية الكاملة، والسماح لكل القوى والجماعات باقامة أحزابها واصدار صحفها (باستثناء التى تقوم على اساس دينى يمزق المجتمع) . والغاء كافة القوانين المقيدة للحريات، والسماح فورا بحق الاضراب والتظاهر السلمى .. إلى آخر المطالب التى تناضل من أجلها المعارضة منذ زمن طويل .

- اجراء تغيير جذرى فى السياسات الاعلامية والتعليمية للقضاء على الارهاب الفكرى، وكسر احتكار الحكم والتيار الارهابى لاجهزة الاعلام، كمقدمة لتغيير المناخ السائد الان.

ويتطلب الامر مرحلة انتقالية يتم فيها اعداد مشروع دستور جديد لجمهورية برلمانية ويتم ديمقراطيا تحديد الخيارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى ترتضيها الجماهير.

وبذلك يمكن وضع الأسس لبناء مؤسسات دولة ديمقراطية عصرية، ومجتمع مدنى علمانى قائم على مؤسسات حرة. تزدهر وتنمو فيه القوى السياسية بقدر تعبيرها عن المصالح الحقيقية للجماهير، ويتساوى فيه المواطنون أمام القانون، وتكفل فيه الحرية الدينية وحرية الرأى والعقيدة والفكر، وتنطلق فيه حرية الابداع، وقبل كل ذلك تتحقق فيه سلمية الصراع الطبقى و السياسى ، والوصول الى الخيارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتحقيق التقدم الاجتماعى سلميا وعبر الارادة الحرة للجماهير

إن الذين يريدون تثبيت الاوضاع القائمة بحجة واهية وهى الخوف من الفوضى شأنهم شأن من يصبون الماء فى طاحونة الارهاب سواء بالدعوة للتحالف أو حتى الحوار معه .

* *

هناك فرق بين الليبرالية والديمقراطية

* *

الاخوان يتمسكون بالدولة الدينية ويرفضون المجتمع المدنى

ان الظروف العسيرة التى يمر بها الوطن، وتربص قوى الارهاب لقطف الثمرة تتطلب تعاملا مفعما بروح المسئولية مع قضايا الوطن الكبرى .

وفى النهاية فإنه نظرا لصعوبة تكوين هذه الجبهة والوقت الذى يستغرقه بناؤها فاننا **لا نمانع من قبول العمل المشترك ضد الارهاب مع أية قوة سياسية تقبل ذلك كمرحلة انتقالية. بيد أننا نؤكد ان العمل المشترك يختلف عن الجبهة التى لا غنى عنها لانقاذ الوطن .**

ان مصر لم تعد تحتمل استمرار الحكم، بالاسلوب القائم ولا يمكنها أن تحتمل الحكم بأساليب العصور الوسطى .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٢٠ ديسمبر ١٩٩٣

عبد الستار الطويلة في حوار مع مسئول:

قلت لمحدثي : لقد اختزلتم شعار الجبهة الوطنية الديمقراطية ضد الإرهاب وخطر الفاشية الدينية إلى حوار وطني .. حوار وطني ينتهي إلى ماذا لا ادرى ؟! قال وهو يبتسم :

أنا لا اتفق معك ومع غيرك . ممن ينادون بتلك الجبهة مثل الأستاذ محمود عبد المنعم مراد باعتبارها العصا السحرية لمواجهة الإرهاب . ومازلت عند رايى الذى ذكرته لك منذ عام تقريباً .. إن الإجراءات البوليسية هى انجع سلاح فى مواجهة هؤلاء المجرمين الذين لا يحتاجون إلى قوى شعبية ولا إلى حركة شعبية للقبض عليهم وحصار نشاطهم ..

ومحدثى هذا قطب كبير من اقطاب الحزب الوطني .. اختلف معى دائما حول تلك القضية .. وانا اسجل ذلك الحوار تقريبا حرفياً لاهميته باعتبار انه يمثل فكراً سياسياً فى الحزب الحاكم . واضاف قائلاً :

الا ترى ماذا يحدث فى الجزائر .. الدولة هى التى تقاوم الإرهابيين . وتدير حرباً ضدهم رغم سقوط ضحايا من الشرطة والجيش .. ولا توجد جماهير تواجه الإرهاب او تقبض على الإرهابيين .. إنما لا يفل الحديد إلا الحديد .. السلاح والنار .. والسيارة المصفحة ضد المدفع والبندقية والرشاش .. وهى حرب محكوم فيها بالقضاء نهائياً على الإرهابيين .

سألته : من اين وصلت إلى هذا الاستنتاج ؟ ..

ـ لان المعركة غير متكافئة .. فقوة الجيش والشرطة فى الجزائر اقوى مئات المرات من قوة الإرهابيين من حيث القوات .. والعدة والسلاح . ولذلك مثل اى حرب المنتصر دائماً هو الاقوى عسكرياً ..

قلت له : ولو سلمنا جدلاً بوجهة نظرك .. فإن الوضع فى مصر غير الوضع فى الجزائر تماما ..

تساءل : كيف .. هنك إرهاب وهنا إرهاب .. وهنك شرطة وهنا شرطة !

قلت : لا .. فى الجزائر حدث انقلاب عسكرى .. الجيش انقض على حزب او جبهة (الإنقاذ الإسلامى) التى كانت قد استغلت سلاح الاقلية النشطة والاغلبية الصامتة .. ففازت فى الجولة الاولى للانتخاب .. وبقية الاحزاب فى الجزائر خشيت تاييد الانقلاب العسكرى حتى لا تتهم بانها تؤيد الديكتاتورية العسكرية . فقد تشرب هى من نفس الكاس فى المستقبل إذا ما اشتد ساعد اى حزب من الاحزاب لا ترضى عنه القوات المسلحة ..

ولذلك تبدو الامور فى الجزائر على ان اجهزة الامن وحدها هى التى تقاوم الإرهاب .. فالاحزاب تحجم عن المساندة .. والجماهير بعيدة عن المعركة لانها تنظر فى شك للجيش .. بالإضافة إلى ان جبهة الإنقاذ الإسلامية هى الوحيدة التى كان لها نفوذ جماهيرى يذكر وتنظيم جيد ، فى الوقت الذى افلست فيه كل الاحزاب وعلى راسها الحزب الحاكم الوحيد جبهة التحرير الجزائرية .

وهناك فرق : ففى مصر الوضع مختلف تماما .. إنه لم تكن هناك جماعة إسلامية إرهابية مؤيدة من قطاعات من الجماهير .. وليس لدينا انقلاب عسكرى طردها من السلطة او حاول منعها من الاستيلاء عليها .

ولو طورنا سلبية الجماهير تجاهها إلى مواقف عملية لمحاربتها .. لامكن حصر وخنق الجماعات الإرهابية جنبا إلى جنب الوسائل الامنية .. واداة هذا الخنق هى الجبهة الوطنية الديمقراطية خصوصا ان لدينا احزابا معادية للإرهاب والفاشية الدينية تاريخيا مثل حزب الوفد وحزب التجمع بالذات ..

واستطردت القول : إن وجه الشبه بيننا وبين الجزائر هو ان الإرهابيين المصريين بداوا يستخدمون نفس تكتيك الإرهابيين هناك .. وهو تكتيك حرب الاستنزاف .. فهم يضربون فى كل موقع عناصر عادية من الشرطة . عملية تصفية جسدية مستمرة لإثارة الرعب فى اجهزة الامن .. وتحطيم هيبة الدولة .. وإثارة القلق فى نفوس الجماهير إذ يحدث القتل من جانبهم علنا فى الاسواق وفى الشوارع وفى وضح النهار .. وعندما يثور القلق لدى الجماهير يضعف الاستقرار ويصاب الاستثمار بضربات قاصمة ..

وقد نجح الإرهابيون فعلاً فى توجيه ضربة قوية للاقتصاد والتنمية بضرب السياحة التى انخفضت إلى ٤٠ و٥٠٪ مما سبب لنا خسائر فادحة . والحكومة تتصور انه مادامت العمليات الإرهابية تجرى فى « الارياف » بعيداً عن العاصمة .. فإن ذلك يعنى ان الإرهابيين قد اصابهم الضعف والوهن وهذا غير صحيح .. بدليل وجود آلاف فى المعتقلات والسجون ومع ذلك كل يوم يظهر العشرات بل المئات من اولئك الإرهابيين .

ثم في حادث محاولة اغتيال رئيس الوزراء د . عاطف صدقي ينكشف ان الإرهابيين اقوياء ويستطيعون ممارسة النشاط في قلب العاصمة وضد كبار المسئولين .. وفي وضح النهار أيضاً ..

سألني قطب الحزب الوطني .. وقد بدا لي انه مصر على موقفه ..

● وما دور الحركة الجماهيرية في هذا .. اي كيف ستضرب الإرهاب ؟

ــ إننا نقول إنها ستساعد على ضرب الإرهاب وليس القضاء عليه .. فلابد من الدور الاساسي للشرطة .. ولكننا نقول إن إشعال حماس الجماهير بشكل منظم عن طريق لجان الجبهة الوطنية .. سيسقط من ايديهم حجة المتاجرة الأولى لديهم وهي معاناة الجماهير .. إذا اشتركت في الحرب ضدهم .. هو إعلان من تلك الجماهير اننا ولو كنا ننتقد سلبيات الحكومة .. إلا اننا معها ضدكم لأنكم عدو الشعب الأول وعدو المستقبل والحرية بل عدو الخبز نفسه !

إن عيون الجماهير ستراقب كل نشاط إرهابي .. وستحصر الشبهات في كل حي .. وتتعاون مع اجهزة الأمن تعاونا لا حد له عن طواعية واختيار..

وسكت لحظة وقلت :

ــ فقط مطلوب من الدولة ان تنصح الشرطة ان تعامل الجماهير افضل مما تعاملها الآن .. وتحقق شعار الشرطة في خدمة الشعب . فالأمور قد تدهورت في كثير من مراكز واقسام البوليس لدرجة ان بعض الضباط يرفضون أو يتهربون من تحرير المحاضر التي يريد الناس تحريرها عن مشاكلهم .. او يتحيزون من اجل مصلحة لطرف في نزاع ضد طرف آخر . وهكذا ..

اخيراً هز قطب الحزب الوطني راسه .. وقال .. بعد لحظات :

ــ ما رايك .. في أن ندعوك لندوة عندنا في الحزب نناقش فيها تلك الأفكار ..

قلت له :

إني ارحب بذلك .. مع ان هذه الافكار منشورة كل يوم .. وصمت لحظة وقلت :

ــ لكني اقول لك : إن اصحاب النفوذ في الحزب .. سيرفضون فكرة هذه الدعوة .. وتلك الندوة ..

سكت .. وهو يبتسم .. ثم نهض وهو يقول : حمداً لله على سلامتك على اي حال !! ■

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ دسمبر ١٩٩٣

من العمل الوطنى .... وأولوياته!

وسط هذا التدافع السريع فى سلسلة جرائم الإرهاب التى شهدتها مصر فى الأسابيع الأخيرة يحق لنا ان نتساءل... هل يمكن أن يكون هناك مجال لأية أولوية فى ساحة العمل الوطنى يمكن ان تسبق أولوية الدعم المطلوب سياسيا وامنيا وماديا وجماهيريا لتعزيز هدف القضاء على هذا الارهاب الأسود قضاء مبرما وجذريا، يحسه الناس فى كل ربوع مصر.

ثم لنا أن نتساءل ايضا.. هل يمكن أن يكون هناك مايشغل رموز العمل السياسى والعمل العام وأصحاب الراى عدا هذا الأمر الذى ينبغى ان تتراجع امام خطورته اية مشاغل او مصالح او طموحات أو صراعات!

وليس معنى ذلك اننى استشعر إحساسا بالفزع والهلع وأريد ان انشر الاحساس به على نطاق واسع، ولكننى استشعر مسئولية الدعوة إلى ضرورة التفريق مابين التهوين بالخطر او التهويل فيه، فكلاهما لايجوز واخطرهما ان يتحول التهوين إلى ثقة مبالغ فيها!

إن اجهزة الأمن - وهذه - شهادة لها - نجحت ايضا فى الأونة الأخيرة فى توجيه ضربات قوية وساحقة لمعاقل ورؤوس وأدوات الارهاب، ولكن الثابت ايضا انه مازال امامنا مشوار طويل قبل ان نقول باننا قد اقتربنا من منطقة الأمان التى تجيز لنا أن نعطى اولوية من اولويات العمل الوطنى فى المرحلة القادمة لكى تسبق هدف سحق الإرهاب!

ولكى اكون اكثر وضوحا اقول أن استمرار قدرة الإرهابيين على الاطلال برؤوسهم - ولو على فترات متباعدة وفى شكل اشباح يائسة - يمثل تحديا وتهديدا لكل اولويات عملنا الوطنى.

بوضوح اكثر اقول انه لاديمقراطية ولاحوار وطنى، ولاتنمية ولاسياحة ولااستثمار فى غيبة من توفير استقرار امنى ونفسى يستمد قوته وقدرته على اثبات مصداقيته للشعب فى الداخل وللمستثمرين والسائحين فى الخارج من احساس عام بخلو الوطن من هذه الظاهرة الكريهة!

إن استقرار اى وطن هو ركيزته الأساسية للبقاء وللتطور والتقدم!

واستقرار الوطن هو نتاج سياسة امنية رشيدة وتوجهات اجتماعية سليمة والتفاف شعبى حول ثوابت وركائز الحكم.

ومعنى ذلك ان المواجهة الأمنية وحدها لاتكفى لتحقيق هدف الاستقرار رغم انها تمثل دور رأس الحربة فى هذه المهمة الصعبة!

واذا اتفقنا على ان التوجهات الاجتماعية الراهنة تمثل استمرارا لسياسة ثورة يوليو فى ترسيخ العدل الاجتماعى وتوسيع قاعدة المستفيدين من رعاية الدولة فان الذى يتبقى هو تحقيق الالتفاف الشعبى حول ثوابت وركائز الحكم ليكون سندا اساسيا لعناصر المواجهة الأمنية التى نتفق جميعا على انها تبذل كل مافى طاقتها من جهد وروح تصل الى حد الاستشهاد!

ولست أقصد بتعبير الالتفاف الشعبى مشاعر الراى العام فى الشارع المصرى

مرسى عطا الله

لان هذه المشاعر - وبكل الصدق والأمانة - تقف مع الدولة وأجهزتها الأمنية بكل الوضوح، ولكننى أقصد الالتفاف الشعبى بمعناه التنظيمى الهيكلى الذى تجسده مواقف الاحزاب والنقابات واراء وكتابات المفكرين والكتاب.

ولربما قيل - والقول يبدو معقولا - بشكل عام... وهل هناك من الأحزاب او النقابات او الكتاب او المفكرين، قد طلب اليه أن يسهم بدور فى هذه المواجهة وأبدى ترددا او تقاعسا؟

واسارع بالرد واقول... ان القضية الآن اكبر من انتظار طلب بالمشاركة فى المواجهة، بل انها اكبر من مجرد المشاركة ذاتها!

لعلى اقول ان الذى اعنيه هو اننا بحاجة إلى تجنيد كل طاقاتنا - بشكل مباشر او غير مباشر - فى خدمة هدف المواجهة مع الإرهاب من أجل تحقيق الاستقرار المنشود.

لعلى اقول صراحة ان المطلوب الآن هو وحدة حقيقية فى الصف والموقف تؤكد اصرار الجميع على ان يحتل هدف تصفية الارهاب الأولوية المطلقة فى برنامج العمل الوطنى.

ان الاحزاب مطالبة بان تتحرك تحركا حقيقيا فى الشارع المصرى من أجل عزل هذه العناصر الإرهابية وتعرية موقفها.

ثم ان النقابات المهنية والعمالية مطالبة بتحركات مماثلة لاتستهدف فقط مجرد التوعية والتنبيه، وانما تصل الى غاية الاجتثاث الفعلى لبعض مظاهر الاختراق فى صفوفها من جانب بعض من يغازلون هذه الاتجاهات المتطرفة التى تمثل البذرة الأولى لنمو الإرهاب.

اما أصحاب الكلمة ودعاة الفكر وفرسان الراى، فمتى يسقط عن بعضهم اى خوف أو تردد ازاء خطر لايهدد شيئا قدر مايهدد مستقبل حرية الكلمة.

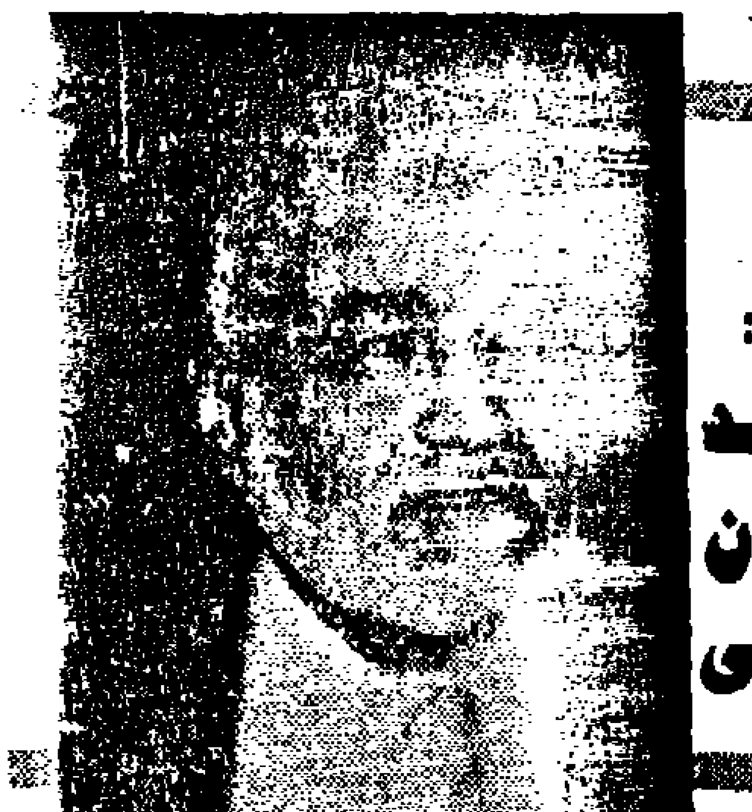
واذا لم نفعلها جميعا - وبصدق وعن اقتناع - فاننا لانستحق شرف المواطنة لوطن يواجه ملامح الخطر امام عيوننا، ثم تشغلنا عنه معارك وصراعات لاجدوى من ورائها!

هذا هو ما افهمه عن العمل الوطنى واولوياته... واى شىء غير ذلك فى هذه المرحلة عبث لايجوز واستخفاف لايليق!

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٨ ديسمبر ١٩٩٣

سراب الحوار.. وخيال توسيع دائرة المشاركة الشعبية



بقلم المستشار: محمد المأمون الهضيبي

رغم تكرار الصدمات وتوالى النكبات وما ران على القلوب من يأس وفقدان لأى بارقة أمل فى إصلاح سلمى ينتشل البلاد من الوهدة السحيقة التى تعيشها الغالبية الساحقة من ابناء البلد، يكابدون المشقة البالغة فى محاولات الحصول على لقمة العيش الضرورية.. بينما الفساد المستشرى يعلن عن نفسه ببذخه وإسرافه بين قلة استحوذت على المال والجاه وتكبرت فى الارض بغير الحق.. وإذ معارك الاسلحة النارية والمتفجرات ما يظن أنها هدأت حتى تفور وتتدفق الدماء وتزهق العشرات من الانفس وتعيش الاسر بكاء الحزن، ووجوم الترمل وحسرة الايتام.. رغم كل ذلك أصر عدد من رؤساء الاحزاب والقوى السياسية على أن يأخذوا دعوة السيد رئيس الجمهورية للحوار القومي مأخذ الجد والاهتمام خاصة وأنها تضمنت، وربما لاول مرة أنها موجهة ليس فقط إلى الاحزاب المرخص بها، بل وأيضاً القوى السياسية الموجودة على الساحة، كما ضمنت وعداً بتوسيع دائرة الديمقراطية، وزيادة حجم المشاركة الشعبية فى صنع القرارات المتعلقة بمصير الامة والسياسات التى تنتهجها الدولة.

واجتمع جل أحزاب المعارضة وممثلى القوى السياسية وتدارسوا الامر، ووجهوا للسيد رئيس الجمهورية بياناً تضمن انهم يرحبون من حيث المبدأ بالحوار ويحرصون على توفير كافة الاسباب لضمان جديته وفاعليته، وانهم يرون أن هذا الحوار يعتبر فى الاساس حوارا سياسيا يدور- فى المرحلة الاولى على الاقل- بين الاحزاب والقوى السياسية، ودون مصادرة حق المفكرين والمبدعين وهيئاتهم، وأن المؤتمرات المقترحة لبحث قضايا البطالة والتنمية الاجتماعية والاستقرار الامنى والمشكلة السكانية.. الخ لايمكن أن تسبق الحوار حول القضايا السياسية، ولهذا اقترح رؤساء أحزاب المعارضة وممثلو القوى السياسية البدء بالإصلاح السياسي، وفى المقدمة منه إعادة النظر فى قانون مباشرة الحقوق السياسية، بحيث يشمل الضمانات الضرورية لتحقيق انتخابات واستفتاءات حرة ونزيهة، وكذا إعادة النظر فى القوانين التى تعترض طريق المجتمع الديمقراطى ومؤسساته مثل قوانين الجمعيات والاحزاب والصحافة، واوضح رؤساء أحزاب المعارضة وممثلو القوى السياسية أن الاصلاح يترتب عليه. وبالضرورة تراجع ظاهرة الإرهاب والعنف والعنف المضاد، وأن تحقيق تقدم فى هذا المجال يؤدى ايضاً إلى انتقال الحوار إلى قضايا اخرى لابد وأن يحصل الخلاف حولها مثل: سياسة الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى والإجراءات الضرورية لرفع عبء الازمة عن كاهل محدودى الدخل.

وزاد هامش الامل حين قرأ الناس مقال الأستاذ إبراهيم نافع فى أهرام الجمعة الماضى، حيث كرر ذكر أن الحوار ينبغى الا تستثنى منه اى فئات الشعب، وانه يجب ان يشمل الاحزاب والقوى السياسية الموجودة على الساحة. ثم صدر عدد جريدة روز اليوسف (٥-٦ ديسمبر ١٩٩٣) متضمناً حديثاً للاستاذ الدكتور أسامة الباز مدير مكتب السيد رئيس الجمهورية للشئون السياسية. وفيه يقرر أن التوجه الذى تتبناه القيادة الرسمية هو أن لايجرى الحوار تحت هيمنة الدولة، وأن الرئيس مصر على أن تتاح له أوسع مناخات الديمقراطية وفتح الابواب على مصراعيها امام كافة القوى السياسية للمشاركة والإسهام بالرأى. وحين سأل سيادته: أى الجماعات الإسلامية مدعوة للحوار؟ أجاب: أى جماعة إسلامية تقر الدستور وتلتزم القانون ولاتستخدم العنف ولاتنادى باستخدامه لحل الخلافات سواء فى الفكر أو الممارسة مؤهلة نظريا وسياسيا للمشاركة فى الحوار الوطني. وهكذا وضع هذا التصريح للرجل السياسى المسئول النقاط فوق الحروق، وحدد امرين: الأول: أن الحوار السياسي وارد ومقرر، وأن جميع القوى السياسية مدعوة للمشاركة فى هذا الحوار.

وانتظر الناس بفارغ الصبر صدور دعوة السيد رئيس الجمهورية او من يعهد إليه بإدارة الحوار مع باقى الأحزاب. ولكن كانت أولى الصدمات تصريح منسوب للسيد وزير الإعلام بأن المقصود من الحوار بحث أوضاع مصر وما تكون عليه مصر عام ٢٠٠٠!! ولما تكرر الاعتراض على هذا التصريح قيل إن التصريح لحقه تحريف ولكن كان الواضح فى التصحيح أن أصل التصريح صحيح.

أيقظنا صباح يوم السبت الماضى ٢٥ ديسمبر تصريح للسيد الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب عدد الاهرام متصدرا فى صفحته الاولى بخط ضخم- حتى لايفوت على قارىء بدد به كل الامال، وقضى على كل الامانى وأعلمنا اننا عشنا اياماً فى أوهام وأن ما كان البعض يعتقده من حوار يجرى لإصلاح الحال هو سراب لا أصل له ولا ظل له من الحقيقة. وفى عبارة مختصرة- نوجز ما قرره الدكتور رئيس مجلس الشعب، وما اكد انه توجيهات السيد رئيس الجمهورية انه لن يجرى حوار حول الدستور ولا بشأن القوانين المعمول بها كما أن الحوار لن يجرى إلا عبر ما أسماه بالقنوات الشرعية، وأن الموضوعات التى يجب أن يدور حولها الحوار هى ترسيخ الاستقرار والتصدى للإرهاب والبطالة والتنمية الاقتصادية.

وبعبارة أخرى فقد تقرر الإصرار على استبعاد القوى السياسية غير الممثلة فى الاحزاب رغم ما تطالعنا به الايام دوماً من تأكيد مساندة الجماهير الغفيرة لها.

كما تقرر الا يجرى الحوار حول القوانين المتعلقة بالإصلاح السياسى.. فلاحوار حول قانون مباشرة الحقوق السياسية او قانون الاحزاب او قانون الصحافة. وبعبارة اخرى انه لا امل ولا بارقة امل ان تجرى اية انتخابات صحيحة نزيهة تعبر عن إرادة الشعب وآماله ومصالحه.

وهكذا مرة أخرى ولعلها ليست الاخيرة تسد أمام جماهير الشعب جميع طرق مباشرته حقوقه سلمياً، وتغلق

الباب بالضبّة والمفتاح فى وجه كل داع للحرية واحترام حقوق الانسان وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وهكذا اعلن رئيس مجلس الشعب استمرار مسلسل الانتخابات المزورة والمجالس النيابية المصطنعة التى لاهم لها إلا رفع الايدى ضراعة لاوليائها بالموافقة سلفاً على كل مايطلب منها.

وتتم الموافقة فيها على المعضلات من القوانين المتعلقة بالنقابات وحالة الطوارىء والعقوبات وبالضرائب والعمل والإسكان فى سويعات أو بالكثير فى بضعة أيام.

والمرء يسال: ما الداعى لتلك الحوارات؟ أم تلك المؤتمرات وهل هى مجرد إشغال للناس ومحاولة لجذب انتباههم وصرفهم عما يقاسونه من ضنك ويطمعون فيه من حقوق؟

وما الداعى لمؤتمر يضم نحو مائتى شخص تختارهم الحكومة ذاتها وحسب مزاجها؟ وأين هى المجالس القومية المتخصصة؟ وأين أبحاثها وتقاريرها التى أصدرتها خلال اكثر من خمس عشرة سنة؟ وما هو عمل مجلس الشورى وما قيمة ابحاثه وأين دراسات بقية المراكز القومية والجامعات؟

ثم من هو ممثل الشعب وصاحب القرارات؟ أهم هؤلاء المائتان الذين ستختارهم السلطة أم المجلس الذى ينتخبه الشعب؟ وما هو عمل مجلس الشعب الحالى؟

لقد طفح الكيل ولم يعد فى القوس منزع من هذا العبث بامور الدولة ومقدرات الشعب. ولكن نقول: كيف يرجى صلاح او إصلاح ممن يفرض القوانين ثم يدوس عليها باقدامه؟

كيف يرجى ان تقرر حرية وديمقراطية ممن يزورون الانتخابات، فإذا عجزوا عن تزويرها سخروا من يطيح بها؟ وما أمر انتخابات نقابات المحامين الفرعية، وانتخابات النقابة العامة للمهندسين ببعيد. الم يعمدوا إلى تعطيلها إلى أجل غير مسمى بعد ان تاكدوا ان الحفرة التى حفروها بقانونهم المشبوه رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣. قد وقعوا فيها واصابهم الخزى وانكشفت سوءتهم وتعرت حقيقتهم امام العاملين؟ فلم ينل حزبهم– الذى يزعمون انه حزب الأغلبية وأن له أكثر من ثلثى مقاعد مجلس الشعب– لم ينل هذا الحزب حتى خمسة فى المائة من نتائج الانتخابات التى أمكن إجراؤها.

لقد كشف شعب مصر عن معدنه الأصيل وشهامته العظيمة وانه هو الأحق بوطنه وانه لا يصرفه عنه صارف، وانه ما من فرصة تسنح له إلا انتهزها للدفاع عن كرامته وحريته وحقه.. لقد فرضوا نصاب حضور لصحة العملية الانتخابية، وهم فى ظنهم انه إذا كانت انتخابات مجلس الشعب لا تجاوز نسبة حضور المشاركين فيها ١٥٪ او عشرين فى المائة وفى الكثير تقل إلى ١٠٪، فإن نسبة الخمسين فى المائة لن تتحقق وبالتالى سيكونون اللجان الحكومية التى تستولى على مقدرات هذه النقابات لاجل غير مسمى، ولكن الشعب هب يدافع عن حريته ومصلحته، فإذا نسبة الخمسين تكتمل بل تزيد... وإذا النتائج تترى بفوز كبير للإخوان المسلمين ولمرشحى التيار الإسلامى...

وارتفعت اعلام الحق خافقة فى نادى هيئة التدريس بجامعة اسيوط وباثنتى عشرة نقابة من نقابات المحامين الفرعية.

كلمة اخيرة قد تبدوا غير متعلقة بموضوع هذا المقال، ولكن فى تقديرى أنها من صميمه، وهى بحق مجموعة من خيرة رجال مصر واشجعهم واوفرهم كرامة واكثرهم اعتزازا بمصريتهم وهم يبذلون الدماء والعرق فى سبيل مساندة هذا الشعب المغلوب على أمره وهم: الاستاذ المجاهد الكبير إبراهيم شكرى –رئيس حزب العمل– والرجل الشجاع الذى لا يعرف فى الحق هوادة، ونائب رئيس حزب العمل الاستاذ الكبير الدكتور حلمى مراد، والاخ المناضل الجرىء الكاتب الصحفى الاستاذ عادل حسين –الأمين العام للحزب– ومعهم المهندس طالب زارع والصحفى شعبان عبد الرحمن، تحال هذه الزمرة إلى المحاكمة لانهم كشفوا الفساد ودافعوا عن حق الشعب رغم اعتراضهم على إجراءات التحقيق وتقريرهم انه شابها قصور وتحيز دون ان تحقق اوجه دفاعهم الحق العادل الواجب، فكيف يجوز ان تجتمع المتناقضات إلا فى هذا العصر الذى هانت فيه مقادير كرام الرجال؟!

لعلى أسرفت ورسمت صورة قاتمة ولكنها فى ظنى هى الواقع الاليم والذى أيا كانت شدته فإنه لا يثنينا عن واجبات التزمنا بها، يسالنا الله تعالى عنها. ومن قديم قال القائل: «اشتدى أزمة تنفرجى قد تاذن ليل بالبلج» ويقول الحق وهو اصدق القائلين:«ياأيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون».كما قال عز وجل:«وأخرى تحبونها نصر من الله وفتح قريب وبشر المؤمنين».

صدق الله العظيم.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٨ ديسمبر ١٩٩٣

من الوساطة إلى الحوار!

فهمي هويدي

ان يبدا العام في مصر بمسعى للوساطة، وينتهي بالدعوة الى الحوار، فذلك معناه ان ثمة كلاما لم يقل بعد وان الحاجة مازالت قائمة لفض الاشتباك الاهلي، وصولا الى حد من الوفاق يرسي دعائم السلام والاستقرار في الداخل.

معناه كذلك ان اليقين قد استقر في نهاية المطاف على ان مواجهة مختلف التحديات الراهنة لن تتحقق بشكل جاد الا بمشاركة فاعلة من جانب مختلف القوى والتيارات السياسية والفكرية.

اهم من هذا وذاك، فان تعالي وتواتر الاصوات الداعية الى الحوار يعني ان مختلف الهياكل القائمة، التي يفترض انها بمثابة منابر للحوار وقنوات له، عجزت عن ان تستوعب طاقة الحوار في المجتمع.

وهي مفارقة جديرة حقا بالدراسة، ان يكون في مصر ١٣ حزبا سياسيا، وصحافة للمعارضة، ومجلسان نيابيان احدهما للشعب والثاني للشورى. ثم تكون هناك نقابات منتخبة، ومجالس عليا وامانات، ومع ذلك كله، يكتشف المجتمع فجاة انه يواجه ازمة حوارا

هو امر لاتفسير له سوى اننا صرفنا جهدنا في اقامة الهياكل الديمقراطية، ولم نول اهتماما موازيا ولا كافيا لتشغيل تلك الهياكل وتوظيفها في خدمة المجتمع. حتى بدا للبعض ان الهيكل هدف وليس وسيلة، وهو انطباع اهتز بشدة مؤخرا، حين ادرك الجميع انه ليس بالهياكل وحدها تقوم الديمقراطية. وانما هي مجرد اليات ووسائل، اذا لم يتم تشغيلها لكي تنتج «حالة ديمقراطية» فاعلة، فوجودها كعدمه.

نحاور اولا نحاور؟ - سؤال تجاوزه التاريخ، لكننا ضيعنا وقتا ثمينا في «اكتشاف» اجابته.

حيث ظل بعضنا يجادل فيه ويناور، ويجعله محلا للاجتهاد والتسويف، ويمارس فيه قدرا متفاوتا من التنطع. من شانه ان يقطع الطريق على الحوار، او ان يخرجه مفصلا على القد والهوى.

في حين لم يعد عقلاء الدنيا يفوتون فرصة يرجى منها حوار الا واقتنصوها، ولم يعودوا يجدون قناة للحوار الا وتشبثوا بها، فعملوا على دعمها واغنائها ومقاربة مقاصدها بكل السبل.

قبل اسابيع معدودة تبين ان الحكومة البريطانية تجري منذ ثلاث سنوات اتصالات مع الجيش الجمهوري الايرلندي المحظور، والمسئول عن الكثير من الاعمال الارهابية التي وقعت خلال السنوات الماضية، سواء في بلفاست او في لندن ذاتها. وعندما سئل رئيس الوزراء جون ميجور في الموضوع كانت اجابته ان الحكومة المسئولة لايمكن ان تضيع اية فرصة لتحقيق السلام مهما كانت بعيدة. «وقد تلقينا رسالة تطرح افكارا للحوار، وكان لابد ان نرد، حيث ليس هناك من سبب يدعونا الى وقف الحوار والامتناع عن الرد، الامر الذي نعتبره موقفا غير عقلاني وغير مبرر».

مع ذلك، فاننا في العالم العربي نواجه باصوات ينتمي بعضها الى النخبة المثقفة للاسف، تجاهد لاغلاق باب الحوار وحصاره. وتعين علينا ان نترافع كل حين دفاعا عن اهمية الحوار وضرورته، وتبيانا لفوائده ومناقبه.

درس من الجزائر

نتحاور مع من؟..

سؤال سائج آخر، لايغادر خانة البديهيات. فانت اذا القيته على اي مخلوق سوي في الكرة الارضية، فسيقول لك ان الحوار ضروري مع كل من يقبل به كمبدا و يرتضي قواعده وشروطه، واولها رفض العنف او الاستعداد لذلك. لكن هذه الاجابة البسيطة لا تقنع البعض في العالم العربي، من هواة التلويح بالمحاذير والمخاوف، وراغبي الاقصاء لتصفية الحسابات والانفراد بالساحة كلما امكن.

في الجزائر حدث شيء من ذلك القبيل، جدير بالدراسة والتامل..

فبعد ان تعطلت السياسة واصبحت البلاد على مشارف الفوضى، ادرك الجميع ان الحوار هو الحل. وتشكلت بالفعل لجنة الحوار الوطني، التي كلفت بالاتصال بمختلف القوى السياسية الفاعلة في البلاد، وتنظيم لقاء مشترك فيما بينها تحت اسم «ندوة الحوار»، للاتفاق على كيفية انقاذ السفينة من الغرق. والمعروف لدى الكافة ان اهم القوى السياسية في الجزائر ثلاث، اولاها جبهة الانقاذ (الاسلامية). وثانيتها جبهة التحرير الوطني (التي حكمت البلاد طيلة العقود الماضية)، اما القوة الثالثة فهي جبهة القوى الاشتراكية (التي تمثل اغلبية البربر). على الاقل، فذلك هو الترتيب الذي اسفرت عنه اول انتخابات نيابية حرة شهدتها البلاد في نهاية عام ٩١. وهي الانتخابات التي اوقف استكمالها بعدما لاح الفوز المحقق لجبهة الانقاذ، الامر الذي احدث ردود افعال سلبية مختلفة، انتهت بحظر نشاط جبهة الانقاذ، التي صوتت الاغلبية لصالحها.

حين بدأت لجنة الحوار مهمتها اكتشفت انها ازاء معسكرين داخل السلطة والجيش والمثقفين، احدهما يرفض اشراك جبهة الانقاذ في الحوار الوطني، وهو يضم خليطا مما يسميه السياسي والكاتب الجزائري الدكتور محيي الدين عميمور فريق «اللائكيين ـ العلمانيين ـ والفرانكوشيوعيين» وهم الذين حققوا فشلا ذريعا في الانتخابات الماضية، ومعهم نخبة من كبار الضباط المحسوبين على فرنسا. اما المعسكر الثاني فيضم الحزبين الكبيرين الاخرين، وخمسة احزاب أخرى صغيرة، وقيادة لجنة الحوار الوطني. وهؤلاء من رايهم ان الحوار لن يكون له جدوى اذا استثنى جبهة الانقاذ، اهم قوة سياسية في المجتمع الجزائري.

الطريف ان رافضي اشراك جبهة الانقاذ من المثقفين والسياسيين كانوا يطلقون على انفسهم في البداية وصف «الديمقراطيين» الامر الذي كان مثار تندر الشارع الجزائري لان هؤلاء «الديمقراطيين» لم يكن يجمع بينهم سوى امرين، اولهما انهم سقطوا في الانتخابات الديمقراطية التي جرت، وثانيهما انهم يرفضون الاعتراف بنتيجتها التي اسفر عنها التصويت الحر!

ازاء المفارقة المثيرة، وبعدما استشعر اركان ذلك الفريق انهم اصبحوا فاقدي المصداقية امام الجماهير، فانهم تخلوا عن وصف «الديمقراطيين» واصبحوا يطلقون على انفسهم اسم «الجمهوريين»! ولكي يحسنوا صورة مشروعهم، فقد ادعوا ان هدفهم هو الدفاع عن «المجتمع المدني»!

لم تنجز لجنة الحوار شيئا ذا قيمة طيلة العام الذي انقضى، حيث ظلت تدور في حلقة مفرغة، وتصطدم بمعضلة اقصاء الانقاذيين عن الحوار. ولان العمى السياسي هو الذي يفرض نفسه في تلك الاجواء، فقد تصور الطرف المعارض انه يمكن ان يتم حوار ويكتب له النجاح في غياب اهم قوة سياسية في الجزائر. وكانت النتيجة انه كلما طال امد تأجيل حل المشكلة، ازدادت الاوضاع تردياً، وظهرت فصائل من المجهول تستثمر الاجواء المخيمة. وتمارس المزيد من اعمال العنف. ولان دعاة اقصاء جبهة الانقاذ هم المسيطرون على معظم الاجهزة الاعلامية، المكتوبة والمسموعة والمرئية، فان تلك الاجهزة اتبعت استراتيجية ماكرة، شرحها الدكتور عميمور في دراسة هامة نشرت له عن محنة الجزائر قائلا انها اعتمدت السيناريو التالي: استثمرت الاطراف العلمانية المسيطرة على الاعلام الاوضاع المأساوية التي تمر بها البلاد لكي تتخلص من كل الفعاليات السياسية الموجودة على الساحة، عبر تقديمها وكأنها مسئولة عن الارهاب او متواطئة معه.

وفي الوقت ذاته فانها مابرحت تضغط لكي ينتزع الجيش السلطة بشكل مباشر، فيوقف عملية الحوار الوطني، وقد يلجأ الى حظر الاحزاب، وهكذا لايبقى على الساحة سوى تلك المجموعات التي تدعي الدفاع عن «المجتمع المدني»، بالاضافة الى المؤسسات الاعلامية سالفة الذكر. ومن ثم تتحول البلاد كلها الى ما يشبه طائرة مخطوفة، تعيش قيادتها تحت التهديد بالفاشية والعسكريتاريا، وهي العقدة التي ستحاول تجمعات العلمانيين، وكل المتحالفين معها، التلويح بها في وجه الجيش، بمجرد ان تخلو لها الساحة. الامر الذي سيضطر الجيش الى ان يترك لها مقاليد الامور خروجا من المأزق. ولا يملك الشعب سوى التسليم لها بذلك، في غياب تنظيمات سياسية تقود حركته «الشرق الاوسط» (٩٣/١٢/١٣)

لاجدوى من التجاهل

في منتصف شهر ديسمبر الحالي ادلى رئيس الوزراء السيد رضا مالك بحديث الى التليفزيون الجزائري قال فيه ان الحوار السياسي لن يكون الا مع الاحزاب الشرعية الخاضعة للقانون. وفهم انه يعني بذلك مباشرة الاصرار على رفض مشاركة جبهة الانقاذ، ومن ثم افشال مهمة لجنة الحوار الوطني، التي استقر يقينها على أن نجاح مهمتها مرهون بقدرتها على ادخال الانقاذيين في الحوار.

احدث الكلام ردود افعال سريعة، كان بينها دعوة المجلس الاعلى للامن الى اجتماع عاجل، قال تقرير الشرق الاوسط ان اللواء خالد نزار وجه اثناءه «انتقادات حادة جدا الى رئيس الوزراء، واعتبر انه تحدث في امور لاتعنيه». ثم تتابعت الاحداث بعد ذلك، فقرأنا تصريحا للجنرال محمد تواتي، وهو مستشار وزير الدفاع واحد الشخصيات البارزة في لجنة الحوار الوطني، قال فيه ان جبهة الانقاذ المنحلة ستدعى الى الحوار. ونقل عن مصدر دبلوماسي فرنسي قوله ان الاتحاد الاوروبي وافق على تقديم الدعم الكامل لاجراء حوار وطني في الجزائر، تشارك فيه جبهة الانقاذ. ونشرت «الحياة» اللندنية ان لجنة الحوار اعدت ورقة حددت فيها ارضية الحوار مع الانقاذيين، قالت فيها انه «لاجدوى من تجاهل التيار الاسلامي او محاولة حصره كليا بالارهاب، لان لذلك التيار دورا اساسيا في المسار الانتخابي» (٩٣/١٢/١٩)

لاتتوافر لدينا تفاصيل عن الشروط والضوابط التي وضعت لاجراء الحوار، فضلا عن انه من السابق لاوانه ان نتحدث عن نتائجه، لكن القدر الذي ذكرناه يكفينا في تبيان الصورة التي نريد تقريبها الى الاذهان ـ سواء في شقها المتعلق باهداف ومناورات دعاة ديمقراطية الاستثناء والاقصاء، او في دلالته التي تفرغ الحوار من محتواه وجدواه اذا تجاهل التيار الاسلامي، الذي يمثل حضورا معتبرا في الساحة السياسية، كحد ادنى احسب انه ليس موضع خلاف.

الاترون ان العناصر الاساسية في المشهد الحاصل في الجزائر تتكرر في مصر، مع اختلاف في التفاصيل؟

بوضوح اكثر نقول ان موقف بعض النخب العلمانية في مصر من مشاركة التيار الاسلامي في الحوار يكاد يكون متطابقا مع موقف نظرائهم في الجزائر. وهو تطابق ليس في الهدف فحسب، وانما في الاسلوب ايضا، حيث الحرص مشترك على وضع كل الاسلاميين في سلة واحدة، ودمغهم

جميعا بالتطرف والارهاب، بحجة ان هناك فريقا يمارس الارهاب فعلا، اما الآخرون - المعتدلون، فانهم «يضمرون» تلك النية الشريرة!

التعميم لمصلحة من ؟

في اكثر من مقام ومناسبة قلت ان اسقاط الحاجز المفترض بين الاعتدال والتطرف في الساحة الاسلامية، كان احدى العلامات المميزة للصراع الفكرى والسياسى الذى شهدته مصر في عام ٩٣. وسواء تم ذلك باتفاق او بغير اتفاق، فالشاهد ان كان لافتا للنظر من كتابات وتعليقات الخصوم السياسيين ظلت تلح طيلة العام على تلك الدعوة، التى تقول صراحة انه ليس بين الاسلاميين متطرف ومعتدل، ولكنهم جميعا متطرفون اضافة الى ذلك، فقد وجدنا مجلة رصينة تابعة لوزارة الثقافة فى مصر خصصت افتتاحياتها لأشهر عدة لهدم رموز الاعتدال في التيار الاسلامي، واتهامهم بانهم يرتدون «اقنعة» تخفى حقيقة التطرف فيهم.

وقرأنا لأحد «الاكاديميين» فى مستهل كتاب له قوله ان الاختلاف بين الاعتدال والتطرف في الساحة الاسلامية هو فى الدرجة وليس في النوع، حيث كلهم متطرفون بدرجات متفاوتة. وقوله فى مؤلف آخر ان الاسلام ليس فيه اعتدال، من ثم فان المشكلة تصبح في تعاليم الدين ذاته .. وهو غلو لا يراد به اقصاء التيار الاسلامي فقط ولكن اتهام الدين ذاته، والتحريض على اقصائه بدوره!

الامر لايخلو من تدليس وتغليط ناهيك عن الاجتراء، مما يفقد التقييم موضوعيته، ويدل على مدى تدهور مستوى الصراع الفكرى الى الحد الذى لايتردد عنده طرف فى اغتيال «الآخر» عبر تلبيسه تهمة الارهاب وملاحقته بها لاقصائه، فيما يدعى ذلك الطرف انه يدعو الى احترام الآخر وحماية حقه فى الاختلاف و... و... الخ.

يعد ذلك التلبيس انتهاكا آخر لاحدى بديهيات الاجتماع الانسانى، فبينما يسلم اهل العقل بان الاعتدال والتطرف صفتان ملازمتان لكل فصيل فكرى اوسياسى، فان إعلام الخصوم يصر على اقناع الخلق بان التطرف سمة مقصورة على جنس الاسلاميين دون غيرهم من البشر، وفى بلد او اثنين دون غيرهما من بلاد المعمورة، وان الاعتدال - ان وجد - فهو مجرد قناع يخفى الحقيقة المرة!

ايا كان الامر، فنرجو الا يطول بنا الوقت لكى ندرك الخلاصة التى وصلت اليها لجنة الحوار فى الجزائر، حين قررت بعد سنتين من التردد دفعت خلالهما البلاد ثمنا باهظا، انه: «لاجدوى من تجاهل التيار الاسلامى او محاولة حصره كليا بالارهاب».

ولكيلا يلتبس الامر على احد فى هذه النقطة، فاننى ألفت النظر الى امور ثلاثة هى:

● اننا عندما نتحدث عن ضرورة اشراك التيار الاسلامى فى الحوار الوطنى، لانخصه بهذه الدعوة دون غيره من الفصائل التى درج «التقرير الاستراتيجى العربى» على وصفها بالقوى «المحجوبة عن الشرعية». حيث تعتبر ان كافة القوى السياسية، ايا كان اتجاهها، شريكة فى الوطن، ومن ثم فلها حق الاسهام فيما يتعلق بحاضره ومستقبله. ناهيك عن ان مصطلح القوى المحجوبة عن الشرعية يعد بحد ذاته ثغرة معيبة فى بنيان اى تجربة ديمقراطية. حيث لا يتصور فى اى مفهوم ديمقراطى حقيقى ان تنشأ قوة سياسية لها مشروعها للتغيير السلمى، ثم تظل منبوذة وملفوظة من الشرعية.

● ان تركيزنا على التيار الاسلامى فى هذا الخطاب له اسباب عدة، فى مقدمتها انه صاحب الوزن الاكبر بين القوى المحجوبة عن الشرعية، ثم انه الاوفر حظا فى حصة التجريح الذى يستهدف اقصاءه عن الحوار فضلا عن ان اشتراكه فى الحوار يوفر له الصدقية والجدية، ثم انه قد يساعد على انجاحه فى نهاية المطاف. واخيرا فاننى لا اخفى انتماء فكريا الى ذلك التيار، ينصب على المشروع والموقف، ولايتجاوز حدودهما.

● اننى حين اتحدث عن التيار الاسلامى، فلست أخص طرفا بذاته، كما قد يخطر على بال البعض، من هواة التأويل والاصطياد. ومايهمنى فى الامر هو تقرير المبدأ، بغض النظر عن الطرف المستفيد منه. ولعلى أضيف هنا انه اذا استفادت اى جماعة من الدعوة الى المشاركة فى الحوار، فان ذلك لايعنى بطبيعة الحال انها الافضل، وانما يعنى على التحقيق انها الاظهر.

بقى السؤال الاخير: نتحاور فى ماذا؟

لاننا نعانى ظمأ للحوار، نلاحظ ان الكتابات التى تناولت الموضوع فى الصحافة المصرية لم تترك شيئا من هموم الوطن الا وادرجته على جدول اعمال الحوار المنشودة الامر الذى يوحى باننا نبدأ الحوار من الصفر، بعدما «اكتشفناه» مؤخرا

ولست من دعاة فتح كل الملفات دفعة واحدة، واذا جاز لى ان ارشح ثلاثة موضوعات للحوار فاننى ارتبها على النحو التالى: الديمقراطية اولا، والديمقراطية ثانيا، والديمقراطية ثالثا!